الجمهـــورية التونـــسية

مشروع قانـون
المالـية 2023

التقريـــر
حول المنشآت
العمـــــومـية

ملحق 09

الجمهورية التونسية

التقرير حول
المنشآت العموميّة
مشروع قانون المالية
لسنة 2023

الفهرس

5	الملخص التنفيذي
13	المقدمـــــــــــة
15	1. تقديم عام
19	الجزء الأول : الوضعية الاقتصادية والمالية للمنشآت العمومية
21	**الباب الأول : مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية خلال الفترة 2019-2020**
21	I. المؤشرات الجملية للمنشآت العمومية
24	II. ترتيب العشر منشآت الأولى حسب مختلف المؤشرات
29	**الباب الثاني : سيولة المنشآت العمومية للفترة 2019-2021**
31	I. سيولة المنشآت العمومية خلال الفترة 2019-2021
44	II. المكشوف البنكي للمنشآت العمومية خلال الفترة 2019-2021
50	III. مقارنة بين السيولة والمكشوف البنكي للمنشآت العمومية خلال الفترة 2019 – 2021 :
53	الجزء الثاني : تحليل للوضعية المالية لعينة مكونة من 50 منشأة خلال الفترة 2019-2021
59	**الباب الأول : المنشآت العمومية الناشطة في القطاع المالي وما شابهه**
59	I. البنوك العمومية
72	II. المنشآت العمومية الأخرى الناشطة في القطاع شبه المالي
77	**الباب الثاني : الصناديق الاجتماعية**
78	I. الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
79	II. الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية
82	III. الصندوق الوطني للتأمين على المرض
85	**الباب الثالث : الوضعية المالية لـ 40 منشأة مقسمة حسب الوزارات**
85	I. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة المالية
93	II. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة النقل
115	III. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة الصناعة والمناجم والطاقة
146	IV. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
158	V. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة التجهيز والإسكان
172	VI. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة البيئة

175 VII. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة تكنولوجيات الاتصال

178 VIII. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة التجارة وتنمية الصادرات

182 IX. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة الصحة

185 الجزء الثالث : العلاقة المالية بين الدولة والمنشآت العمومية

187 **الباب الأول : مديونية ومستحقات المنشآت العمومية تجاه الدولة**

187 I. مديونية المنشآت العمومية تجاه الدولة

190 II. مستحقات المنشآت العمومية لدى الدولة

195 **الباب الثاني : تطور دفوعات وتحويلات المنشآت العمومية الى ميزانية الدولة**

202 **الباب الثالث : عائدات مساهمات الدولة المتأتية من المنشآت العمومية التي تساهم مباشرة في رأس مالها**

203 الجزء الرابع : تداعيات ومخاطر الوضعية المالية للمنشآت العمومية على المالية العمومية

205 **الباب الأول : المخاطر المالية**

205 I. المقدمة

205 II. التعريف - المخاطر المالية

206 III. المخاطر المالية الناشئة عن المنشآت العمومية

206 1. المخاطر الاقتصادية

210 2. المخاطر الهيكلية

221 **الباب الثاني : تداعيات المخاطر المتأتية من المنشآت العمومية على ميزانية الدولة**

221 I. تأثير نتائج المنشآت العمومية على الإيرادات والإنفاق الحكومي

222 II. التأثير على الدين العمومي

224 III. المنشآت العمومية الرئيسية المعنية وما يرتبط بها من مخاطر على ميزانية الدولة

225 IV. نموذج تحليلي للمخاطر المالية المتعلقة بالمالية العمومية

233 حوصلة أهم مخرجات التقرير

الملخص التنفيذي

ملخص تنفيذي للتقرير حول المنشآت العمومية

يندرج هذا التقرير ضمن مقتضيات الفصل46 من القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019المؤرخ في 13 فيفري 2019 والمتعلق بالتقارير المرفقة بقانون المالية.

وينقسم هذا التقرير إلى أربعة أجزاء :

الجزء الاول	الجزء الثاني	الجزء الثالث	الجزء الرابع
عرض الوضعية المالية والاقتصادية للمنشآت العمومية من خلال تحليل مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية المجمعة لـ81 منشأة عمومية خلال الفترة 2019 – 2020 الى جانب سيولة هذه المنشآت للفترة 2019-2021	تحليل الوضعية المالية لعينة مكونة من 50 منشأة عمومية تنشط في قطاعات مختلفة خلال الفترة 2019-2021	العلاقة المالية بين الدولة والمنشآت العمومية من خلال عرض : - مديونية ومستحقات المنشآت العمومية تجاه الدولة - تطور دفوعات وتحويلات المنشآت العمومية إلى ميزانية الدولة - عائدات مساهمات الدولة المتأتية من المنشآت العمومية	تداعيات ومخاطر الوضعية المالية للمنشآت العمومية على المالية العمومية من خلال عرض المخاطر المالية والاقتصادية والهيكلية المتأتية من المنشآت العمومية على ميزانية الدولة

1. الجزء الأول :

تناول هذا الجزء :

في بابه الأول : تشخيصا للوضعية الاقتصادية والمالية المجمعة لـ81 منشأة عمومية من مجموع 111 منشأة للفترة 2019-2020 وذلك بعد استثناء:

- 19 منشأة عمومية نظرا لعدم التوصل بقوائمها المالية لسنة 2020 و بوثائقها التوجيهية.
- 07 منشآت عمومية تنشط في القطاع المالي وشبه المالي تم افرادها بجزء خاص بها.
- 03 صناديق اجتماعية تم افرادها بجزء خاص بها.
- 01 منشأة عمومية متوقفة عن النشاط.

سجلت الـ 81 منشأة عمومية خلال الفترة 2019-2020 نتائج صافية مجمعة سلبية وهي على التوالي 177.93 م.د سنة 2019 و2455.26 م.د سنة 2020 أي بتراجع بقيمة 2277.33 م.د و بنسبة 1280 % ويعود هذا التراجع الحاد في النتائج الصافية المجمعة لسنة 2020 إلى نتائج استغلال مجمعة سلبية وهي على التوالي 662.75 م.د سنة 2019 و1160.7م.د سنة 2020 أي بتراجع بقيمة 497.95 م.د وبنسبة 75 %.

كما سجلت 28 منشأة عمومية من بين 81 منشأة سنة 2020 نتيجة صافية إيجابية بمجموع قدره 188.01 م.د بينما سجلت 53 منشأة من بين 81 منشأة نتيجة صافية سلبية بمجموع 2643.27 م.د.

في بابه الثاني : عرضا لسيولة المنشآت العمومية الجملية خلال الفترة 2019-2021 : سجلت سيولة المنشآت العمومية سنة 2020 تراجعا مقارنة بسنة 2019 بقيمة 325.71 م د وبنسبة 9.1 %، متأثرة بالانخفاض الهام في سيولة أغلب المنشآت العمومية نتيجة تراجع نشاطها خلال الفترة 2019-2020 وتواصل تراجع سيولة المنشآت العمومية الجملية خلال سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 بأقل حدة مسجلا انخفاضا بقيمة 44,54 م د وبنسبة 1,4 % مقارنة بسنة 2020. ويعود ذلك الى التخفيف من إجراءات الحجر الصحي المتعلق بجائحة كورونا والعودة التدريجية لنشاط أغلب المنشآت العمومية.

كما يبرز العرض تراجعا للمعدل الشهري في الإيداعات البنكية بقيمة 395 م د خلال الفترة 2019-2021 مقابل ارتفاع المكشوف البنكي بقيمة 498 م د.

2. الجزء الثاني :

تمّ التطرق في هذا الجزء إلى تحليل الوضعية المالية لعينة تتكون من 50 منشأة عمومية وتمّ التركيز في هذا الجزء في بابه الأول على القطاع المالي وفي بابه الثاني على الصناديق الاجتماعية وتمّ التطرق في بابه الثالث إلى مجموعة مكوّنة من 40 منشأة تنشط في قطاعات مختلفة وذلك باعتبار أهمية مؤشراتها مقارنة بالعدد الجملي لبقية المنشآت من حيث :

	عدد الأعوان	أعباء الأعوان	إيرادات الاستغلال	منح الاستغلال	أعباء الاستغلال	نتائج الاستغلال الإيجابية	نتائج الاستغلال السلبية	النتائج الصافية الايجابية	النتائج الصافية السلبية
نسبة الـ 40 منشأة/من مجموع 86 منشأة	% 86	% 88	% 96	% 95	% 96	% 93	% 93	% 97	% 92

أهم النتائج المالية للمنشآت العمومية :

تم الاعتماد في دراسة الوضعية المالية للمنشآت العمومية على المعطيات والبيانات المتوفرة بتقارير مراجعي الحسابات وتقارير النشاط والوثائق، وقد أفضت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

1. البنوك العمومية :

سجلت البنوك العمومية BNA/STB/BH ارتفاعا في الناتج البنكي الصافي المجمع خلال الفترة 2019-2021 بما قيمته 323 م.د أي بنسبة 18 % بينما سجلت النتيجة الصافية المجمعة لنفس الفترة انخفاضا بـ 2 % أي ما يعادل 8.7 م.د.

2. الصناديق الاجتماعية :

— سجل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سنة 2020 انخفاضا هاما في النتيجة الصافية بقيمة 404 م د وبنسبة 60,5 % مقارنة بسنة 2019 لتبلغ 1071- م.د.

— سجل الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية سنة 2020 ارتفاعا في النتيجة الصافية بقيمة 480,5 م.د وبنسبة 73,8 % لتبلغ 171,1- م د ومن المتوقع أن يسجل الصندوق مع موفى سنة 2021 انخفاضا في نتيجته الصافية بقيمة 367,5 م.د وبنسبة 214,8 % بالمقارنة مع سنة 2020 لتبلغ مع موفى سنة 2021 ما قيمته 538,5- م.د.

وقد أدى العجز الهيكلي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية إلى ارتفاع ديونهما تجاه الصندوق الوطني للتأمين على المرض لتبلغ 6031.1 م د مع موفى سنة 2020.

3. مجموعة مكونة من 40 منشآة عمومية :

تم إختيار مجموعة مكونة من 40 منشأة بناء على القوائم المالية لسنة 2019 أو الوثيقة التوجيهية على أساس أهمية 10 مؤشرات مالية.

هذه المجموعة حققت بقية مجموع المنشآت العمومية إيرادات استغلال تقدر بـ 31971 م.د سنة 2019 وتعتبر هذه الإيرادات محدودة وبالكاد تغطي أعباء الاستغلال البالغة 32621.2 م.د.

كما بلغت النتائج الصافية الجملية لهذه المنشآت ما قيمته 153.3- م د ويرجع ذلك أساسا إلى :

- تعطل نشاط المجمع الكيميائي التونسي وتأخر استثمارات الشركة الوطنية للسكك الحديدية وشركة نقل تونس،
- ارتفاع حجم الأجور حيث بلغ مجموع أعباء الأعوان لهذه المنشآت ما قيمته 3474.4 م د وهو ما يمثل 88 % من مجموع أعباء الأعوان لـ 86 منشأة عمومية،
- اعتماد سياسة تسعيرة لأغلب المنشآت لا تغطي كلفة الإنتاج،
- ارتفاع أسعار النفط الخام والمواد البترولية والغاز الطبيعي والمواد الأولية والذي أثر على التوازنات المالية للشركات المنتفعة بدعم الدولة.

3. الجزء الثالث :

تم خلال هذا الجزء تحليل العلاقة المالية بين الدولة ومجموعة مكونة من 45 منشأة عمومية (نفس العينة المعتمدة بالجزء الثاني باستثناء الخمس بنوك العمومية)، خلال الفترة 20212019.

وتمّ التطرق في هذا الجزء إلى :

- **الباب الأول** : مديونية ومستحقات المنشآت العمومية تجاه الدولة
- **الباب الثاني** : تطور دفوعات وتحويلات المنشآت العمومية من وإلى ميزانية الدولة
- **الباب الثالث** : عائدات مساهمات الدولة المتأتية من المنشآت العمومية

1. مديونية ومستحقات المنشآت العمومية تجاه الدولة خلال الفترة 2019-2021 :

بلغ رصيد ديون المجموعة المكونة من 45 منشأة عمومية تجاه الدولة مع موفى سنة 2020 ما قيمته 7419,4 م د مقابل 6024,2 م.د سنة 2019 مسجلا بذلك ارتفاعا ملحوظا بـ 1395,2 م د وبنسبة 23,2 %. وواصل رصيد هذه الديون ارتفاعا سنة 2021 مسجلا بذلك زيادة قدرها 859,5 م د وبنسبة 11,6 % مقارنة بسنة 2020 ليبلغ 8278,9 م د، كما شهد رصيد مستحقات المنشآت العمومية لدى الدولة بدوره ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2019-2021، حيث بلغ مع موفى سنة 2020 ما قيمته 9327,2 م د مقابل 8453,2 م د سنة 2019 مسجلا بذلك ارتفاعا بـ 874,0 م د وبنسبة 10,3 %، وواصل إجمالي رصيد هذه المستحقات ارتفاعه خلال سنة 2021 ليبلغ مع موفى السنة ما قيمته 9865,6 م.د مسجلا بذلك زيادة بـ 538,4 م.د وبنسبة 6,0 % مقارنة مع سنة 2020.

	المديونية		المستحقات		الفارق (مديونية - مستحقات)	
	الرصيد (م.د)	نسبة التطور	الرصيد (م.د)	نسبة التطور	رصيد م.د	نسبة التطور
2019	6024,2	-	8453,2	-	-2429,0	-
2020	7419,4	% 23.2	9327,2	% 10,3	-1907,8	% -21
2021	8278,9	% 11,6	9865,6	% 5,8	-1586,7	% -17

2. تطور دفوعات وتحويلات المنشآت العمومية من وإلى ميزانية الدولة :

سجلت دفوعات المنشآت العمومية المكونة للعينة خلال سنة 2020 باستثناء كل من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمجمع الكيميائي التونسي انخفاضا بـ 335.3 م د وبنسبة 5.2 % مقارنة بسنة 2019 حيث بلغت 6122.3 م د مقابل 6457.6 م د سنة 2019، ومن المحتمل أن تبلغ دفوعات المنشآت العمومية لميزانية الدولة خلال سنة 2021 ما قدره 6287.6 م د أي بتطور إيجابي بقيمة 165.3 م د وبنسبة 2,7 % مقارنة بسنة 2020، في المقابل بلغ مجموع تحويلات الدولة للمنشآت العمومية خلال سنة 2020 ما قدره 4609.7 م د مقابل6629.5 م د خلال سنة 2019 مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 2019.8 م د وبنسبة 30.5 % ومن المحتمل أن يبلغ مجموع التحويلات سنة 2021 ما قيمته 6085.1 م د مسجلا بذلك ارتفاعا بقيمة 1475.4 م د وبنسبة 32 % مقارنة بسنة 2020.

البيانات	الدفوعات	التحويلات	الفارق
2019	6457.6	6629.5	-171.9
2020	6122.3	4609.7	1512.6
2021 وقتي	6287.6	6085.1	202.5

3. عائدات مساهمات الدولة المتأتية من المنشآت العمومية :

بلغت عائدات الدولة المتأتية من المنشآت العمومية بعنوان السنة المحاسبية 2020 ما قدره 67.1 م د مقابل 263.8 م د بعنوان السنة المحاسبية 2019 مسجلة بذلك تراجعا بقيمة 196.7 م د وبنسبة 74.6 %.

4. الجزء الرابع :

تمّ التطرّق في هذا الجزء ضمن :

- **الباب الأول** : المخاطر المالية المتعلقة بالمنشآت العمومية
- **الباب الثاني** : تداعيات المخاطر المتأتية من المنشآت العمومية على ميزانية الدولة

1. المخاطر المالية المتعلقة بالمنشآت العمومية :

1.1. مخاطر اقتصادية :

تقلب الأسعار :

- ✓ الفارق بين التقديرات بقانون المالية وسعر شراء برميل النفط
- ✓ الفارق بين معدل سعر الصرف الحقيقي مقابل الدينار والتقديرات في قانون المالية
- ✓ تطور أسعار الحبوب الموردة

2.1. المخاطر الهيكلية :

- ✓ آثار سياسة تحديد وتأطير الأسعار
- ✓ الديون المتقاطعة بين المؤسسات والمنشآت العمومية والدولة والصناديق الاجتماعية
- ✓ مستوى الأعباء التشغيلية للمنشآت العمومية مقارنة بمؤسسات القطاعات المماثلة في القطاع الخاص

2. تداعيات المخاطر المتأتية من المنشآت العمومية على ميزانية الدولة :

1.2. تأثير نتائج المنشآت العمومية على الإيرادات و الإنفاق الحكومي :

- أدى تدهور الوضعية المالية لعديد المنشآت العمومية وغياب السيولة الكافية الى عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدولة في ما يتعلق بتسديد الديون الجبائية والديوانية والقروض الممنوحة لها من قبل الدولة والتي حل أجلها لتجد الدولة نفسها مجبرة على البحث عن موارد أخرى وبكلفة باهظة،

- زيادة الإنفاق الحكومي المباشر لدعم المؤسسات والمنشآت العمومية،

- إعادة الرسملة : تواجه بعض المنشآت العمومية صعوبات للوفاء بالتزاماتها مما يتطلب في أغلب الحالات تدخل الدولة من خلال إعادة رسملة هذه المؤسسات لدعم استمرار النشاط وإعادة الرسملة قبل أي خطة حماية يطلبها المستثمرون أو المانحون الدوليين.

2.2. التأثير على الدين العمومي :

- سجلت متخلّدات القروض المسندة من قبل الدولة الى المؤسسات والمنشآت العمومية التي حل أجلها ولم يتم تسديدها انخفاضا بنسبة 5.2 % لتبلغ 907 م د في سنة 2021 مقابل957 م د سنة 2020،

- بلغ رصيد الديون التي لم يحل أجلها والممنوحة من الدولة للمنشآت العمومية 2631.6 م د سنة 2021 مقابل 2334 م د سنة 2020،

- بلغ حجم القروض المسندة بضمان الدولة للمنشآت العمومية 18742 م د سنة 2021 مقابل 17208 م د سنة 2020.

3. أهم المنشآت العمومية وما يرتبط بها من مخاطر على ميزانية الدولة :

أهم المنشآت العمومية التي تمثل مخاطر عالية على ميزانية الدولة وفقا للمعايير التالية :

- حجم الدعم الموجه للمنشأة

- حجم القروض المسندة من قبل الدولة أو الممنوحة بضمان الدولة.

- متخلدات القروض المسندة من قبل الدولة.

- الدور الإستراتيجي الموكول لعدد من المنشآت من خلال احتكارها لبعض الأنشطة على المستوى الوطني.

والآتي ذكرها :

- **ديوان الحبوب**
- **الشركة التونسية للكهرباء والغاز**
- **الشركة التونسية لصناعات التكرير**
- **شركة الخطوط التونسية**
- **شركة النقل بتونس**
- **الصيدلية المركزية**
- **الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية**

المقدمة

1. تقديم عام :

1.1. الإطار العام :

يندرج هذا التقرير في إطار تطبيق أحكام القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 وخاصة الفصل 46 منه وقرار وزير المالية المؤرخ في 15 مارس 2019 المتعلق بضبط رزنامة إعداد مشروع قانون المالية ومنشور رئيسة الحكومة عدد 09 المؤرخ في 20 ماي 2022 حول إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2023.

ويرجع سبب إدراج تقرير حول المنشآت العمومية ضمن التقارير المرفقة بقانون المالية للعديد من الاعتبارات، أهمّها :

- **تقاطع كثير من المؤشرات الاقتصادية والمالية العامة للدولة مع تلك المتعلقة بالمنشآت العمومية على غرار الاستثمار والمنح والدعم العمومي وضمانات الدولة والتشغيل.**
- **مزيد تسليط الضوء على الوضعية الاقتصادية والمالية للمنشآت العمومية وذلك في إطار الشفافية والوضوح وتوفير المعلومة.**
- **تكريس لمبدأ شفافية التقديرات والبيانات المتعلقة بقانون المالية من خلال توفير المعلومات المتعلقة بالمخاطر على ميزانية الدولة والمتعلقة بالمنشآت العمومية عبر تحليل تطور :**
  - ✓ **قيمة التحويلات الموجهة للمنشآت العمومية،**
  - ✓ **المداخيل المتأتية من نشاط المنشآت العمومية،**
  - ✓ **حجم الديون الممنوحة للمنشآت العمومية بضمان من الدّولة.**

2.1. الجهة التي قامت بإعداد التقرير :

تم تكليف الإدارة العامة للمساهمات بوزارة المالية بإعداد تقرير حول المنشآت العمومية الملحق لقانون المالية باعتبار أنه من ضمن المهام الموكولة إليها بمقتضى الفصل 16 من الأمر عدد 2856 لسنة 2011 مؤرخ في 7 أكتوبر 2011 المتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 556 لسنة 1991 المؤرخ في 23 أفريل 1991 والمتعلق بتنظيم وزارة المالية :

- **إعداد تقرير سنوي حول وضعية المنشآت العمومية.**
- **إعداد لوحة قيادة تضم أهم المؤشرات وتكوين بنك معلومات حول المنشآت حسب حاجيات وزارة المالية.**

2. تقديم طريقة إعداد التقرير :

1.2. موثوقية ومصادر المعلومات الواردة بالتقرير :

يلخص الجدول التالي أهم الوثائق المعتمدة في إعداد هذا التقرير ومدى موثوقيتها

الوثيقة	موثوقية الوثيقة	المرجع القانوني
تقارير مراقب حسابات المنشأة	مصادق عليها من طرف الجلسة العامة للمنشأة	مجلة الشركات التجارية
	مصادق عليها من طرف سلطة الإشراف للمنشآت التى ليس لها جمعيات عامة	الأمر 2197 لسنة 2002 والمتعلق بكيفية ممارسة الإشراف على المنشآت العمومية وصيغ المصادقة على اعمال التصرّف فيها وتمثيل المساهمين العموميين في هيئات تصرّفها وتسييرها وتحديد الالتزامات الموضوعة على كاهلها
الميزانيات التقديرية للمنشأة	مصادق عليها من طرف سلطة الإشراف	الأمر 2197 لسنة 2002 والمتعلق بكيفية ممارسة الإشراف على المنشآت العمومية وصيغ المصادقة على اعمال التصرّف فيها وتمثيل المساهمين العموميين في هيئات تصرّفها وتسييرها وتحديد الالتزامات الموضوعة على كاهلها
محاضر مجالس الإدارة	مصادق عليها من طرف سلطة الإشراف	الأمر 2197 لسنة 2002 والمتعلق بكيفية ممارسة الإشراف على المنشآت العمومية وصيغ المصادقة على اعمال التصرّف فيها وتمثيل المساهمين العموميين في هيئات تصرّفها وتسييرها وتحديد الالتزامات الموضوعة على كاهلها
تقارير نشاط المنشأة	مصادق عليها من طرف سلطة الإشراف	الأمر 2197 لسنة 2002 والمتعلق بكيفية ممارسة الإشراف على المنشآت العمومية وصيغ المصادقة على اعمال التصرّف فيها وتمثيل المساهمين العموميين في هيئات تصرّفها وتسييرها وتحديد الالتزامات الموضوعة على كاهلها
مراسلات الشركة	مختومة وممضاة من قبل المسؤول الأول على المنشأة	
الوثيقة التوجيهية : تحتوي على ابرز المعلومات حول نشاط والوضعية المالية للشركة	مختومة وممضاة من قبل المسؤول الأول على المنشأة	

2.2. السنة المرجعية :

يعتمد هذا التقرير في تحليل الوضعية المالية للمنشآت العمومية أساسا على القوائم المالية النهائية لسنة 2020 وذلك عوضا على القوائم المالية لسنة 2021 باعتبار عدم توفرها بأغلب المنشآت العمومية في تاريخ إعداد التقرير رغم ما تنص عليه النصوص القانونية والترتيبية على وجوب نشر القوائم المالية في أجل أقصاه موفى شهر جويلية من السنة الموالية لختم السنة المالية.

وبغرض عرض وضعية محيّنة للمنشآت العمومية تم الإعتماد على القوائم المالية التقديرية أو الوقتية لسنة 2021.

3.2. الطريقة المعتمدة في عرض المعلومات بالتقرير :

- تبويب المعلومات بالتقرير

تبعا للمعلومات المتوفرة في تاريخ إعداد التقرير تم تبويب هذه المعلومات في أربعة أجزاء :

- **الجزء الأول : عرض شامل للمؤشرات المالية للمنشآت العمومية خلال الفترة 2019-2021**
- **الجزء الثاني : عرض مفصل حول عيّنة متكوّنة من 50 منشأة عمومية خلال الفترة 2019-2021**
- **الجزء الثالث : عرض حول العلاقة المالية بين الدولة والمنشآت العمومية**
- **الجزء الرابع : تداعيات ومخاطر الوضعية المالية للمنشآت العمومية على المالية العمومية**

وحوصلة أهم مخرجات التقرير

- الطريقة المعتمدة في اختيار الـ 50 منشأة

تم إعداد هذا التقرير بالاعتماد على عيّنة تتكون من 50 منشأة عمومية موزعة على أغلب قطاعات النشاط تمثل ما يقارب 90 % من إجمالي المؤشرات الماليّة للعدد الجملي للمنشآت العموميّة البالغ عددها 111 منشأة عمومية، وتمت عملية اختيار هذه العينة وفقا لمعايير ومقاييس محددة سيتم عرضها في الجزء الثاني من هذا التقرير.

3. الهدف الرئيسي للتقرير :

يهدف هذا التقرير الى إعطاء صورة عامة حول الوضعية الاقتصادية والمالية للمنشآت العمومية خلال الفترة 2019-2021 وحول العلاقة المالية بينها وبين الدولة. ولن يتعرض التقرير الى مختلف الإشكاليات والصعوبات الداخلية والخارجية التي تعيشها هذه المنشآت. ولا الى طريقة إعادة هيكلتها او إصلاحها.

4. حدود التقرير :

- من حيث عدد المنشآت المكوّنة للتقرير :

تم التطرق خلال هذا التقرير الى الوضعية المالية و المحاسبية لعيّنة مكونة من 50 منشأة من مجموع 111 منشأة عمومية باعتبار أن التقرير لا يمكن له أن يشمل كل المنشآت العمومية لأسباب تتعلق بعدم توفر المعطيات الكافية عن بعض المنشآت والتي تشكو صعوبات في ضبط قوائمها المالية في الآجال القانونية.

كما تبقى عملية معالجة المعطيات والتحاليل المالية الواردة بالتقرير في حدود وإطار المنهجية العامة للتحليل الاقتصادي والمالي للشركات التجارية بصفة عامة، حيث أن بعض المنشآت تتطلب منهجية معينة وطريقة خاصة لدراستها حالة بحالة، وذلك باعتبار خصوصية نشاطها.

وقد تم التركيز في هذا التقرير على مفهوم الربحية والمردودية المالية لمساهمات الدولة دون إعتبار مفهوم المرفق العام ودوره في تحقيق سياسات وأهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. حيث أن الحديث عن تدهور الوضعية الاقتصادية والمالية لأغلب المنشآت العمومية، يبقى في اطار مردودية المساهمات لا غير ولم يتم الاخذ بعين الاعتبار للأسباب غير الربحية والمرتبطة بالمرفق العام التي من اجلها تم احداث اغلب هذه المنشآت.

- من حيث المعطيات ا لواردة بالتقرير :

يتمّ في كلّ سنة تحيين بعض المعطيات الواردة بالتقرير السّابق لهذه السنة بإعتبارها معطيات وقتيّة أو تقديريّة وذلك في حالة توفّر معطيات نهائيّة أو مصادق عليها أو إعادة المعالجة المحاسبيّة لبعض القوائم الماليّة.

الجزء الأول : الوضعية الاقتصادية والماليّة للمنشآت العموميّة

الباب الأول : مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية خلال الفترة 2019-2021 :

تم تحديد 81 منشأة عمومية من بين 111 لدراسة وضعيتها المالية المجمعة خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2019 وسنة 2020 وذلك بعد استثناء :

- 19 منشأة عمومية نظرا لعدم التوصل بقوائمها المالية لسنة 2020 و بوثائقهم التوجيهية.
- 07 منشآت عمومية تنشط في القطاع المالي وشبه المالي،تم افرادها بجزء خاص بها.
- 03 صناديق اجتماعية، تم افرادهم بجزء خاص بها.
- 01 منشأة عمومية متوقفة عن النشاط.

وقد تم الاستعانة بالقوائم المالية النهائية والقوائم المالية الوقتية وكذلك بالوثيقة التوجيهية في حالة عدم توفر القوائم المالية وذلك لدراسة الوضعية المالية المجمعة لـ 81 منشأة عمومية خلال الفترة 2019-2020 كما يوضح الجدول التالي :

السنة	القوائم المالية النهائية	القوائم المالية الوقتية	الوثيقة التوجيهية	المجموع
سنة 2019	74 منشأة	00 منشأة	07 منشأة	**81 منشأة**
سنة 2020	65 منشأة	03 منشأة	13منشأة	**81 منشأة**

I. المؤشرات الجملية للمنشآت العمومية :

جدول 1 : المؤشرات المالية المجمعة لـ 81 منشأة عمومية خلال الفترة 2019-2020 :

بالمليون دينار

المؤشر	2019	2020	قيمة التطور 2020/2019	نسبة التطور 2020/2019
مجموع إيرادات الاستغلال	32950,75	27015,41	-5935,34	% -18
مجموع أعباء الأعوان	3770,31	3867,88	97,57	% 3
مجموع أعباء الاستغلال	33613,51	28176,11	-5437,4	% -16
مجموع نتائج الاستغلال الايجابية	765,32	530,13	-235,19	% -31
مجموع نتائج الاستغلال السلبية	1428,07	1690,84	262,77	% 18
مجموع نتائج الاستغلال	-662,75	-1160,7	-497,95	% -75
مجموع النتائج الصافية الإيجابية	1101,87	188,01	-913,86	% -83
مجموع النتائج الصافية السلبية	1279,8	2643,27	1363,47	% 107
مجموع النتائج الصافية	-177,93	-2455,26	-2277,33	% -1280

1. إيرادات الاستغلال :

شهدت إيرادات الاستغلال المجمعة لـ 81 منشأة عمومية خلال الفترة 2019-2020 انخفاضا بقيمة 5935,34 م,د و بنسبة 18 %حيث مرت من 32950,75 م,د سنة 2019 إلى 27015,41 م,د سنة 2020,

ويعود هذا الانخفاض بالأساس إلى التراجع الملحوظ في إيرادات استغلال 44 منشأة عمومية من بين 81 منشأة بقيمة 6418.04 م,د و بنسبة 26 % والتي من أهمها :

- **انخفاض إيرادات استغلال الشركة التونسية لصناعات التكرير خلال الفترة 2019-2020 بقيمة 1954,74م,د بسبب تراجع أسعار المواد البترولية بالأسواق العالمية من جهة و من جهة أخرى تراجع الاستهلاك الوطني للمواد البترولية جراء التأثير السلبي لجائحة كوفيد 19،**
- **انخفاض إيرادات استغلال شركة الخطوط التونسية خلال الفترة 2019-2020 بقيمة 1224,68م,د بسبب تراجع في عدد المسافرين سنة 2020 بنسبة 71.6 % و يعود ذلك إلى التأثير السلبي لجائحة كوفيد 19،**
- **انخفاض إيرادات الاستغلال الشركة التونسيّة للكهرباء والغاز خلال الفترة 2019-2020 بقيمة 1130,04م,د بسبب انخفاض حجم انتاج الكهرباء سنة 2020 بما قدره 844 ج و س وبنسبة 5 % بالمقارنة مع سنة 2019 ليبلغ 16163 ج.و.س سنة 2020 ويعود ذلك أساسا الى انخفاض الطلب على الكهرباء والمتعلق خاصة بالصناعيين بنسبة 4 % وذلك بسبب جائحة كوفيد 19.**
- **انخفاض إيرادات استغلال المؤسسة التونسيّة للأنشطة البترولية خلال الفترة 2019-2020 بقيمة 550.97 م,د بسبب تراجع في انتاج النفط بنسبة 4.2 % بالمقارنة بسنة 2019 و يعود ذلك إلى تقلص الإنتاج في تونس و في العالم بسبب جائحة كوفيد 19،**

2. أعباء الاستغلال :

شهدت أعباء الاستغلال المجمعة لـ 81 منشأة عمومية خلال الفترة 2019-2020 انخفاضا هاما قدره 5437.39 م,د وبنسبة 16 % حيث مرت من 33613.51 م,د سنة 2019 إلى 28176.11 م,د سنة 2020،

ويعود هذا الانخفاض بالأساس إلى التراجع الملحوظ في أعباء استغلال 48 منشأة عمومية من بين 81 منشأة بقيمة 5909.83 م,د وبنسبة 24 % والتي من أهمها :

- **انخفاض أعباء استغلال الشركة التونسية لصناعات التكرير خلال الفترة 2019-2020 بقيمة 2084,71 م,د بسبب تراجع أسعار الغاز في الأسواق العالمية،**
- **انخفاض أعباء استغلال الشركة التونسيّة للكهرباء والغاز خلال الفترة 2019-2020 بقيمة 1807,72م,د بسبب تراجع قيمة مشترياته من المواد الإستهلاكية ,**

- **انخفاض أعباء استغلال شركة الخطوط التونسية خلال الفترة 2018-2019 بقيمة 992,43 م,د تماشيا مع انخفاض نشاط الشركة بسبب الإجراءات المتعلقة بجائحة كورونا،**

3. نتائج الاستغلال :

سجلت الـ 81 منشأة عمومية خلال الفترة 2019-2020 نتائج استغلال مجمعة سلبية وهي على التوالي 662.75 م,د سنة 2019 و1160.7م,د سنة 2020 أي بتراجع بقيمة 497.95 م,د و بنسبة 75 %.

ويعود هذا التراجع الحاد في نتائج الاستغلال المجمعة لسنة 2020 إلى تسجيل 1690.87 م,د نتائج استغلال سلبية لـ 48 منشأة عمومية وتتصدر المؤسسة التونسيّة للأنشطة البتروليّة المرتبة الأولى بنتيجة استغلال سلبية بقيمة 340.57 م,د يليها ديوان الطيران المدني والمطارات بـ 270.48 م,د تليه شركة الخطوط التونسية بـ 223.65 م.د تليها شركة نقل تونس بـ 197.7 م,د تليها شركة فسفاط قفصة بـ 169.15م,د.

كما تم تسجيل ما قيمته 530.13 م,د نتائج استغلال إيجابية مجمعة سنة 2020 لـ33 منشأة عمومية وتتصدر الشركة التونسيّة للكهرباء والغاز المرتبة الأولى بنتيجة استغلال ايجابية بقيمة 133.6 م,د ثم تليها الشركة التونسية لصناعات التكرير بقيمة 107.67م,د ثم تليها الصيدلية المركزية للبلاد التونسية بقيمة 76.11 م,د ثم يليها ديوان الوطني للتطهير بقيمة 37.47 م,د.

4. النتائج الصافية :

سجلت الـ 81 منشأة عمومية خلال الفترة 2019-2020 نتائج صافية مجمعة سلبية وهي على التوالي 177.93 م,د سنة 2019 و2455.26 م,د سنة 2020 أي بتراجع بقيمة 2277.33 م,د و بنسبة 1280 %.

كما سجلت 28 منشأة عمومية من بين 81 منشأة سنة 2020 نتيجة صافية إيجابية بمجموع قدره 188.01 م,د وتتصدر الشركة التونسية لصناعات التكرير المرتبة الأولى بنتيجة صافية ايجابية بقيمة 59.1 م د ثم يليها ديوان البحرية التجارية والموانئ بما قيمته 48.6 م,د.

بينما سجلت 53 منشأة من بين 81 منشأة نتيجة صافية سلبية بمجموع 2643.27 م,د وتتصدر المؤسسة التونسيّة للأنشطة البتروليّة المرتبة الأولى بنتيجة صافيةسلبيةبـ 407.07 م,د ثم يليها ديوان الحبوب بقيمة 340.59 م.د ثم تليه شركة فسفاط قفصة بقيمة 293.25 م,د يليها ديوان الطيران المدني والمطارات بقيمة 245.89 م,د. تليه شركة الخطوط التونسية بقيمة 233.97 م,د تليها شركة نقل تونس بقيمة 219.2 م.د.

II. ترتيب العشر منشآت الأولى حسب مختلف المؤشرات :

جدول 2 : الـ 10 منشآت عمومية الأولى مصنفة حسب إيرادات استغلالها :

بالمليون دينار

إيرادات الاستغلال				
الرتبة	المنشأة	المؤشر سنة 2019	المنشأة	المؤشر سنة 2020
1	الشركة التونسيّة للكهرباء والغاز	6793,03	الشركة التونسيّة للكهرباء والغاز	5662,99
2	الشركة التونسية لصناعات التكرير	6728,16	الشركة التونسية لصناعات التكرير	4773,41
3	ديوان الحبوب	2783,22	ديوان الحبوب	2787,20
4	الشركة الوطنيّة لتوزيع البترول	2247,26	الشركة الوطنيّة لتوزيع البترول	1815,04
5	شركة الخطوط التونسية	1795,40	الصيدلية المركزية للبلاد التونسية	1593,73
6	المؤسسة التونسيّة للأنشطة البترولية	1599,28	المجمع الكيميائي التونسي	1298,00
7	الصيدلية المركزية للبلاد التونسية	1463,47	شركة اتصالات تونس	1294,79
8	المجمع الكيميائي التونسي	1298,01	المؤسسة التونسيّة للأنشطة البترولية	1048,32
9	شركة اتصالات تونس	1250,57	الديوان التونسي للتجارة	684,45
10	الديوان التونسي للتجارة	723,55	شركة الخطوط التونسية	570,72
المجموع		26681.95		21528,64
مجموع 81 منشأة عمومية		32950,75		27015,41
نسبة الـ 10 منشآت من مجموع 81 منشأة		%81		%80

جدول3 : الـ 10 منشآت عمومية الأولى مصنفة حسب أعباء استغلالها :

بالمليون دينار

أعباء الاستغلال				
الرتبة	المنشأة	المؤشر سنة 2019	المنشأة	المؤشر سنة 2020
1	الشركة التونسيّة للكهرباء والغاز	7337,11	الشركة التونسيّة للكهرباء والغاز	5529,39
2	الشركة التونسية لصناعات التكرير	6750,45	الشركة التونسية لصناعات التكرير	4665,74
3	ديوان الحبوب	2721,15	ديوان الحبوب	2766,62
4	الشركة الوطنيّة لتوزيع البترول	2239,89	الشركة الوطنيّة لتوزيع البترول	1845,63
5	شركة الخطوط التونسية	1786,80	الصيدلية المركزية للبلاد التونسية	1517,62
6	الصيدلية المركزية للبلاد التونسية	1531,53	المجمع الكيميائي التونسي	1392,00
7	المجمع الكيميائي التونسي	1392,04	المؤسسة التونسيّة للأنشطة البترولية	1388,88
8	شركة اتصالات تونس	1249,13	شركة اتصالات تونس	1285,43
9	المؤسسة التونسيّة للأنشطة البترولية	1218,69	شركة الخطوط التونسية	794,37
10	الديوان التونسي للتجارة	709,66	الديوان التونسي للتجارة	658,56
المجموع		26936.45		21844,23
مجموع 81 منشأة عمومية		33613,51		28176,11
نسبة الـ 10 منشآت من مجموع 81 منشأة		%80		%78

جدول 4 : الـ 10 منشآت عمومية الأولى مصنفة حسب أعباءأعوانها :

بالمليون دينار

أعباء الأعوان				
الرتبة	المنشأة	المؤشر سنة 2019	المنشأة	المؤشر سنة 2020
1	الشركة التونسيّة للكهرباء والغاز	493,30	الشركة التونسيّة للكهرباء والغاز	575,32
2	المجمع الكيميائي التونسي	300,28	شركة فسفاط قفصة	316,26
3	شركة فسفاط قفصة	299,75	شركة اتصالات تونس	314,57
4	شركة اتصالات تونس	296,80	المجمع الكيميائي التونسي	300,00
5	شركة الخطوط التونسية	269.7	شركة النقل بتونس	281,70
6	شركة النقل بتونس	261.5	الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	207,30
7	ديوان الطيران المدني والمطارات	200,20	ديوان الطيران المدني والمطارات	200,05
8	الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	195,90	شركة الخطوط التونسية	200,00
9	الشركة الوطنية للسكك الحديدية بتونس	145,45	الشركة الوطنية للسكك الحديدية بتونس	132,17
10	الديوان الوطني للتطهير	104,28	الديوان الوطني للتطهير	110.48
المجموع		2567,16		2637,85
مجموع 81 منشأة عمومية		3770,31		3867,88
نسبة الـ 10 منشآت من مجموع 81 منشأة		% 68		% 68

جدول 5 : الـ 10 منشآت عمومية الأولى مصنفة حسب نتائج استغلالها الإيجابية :

بالمليون دينار

نتائج الاستغلال الايجابية				
الرتبة	المنشأة	المؤشر سنة 2019	المنشأة	المؤشر سنة 2020
1	المؤسسة التونسيّة للأنشطة البترولية	380,59	الشركة التونسيّة للكهرباء والغاز	133,60
2	ديوان البحرية التجارية والموانئ	79,77	الشركة التونسية لصناعات التكرير	107,67
3	ديوان الحبوب	62,07	الصيدلية المركزية للبلاد التونسية	76.11
4	ديوان الطيران المدني والمطارات	46,07	الديوان الوطني للتطهير	37,47
5	شركة فسفاط قفصة	43,23	ديوان البحرية التجارية والموانئ	29,07
6	الديوان الوطني للتطهير	23,39	الديوان التونسي للتجارة	25,89
7	الديوان التونسي للتجارة	13,89	ديوان الحبوب	20,58
8	شركة تونس للشبكة الحديدية السريعة	12,81	الوكالة العقارية للسكنى	18,56
9	الشركة التونسيّة لأنبوب الغاز العابر للبلاد التونسيّة	12,32	شركة إسمنت بنزرت	13.60
10	الديوان الوطني للزيت	9,91	شركة اتصالات تونس	9,36
المجموع		684,05		471,92
مجموع المنشآت التي سجلت نتائج استغلال ايجابية		765,32		530,13
نسبة الـ 10 منشآت من مجموع المنشآت التي سجلت نتائج استغلال ايجابية		% 89		% 89

جدول 6 : الـ 10 منشآت عمومية الأولى مصنفة حسب نتائج استغلالها السلبية :

بالمليون دينار

نتائج الاستغلال السلبية				
الرتبة	المنشأة	المؤشر سنة 2019	المنشأة	المؤشر سنة 2020
1	الشركة التونسيّة للكهرباء والغاز	544,08	المؤسسة التونسيّة للأنشطة البترولية	340,57
2	شركة النقل بتونس	190,00	ديوان الطيران المدني والمطارات	270,48
3	الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	117,98	شركة الخطوط التونسية	223,65
4	الشركة الوطنية للسكك الحديدية بتونس	99,09	شركة النقل بتونس	197,70
5	المجمع الكيميائي التونسي	94,04	شركة فسفاط قفصة	169,15
6	الوكالة الوطنيّة للتبغ والوقيد	68,12	المجمع الكيميائي التونسي	94,00
7	الصيدلية المركزية للبلاد التونسية	68,07	الشركة الوطنية للسكك الحديدية بتونس	74,18
8	مصنع التبغ بالقيروان	47,60	الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	50,12
9	الشركة الوطنيّة لعجين الحلفاء والورق	45,84	الشركة الوطنيّة لعجين الحلفاء والورق	39,74
10	الشركة التونسية لصناعات التكرير	22,29	الشركة الوطنيّة لتوزيع البترول	30,59
المجموع		1297,11		1490,18
مجموع المنشآت التي سجلت نتائج استغلال سلبية		1428,07		1690,84
نسبة الـ 10 منشآت من مجموع المنشآت التي سجلت نتائج استغلال سلبية		%91		%88

جدول 7 : الـ 10 منشآت عمومية الأولى مصنفة حسب نتائجها الصافية الإيجابية :

بالمليون دينار

النتائج الصافية الإيجابية				
الرتبة	المنشأة	المؤشر سنة 2019	المنشأة	المؤشر سنة 2020
1	شركة فسفاط قفصة	640.58	الشركة التونسية لصناعات التكرير	59,10
2	المؤسسة التونسيّة للأنشطة البترولية	150,00	ديوان البحرية التجارية والموانئ	48.60
3	الشركة التونسيّة للكهرباء والغاز	106,41	الوكالة العقارية للسكنى	13,35
4	ديوان البحرية التجارية والموانئ	75,81	الوكالة الوطنيّة للتبغ والوقيد	12,03
5	ديوان الطيران المدني والمطارات	30,21	الديوان التونسي للتجارة	8,38
6	الديوان الوطني للتطهير	12,29	شركة النقل بواسطة الأنابيب	7,16
7	الصيدلية المركزية للبلاد التونسية	11,92	شركة النقل بالأنابيب بالصحراء	7,16
8	الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية	9,32	الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية	6,24
9	الشركة الوطنيّة لتوزيع البترول	7,90	الشركة التونسية لأسواق الجملة	4,64
10	شركة النقل بالأنابيب بالصحراء	7,41	وكالة التهذيب والتجديد العمراني	3.66
المجموع		1051,85		170,32
مجموع المنشآت التي سجلت نتائج صافية ايجابية		1101,87		188,01
نسبة الـ 10 منشآت من مجموع المنشآت التي سجلت نتائج صافية ايجابية		%95		%91

جدول 8 : الـ 10 منشآت عمومية الأولى مصنفة حسب نتائجها الصافية السلبية :

بالمليون دينار

النتائج الصافية السلبية				
الرتبة	المنشأة	المؤشر سنة 2019	المنشأة	المؤشر سنة 2020
1	المجمع الكيميائي التونسي	204,73	المؤسسة التونسيّة للأنشطة البترولية	407,07
2	شركة النقل بتونس	202,20	ديوان الحبوب	340,59
3	ديوان الحبوب	175,65	شركة فسفاط قفصة	293,25
4	الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	146,41	ديوان الطيران المدني والمطارات	245,89
5	الشركة الوطنية للسكك الحديدية بتونس	113,78	شركة الخطوط التونسية	233,97
6	الوكالة الوطنيّة للتبغ والوقيد	54,73	شركة النقل بتونس	219,20
7	الشركة الوطنيّة لعجين الحلفاء والورق	51,91	المجمع الكيميائي التونسي	205,00
8	شركة اتصالات تونس	43,85	الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	112,90
9	مصنع التبغ بالقيروان	38,11	الشركة الوطنية للسكك الحديدية بتونس	103,41
10	شركة تونس للطرقات السيارة	33.94	الشركة التونسيّة للكهرباء والغاز	60,17
المجموع		1065.31		2221,46
مجموع المنشآت التي سجلت نتائج صافية سلبية		1279.8		2643,27
نسبة الـ 10 منشآت من مجموع المنشأةالتي سجلت نتائج صافية سلبية		%83		%84

الباب الثاني : سيولة المنشآت العمومية خلال الفترة 2019-2021 :

سيتطرق هذا الباب إلى وضعية سيولة 82 منشأة عمومية خلال الفترة 2019-2021 تم تحديدهم من بين 110 منشأة عمومية وذلك بعد استثناء 28 منشأة عمومية للأسباب التالية :

- **21 منشأة لم ترسل كشوفات تتعلق بوضعية سيولتها الى حدّ تاريخ إعداد هذا التقرير،** [1]
- **01 منشأة عمومية متوقفة على النشاط،**
- **5 بنوك عمومية والبريد التونسي لخصوصية سيولتهم،**

ويقصد بعبارة «**سيولة**» بهذا التقرير، المعدل الشهري والذي تم احتسابه بالاعتماد على كشوفات شهرية خاصة بسيولة المنشآت العمومية،

ويعرض هذا الجدول اهم أنواع الايداعات والمكشوف البنكي لـ44 منشأة عمومية (التي تمثل عينة المنشآت العمومية المحددة بهذا التقرير بعد حذف البنوك العمومية والبريد التونسي) نظرا لأهمية حجم سيولتهم ومكشوفهم البنكي مقارنة بباقي المنشآت العمومية :

(الوحدة: مليون دينار)

الرتبة	المنشأة	ايداعات بنكية			ايداعات بالخزينة العامة			ايداعات بالبريد التونسي			المكشوف البنكي		
		سنة 2019	سنة 2020	سنة 2021	سنة 2019	سنة 2020	سنة 2021	سنة 2019	سنة 2020	سنة 2021	سنة 2019	سنة 2020	سنة 2021
1	الديوان التونسي للتجارة	18,19	24,38	17,29	0,01	0,00	0,00	0,05	0,04	0,04	0,00	0,00	0,00
2	الشركة التونسية لصناعات التكرير	10,46	22,02	50,34	8,33	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	3,46	0,00	0,00
3	الشركة التونسيّة للتنقيب	18,91	8,72	1,43	0,00	0,37	0,29	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	1,99
4	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	167,15	148,13	263,91	0,10	11,67	14,08	3,58	3,69	3,60	0,16	19,85	0,00
5	الشركة التونسية للملاحة	15,41	7,62	14,15	0,03	0,02	0,03	0,02	0,01	0,25	0,05	13,03	6,03
6	الشركة الجهوية للنقل ببنزرت	0,69	1,90	2,75	1,07	0,00	1,24	0,00	0,00	0,00	1,78	1,67	0,21
7	الشركة الجهوية للنقل بولاية صفاقس	0,03	0,34	1,00	0,00	0,00	0,00	0,02	0,03	0,07	7,45	3,46	1,16
8	الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال	10,00	5,57	1,76	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	6,06	7,47	5,80
9	الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية	7,05	17,38	7,28	0,00	0,03	0,00	0,04	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
10	الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	0,17	0,00	3,08	1,26	0,00	0,00	0,21	0,02	0,01	52,16	54,05	36,92
11	الشركة الوطنية لتوزيع البترول-عجيل	17,15	10,21	23,97	0,02	0,02	0,02	0,93	0,72	0,85	17,03	9,11	1,39
12	الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق	5,68	2,40	0,27	0,00	0,00	0,09	0,00	0,00	0,00	48,24	56,28	62,12
13	الشركة الوطنية للسكك الحديدية بتونس	0,71	0,38	1,36	0,00	0,00	0,00	0,29	0,19	0,08	6,28	18,05	14,79
14	الصندوق الوطني للتأمين على المرض	18,68	31,27	21,57	6,93	6,14	6,15	0,91	1,14	1,61	0,00	0,00	0,00
15	الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية	5,12	25,09	18,35	0,91	0,23	5,53	0,58	0,59	0,50	0,00	0,47	0,00
16	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	443,90	339,03	378,38	0,38	0,19	1,74	4,10	42,38	16,75	0,00	0,00	0,00
17	الصيدلية المركزية التونسية	17,87	17,55	24,90	0,00	0,00	0,00	0,75	0,67	0,75	1,79	21,02	19,24
18	المجمع الكيميائي	190,11	43,66	19,58	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,05	0,69	1,57
19	المؤسسة التونسيّة للأنشطة البترولية	819,58	623,47	416,06	9,45	10,21	13,85	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
20	الوكالة العقاريّة الصناعيّة	67,79	56,88	45,81	0,00	0,00	0,00	0,03	0,03	0,04	0,00	0,00	0,00

الرتبة	المنشأة	ايداعات بنكية			ايداعات بالخزينة العامة			ايداعات بالبريد التونسي			المكشوف البنكي		
		سنة 2019	سنة 2020	سنة 2021	سنة 2019	سنة 2020	سنة 2021	سنة 2019	سنة 2020	سنة 2021	سنة 2019	سنة 2020	سنة 2021
21	الوكالة العقارية للسكنى	16,31	19,73	33,29	0,04	0,04	0,04	0,18	0,30	0,58	0,43	0,01	0,00
22	الوكالة الفنية للنقل البري	22,55	11,24	9,19	0,00	0,00	0,00	0,10	0,17	0,84	0,00	0,00	0,00
23	الوكالة الوطنيّة للتبغ والوقيد	7,68	22,67	45,41	9,56	16,17	18,95	0,04	0,01	0,02	0,00	0,00	0,00
24	ديوان الأراضي الدولية	3,69	4,32	5,39	0,00	0,17	0,00	1,70	1,80	1,96	59,10	62,03	88,94
25	ديوان البحرية التجارية والموانئ	242,50	263,87	301,63	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
26	ديوان الحبوب	9,04	0,85	4,20	0,00	0,00	0,00	0,93	0,49	4,00	304,82	564,08	832,16
27	ديوان الطيران المدني والمطارات	213,68	221,65	109,53	0,00	0,00	0,00	0,04	0,03	0,02	0,00	0,00	0,00
28	ديوان الوطني للتطهير	31,22	27,78	21,61	0,00	0,01	0,00	0,28	0,32	0,25	102,22	90,33	79,73
29	ديوان الوطني للزيت	4,71	5,98	16,87	0,00	0,00	2,40	0,00	0,00	0,00	20,96	24,04	24,63
30	شركة اتصالات تونس	96.79	61.05	33.10	0,00	0,00	0,00	0,25	0,36	0,34	1.31	1.62	0.68
31	شركة إسمنت أم الكليل	2,71	2,10	5,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
32	شركة إسمنت بنزرت	10,98	4,00	3,92	0,00	0,00	0,00	0,01	0,02	0,03	5,63	4,94	1,87
33	شركة الخطوط التونسية	94,61	97,73	63,33	0,00	0,00	0,00	0,25	0,23	0,36	0,02	0,21	0,38
34	شركة النقل بواسطة الأنابيب	32,08	36,10	39,48	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
35	شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية	0,90	1,35	1,02	0,00	0,00	0,00	0,07	0,05	0,05	0,00	0,00	0,00
36	شركة تونس للطرقات السيارة	3,30	3,28	3,40	0,00	0,00	0,00	0,01	0,01	0,01	20,88	16,98	5,43
37	شركة شبكة تونس للتجارة	13,64	13,81	18,57	0,00	0,00	0,00	0,30	0,26	0,41	0,00	0,00	0,00
38	شركة صناعة الأدوية بالبلاد التونسية	0,08	0,18	0,22	0,00	0,00	0,06	0,02	0,01	0,08	4,65	5,37	3,21
39	شركة فسفاط قفصة	42,69	11,29	14,98	0,00	0,00	0,00	0,01	0,12	0,03	20,91	30,36	10,30
40	شركة نقل تونس	0,41	2,06	8,45	9,08	0,01	7,26	0,34	0,00	0,20	67,59	50,73	34,65
41	صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية	328,30	415,52	413,69	0,00	0,00	11,02	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,08
42	مصنع التبغ بالقيروان	12,38	26,32	21,50	12,04	14,67	14,41	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
43	وكالة التهذيب والتجديد العمراني	159,27	161,69	224,18	0,00	0,00	0,00	0,75	0,82	1,71	0,00	0,00	0,00
44	وكالة الكحول	9,17	11,45	5,77	0,01	0,01	0,01	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
مجموع 44 منشأة عمومية		3193.39	2812.05	2716.95	59.22	59.95	97.18	16.82	54.51	35.41	753.03	1055.86	1233.31
مجموع 82 منشأة عمومية		3386.12	3029.37	2991.29	148.65	137.17	141.70	41.44	84.91	73.69	768.59	1082.62	1266.08
44 منشأة عمومية/ 82 منشأة عمومية (%)		% 94.3	% 92.8	% 90.8	% 39.8	% 43.7	% 68.6	% 40.6	% 64.2	% 48.1	% 98	% 97.5	% 97.4

ينقسم هذا الباب الى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : سيولة المنشآت العمومية خلال الفترة 2019-2021

القسم الثاني : المكشوف البنكي للمنشآت العمومية خلال الفترة 2019-2021

القسم الثالث : مقارنة بين السيولة والمكشوف البنكي للمنشآت العمومية خلال الفترة 2019-2021

---

[1] منشآت عمومية مخلة بالتزاماتها المحمولة عليها بالفصل 25 من الأمر عدد 2197 لسنة 2002 مؤرخ في 7 أكتوبر 2002 الذي يتعلق بكيفية ممارسة الإشراف على المنشآت العمومية وصيغ المصادقة على أعمال التصرف فيها وتمثيل المساهمين العموميين في هيئات تصرفها وتسييرها وتحديد الالتزامات الموضوعة على كاهلها.

I. سيولة المنشآت العمومية خلال الفترة 2019 – 2021 :

سيتطرق هذا القسم إلى عرض شامل لسيولة المنشآت العمومية خلال الفترة 2019-2021.

1. سيولة 82 منشأة عمومية خلال الفترة 2019 – 2021 :

جدول 1 : سيولة المنشآت العمومية خلال الفترة 2019-2021 حسب طرق الإيداع :

بالمليون دينار

طرق الإيداع	سنة 2019		سنة 2020		سنة 2021		قيمة التطور 2020/2019	نسبة التطور 2020/2019	قيمة التطور 2021/2020	نسبة التطور 2021/2020
	القيمة	% من المعدل الشهري للسيولة الجملية	القيمة	% من المعدل الشهري للسيولة الجملية	القيمة	% من المعدل الشهري للسيولة الجملية				
المعدل الشهري لسيولة المنشآت العمومية بالبنوك تنقسم إلى :	3386,12	% 94,6	3029,37	% 93,1	2991,29	% 93,2	-356.75	% -10,5	-38.08	% -1,3
المعدل الشهري لسيولة المنشآت العمومية بالبنوك العمومية	1799,44	% 50,3	1803,24	% 55,4	1738,08	% 54,2	3.8	% 0,2	-65.16	% -3,6
المعدل الشهري لسيولة المنشآت العمومية بالبنوك الأخرى	1586,68	% 44,3	1226,13	% 37,7	1253,21	% 39,1	-360.55	% -22,7	27.08	% 2,2
المعدل الشهري لسيولة المنشآت العمومية بالخزينة العامة	148,65	% 4,2	137,17	% 4,2	141,70	% 4,4	-11.48	% -7,7	4.53	% 3,3
المعدل الشهري لسيولة المنشآت العمومية بالبريد	41,44	% 1,2	84,91	% 2,6	73,69	% 2,3	43.47	% 104,9	-11.22	% -13,2
المعدل الشهري للأموال المتوفرة بخزائن المنشآت	2,23	% 0,1	1,28	% 0,0	1,51	% 0,0	-0.95	% -42,6	0.23	% 18
المعدل الشهري للسيولة الجملية للمنشآت العمومية	3578,44	% 100	3252,73	% 100	3208,19	% 100	-325.71	% -9,1	-44.54	% -1,4

رسم بياني 1 : المعدل الشهري لـ 82 منشأة عمومية حسب طرق الإيداع :

بالمليون دينار

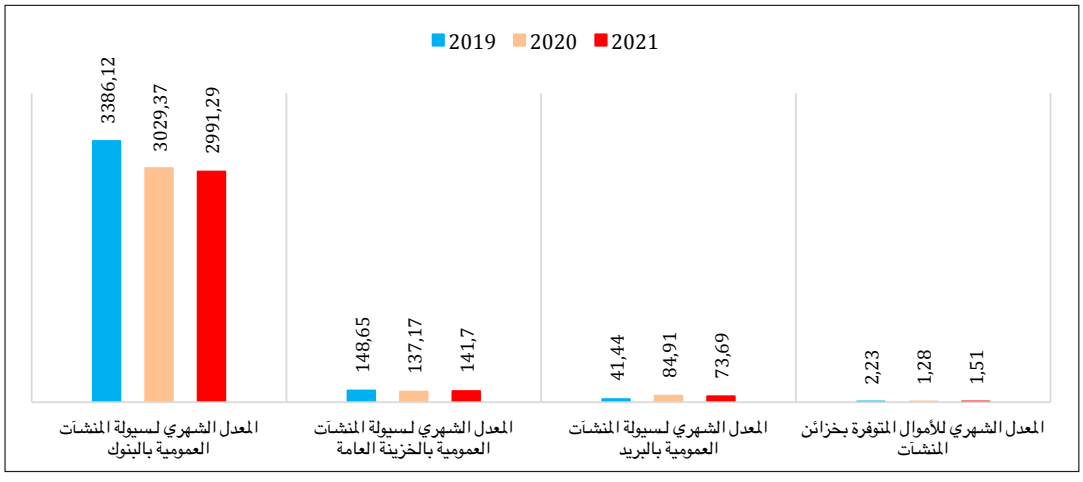

سجلت سيولة المنشآت العمومية الجملية خلال سنة 2020 تراجعا مقارنة بسنة 2019 بقيمة 325.71 م د وبنسبة 9.1 %، متأثرتا بالتراجع الهام في سيولة أغلب المنشآت العمومية نتيجة تراجع نشاطها.

ومن أبرز المنشآت العمومية التي شهدت خلال سنة 2020 :

انخفاضا في هذا المعدل الشهري :	ارتفاعا في هذا المعدل الشهري :
- **المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية** بقيمة 195.34 م د وبنسبة 23.6 % لتبلغ 633.69 م د مقابل 829.03 م د سنة 2019،	- **صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية** بقيمة 87.22 م د وبنسبة 26.6 % ليبلغ 415.52 م د مقابل 328.3 م د سنة 2019،
- **المجمع الكيميائي** بقيمة 146.49م د وبنسبة 77 % ليبلغ 43.7 م د مقابل 190.19م د سنة 2019،	- **الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد** بقيمة 21.57م د وبنسبة 124.4 % لتبلغ 38.9 م د مقابل 17.33 م د سنة 2019،
- **الصندوق الوطني للضمان** الاجتماعي بقيمة 66.76 م د وبنسبة 14.9 % ليبلغ 381.66 م د مقابل 448.43 م د سنة 2019،	- **ديوان البحرية التجارية والموانئ** بقيمة 21.37 م د وبنسبة 8.8 % ليبلغ 263.88 م د مقابل 242.51 م د سنة 2019،
- **شركة فسفاط قفصة** بقيمة 31.32 م د وبنسبة 73.1 % لتبلغ 11.5م د مقابل 42.82 م د سنة 2019،	- **الصندوق الوطني للتقاعد و الحيطة الاجتماعية** بقيمة 19.3م د وبنسبة 292.1 % ليبلغ 25.91 م د مقابل 6.61 م د سنة 2019 .

وتواصل تراجع سيولة المنشآت العمومية الجملية خلال سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 بأقل حدة، ويعود ذلك من خلال التخفيف من احترازات الحجر الصحي المتعلق بجائحة كورونا والعودةالتدريجية لنشاط أغلب المنشآت العمومية. وبلغ هذا التراجع قيمة 44,54 م د وبنسبة 1,4 % مقارنة بسنة 2020 وبقيمة 370,25 م د وبنسبة 10,3 % مقارنة بسنة 2019.

ومن أبرز المنشآت العمومية التي شهدت خلال سنة 2021 :

انخفاضا في هذا المعدل الشهري :	ارتفاعا في هذا المعدل الشهري :
- **المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية** بقيمة 203.78 م د وبنسبة 32.2 % لتبلغ 429.91 م د مقابل 633.69 م د سنة 2020،	- **الشركة التونسية للكهرباء والغاز** بقيمة 118.13م د وبنسبة 72.2 % لتبلغ 281.64م د مقابل 163.51 م د سنة 2020،
- **ديوان الطيران المدني والمطارات** بقيمة 112.13 م د وبنسبة 50.6 % ليبلغ 109.55 م د مقابل 221.68 م د سنة 2020،	- **وكالة التهذيب والتجديد العمراني** بقيمة 63.37 م د وبنسبة 39 % لتبلغ 225.89 م د مقابل 162.51 م د سنة 2020،
- **شركة الخطوط التونسية** بقيمة 34.39 م د وبنسبة 35 % لتبلغ 63.91 م د مقابل 98.3 م د سنة 2020،	- **ديوان البحرية التجارية والموانئ** بقيمة 37.76م د وبنسبة 14.3 % ليبلغ 301.64 م د مقابل 263.88 م د سنة 2020،
- **شركة تونس للشبكة الحديدية السريعة** بقيمة 26.16 م د وبنسبة 31 % لتبلغ 58.12 م د مقابل 84.28 م د سنة 2020،	- **الشركة التونسية لصناعات التكرير** بقيمة 28.32 م د وبنسبة 128.5 % لتبلغ 50.35 م د مقابل 22.03 م د سنة 2020،
	- **الوكالة الوطنيّة للتبغ والوقيد** بقيمة 25.5 م د وبنسبة 65.5 % لتبلغ 64.39 م د مقابل 38.9 م د سنة 2020،

ويبين الجدول التالي أهم 10 منشآت عمومية والتي سجلت أعلى قيمة سيولة خلال الفترة 2019 - 2021 :

جدول 2 : العشر المنشآت الأولى مرتبة حسب قيمة السيولة خلال الفترة 2019 - 2021 :

بالمليون دينار

الرتبة	ترتيب خلال سنة 2019			ترتيب خلال سنة 2020			ترتيب خلال سنة 2021		
	المنشأة	المعدل الشهري	% من المعدل الشهري لـ 82 منشأة	المنشأة	المعدل الشهري	% من المعدل الشهري لـ 82 منشأة	المنشأة	المعدل الشهري	% من المعدل الشهري لـ 82 منشأة
1	المؤسسة التونسيّة للأنشطة البترولية	829,03	% 23.2	المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	633,69	% 19.5	المؤسسة التونسيّة للأنشطة البترولية	429,91	% 13,4
2	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	448,43	% 12.5	صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية	415.52	% 12.8	صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية	424,72	% 13,2
3	صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية	328,31	% 9.2	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	381.66	% 11.7	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	396,92	% 12,4
4	ديوان البحرية التجارية والموانئ	242,51	% 6.8	ديوان البحرية التجارية والموانئ	263,88	% 8.1	ديوان البحرية التجارية والموانئ	301,64	% 9,4
5	ديوان الطيران المدني والمطارات	213,74	% 6	ديوان الطيران المدني والمطارات	221,68	% 6.8	الشركة التونسية للكهرباء ولغاز	281,64	% 8,8
6	المجمع الكيميائي	190,19	% 5.3	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	163.51	% 5	وكالة التهذيب والتجديد العمراني	225,89	% 7,0
7	الشركة التونسية للكهرباء و الغاز	170,85	% 4.8	وكالة التهذيب والتجديد العمراني	162,51	% 5	ديوان الطيران المدني والمطارات	109,55	% 3,4
8	وكالة التهذيب والتجديد العمراني	160,02	% 4.4	شركة الخطوط تونسية	98,30	% 3	الوكالة الوطنيّة للتبغ والوقيد	64,39	% 2,0
9	شركة تونس للشبكة الحديدية السريعة	109,46	% 3.1	شركة تونس للشبكة الحديدية السريعة	84.28	% 2.6	شركة الخطوط التونسية	63,91	% 2.0
10	شركة الخطوط التونسية	94,98	% 2.7	الوكالة العقارية الصناعية	56.92	% 1.7	شركة تونس للشبكة الحديدية السريعة	58,12	% 1.8
المعدل الشهري للعشر المنشآت الأولى خلال سنة 2019	2787.52	% 77.9	المعدل الشهري للعشر المنشآت الأولى خلال سنة 2020	2481.95	% 76.3	المعدل الشهري للعشر المنشآت الأولى خلال سنة 2021	2356.69	% 73.5	
المعدل الشهري لبقية المنشآت (لـ 72 منشأة عمومية)	790.92	% 22.1	المعدل الشهري لبقية المنشآت	770.78	% 23.7	المعدل الشهري لبقية المنشآت	851.5	% 26.5	
المعدل الشهري العام (لـ 82 منشأة عمومية)	3578.44	% 100	المعدل الشهري العام	3252.73	% 100	المعدل الشهري العام	3208.19	% 100	

2. سيولة 82 منشأة المودعة بالقطاع البنكي خلال الفترة 2019 – 2021 :

جدول 3 : سيولة المنشآت العمومية الموظفة بالبنوك خلال الفترة 2019 - 2021 :

بالمليون دينار

	سنة 2019		سنة 2020		سنة 2021		قيمة التطور 2020/2019	نسبة التطور 2020/2019	قيمة التطور 2021/2020	نسبة التطور 2021/2020
	القيمة	% من المعدل الشهري للسيولة 82 منشأة بالبنوك	القيمة	% من المعدل الشهري للسيولة 82 منشأة بالبنوك	القيمة	% من المعدل الشهري للسيولة 82 منشأة بالبنوك				
المعدل الشهري لسيولة المنشآت العمومية الموظفة بالقطاع البنكي	3386.12	% 100	3029.37	% 100	2991.29	% 100	-356.75	% -10.5	-38.08	% -1.3
المعدل الشهري لسيولة المنشآت العمومية الموظفة بالبنوك العمومية	1799.44	% 53,1	1803.24	% 59,5	1738.08	% 58,1	3.8	% 0.2	-65.16	% -3.6
المعدل الشهري لسيولة المنشآت العمومية الموظفة بالبنوك الأخرى	1586.68	% 46,9	1226.13	% 40,5	1253.21	% 41,9	-360.55	% -22.7	27.08	% 2.2

رسم بياني 2 : مقارنة بين سيولة المنشآت العمومية المودعة بالبنوك العمومية والمودعة بالبنوك الأخرى :

بالمليون دينار

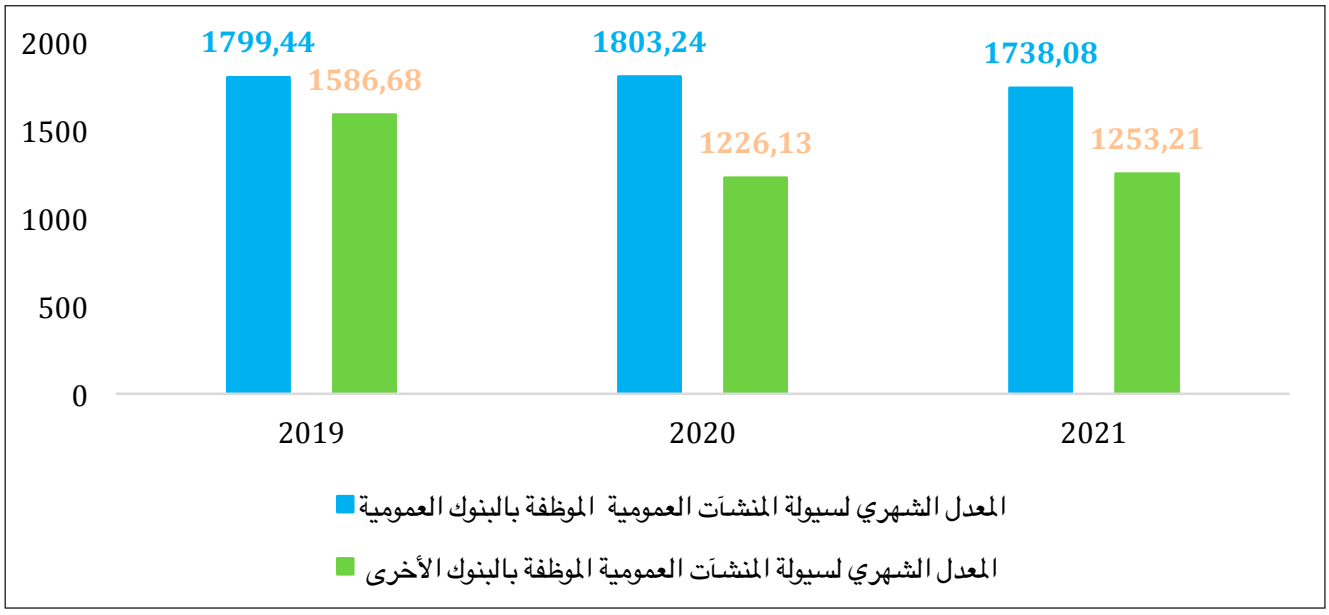

تمثل سيولة المنشآت العمومية الجملية والموظفة بالبنوك خلال سنة 2021 نسبة 93.2 % من مجموع سيولتها مقابل 93.1 % خلال سنة 2020 و 94.6 % خلال سنة 2019.

وسجلت سيولة المنشآت العمومية الجملية والموظفة بالبنوك خلال سنة 2020 تراجعا مقارنة بسنة 2019 بقيمة 356.75 م د وبنسبة 10.5 %.

ومن أبرز المنشآت العمومية التي شهدت خلال سنة 2020 :

انخفاضا في هذا المعدل الشهري :	ارتفاعا في هذا المعدل الشهري :
- **المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية** بقيمة 196.11 م د وبنسبة 23.9 % لتبلغ 623.47 م د مقابل 819.58 م د سنة 2019،	- **صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية** بقيمة 87.22 م د وبنسبة 26.6 % ليبلغ 415.52 م د مقابل 328.3 م د سنة 2019،
- **المجمع الكيميائي** بقيمة 146.45م د وبنسبة 77 % ليبلغ 43.66 م د مقابل 190.11م د سنة 2019،	- **ديوان البحرية التجارية والموانئ** بقيمة 21.37 م د وبنسبة 8.8 % ليبلغ 263.87 م د مقابل 242.5 م د سنة 2019.
- **الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي** بقيمة 104.87م د وبنسبة 23.6 % ليبلغ 339.03م د مقابل 443.9 م د سنة 2019،	- **الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية** بقيمة 19.97م د وبنسبة 390 % ليبلغ 25.09 م د مقابل 5.12 م د سنة 2019،
- **شركة فسفاط قفصة** بقيمة 31.4 م د وبنسبة 73.6 % لتبلغ 11.29م د مقابل 42.69 م د سنة 2019،	- **الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد** بقيمة 14.99م د وبنسبة 195.2 % لتبلغ 22.67م د مقابل 7.68م د سنة 2019،
- **شركة تونس للشبكة الحديدية السريعة** بقيمة 22.19 م د وبنسبة 61.2 % لتبلغ 14.09م د مقابل 36.28م د سنة 2019،	- **مصنع التبغ بالقيروان** بقيمة 13.94م د وبنسبة 112.6 % ليبلغ 26.32 م د مقابل 12.38م د سنة 2019،

واستمرت المنشآت العمومية خلال سنة 2021 في تسجيل تراجعا في المعدل الشهري لسيولتها و الموظفة بالبنوك مقارنة بسنة 2020 و المقدر بقيمة 38.08 م د وبنسبة 1.3 %.

ومن أبرز المنشآت العمومية التي شهدت خلال سنة 2021 :

انخفاضا في هذا المعدل الشهري :	ارتفاعا في هذا المعدل الشهري :
- **المؤسسة التونسية للأنشطة** البترولية بقيمة 207.42 م د وبنسبة 33.3 % لتبلغ 416.06 م د مقابل 623.47 م د سنة 2020،	- **الشركة التونسية للكهرباء والغاز** بقيمة 115.78م د وبنسبة 78.2 % لتبلغ 263.91م د مقابل 148.13م د سنة 2020،
- **ديوان الطيران المدني والمطارات** بقيمة 112.11 م د وبنسبة 50.6 % ليبلغ 109.53م د مقابل 221.65 م د سنة 2020،	- **وكالة التهذيب والتجديد العمراني** بقيمة 62.48 م د وبنسبة 38.6 % لتبلغ 224.18 م د مقابل 161.69م د سنة 2020،
- **شركة الخطوط التونسية** بقيمة 34.4 م د وبنسبة 35.2 % لتبلغ 63.33 م د مقابل 97.73 م د سنة 2020،	- **الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي** بقيمة 39.35 م د وبنسبة 11.6 % لتبلغ 378.38 م د مقابل 339.03 م د سنة 2020،
	- **ديوان البحرية التجارية والموانئ** بقيمة 37.76 م د وبنسبة 14.3 % ليبلغ 301.63 م د مقابل 263.87 م د سنة 2020،

ويبين الجدول التالي أهم 10 منشآت عمومية والتي سجلت أعلى معدلات شهرية للسيولة المودعة بالبنوك خلال الفترة 2019-2021 :

جدول 4 : العشر المنشآت الأولى مرتبة حسب المعدل الشهري للسيولة المودعة بالبنوك خلال الفترة 2019 - 2021 :

بالمليون دينار

الرتبة	ترتيب خلال سنة 2019			ترتيب خلال سنة 2020			ترتيب خلال سنة 2021		
	المنشأة	المعدل الشهري	% المعدل الشهري لـ 82 منشأة	المنشأة	المعدل الشهري	% المعدل الشهري لـ 82 منشأة	المنشأة	المعدل الشهري	% المعدل الشهري لـ 82 منشأة
1	المؤسسة التونسيّة للأنشطة البترولية	819,58	%24,2	المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	623,47	%20,6	المؤسسة التونسيّة للأنشطة البترولية	416,06	%13,9
2	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	443,90	%13,1	صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية	415.52	%13,7	صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية	413,69	%13,8
3	صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية	328,30	%9,7	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	339,03	%11,2	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	378,38	%12,6
4	ديوان البحرية التجارية والموانئ	242,50	%7,2	ديوان البحرية التجارية والموانئ	263,87	%8,7	ديوان البحرية التجارية والموانئ	301,63	%10,1
5	ديوان الطيران المدني والمطارات	213,68	%6,3	ديوان الطيران المدني والمطارات	221,65	%7,3	الشركة التونسية للكهرباء و الغاز	263,91	%8,8
6	المجمع الكيميائي	190,11	%5,6	وكالة التهذيب والتجديد العمراني	161,69	%5,3	وكالة التهذيب والتجديد العمراني	224,18	%7,5
7	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	167,15	%4,9	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	148,13	%4,9	ديوان الطيران المدني والمطارات	109,53	%3,7
8	وكالة التهذيب والتجديد العمراني	159,27	%4,7	شركة الخطوط تونسية	97,73	%3,2	شركة الخطوط التونسية	63,33	%2,1
9	شركة الخطوط التونسية	94,61	%2,8	الوكالة العقارية الصناعية	56,88	%1,9	الشركة التونسية لصناعات التكرير	50,34	%1,7
10	الوكالة العقاريّة الصناعيّة	67,79	%2,0	المجمع الكيميائي	43,66	%1,4	الوكالة العقاريّة الصناعيّة	45,81	%1,5
المعدل الشهري للعشر المنشآت الأولى خلال سنة 2019		2726,89	%80.5	المعدل الشهري للعشر المنشآت الأولى خلال سنة 2020	2371,63	%78,3	المعدل الشهري للعشر المنشآت الأولى خلال سنة 2021	2266,86	%75,8
المعدل الشهري لبقية المنشآت		659,23	%19.5	المعدل الشهري لبقية المنشآت	657,74	%21,7	المعدل الشهري لبقية المنشآت	724,43	%24,2
المعدل الشهري العام		3386,12	%100	المعدل الشهري العام	3029,37	%100	المعدل الشهري العام	2991,29	%100

1.2. سيولة 82 منشأة عمومية المودعة بالبنوك العمومية خلال الفترة 2019-2021 :

تمثل سيولة المنشآت العمومية الجملية والموظفة بالبنوك العمومية خلال سنة 2021 نسبة 58.1 % من مجموع سيولتها الموظفة بجميع البنوك و59.5 % خلال سنة 2020 و53.1 % خلال سنة 2019.

وسجلت سيولة المنشآت العمومية الجملية والموظفة بهذه البنوك خلال سنة 2020 ارتفاعا مقارنة بسنة 2019 بقيمة 3.8 م د وبنسبة 0.2 %.

ومن أبرز المنشآت العمومية التي شهدت خلال سنة 2020 :

انخفاضا في هذا المعدل الشهري :	ارتفاعا في هذا المعدل الشهري :
- **الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي** بقيمة 111.56م د وبنسبة 38 % ليبلغ 182.05م د مقابل 293.61م د سنة 2019، - **المجمع الكيميائي** بقيمة 40.87 م د وبنسبة 53.6% ليبلغ 35.33 م د مقابل 76.2م د سنة 2019، - **شركة فسفاط قفصة** بقيمة 31.92 م د وبنسبة 76.7 % لتبلغ 9.67 م د مقابل 41.59 م د سنة 2019،	- **ديوان الطيران المدني والمطارات** بقيمة 72.04 م د وبنسبة 86.4 % ليبلغ 155.39 م د مقابل 83.35 م د سنة 2019، - **صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية** بقيمة 70.45 م د وبنسبة 36.1 % ليبلغ 265.38 م د مقابل 194.93م د سنة 2019، - **المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية** بقيمة 31.6 م د وبنسبة 8.4 % لتبلغ 408.09م د مقابل 376.48 م د سنة 2019،

وسجلت المنشآت العمومية خلال سنة 2021 تراجعا في سيولتها الجملية و الموظفة بالبنوك العمومية مقارنة بسنة 2020 بقيمة 65.16 م د وبنسبة 3.6 %.

ومن أبرز المنشآت العمومية التي شهدت خلال سنة 2021 :

انخفاضا في هذا المعدل الشهري :	ارتفاعا في هذا المعدل الشهري :
- **ديوان الطيران المدني والمطارات** بقيمة 118.35 م د وبنسبة 76.2 % ليبلغ 37.04م د مقابل155.39م د سنة 2020، - - **المؤسسة التونسيّة للأنشطة البترولية** بقيمة 90.22 م د وبنسبة 22.1 % لتبلغ 317.87 م د مقابل 408.09 م د سنة 2020، - **ديوان البحرية التجارية والموانئ** بقيمة 79.62 م د وبنسبة 39.2 % ليبلغ 123.44م د مقابل 203.06 م د سنة 2020،	- **صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية** بقيمة 96.93 م د وبنسبة 36.5 % ليبلغ 362.31 م د مقابل 265.38 م د سنة 2020، - **الشركة التونسية للكهرباء والغاز** بقيمة 89.86 م د وبنسبة 96.2 % لتبلغ 183.28م د مقابل 93.42 م د سنة 2020، - **وكالة التهذيب والتجديد العمراني** بقيمة 27.22 م د وبنسبة 41.6 % لتبلغ 92.73 م د مقابل 65.51 م د سنة 2020،

جدول5 : سيولة المنشآت العمومية الموظفة بالشركة التونسية للبنك وبالبنك الوطني الفلاحي وبالBH بنك خلال الفترة 2019 - 2021 :

بالمليون دينار

	سنة 2019		سنة 2020		سنة 2021		قيمة التطور 2020/2019	نسبة التطور 2020/2019	قيمة التطور 2021/2020	نسبة التطور 2021/2020
	القيمة	%/من المعدل الشهر للسيولة الموظفة بالبنوك العمومية	القيمة	%/من المعدل الشهر للسيولة الموظفة بالبنوك العمومية	القيمة	%/من المعدل الشهر للسيولة الموظفة بالبنوك العمومية				
المعدل الشهري للسيولة الموظفة بالبنوك العمومية	1799,44	% 100	1803,24	% 100	1738,08	% 100	3,8	%0,20	-65,16	%-3,6
المعدل الشهري للسيولة الموظفة بالبنك الوطني الفلاحي	986,19	% 54,8	941,69	% 52,2	835,22	% 48,1	-44,5	%-4,5	-106,47	%-11,3
المعدل الشهري للسيولة الموظفة بالشركة التونسية للبنك	275,7	% 15,3	271,01	% 15,0	509,41	% 29,3	-4,69	%-1,7	238,4	% 88
المعدل الشهري للسيولة الموظفة بالBHبنك	537,55	% 29,9	590,54	% 32,7	393,45	% 22,6	52,99	% 9,90	-197,09	%-33,4

خلال الفترة 2019-2021 :

- سجل **البنك الوطني الفلاحي** أعلى قيمة من حيث إيداعات المنشآت العمومية مقارنة بباقي البنوك العمومية، حيث بلغ المعدل الشهري لهذه الايداعات خلال سنة 2019 قيمة 986.19 م د، مقابل قيمة 941.69 م د خلال سنة 2020 مسجلة بذلك تراجع بقيمة 44.5 م د وبنسبة 4.5 %.
- بلغ المعدل الشهري لإيداعات المنشآت العمومية بالبنك الوطني الفلاحي خلال سنة 2021 قيمة 835.22 م د مسجلا بذلك تراجع مقارنة بسنة 2020 بقيمة 106.47 م د وبنسبة 11.3 %.
- سجلت **الشركة التونسية للبنك** خلال سنة 2019 حجم سيولة المنشآت العمومية الموظفة بها قيمة 275.7 م د مقابل 271.01 م د خلال سنة 2020 مسجلة بذلك تراجع بقيمة 4.69 م.د وبنسبة 1.7 %.
- بلغ المعدل الشهري لإيداعات المنشآت العمومية بالشركة التونسية للبنك خلال سنة 2021 قيمة 509.41 م د مسجلا بذلك تراجع مقارنة بسنة 2020 بقيمة 238.4 م د وبنسبة 88 %.
- سجلت **BH بنك** خلال سنة 2019 حجم سيولة المنشآت العمومية الموظفة بها قيمة 537.55 م د مقابل 590.54 م د خلال سنة 2020 مسجلة بذلك ارتفاع بقيمة 52.99 م د وبنسبة 9.9 %.
- بلغ المعدل الشهري لإيداعات المنشآت العمومية بالـ**BH بنك** خلال سنة 2021 قيمة 393.45 م د مسجلا بذلك تراجع مقارنة بسنة 2020 بقيمة 197.09م د وبنسبة 33.4 %.

2.2. سيولة المنشآت العمومية المودعة بالبنوك الأخرى خلال الفترة 2019-2020 :

تمثل سيولة المنشآت العمومية الجملية والموظفة بالبنوك الأخرى خلال سنة 2021 نسبة 41.9 % من مجموع سيولتها الموظفة بجميع البنوك و40.5 % خلال سنة 2020 و46.9 % خلال سنة 2019.

وسجلت سيولة المنشآت العمومية الجملية والموظفة بهذه البنوك خلال سنة 2020 تراجعا مقارنة بسنة 2019 بقيمة 360.55 م د وبنسبة 22.7 %.

ومن أبرز المنشآت العمومية التي شهدت خلال سنة 2020 :

انخفاضا في هذا المعدل الشهري :	ارتفاعا في هذا المعدل الشهري :
- **المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية** بقيمة 227.71 م د وبنسبة 51.4 % لتبلغ 215.39 م د مقابل 443.1 م د سنة 2019، - **المجمع الكيميائي بقيمة** 105.58م د وبنسبة 92.7 % ليبلغ 8.33 م د مقابل 113.91م د سنة 2019، - **ديوان الطيران المدني والمطارات** بقيمة 64.08 م د وبنسبة 49.2 % ليبلغ 66.25 م د مقابل 130.33 م د سنة 2019،	- **شركة الخدمات الوطنية والاقامات** بقيمة 18.77م د وبنسبة 398.3 % لتبلغ 23.48 م د مقابل 4.71 م د سنة 2019، - **صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية** بقيمة 16.77 م د وبنسبة 12.6 % لتبلغ 150.14م د مقابل 133.37 م د سنة 2019. - **ديوان البحرية التجارية والموانئ** بقيمة 12.98م د وبنسبة 27.1 % لتبلغ 60.81 م د مقابل 47.83 م د سنة 2019.

سجلت سيولة المنشآت العمومية الجملية والموظفة بهذه البنوك خلال سنة 2021 تراجعا مقارنة بسنة 2020 بقيمة 27.08 م د وبنسبة 2.2 %.

ومن أبرز المنشآت العمومية التي شهدت خلال سنة 2021 :

انخفاضا في هذا المعدل الشهري :	ارتفاعا في هذا المعدل الشهري :
- **المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية** بقيمة117.2 م د وبنسبة 54.4 % لتبلغ 98.19 م د مقابل 215.39 م د سنة 2020، - **صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية** بقيمة 98.75 م د وبنسبة 65.8 % ليبلغ 51.39 م د مقابل 150.14 م د سنة 2020، - **شركة الخطوط التونسية** بقيمة 30.36 م د وبنسبة 33.4 % لتبلغ 60.6 م د مقابل 90.95 م د سنة 2020،	- **ديوان البحرية التجارية والموانئ** بقيمة 117.37 م د وبنسبة 193 % ليبلغ 178.19م د مقابل 60.81 م د سنة 2020، - **الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي** بقيمة 53.02 م د وبنسبة 33.8 % ليبلغ 210 م د مقابل 156.98 م د سنة 2020، - **وكالة التهذيب والتجديد العمراني** بقيمة 35.26 م د وبنسبة 36.7 % لتبلغ 131.45م د مقابل 96.19 م د سنة 2020،

جدول 6 : سيولة المنشآت العمومية الموظفة بالبنوك الأخرى خلال الفترة 2019 - 2021 :

بالمليون دينار

	سنة 2019		سنة 2020		سنة 2021		قيمة التطور 2020/2019	نسبة التطور 2020/2019	قيمة التطور 2021/2020	نسبة التطور 2021/2020
	القيمة	%/من المعدل الشهر للسيولة الموظفة بالبنوك الأخرى	القيمة	%/من المعدل الشهر للسيولة الموظفة بالبنوك الأخرى	القيمة	%/من المعدل الشهر للسيولة الموظفة بالبنوك الأخرى				
المعدل الشهري للسيولة الموظفة بالبنوك الأخرى	1586,68	% 100	1226,13	% 100	1253,21	% 100	-360,55	% -22,7	27,08	% 2,2
المعدل الشهري للسيولة الموظفة بالبنك العربي لتونس	266,01	% 16,8	178,01	% 14,5	189,96	% 15,2	-88	% -33,1	11,95	% 6,7
المعدل الشهري للسيولة الموظفة ببنك الأمان	214,98	% 13,5	164,95	% 13,5	119,27	% 9,5	-50,03	% -23,3	-45,68	%-27,7
المعدل الشهري للسيولة الموظفة بالاتحاد البنكي للتجارة والصناعة	214,09	% 13,5	125,49	% 10,2	127,49	% 10,2	-88,6	% -41,4	2	% 1,6
المعدل الشهري للسيولة الموظفة بالتجاري بنك	87,18	% 5,5	90,80	% 7,4	86,74	% 6,9	3,62	% 4,2	-4,06	%-4,5
المعدل الشهري للسيولة الموظفة ببنك تونس العربي الدولي	35,43	% 2,2	49,08	% 4,0	77,95	% 6,2	13,65	% 38,5	28,87	% 58,8
المعدل الشهري للسيولة الموظفة بالاتحاد الدولي للبنوك	47,42	% 3,0	45,02	% 3,7	61,74	% 4,9	-2,4	% -5,1	16,72	% 37,1
المعدل الشهري للسيولة الموظفة بالبنك التونسي	30,24	% 1,9	23,85	% 1,9	61,26	% 4,9	-6,39	% -21,1	37,41	156,9 %
المعدل الشهري للسيولة الموظفة بباقي البنوك الأخرى	691,33	% 43,6	548,93	% 44,8	528,80	% 42,2	-142,4	%-20,6	-20,13	%-3,7

خلال الفترة 2019-2021 :

- سجل البنك العربي لتونس أعلى قيمة من حيث إيداعات المنشآت العمومية مقارنة بباقي البنوك الأخرى، حيث بلغ المعدل الشهري لهذه الايداعات خلال سنة 2019 قيمة 266.01 م د، مقابل 178.01م د خلال سنة 2020 مسجلا بذلك تراجع بقيمة 88 م د وبنسبة 33.1 %.
- بلغ المعدل الشهري لإيداعات المنشآت العمومية بالبنك العربي لتونس خلال سنة 2021 قيمة 189.96 م د مسجلا بذلك ارتفاع مقارنة بسنة 2020 بقيمة 11.95م د وبنسبة 6.7 %.

3.2. سيولة المنشآت العمومية المودعة بالبنوك حسب أدوات التوظيف خلال الفترة 2019-2020 :

جدول 7 : سيولة المنشآت العمومية الموظفة بالبنوك خلال الفترة 2019 - 2021 حسب أدوات التوظيف :

بالمليون دينار

	سنة 2019		سنة 2020		سنة 2021		قيمة التطور 2020/2019	نسبة التطور 2020/2019	قيمة التطور 2021/2020	نسبة التطور 2021/2020
	القيمة	%/من المعدل الشهر للسيولة الموظفة بالبنوك	القيمة	%/من المعدل الشهر للسيولة الموظفة بالبنوك	القيمة	%/من المعدل الشهر للسيولة الموظفة بالبنوك				
المعدل الشهري لسيولة المنشآت العمومية بالبنوك	3386,12	%100	3029,37	%100	2991,29	%100	-356,75	-10,5%	-38,08	%-1,3
المعدل الشهري لحجم إيداعات تحت الطلب	1506,34	% 44,5	1496,99	% 49,4	1963,16	% 65,6	-9,35	%-0,6	466,17	% 31,1
المعدل الشهري لحجم إيداعات لأجل	1347,75	% 39,8	1011,73	% 33,4	728,16	% 24,3	-336,02	%-24,9	-283,57	%-28
المعدل الشهري لحجم رقاع خزينة قابل للتنظير	73,68	% 2,2	226,17	% 7,5	161,55	% 5,4	152,49	% 207	-64,62	%-28,6
المعدل الشهري لحجم رقاع خزينة	38,04	% 1,1	26,18	% 0,9	26,99	% 0,9	-11,86	%-31,2	0,81	% 3,1
المعدل الشهري لحجم سندات خزينة	38,93	% 1,1	27,13	% 0,9	24,65	% 0,8	-11,8	%-30,3	-2,48	%-9,1
المعدل الشهري لحجم إيداعات أخرى	381,38	% 11,3	241,17	% 8,0	86,78	% 2,9	-140,21	%-36,8	-154,39	%-64

الرسم البياني : السيولة المتوفرة بالبنوك بحسب أدوات التوظيف خلال الفترة 2019-2021 :

بالمليون دينار

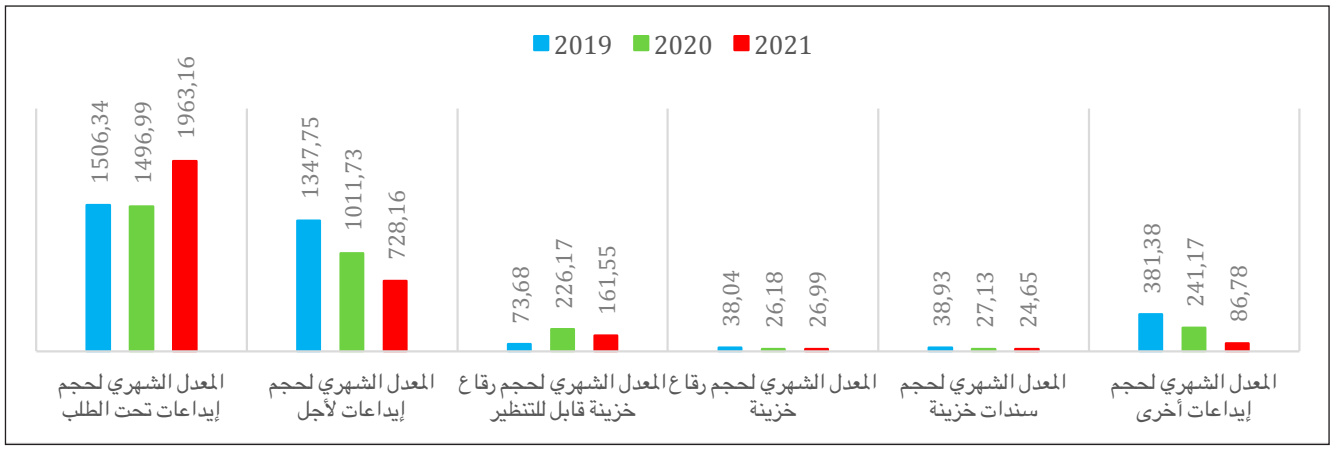

خلال الفترة 2020-2021 :

سجلت إيداعات تحت الطلب للمنشآت العمومية تراجع بمعدل شهري 466.17 م د وبنسبة 31.1 %.وسجلت إيداعات لأجل للمنشآت العمومية خلال نفس الفترة تراجع بمعدل شهري 283.57 م د وبنسبة 28 %، أما بقية الإيداعات الأخرى، سجلت تراجع بمعدل شهري 220.68 م د وبنسبة 42.4 %.

خلال الفترة 2019-2020 :

سجلت إيداعات تحت الطلب للمنشآت العمومية تراجع بمعدل شهري 9.87 م د وبنسبة 0.6 %.وسجلت إيداعات لأجل للمنشآت العمومية خلال نفس الفترة تراجع بمعدل شهري 336.02 م د وبنسبة 24.9 %، أما بقية الإيداعات الأخرى سجلت تراجع بمعدل شهري 11.38م د وبنسبة 2.1 %.

3. سيولة 82 منشأة عمومية المودعة بالخزينة العامة خلال الفترة 2019 – 2021 :

جدول 8 : سيولة المنشآت العمومية الموظفة بالخزينة العامة خلال الفترة 2019 - 2021 :

بالمليون دينار

	سنة 2019		سنة 2020		سنة 2021		قيمة التطور 2020/2019	نسبة التطور 2020/2019	قيمة التطور 2021/2020	نسبة التطور 2021/2020
	القيمة	%/من المعدل الشهر للسيولة الجملية	القيمة	%/من المعدل الشهر للسيولة الجملية	القيمة	%/من المعدل الشهر للسيولة الجملية				
المعدل الشهري للأموال المودعة بالخزينة العامة	148,65	% 4,2	137,17	% 4,2	141,7	% 4,4	-11,48	% -7,7	4,53	% 3,3
المعدل الشهري للسيولة الجملية للمنشآت العمومية	3578,44	% 100	3252,73	% 100	3208,19	% 100	-325,71	% -9,1	-44,54	% -1,4

خلال سنة 2021، مثلت سيولة المنشآت العمومية الجملية والمودعة بالخزينة العامة بالبلاد التونسية نسبة 4,4 % من مجمل سيولتها و نسبة 4,2 % خلال سنة 2020 و نسبة 2, 4 % خلال سنة 2019.

وقد شهد المعدل الشهري لسيولة المنشآت العمومية الجملية والمودعة بالخزينة العامة بالبلاد التونسية خلال سنة 2020 تراجعا مقارنة بسنة 2019 بقيمة 11,48م د وبنسبة انخفاض 7,7 %.

ومن أبرز المنشآت العمومية التي شهدت خلال سنة 2020 :

انخفاضا في هذا المعدل الشهري :

- **شركة نقل تونس** بقيمة 9.07 م د وبنسبة 99.9 % لتبلغ 0.01 م د مقابل 9.08 م د سنة 2019،
- **الشركة التونسية لصناعات التكرير** بقيمة 8.33 م د شهريا وبنسبة 100 % لتبلغ 0 م د مقابل 8.33 م د سنة 2019،
- **الإذاعة التونسية** بقيمة 6.94م د وبنسبة 67.2 % لتبلغ 3.38 م د مقابل 10.32 م د سنة 2019،
- **شركة تونس للشبكة الحديدية السريعة** بقيمة 2.99 م د وبنسبة 4.1 % لتبلغ 70.18 م د مقابل 73.17م د سنة 2019،
- **شركة النقل بالساحل** بقيمة2.57 م د وبنسبة 91.7 % لتبلغ 0.23 م د مقابل 2.80 م د سنة 2019،

ارتفاعا في هذا المعدل الشهري :

- **الشركة التونسية للكهرباء والغاز** بقيمة 11.57م د وبنسبة 11570 % لتبلغ 11.67 م د مقابل 0.1 م د سنة 2019،
- **الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد** بقيمة 6.61 م د وبنسبة 69.1 % لتبلغ16.17م د مقابل 9.56 م د سنة 2019.
- **مصنع التبغ بالقيروان** بقيمة 2.63 م د وبنسبة 21.8 % ليبلغ 14.67م د مقابل 12.04م د سنة 2019.

وشهدت سيولة المنشآت العمومية الجملية والمودعة بالخزينة العامة بالبلاد التونسية خلال سنة 2021 تراجعامقارنة بسنة 2020 بقيمة 4.53 م د وبنسبة 3.3 %.

ومن أبرز المنشآت العمومية التي شهدت خلال سنة 2021 :

انخفاضا في هذا المعدل الشهري :	ارتفاعا في هذا المعدل الشهري :
- **شركة تونس للشبكة الحديدية السريعة** بقيمة 31.45م د وبنسبة 44.8 % لتبلغ 38.73 م د مقابل 70.18 م د سنة 2020،	- **صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية** بقيمة 11.02 م د ليبلغ 11.02م د مقابل 0.0 م د سنة 2020، - **شركة نقل تونس** بقيمة 7.25 م د لتبلغ 7.26 م د مقابل 0.01 م د سنة 2020، - **الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية** بقيمة 5.30 م د ليبلغ 5.53م د مقابل 0.23 م د سنة 2020،

ويبين الجدول التالي الـ 10 منشآت عمومية التي سجلت خلال الفترة 2019-2021 أعلى معدلات سيولة المودعة بالخزينة العامة بالبلاد التونسية :

جدول 9 : العشر المنشآت الأولى مرتبة حسب المعدل الشهري للسيولة المودعة بالخزينة العامة بالبلاد التونسية خلال الفترة 2019 - 2021 :

بالمليون دينار

الرتبة	ترتيب خلال سنة 2019			ترتيب خلال سنة 2020			ترتيب خلال سنة 2021		
	المنشأة	المعدل الشهري	% من المعدل الشهري لـ 82 منشأة	المنشأة	المعدل الشهري	% من المعدل الشهري لـ 82 منشأة	المنشأة	المعدل الشهري	% من المعدل الشهري لـ 82 منشأة
1	شركة تونس للشبكة الحديدية السريعة	73,17	% 49,2	شركة تونس للشبكة الحديدية السريعة	70,18	% 51,2	شركة تونس للشبكة الحديدية السريعة	38,73	% 27,3
2	مصنع التبغ بالقيروان	12,04	% 8,1	الوكالة الوطنية للتبغ و الوقيد	16,17	% 11,8	الوكالة الوطنيّة للتبغ والوقيد	18,95	% 13,4
3	الإذاعة التونسية	10,32	% 6,9	مصنع التبغ بالقيروان	14,67	% 10,7	مصنع التبغ بالقيروان	14,41	% 10,2
4	الوكالة الوطنيّة للتبغ والوقيد	9,56	% 6,4	الشركة التونسية للكهرباء و الغاز	11,67	% 8,5	الشركة التونسية للكهرباء و الغاز	14,08	% 9,9
5	المؤسسة التونسيّة للأنشطة البترولية	9,45	% 6,4	المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	10,21	% 7,4	المؤسسة التونسيّة للأنشطة البترولية	13,85	% 9,8
6	شركة نقل تونس	9,08	% 6,1	الصندوق الوطني للتأمين على المرض	6,14	% 4,5	صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية	11,02	% 7,8
7	الشركة التونسية لصناعات التكرير	8,33	% 5,6	الإذاعة التونسية	3,38	% 2,5	شركة نقل تونس	7,26	% 5,1
8	الصندوق الوطني للتأمين على المرض	6,93	% 4,7	شركة البنيان	3,11	% 2,3	الصندوق الوطني للتأمين على المرض	6,15	% 4,3
9	شركة البنيان	2,88	% 1,9	الشركة التونسية للتنقيب	0,37	% 0,3	الصندوق الوطني للتقاعد و الحيطة الاجتماعية	5,53	% 3,9
10	شركة النقل بالساحل	2,80	% 1,9	الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية	0,23	% 0,2	الإذاعة التونسية	3,08	% 2,2
المعدل الشهري للعشر المنشآت الأولى خلال سنة 2019		144,56	97,2%	المعدل الشهري للعشر المنشآت الأولى خلال سنة 2020	136,13	99,2%	المعدل الشهري للعشر المنشآت الأولى خلال سنة 2021	133,06	93,9%
المعدل الشهري لبقية المنشآت		4,09	2,8%	المعدل الشهري لبقية المنشآت	1,04	0,8%	المعدل الشهري لبقية المنشآت	8,64	6,1%
المعدل الشهري العام		148,65	100%	المعدل الشهري العام	137,17	100%	المعدل الشهري العام	141,70	100%

4. سيولة 82 منشأة عمومية المودعة بالبريد التونسي خلال الفترة 2019 – 2021 :

جدول 10 : سيولة المنشآت العمومية الموظفة بالبريد التونسي خلال الفترة 2019 - 2021 :

بالمليون دينار

	سنة 2019		سنة 2020		سنة 2021		قيمة التطور 2020/2019	نسبة التطور 2020/2019	قيمة التطور 2021/2020	نسبة التطور 2021/2020
	القيمة	%/من المعدل الشهر للسيولة الجملية	القيمة	%/من المعدل الشهر للسيولة الجملية	القيمة	%/من المعدل الشهر للسيولة الجملية				
المعدل الشهري للأموال المودعة بالبريد التونسي	41,44	% 1,2	84,91	% 2,6	73,69	% 2,3	43,47	% 104,9	-11,22	%-13,2
المعدل الشهري للسيولة الجملية للمنشآت العمومية	3578,44	% 100	3252,73	% 100	3208,19	% 100	-325,71	% -9,1	-44,54	% -1,4

خلال سنة 2021، مثل حجم سيولة المنشآت العمومية الجملية والمودعة بالبريد التونسي نسبة 2.3 % من مجمل سيولتها و 2.6 % خلال سنة 2020 و 1.2% خلال سنة 2019.

وقد شهدت سيولة المنشآت العمومية الجملية والمودعة بالبريد التونسي خلال سنة 2020 ارتفاعا مقارنة بسنة 2019 بقيمة 43.47 م د وبنسبة 104.9 %.

ومن أبرز المنشآت العمومية التي شهدت خلال سنة 2020 :

انخفاضا في هذا المعدل الشهري :	ارتفاعا في هذا المعدل الشهري :
- **تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية** بقيمة 0.58 م د وبنسبة 70.1 % لتبلغ 0.25 م د مقابل 0.83 م د سنة 2019،	- **الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي** بقيمة 38.28م د وبنسبة 933.7 % ليبلغ 42.38 م د مقابل 4.1 م د سنة 2019،
- **شركة الخدمات الوطنية والاقامات** بقيمة 0.57 م د وبنسبة 98.3 % لتبلغ 0.01 م د مقابل 0.58 م د سنة 2019،	- **الديوان الوطني للأسرة و العمران البشري** بقيمة 3.95 م د وبنسبة 25.8 % ليبلغ 19.25 م د مقابل 15.3م د سنة 2019 .
- **ديوان الحبوب** بقيمة 0.44 م د وبنسبة 47.3 % ليبلغ 0.49 م د مقابل 0.93 م د سنة 2019،	- **الديوان الوطني للإرسال الإذاعي و التلفزي** بقيمة 3.66م د وبنسبة 172.6 % لتبلغ 5.78 م د مقابل 2.12 م د سنة 2019،
- **شركة نقل تونس** بقيمة 0.34 م د وبنسبة 100 % لتبلغ 0.0 م د مقابل 0.34 م د سنة 2019،	
- **شركة النقل بالساحل** بقيمة 0.23 م د وبنسبة 59 % لتبلغ 0.2 م د مقابل 0.44 م د سنة 2019،	

وشهدت سيولة المنشآت العمومية الجملية والمودعة بالبريد التونسي خلال سنة 2021 تراجعا مقارنة بسنة 2020 بقيمة 11.22 م د وبنسبة 13.2 %.

ومن أبرز المنشآت العمومية التي شهدت خلال سنة 2021 :

انخفاضا في هذا المعدل الشهري :	ارتفاعا في هذا المعدل الشهري :
-**الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي** بقيمة 25.63 م د وبنسبة 60.5 % ليبلغ 16.75م د مقابل 42.38م.د سنة 2020.	- **ديوان الحبوب** بقيمة 3.51 م د وبنسبة 722.3 % ليبلغ 4 م د مقابل 0.49 م د سنة 2020، - **الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري** بقيمة 2.97 م د وبنسبة 15.4 % ليبلغ 22.22 م د مقابل 19.25م د سنة 2020، - **تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية** بقيمة 2.01 م د وبنسبة 805.2 % لتبلغ 2.25 م د مقابل 0.25 م د سنة 2019.

ويبين الجدول التالي الـ 10 منشآت عمومية التي سجلت خلال الفترة 2019-2021 أعلى معدلات سيولة المودعة بالبريد التونسي :

جدول 11 : العشر المنشآت الأولى مرتبة حسب المعدل الشهري للسيولة المودعة بالبريد التونسي خلال الفترة 2019 - 2021 :

بالمليون دينار

الرتبة	ترتيب خلال سنة 2019			ترتيب خلال سنة 2020			ترتيب خلال سنة 2021		
	المنشأة	المعدل الشهري	% من المعدل الشهري لـ 82 منشأة	المنشأة	المعدل الشهري	% من المعدل الشهري لـ 82 منشأة	المنشأة	المعدل الشهري	% من المعدل الشهري لـ 82 منشأة
1	الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري	15,30	% 36,8	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	42,38	% 49,9	الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري	22,22	% 30,2
2	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	4,10	% 9,9	الديوان الوطني للأسرة و العمران البشري	19,25	% 22,7	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	16,75	% 22,7
3	الإذاعة التونسية	3,59	% 8,6	الديوان الوطني للإرسال الإذاعي و التلفزي	5,78	% 6,8	الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي	7,38	% 10,0
4	الشركة التونسية للكهرباء و الغاز	3,58	% 8,6	الشركة التونسية للكهرباء و الغاز	3,69	% 4,3	ديوان الحبوب	4,00	% 5,4
5	الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي	2,12	% 5,1	الإذاعة التونسية	3,43	% 4,0	الشركة التونسية للكهرباء و الغاز	3,60	% 4,9
6	ديوان الأراضي الدولية	1,70	% 4,1	ديوان الأراضي الدولية	1,80	% 2,1	الإذاعة التونسية	3,34	% 4,5
7	الشركة الوطنية لتوزيع البترول- عجيل	0,93	% 2,2	الصندوق الوطني للتأمين على المرض	1,14	% 1,3	تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية	2,25	% 3,1
8	وكالة تونس إفريقيا للأنباء	0,93	% 2,2	وكالة تونس افريقيا للأنباء	1,07	% 1,3	ديوان الأراضي الدولية	1,96	% 2,7
9	ديوان الحبوب	0,93	% 2,2	وكالة التهذيب و التجديد العمراني	0,82	% 1,0	وكالة تونس إفريقيا للأنباء	1,90	% 2,6
10	الصندوق الوطني للتأمين على المرض	0,91	% 2,2	الشركة الوطنية لتوزيع البترول- عجيل	0,72	% 0,8	وكالة التهذيب والتجديد العمراني	1,71	% 2,3
المعدل الشهري للعشر المنشآت الأولى خلال سنة 2019		34,09	% 81,9	المعدل الشهري للعشر المنشآت الأولى خلال سنة 2020	80,08	% 94,2	المعدل الشهري للعشر المنشآت الأولى خلال سنة 2021	65,11	% 88,4
المعدل الشهري لبقية المنشآت		7,51	% 18,1	المعدل الشهري لبقية المنشآت	4,89	% 5,8	المعدل الشهري لبقية المنشآت	8,58	% 11,6
المعدل الشهري العام		41,60	% 100	المعدل الشهري العام	84,97	% 100	المعدل الشهري العام	73,69	% 100

II. المكشوف البنكي للمنشآت العمومية خلال الفترة 2019 – 2021 :

سيتطرق هذا القسم الى ابراز التسهيلات المقدمة من قبل البنوك للمنشآت العمومية التي تشكوا نقص في السيولة وذلك عن طريق تدفقات مالية في شكل حسابات بالمكشوف.

جدول 12 : المكشوف البنكي للمنشآت العمومية بالقطاع البنكي خلال الفترة 2019– 2020 :

بالمليون دينار

	سنة 2019		سنة 2020		سنة 2021		قيمة التطور 2019/2020	نسبة التطور 2019/2020	قيمة التطور 2020/2021	قيمة التطور 2019/2020
	القيمة	%/من المعدل الشهر لحساب المكشوف للمنشآت العمومية بالبنوك	القيمة	%/من المعدل الشهر لحساب المكشوف للمنشآت العمومية بالبنوك	القيمة	%/من المعدل الشهر لحساب المكشوف للمنشآت العمومية بالبنوك				
المعدل الشهري لحساب المكشوف للمنشآت العمومية بالبنوك	768,59	% 100	1082,62	% 100	1266,08	% 100	314,03	% 40,9	183,46	% 16,9
المعدل الشهري لحساب المكشوف للمنشآت العمومية بالبنوك العمومية	681,23	% 88,6	929,81	% 85,9	1132,62	% 89,5	248,58	% 36,5	202,81	% 21,8
المعدل الشهري لحساب المكشوف للمنشآت العمومية بالبنوك الأخرى	87,36	% 11,4	152,81	% 14,1	133,46	% 10,5	65,45	% 74,9	-19,35	%-12,7

رسم بياني 4 : مقارنة بين حساب المكشوف للمنشآت العمومية بالبنوك العمومية وبالبنوك الأخرى :

بالمليون دينار

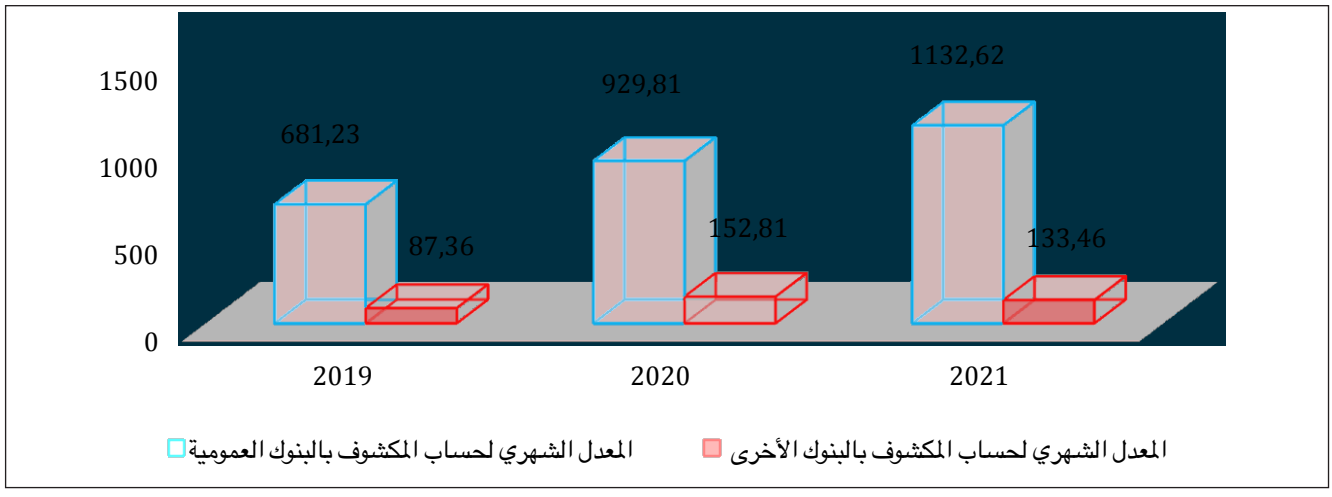

خلال سنة 2020، تم تسجيل ارتفاع في قيمة المكشوف البنكي الجملي للمنشآت العمومية مقارنة بسنة 2019 بمعدل شهري 314.08 م د وبنسبة 40.9 %.

ومن أبرز المنشآت العمومية التي شهدت خلال سنة 2020 :

ارتفاعا في هذا المعدل الشهري :	انخفاضا في هذا المعدل الشهري :
- **ديوان الحبوب** بقيمة 259.26 م د وبنسبة 85.1 % ليبلغ 564.08 م د مقابل 304.82 م د سنة 2019، - **الشركة التونسية للكهرباء و الغاز** بقيمة19.69م د و بنسبة 12306.3 % لتبلغ 19.85م د مقابل 0.16 م د سنة 2019، - **الصيدلية المركزية التونسية** بقيمة 19.23 م د وبنسبة 1074.3 % لتبلغ 21.02 م د مقابل 1.79م د سنة 2019، - **الشركة التونسية للملاحة** بقيمة 12.98 م د وبنسبة 25960 % لتبلغ 13.03 م د مقابل 0.05 م د سنة 2019، - **الشركة الوطنية للسكك الحديدية** بتونس بقيمة 11.77م د وبنسبة 187.4 % لتبلغ 18.05 م د مقابل 6.28 م د سنة 2019،	- **شركة نقل تونس** بقيمة 16.86 م د وبنسبة 24.9 % لتبلغ 50.73 م د مقابل 67.59 م د سنة 2019، - **ديوان الوطني للتطهير** بقيمة 11.89 م د وبنسبة 11.6 % ليبلغ 90.33 م د مقابل 102.22م د سنة 2019. - **الشركة الوطنية لتوزيع البترول-عجيل** بقيمة 7.92 م د وبنسبة 46.5 % لتبلغ 9.11 م د مقابل 17.03م د سنة 2019.

وشهد المعدل الشهري للمكشوف البنكي للمنشآت العمومية خلال سنة 2021 ارتفاعا مقارنة بسنة 2020 بقيمة 183.46 م د وبنسبة 16.9 %.

ومن أبرز المنشآت العمومية التي شهدت خلال سنة 2021 :

ارتفاعا في هذا المعدل الشهري :	انخفاضا في هذا المعدل الشهري :
- **ديوان الحبوب** بقيمة 268.08 م د وبنسبة 47.5 % ليبلغ 832.16 م د مقابل 564.08 م د سنة 2020، - **ديوان الأراضي الدولية** بقيمة 26.92 م د وبنسبة 43.4 % ليبلغ 88.94 م د مقابل 62.03 م د سنة 2020،	- **شركة فسفاط قفصة** بقيمة 20.06م د وبنسبة 66.1 % لتبلغ 10.30 م د مقابل 30.36 م د سنة 2020، - **الشركة التونسية للكهرباء والغاز** بقيمة 19.85 م د وبنسبة 100 % لتبلغ 0 م د مقابل 19.85م د سنة 2020. - **الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه** بقيمة 17.13م د شهريا وبنسبة 31.7 % لتبلغ 36.92 م د مقابل 54.05 م د سنة 2020.

ويبيّن الجدول التالي الترتيب التنازلي للمنشآت العمومية حسب المعدل الشهري لمكشوفها البنكي خلال الفترة 2019-2021 :

جدول 13 : ترتيب أهم 10 منشآت عمومية والتي سجلت أعلى معدل شهري للمكشوف البنكي خلال الفترة 2019– 2020 :

بالمليون دينار

سنة 2019		سنة 2020		سنة 2021	
المنشأة	المعدل الشهري	المنشأة	المعدل الشهري	المنشأة	المعدل الشهري
ديوان الحبوب	**304,82**	**ديوان الحبوب**	**564,08**	**ديوان الحبوب**	**832,16**
ديوان الوطني للتطهير	102,22	ديوان الوطني للتطهير	90,33	ديوان الأراضي الدولية	88,94
شركة نقل تونس	67,59	ديوان الأراضي الدولية	62,02	ديوان الوطني للتطهير	79,73
ديوان الأراضي الدولية	59,10	الشركة الوطنية لعجين الحلفاء و الورق	56,29	الشركة الوطنية لعجين الحلفاء و الورق	62,12
الشركة الوطنية لاستغلال و توزيع المياه	52,16	الشركة الوطنية لاستغلال و توزيع المياه	54,05	الشركة الوطنية لاستغلال و توزيع المياه	36,92
الشركة الوطنية لعجين الحلفاء و الورق	48,24	شركة نقل تونس	50,73	شركة نقل تونس	34,65
ديوان الوطني للزيت	20,96	شركة فسفاط قفصة	30,35	ديوان الوطني للزيت	24,63
شركة فسفاط قفصة	20,91	ديوان الوطني للزيت	24,04	الصيدلية المركزية التونسية	19,24
شركة تونس للطرقات السيارة	20,88	الصيدلية المركزية التونسية	21,02	شركة اللحوم	19,06
الشركة الوطنية لتوزيع البترول-عجيل	17,03	الشركة التونسية للكهرباء و الغاز	19,85	الشركة الوطنية للسكك الحديدية بتونس	14,79

. المكشوف البنكي لـ 82 منشأة عمومية بالبنوك العمومية خلال الفترة 2019 – 2021 :

سجل حجم المكشوف البنكي للمنشآت العمومية بالبنوك العمومية خلال سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 ارتفاعا بمعدل شهري 248.58 م د وبنسبة 36.5 %.

ومن أبرز المنشآت العمومية التي شهدت خلال سنة 2020 :

انخفاضا في هذا المعدل الشهري :	ارتفاعا في هذا المعدل الشهري :
- **ديوان الوطني للتطهير** بقيمة 27.6 م د وبنسبة 29.1 % ليبلغ 67.14 م د مقابل 94.74 م د سنة 2019،	- **ديوان الحبوب** بقيمة 242.82 م د وبنسبة 88.2 % ليبلغ 518.21 م د مقابل 275.39م د سنة 2019،
- **شركة نقل تونس** بقيمة 7.45 م د وبنسبة 13.5 % لتبلغ 47.81 م د مقابل 55.26 م د سنة 2019،	- **الشركة التونسية للكهرباء والغاز** بقيمة 13.61م د وبنسبة 8506.3 % لتبلغ 13.77م د مقابل 0.16 م د سنة 2019،
- **شركة تونس للطرقات السيارة** بقيمة 4.29 م د وبنسبة 20.5 % لتبلغ 16.59 م د مقابل 20.88 م د سنة 2019،	- **الشركة الوطنية للسكك الحديدية** بتونس بقيمة 10.47م د وبنسبة 251.1 % لتبلغ 14.64م د مقابل 4.17 م د سنة 2019 .

في حين سجل المعدل الشهري للمكشوف البنكي للمنشآت العمومية بالبنوك العمومية خلال سنة 2021 ارتفاعا مقارنة بسنة 2020 بقيمة 202.81 م د وبنسبة 21.8 %.

ومن أبرز المنشآت العمومية التي شهدت خلال سنة 2021 :

انخفاضا في هذا المعدل الشهري :	ارتفاعا في هذا المعدل الشهري :
- **الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع** المياه بقيمة 21.57 م د وبنسبة تراجع 61.3 % لتبلغ 13.63 م د مقابل 35.2 م د سنة 2020،	- **ديوان الحبوب** بقيمة 270.92 م د وبنسبة 52.3 % ليبلغ 789.13 م د مقابل 518.21 م د سنة 2020،
- **شركة نقل تونس** بقيمة 17.04 م د وبنسبة تراجع 35.6 % لتبلغ 30.78 م د مقابل 47.81 م د سنة 2020،	- **ديوان الأراضي الدولية** بقيمة 26.44 م د وبنسبة 42.7 % ليبلغ 88.34 م د مقابل 61.89 م د سنة 2020،
- **ديوان الوطني للتطهير** بقيمة 14.18م د وبنسبة 21.1 % ليبلغ 52.95 م د مقابل 67.14 م د سنة 2020،	

جدول 14 : حساب المكشوف للمنشآت العمومية بالشركة التونسية للبنك وبالبنك الوطني الفلاحي وبالBH بنك خلال الفترة 2019 - 2021 :

بالمليون دينار

	سنة 2019		سنة 2020		سنة 2021		قيمة التطور 2019/2020	نسبة التطور 2019/2020	قيمة التطور 2020/2021	قيمة التطور 2019/2020
	القيمة	%/من المعدل الشهر لحساب المكشوف المنشآت العمومية بالبنوك العمومية	القيمة	%/من المعدل الشهر لحساب المكشوف المنشآت العمومية بالبنوك العمومية	القيمة	%/من المعدل الشهر لحساب المكشوف المنشآت العمومية بالبنوك العمومية				
المعدل الشهري للمكشوف البنكي للمنشآت العمومية بالبنوك العمومية	681,23	% 100	929,81	% 100	1132,62	% 100	248,58	% 36,5	202,81	% 21,8
المعدل الشهري للمكشوف البنكي للمنشآت العمومية بالبنك الوطني الفلاحي	419,29	% 61,5	669,86	% 72,0	965,87	% 85,3	250,57	% 59,8	296,01	% 44,2
المعدل الشهري للمكشوف البنكي للمنشآت العمومية بالBH بنك	163,09	% 23,9	153,70	% 16,5	98,35	% 8,7	-9,39	% -5,8	-55,35	% -36
المعدل الشهري للمكشوف البنكي للمنشآت العمومية بالشركة التونسية للبنك	98,85	% 14,5	106,25	% 11,4	68,40	% 6,0	7,4	% 7,5	-37,85	% -35,6

خلال الفترة 2019-2021 :

- سجل **البنك الوطني الفلاحي** أعلى قيمة من حيث المكشوف البنكي للمنشآت العمومية مقارنة بباقي البنوك العمومية، حيث بلغ معدله الشهري خلال سنة 2019 قيمة 419.29 م د، مقابل قيمة 669.86 م د خلال سنة 2020 مسجلا بذلك ارتفاع بقيمة 250.57 م د وبنسبة 44.2 %.
- بلغ المعدل الشهري للمكشوف البنكي للمنشآت العمومية بالبنك الوطني الفلاحي خلال سنة 2021 قيمة 965.87 م د مسجلا بذلك ارتفاع مقارنة بسنة 2020 بقيمة 296.01 م د وبنسبة 44.2 %.
- سجلت **BHبنك** خلال سنة 2019 حجم مكشوف البنكي للمنشآت العمومية قيمة 163.09م د مقابل 153.70 م د خلال سنة 2020 مسجلا بذلك تراجع بقيمة 9.39 م د وبنسبة 5.8 %.
- بلغ المعدل الشهري للمكشوف البنكي للمنشآت العمومية بالـ **BHبنك** خلال سنة 2021 قيمة 98.35 م د مسجلا بذلك تراجع مقارنة بسنة 2020 بقيمة 55.35 م د وبنسبة 36 %.
- سجلت **الشركة التونسية للبنك** خلال سنة 2019 حجم مكشوف البنكي للمنشآت العمومية قيمة 98.85 م د مقابل 106.25 م د خلال سنة 2020 مسجلة بذلك ارتفاع بقيمة 7.4م د وبنسبة 7.5 %.
- بلغ المعدل الشهري للمكشوف البنكي للمنشآت العمومية بالشركة التونسية للبنك خلال سنة 2021 قيمة 68.40 د مسجلا بذلك تراجع مقارنة بسنة 2020 بقيمة 37.85 م د وبنسبة 35.6 %.

. حساب المكشوف لـ 82 منشأة عمومية بالبنوك الاخرى خلال الفترة 2019 – 2021 :

سجل حجم المكشوف البنكي للمنشآت العمومية بالبنوك الأخرى خلال سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 ارتفاع بمعدل شهري 65.45 م د وبنسبة 74.9 %.

ومن أبرز المنشآت العمومية التي شهدت خلال سنة 2020 :

انخفاضا في هذا المعدل الشهري :	ارتفاعا في هذا المعدل الشهري :
- **شركة نقل تونس** بقيمة 9.42 م د وبنسبة 76.4 % لتبلغ 2.92 م د مقابل 12.34 م د سنة 2019،	- **ديوان الحبوب** بقيمة 16.43م د وبنسبة ارتفاع 55.8 % ليبلغ 45.87 م د مقابل 29.44 م د سنة 2019 .
- **الشركة الوطنية لتوزيع البترول** بقيمة 6.55م د وبنسبة 99 % لتبلغ 0.07 م د مقابل 6.62 م د سنة 2019،	- **ديوان الوطني للتطهير** بقيمة 15.72م د و بنسبة 210.2 % ليبلغ 23.2 م د مقابل 7.48 م د سنة 2019،
- **الشركة التونسية لصناعة التكرير** بقيمة 3.46م د وبنسبة تراجع 100 % لتبلغ 0 م د مقابل 3.46 م د سنة 2019،	- **الصيدلية المركزية التونسية** بقيمة 14.65 م د وبنسبة 817.7 % لتبلغ 16.44م د مقابل 1.79 م د سنة 2019.
	- **الشركة التونسية للملاحة** بقيمة 12.87 م د مقابل 0 م.د سنة 2019.
	- **شركة فسفاط قفصة** بقيمة 7.64م د وبنسبة 228.9 % لتبلغ 10.97 م د مقابل 3.34 م د سنة 2019.

وسجلت المنشآت العمومية خلال سنة 2021 تراجعا في المعدل الشهري لحجم مكشوفها البنكي الجملي بالبنوك الأخرى مقارنة بسنة 2020 بقيمة 19.35م د وبنسبة 12.7 %.

ومن أبرز المنشآت العمومية التي شهدت خلال سنة 2021 :

انخفاضا في هذا المعدل الشهري :	ارتفاعا في هذا المعدل الشهري :
- **شركة فسفاط قفصة** بقيمة 8.98 م د وبنسبة 81.9 % لتبلغ 1.99م د مقابل 10.97م د سنة 2020،	- **الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه** بقيمة 4.44 م د وبنسبة 23.5 % لتبلغ 23.29 م د مقابل 18.85م د سنة 2020،
- **الشركة التونسية للملاحة** بقيمة 6.84م د وبنسبة 53.2 % لتبلغ 6.03 م د مقابل 12.87م د سنة 2020،	- **ديوان الوطني للتطهير** بقيمة 3.58 م د وبنسبة 15.4 % ليبلغ 26.78 م د مقابل 23.20 م د سنة 2020،
- **الشركة التونسية للكهرباء والغاز** بقيمة 6.08 م د وبنسبة 100 % لتبلغ 0 م د مقابل 6.08 م د سنة 2020،	

جدول 15 : حساب المكشوف للمنشآت العمومية بالبنوك خلال الفترة 2019 - 2021 :

بالمليون دينار

	سنة 2019		سنة 2020		سنة 2021		قيمة التطور 2019/2020	نسبة التطور 2019/2020	قيمة التطور 2020/2021	قيمة التطور 2019/2020
	القيمة	%/من المعدل الشهر لحساب المكشوف المنشآت العمومية بالبنوك الأخرى	القيمة	%/من المعدل الشهر لحساب المكشوف المنشآت العمومية بالبنوك الأخرى	القيمة	%/من المعدل الشهر لحساب المكشوف المنشآت العمومية بالبنوك الأخرى				
المعدل الشهري لحسابات المكشوف بالبنوك الاخرى	87,36	% 100	152,81	% 100	133,46	% 100	65,45	% 75	-19,35	% -12,7
المعدل الشهري لحسابات المكشوف بالتجاري بنك	7,33	% 8,4	8,57	% 5,6	12,96	% 9,7	1,24	% 16,8	4,39	% 51,2
المعدل الشهري لحسابات المكشوف ببنك الأمان	12,61	% 14,4	0,94	% 0,6	1,73	% 1,3	-11,67	% -92,5	0,79	% 51,2
المعدل الشهري لحسابات المكشوف بالبنك العربي لتونس	17,68	% 20,2	68,46	% 44,8	51,04	38,2%	50,78	287,2 %	-17,42	% -25,4
المعدل الشهري لحسابات المكشوف بالاتحاد الدولي للبنوك	1,61	% 1,8	0,87	% 0,6	3,77	2,8%	-0,74	% -45,6	2,9	333,3 %
المعدل الشهري لحسابات المكشوف ببنك تونس العربي الدولي	5,96	% 6,8	8,58	% 5,6	7,42	5,6%	2,62	% 44	-1,16	% -13,5
المعدل الشهري لحسابات المكشوف بالاتحاد البنكي للتجارة والصناعة	6,87	% 7,9	5,89	% 3,9	2,41	% 1,8	-0,98	% -14,3	-3,48	% -59,1
المعدل الشهري لحسابات المكشوف بالبنك التونسي	34,17	% 39,1	52,23	% 34,2	48,34	% 36,2	18,06	% 52,9	-3,89	% -7,4
المعدل الشهري لحسابات المكشوف بباقية البنوك الأخرى	1,13	% 1,3	7,27	% 4,8	5,79	% 4,3	6,14	543,4 %	-1,48	% -20,4

- سجل البنك العربي لتونس أعلى قيمة من حيث المكشوف البنكي للمنشآت العمومية مقارنة بباقي البنوك الأخرى، حيث بلغ المعدل الشهري خلال سنة 2019 قيمة 17.68 م د، مقابل 68.46 م د خلال سنة 2020 مسجلا بذلك ارتفاع بقيمة 50.78 م د وبنسبة 287.2 %.
- بلغ المعدل الشهري للمكشوف البنكي للمنشآت العمومية بالبنك العربي لتونس خلال سنة 2021 قيمة 51.04 م د مسجلا بذلك تراجع مقارنة بسنة 2020 بقيمة 17.42م د وبنسبة 25.4 %.

III. مقارنة بين السيولة والمكشوف البنكي للمنشآت العمومية خلال الفترة 2019 – 2021 :

سيتطرق هذا القسم إلى ابراز حجم المكشوف البنكي للمنشآت العمومية ومقارنته مع حجم الايداعات لديها ومدى تطورهما خلال الفترة 2019-2021 :

جدول 16 : مقارنة بين حجم حساب المكشوف وحجم الايداعات البنكية لـ 82 منشأة عمومية خلال الفترة 2019 - 2021 :

بالمليون دينار

	2019	2020	2021	قيمة التطور 2019/2020	نسبة التطور 2019/2020	قيمة التطور 2020/2021	نسبة التطور 2020/2021
المكشوف البنكي	768,59	1082,62	1266,08	314,03	% 40,9	183,46	% 16,9
الإيداعات البنكية	3386,12	3029,37	2991,29	-356,75	% -10,5	-38,08	% -1,3
المكشوف البنكي / الإيداعات البنكية	% 22,7	% 35,7	% 42,3	% -88		%-482	
الإيداعات البنكية / المكشوف البنكي	% 440,6	% 279,8	% 236,3	% -113.6		%-20,8	

رسم بياني 5 : مقارنة بين حجم حساب المكشوف المجمع والإيداعات البنكية المجمعة للمنشآت العمومية خلال الفترة 2019-2021 :

بالمليون دينار

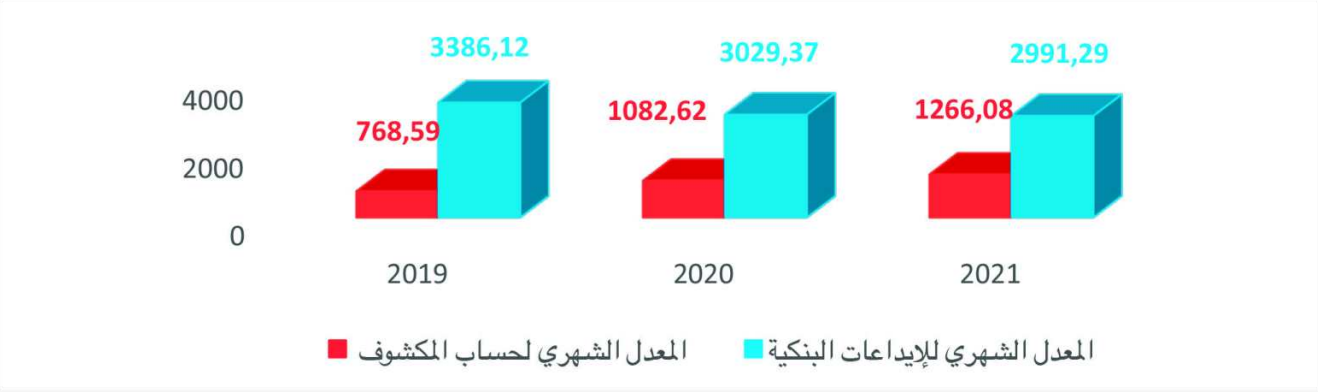

رسم بياني 6 : المسار الزمني لكل من حجم الايداعات البنكية والمكشوف البنكي للمنشآت العمومية خلال الفترة 2019-2021 :

بالمليون دينار

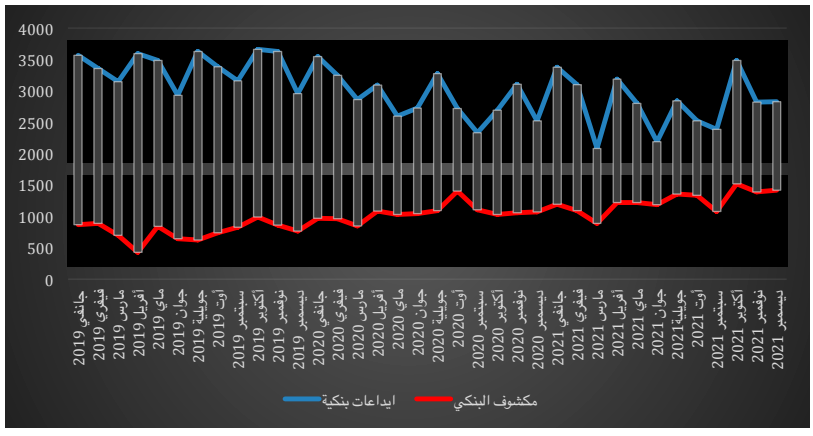

تمثل قيمة المكشوف البنكي لـ 82 منشأة عمومية خلال سنة 2019 ما نسبته 22.7 %، من قيمة إيداعاتها البنكية وارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 35.7 % خلال سنة 2020 و42.3 % خلال سنة 2021. ويعود ذلك إلى ارتفاع قيمة المكشوف البنكي خلال الفترة 2019-2021 بقيمة 497.49 م د وبنسبة 64.7 %، مقابل تراجع في حجم ايداعات البنكية خلال نفس الفترة بقيمة 394.83 م د وبنسبة 11.7 %.

وقد سجل ديوان الحبوب أعلى ارتفاع في قيمة المكشوف البنكي خلال الفترة 2019-2021 مقارنة بباقي المنشآت العمومية بما قيمته 527.34 وبنسبة 173 %، وذلك على إثر ارتفاع تعهدات الديوان تجاه البنك الوطني الفلاحي.

وسجلت المؤسسة التونسيّة للأنشطة البترولية أكبر تراجع في قيمة الايداعات البنكية خلال الفترة 2019-2021 مقارنة بباقي المنشآت العمومية بما قيمته 403.53 م د وبنسبة 49.2 %، وذلك على إثر تراجع أسعار البترول بالأسواق العالمية خلال الفترة 2019-2020 مما أدى إلى تراجع كبير في حجم إيرادات المنشأة .

ويبين الجدول التالي مقارنة بين قيمة المكشوف البنكي وقيمةالايداعات البنكية لـ 82 منشأة عمومية حسب البنوك خلال الفترة 2019-2021.

جدول 17 : مقارنة بين حجم حساب المكشوف وحجم الايداعات البنكية لـ 82 منشأة عمومية حسب البنوك خلال الفترة 2019 - 2021 :

بالمليون دينار

المنشأة	سنة 2019			سنة 2020			سنة 2021		
	المعدل الشهري لحساب المكشوف	المعدل الشهري للإيداعات البنكية	حساب المكشوف/ الايداعات البنكية	المعدل الشهري لحساب المكشوف	المعدل الشهري للإيداعات البنكية	حساب المكشوف/ الايداعات البنكية	المعدل الشهري لحساب المكشوف	المعدل الشهري للإيداعات البنكية	حساب المكشوف/ الايداعات البنكية
الشركة التونسية للبنك	98.85	275.70	% 35.9	106.25	271.01	% 39.2	68,40	509,41	% 13.4
البنك الوطني الفلاحي	419.29	986.19	% 42.5	669.86	941.69	% 71.1	965,87	835,22	% 115.6
بنكBH	163.09	537.55	% 30.3	153.70	590.54	% 26	98,35	393,45	% 25
جميع البنوك العمومية	681.23	1799.44	% 37.9	929.81	1803.24	% 51.6	1132.62	1738.08	% 65.2
التجاري بنك	7.33	87.18	% 8.4	8.57	90.80	% 9.4	12,96	86,74	% 14.9
بنك الأمان	12.61	214.98	% 5.9	0.94	164.95	% 0.6	1,73	119,27	% 1.5
البنك العربي لتونس	17.68	266.01	% 6.6	68.46	178.01	% 38.5	51,04	189,96	% 26.9
الاتحاد الدولي للبنوك	1.61	47.42	% 3.4	0.87	45.02	% 1.9	3,77	61,74	% 6.1
بنك تونس العربي الدولي	5.96	35.43	% 16.8	8.58	49.08	%17.5	7,42	77,95	% 9.5
الاتحاد البنكي للتجارة و الصناعة	6.87	214.09	% 3.2	5.89	125.49	% 4.7	2,41	127.49	% 1.9
البنك التونسي	34.17	30.24	% 113	52.23	23.85	% 219	48,34	61,26	% 78.9
باقي البنوك الأخرى	1.13	691.33	% 0.2	7.27	548.93	% 1.3	5,79	528,80	% 1.1
جميع البنوك الأخرى	87.36	1586.68	% 5.5	152.81	1226.13	% 12.5	133.46	1253.21	% 10.6
جميع البنوك	768.59	3386.12	% 22.7	1082.62	3029.37	% 35.7	1266.08	2991.29	% 42.3

الجزء الثاني : تحليل للوضعية المالية لعينة مكونة من 50 منشأة عمومية خلال الفترة 2019 - 2020

مقدمة

يقتصر تحليل الوضعية المالية للمنشآت العمومية التي يبلغ عددها 111 على عينة تتكون من 50 منشأة عمومية تم اختيارها بناء على القوائم المالية المتوفرة لسنة 2019 أو الوثيقة التوجيهية في حالة عدم توفر القوائم المالية. حيث وقبل تحديد أساس اختيار هذه العينة، تم استثناء15منشأة من مجموع المنشآت العمومية للأسباب التالية :

- ✓ **توقف عن النشاط لمنشأة عمومية وحيدة وهي مركز الدراسات والبحوث الجوية،**
- ✓ **عدم التوصل بالقوائم المالية لـ21 منشأة عمومية و تم الإعتماد على الوثيقة التوجيهية لـ07 منشآت عمومية (انظر جدول 19)**

وعلى أساس 96 منشأة عمومية المتبقية، تم اختيار العينة التالية المتكونة من 50 منشأة :

- ✓ **الـ 7منشآت عمومية تنشط في القطاع المالي والشبه المالي.**
- ✓ **الـ 3 صناديق اجتماعية.**
- ✓ **40 منشأة من بين الـ 86 منشأة عمومية المتبقية تم اختيارهم على أساس أهمية 10 مؤشرات مالية مفصلة بالجدول التالي :**

جدول 18 : مؤشرات الـ 40 منشأة مقارنة بمؤشرات الـ 79منشاة :

بالمليون دينار

	عدد الأعوان	أعباء الأعوان	إيرادات الاستغلال	منح الاستغلال	أعباء الاستغلال	نتائج الاستغلال الإيجابية	نتائج الاستغلال السلبية	نتائج الصافية الاجابية	نتائج الصافية السلبية	رأس المال/ أموال مخصصة
مجموع الـ 40 منشأة	85337	3474,35	31970,92	3736,17	32621,24	713,54	1363,85	1073,83	1227,14	6981,19
مجموع 86منشأة	99523	3939,53	33228,62	3927,85	33927,65	770,79	1469,82	1109,05	1335,62	7324,63
نسبة الـ 40 منشأة	% 86	% 88	% 96	% 95	% 96	% 93	% 93	% 97	% 92	% 95

ويبرز الجدول التالي قائمة المنشآت التي لم يتم التوصل بقوائمها المالية لسنة 2019 إلى حد شهر جويلية 2022.

جدول 19 : قائمة المنشآت التي لم يتم التوصل بقوائمها المالية لسنة 2019 :

المنشآت العمومية التي لم يتم التوصل بقوائمها المالية لسنة 2019 وتم التوصل بالوثيقة التوجيهية	
1	شركة نقل تونس
2	الشركة الجهوية للنقل بقابس
3	الشركة الجهوية للنقل بباجة
4	شركة الخطوط التونسية
5	الشركة التونسية للسكر
6	الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه
7	شركة سوق الإنتاج بالوسط للخضروالغلال
المنشآت العمومية التي لم يتم التوصل لا بالقوائم المالية لسنة 2019 ولا بالوثيقة التوجيهية	
8	الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر
9	التلفزة التونسية
10	الشركة التونسية لسياحة الشباب
11	الشركة الجهوية للنقل بقفصة
12	الشركة الجهوية للنقل بالكاف
13	مركز النهوض بالصادرات
14	الوكالة البلدية للتصرف
15	شركة البيئة والغراسة والبستنة بتطاوين
16	شركة التصرف في القطب الصناعي والتكنولوجي بالقصرين
17	شركة التصرف في القطب الصناعي والتكنولوجي بجندوبة
18	شركة التنمية والاستثمار بقبلي
19	شركة التنمية والاستثمار بتطاوين
20	شركة خدمات التنمية متعددة الاختصاصات بقرقنة
21	الديوان الوطني للملكية العقارية

وفيما يلي قائمة الـ 50 منشأة عمومية التي تم اختيارها ضمن العينة مرتبة بحسب وزارات الاشراف :

جدول 20 : قائمة الـ 50 منشأة عمومية المكونة للعينة موضوع التحليل المالي :

وزارة الاشراف	المنشآت العمومية					
وزارة المالية	1	الشركة التونسية للبنك	STB	6	الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد	RNTA
	2	البنك الوطني الفلاحي	BNA	7	مصنع التبغ بالقيروان وشركة	MTK
	3	بنك BH	BH	8	شبكة تونس للتجارة	TTN
	4	البنك الوطني للتضامن	BTS	9	وكالة الكحول	REGIE DES ALCOOLS
	5	بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة	BFPME			
وزارة الشؤون الاجتماعية	1	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	CNSS	3	الصندوق الوطني للتأمين على المرض	CNAM
	2	الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية	CNRPS			
وزارة النقل	1	شركة الخطوط التونسية	TUNISAIR	6	الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	SNCFT
	2	ديوان الطيران المدني والمطارات	OACA	7	الوكالة الفنية للنقل البري	ATTT
	3	الشركة التونسية للملاحة	CTN	8	الشركة الجهوية للنقل بصفاقس	SORETRAS
	4	ديوان البحرية التجارية والموانئ	OMMP	9	الشركة الجهوية للنقل ببنزرت	SRTG BIZERTE
	5	شركة نقل تونس	TRANSTU			
وزارة الصناعة والمناجم والطاقة	1	الشركة التونسية للتنقيب	CTF	8	شركة اسمنت أم الكليل	CIOK
	2	الشّركة التونسية لصناعات التكرير	STIR	9	الشركة التّونسيّة لصناعة الحديد "الفولاذ"	ELFOULEDH
	3	الشركة الوطنية لتوزيع البترول	SNDP	10	الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق	SNCPA
	4	المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	ETAP	11	الوكالة العقارية الصناعية	AFI
	5	شركة فسفاط قفصة	CPG	12	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	STEG
	6	المجمع الكيميائي التونسي	GCT	13	شركة النقل بواسطة الانابيب	SOTRAPIL
	7	شركة اسمنت بنزرت	SCB			
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	1	ديوان الحبوب	OFFICE DES CEREALES	3	الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	SONEDE
	2	ديوان الأراضي الدولية	OTD	4	الديوان الوطني للزيت	ONH
وزارة التجهيز والإسكان	1	الشركة التونسية العقارية للبلاد التونسية	SNIT	4	الوكالة العقارية للسكنى	AFH
	2	شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية	SPROLS	5	شركة تونس الطرقات السيارة	TUNISIE AUTOROUTES
	3	الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال	SOMATRA-GET	6	الوكالة التهذيب والتجديد العمراني	ARRU
وزارة تكنولوجيات الاتصال	1	الديوان الوطني للبريد	POSTE	2	شركة اتصالات تونس	TUNISIE TELECOM
وزارة البيئة	1	الديوان الوطني للتطهير	ONAS			
وزارة التجارة وتنمية الصادرات	1	الديوان التونسي للتجارة	OCT			

الباب الأول : المنشآت العمومية الناشطة في القطاع المالي وما شابهه :

تساهم الدولة في رأس مال عدة مؤسسات ناشطة في القطاع المالي من أهمها البنوك العمومية وهي الشركة التونسية للبنك وBH بنك والبنك الوطني الفلاحي والبنك التونسي للتضامن وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بالإضافة إلى الديوان الوطني للبريد وصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.

I. البنوك العمومية :

يبرز الجدول التالي أهم المؤشرات المتعلقة بالشركة التونسية للبنك وBH بنك والبنك الوطني الفلاحي والبنك التونسي للتضامن وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة :

جدول 21 : أهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية للبنوك العمومية :

المنشأة	المؤشر	الموارد البشرية		المؤشرات المالية							الكسور المالية					
		عدد الأعوان	أعباء الأعوان	مجموع الأصول	التعهدات على الحرفاء	ودائع وأموال الحرفاء	الناتج البنكي الصافي	نتيجة الاستغلال	مدخرات صافية على التعهدات	النتيجة الصافية	مؤشر الاستغلال	الديون المصنفة نسبة	تغطية الديون المصنفة بالمدخرات	نسبة الملاءة المالية (نسبة دنيا 10 %)	TIER 1 (نسبة دنيا 7 %)	LCR(نسبة دنيا 90 % في 2018 و100 % بداية من 2019)
	الوحدة	عون	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	%	%	%	%	%	%
الشركة التونسية للبنك	2019	1928	150,6	11302	7978	7371	601	231,8	120,7	157,3	39	18,3	75,4	12,6	9,2	142,8
	2020	1894	157	12249	9080	8442	626	176	189,6	72,2	39,6	14,9	76	12,6	9	102,5
	2021	1966	179,7	13506	9731	9048	651	232,2	138,2	115,4	43,4	13,5	75	13,3	9,3	107,6
البنك الوطني الفلاحي	2019	2305	212,8	13015	10447	8537	654	231,3	128,5	123	44,3	15,4	63,6	18,2	14,4	176,6
	2020	2203	204,3	14422	11925	8778	690	167,3	220,7	102,3	41,9	15,8	66,1	19,8	15,4	142,8
	2021	2091	259,7	16909	12845	9858	850	260,4	235,1	163,1	41,1	15,6	69,8	19,9	15,9	104,1
بنك الإسكان BH	2019	1691	133,8	12208	9699	6879	493	218,5	68,5	141,6	41,9	12,5	76,4	11,14	8,5	109,9
	2020	1688	124,6	12243	9832	7234	507	140,4	171,6	72,9	38,5	15,3	70,5	11,8	9,5	107,9
	2021	1691	150,3	12405	9818	7782	570	231,8	126,2	134,7	39,2	15,9	71,3	14	10,8	123,5
البنك التونسي للتضامن						اقتراضات وموار خصوصية										
	2019	293	19	1514	1191	1305	52	18,1	5,8	9,2	50,9	41	21,8	37,2	35,9	213
	2020	289	20	1586	1295	1380	46,5	11,4	6,5	4,5	57,6	44	23,5	36,9	36	367,2
	2021	282	26,6	1677	1351	1460	56,5	16,2	3	7	66,5	45	13,5	36,2	35,3	342,7
بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة	2019	123	9,2	316,3	229,4	13,0	9,0	-4,0	1,7	-4,1	133,2	82,0	48,9	1,5	0,8	-
	2020 وقتي	127	9,5	299,4	230,5	13,9	8,9	-12,9	10,1	-12,9	135,6	82,2	45,0	-2,0	-2,0	-
	2021 متوقع	126	10,8	289,5	238,6	15,3	8,6	-5,2	1,1	-5,2	153,2	74,2	43,9	-3,8	-3,8	-

1. الشركة التونسية للبنك :

أحدثت الشركة التونسية للبنك في 18 جانفي 1957 وهي شركة خفية الاسم بنكية تونسية وتخضع لإشراف وزارة المالية ويبلغ رأسمالها 776,9 م.د تساهم فيه الدولة وبقية المساهمين العموميين بنسبة 83,3 %.

1.1. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية :

- بلغ عدد الأعوان 1894 عونا في سنة 2020 مسجلا انخفاضا بـ 34 عون أي بنسبة 1,8 % مقارنة بسنة 2019 وذلك نتيجة إحالة 46 عون على التقاعد وانتداب 15 عون و3 استقالات كما بلغ عدد الأعوان 1966 عونا سنة 2021 مسجلا ارتفاعا بـ 72 عونا مقارنة بسنة 2020 أي بنسبة 3,8 % ويعود ذلك لانتداب 111 عون وإحالة 39 عون على التقاعد.

- سجلت أعباء الأعوان ارتفاعا بقيمة 6,4 م.د وبنسبة 4,2 % سنة 2020 بالمقارنة بسنة 2019 وذلك نتيجة الزيادات القانونية في الأجور، وشهدت أعباء الأعوان في سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 22,7 م.د وبنسبة 14,4 %مقارنة بسنة 2020 وذلك نتيجة القيام بالانتدابات والزيادات القانونية في الأجور وخاصة الترفيع في منحة التقاعد من 6 أشهر الى 12 شهر.

2.1. أهم المؤشرات المالية :

- بلغ مجموع أصول البنك خلال سنة 2020 ما قيمته 12249 م.د مسجلا ارتفاعا بـ 947 م.د أي بنسبة 8,4 % مقارنة بسنة 2019 ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع قيمة التعهدات على الحرفاء بقيمة 1102 م.د وبنسبة 13,8 %، كما ارتفع مجموع الأصول خلال سنة 2021 بما قدره 1257 م.د أي بنسبة 10,3 % مقارنة بسنة 2020 ويعود ذلك بالأساس لارتفاع التعهدات على الحرفاء بما قدره 651 م.د وبنسبة 7,2 %.

- بلغت ودائع أموال الحرفاء سنة 2020 ما قيمته 8442 م.د مسجلة ارتفاعا بقيمة 1071 م.د وبنسبة 14,5 % مقارنة بسنة 2019 كما ارتفعت الودائع سنة 2021 بما قيمته 606 م.د وبنسبة 7,2 %.

- بلغ الناتج البنكي الصافي سنة 2020 ما قيمته 626 م.د ليسجل زيادة بقيمة 25 م.د وبنسبة 4,2 % مقارنة بسنة 2019 ويعود ذلك بالأساس إلى تطور جميع مكوناته وخاصة الهامش الصافي للعمولات الذي تطور بقيمة 12 م.د وبنسبة 11,9 %.

- كما سجل الناتج البنكي الصافي سنة 2021 ارتفاعا قدره 25 م.د أي بنسبة 4 % مقارنة بسنة 2020 ويعود ذلك بالأساس إلى تطور مرابيح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية بقيمة 20,7 م د وبنسبة 29,3 % مقارنة بسنة 2020.

- سجلت النتيجة الصافية سنة 2020 انخفاض بقيمة 85,1 م.د وبنسبة 54,1 % مقارنة بسنة 2019 ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع مخصصات المدخرات على تعهدات الحرفاء بقيمة 68,8 م.د وبنسبة 57 %.

في حين سجلت النتيجة الصافية سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 43,2 م.د وبنسبة 59,8 % مقارنة بسنة 2020 ويعود ذلك بالأساس إلى انخفاض مخصصات المدخرات على تعهدات الحرفاء بقيمة 51,4 م.د وبنسبة 27,1 %.

3.1. أهم الكسور المالية :

- **مؤشر الاستغلال (COEX) :**

- بلغ مؤشر الاستغلال خلال سنة 2020 نسبة 39,6 % مسجلا ارتفاعا طفيفا بـ 0,6 نقطة مائوية مقارنة بسنة 2019، وبلغ المؤشر خلال سنة 2021 نسبة 43,4 %مسجلا ارتفاعا بـ 3,8 نقطة مائوية مقارنة بسنة 2020 ويعود ذلك لارتفاع نسق تطور الأعباء العملية (13,8 %) مقارنة بنسق تطور الناتج البنكي الصافي (4 %).

- **الديون المصنفة (NPLS) :**

- سجل البنك خلال سنة 2020 انخفاضا في نسبة الديون المصنفة بـ 3,4 نقطة مائوية مقارنة بسنة 2019 وواصلت هذه النسبة في تراجعها خلال سنة 2021 حيث انخفضت بـ 1,4 نقطة مائوية وتمثل ديون القطاع السياحي الجزء الأهم من الديون المصنفة للبنك حيث تمثّل 37 % من هذه الديون يليها القطاع الصناعي بنسبة 33 %.

- **مؤشر الملاءة المالية (نسبة دنيا 10 %) (ratio de solvabilité) :**

- سجل مؤشر الملاءة المالية خلال سنة 2020 استقرارا في حدود نسبة 12,6 % وارتفع هذا المؤشر في سنة 2021 بـ 0,7 نقطة مائوية مبتعدا بذلك عن النسبة الدنيا القانونية ويعود ذلك بالأساس إلى تحسن جودة التعهدات.

- **مؤشر TIER 1 (نسبة دنيا 7 %) :**

- سجل مؤشر TIER 1 سنة 2020 انخفاضا طفيفا بـ 0,2 نقطة مائوية ليبلغ 9 % مقارنة بسنة 2019 كما سجل سنة 2021 تحسنا طفيفا بـ 0,3 نقطة مائوية ليبلغ 9,3 %.

- **مؤشر تغطية السيولة قصيرة المدى (LCR) (نسبة دنيا 100 %) :**

- سجل مؤشر تغطية السيولة قصير المدى (LCR) انخفاضا بـ 40,3 نقطة مائوية ليبلغ 102,5 % في موفى شهر ديسمبر 2020 مقابل 142,8 % في موفى شهر ديسمبر 2019 ويفسر تغير هذا المؤشر الشهري بتطور الأصول السائلة عالية الجودة بنسق أقل من تطور التدفقات النقدية المدفوعة، في حين سجل هذا المؤشر ارتفاعا بـ 5,1 نقطة مائوية في موفى شهر ديسمبر 2021 ليبلغ 107,6 %.

2. البنك الوطني الفلاحي :

أحدث البنك الوطني الفلاحي في 31 ماي 1959 وهو شركة خفية الاسم بنكية تونسية وتخضع لإشراف وزارة المالية،ويبلغ رأسماله 320 م د في موفى سنة 2019 بعد أن كان 176 م د في سنة 2018 وذلك على إثر الترفيع فيه حيث ساهمت الدولة في العملية عن طريق المقاصة بديون مالية ثابتة حلّ أجلها ومعلومة المقدار تجسيما للفصل عدد 28 من القانون عدد 56 لسنة 2018 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018 المتعلق بقانون المالية لسنة 2019 وتبلغ مساهمة الدولة والمساهمين العموميين فيه نسبة 50,23 %.

أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية :

بلغ عدد الأعوان 2203 عونا سنة 2020 مسجلا بذلك انخفاضا بـ102 عون أي بنسبة 4,4 % بالمقارنة مع سنة 2019 وذلك نتيجة إحالات على التقاعد كما بلغ عدد الاعوان 2091 عونا سنة 2021 مسجلا بذلك انخفاضا بـ112 عونا مقارنة بسنة 2020 أي بنسبة 5,1 %.

سجلت أعباء الاعوان انخفاضا بقيمة 8,5 م د وبنسبة 3,9 % سنة 2020 بالمقارنة بسنة 2019 نتيجة الاحالات على التقاعد، في حين شهدت أعباء الاعوان ارتفاعا بقيمة 55,4 م د وبنسبة 27,1 % رغم انخفاض في عدد الاعوان وذلك نتيجة الزيادات القانونية في الأجور وخاصة الترفيع في منحة التقاعد من 6 اشهر الى 12 شهر.

أهم المؤشرات المالية :

بلغ مجموع أصول البنك خلال سنة 2020ما قيمته 14422م د مسجلا بذلك ارتفاعا بـ1407 م د أي بنسبة 10,8 % مقارنة بسنة 2019 ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع قيمة التعهدات بقيمة 1478 م د وبنسبة 14,1 %، كما ارتفع مجموع الأصول خلال سنة 2021 بما قدره 2487 م د أي بنسبة 17,2 % مقارنة بسنة 2020 نتيجة ارتفاع التعهدات بما قدره .920 م د أي بنسبة7,7 %.

بلغت الودائع سنة 2020 ما قيمته 8778 م د مسجلة بذلك ارتفاع بـ 241 م د وبنسبة 2,8 % مقارنة بسنة 2019 كما ارتفعت الودائع سنة 2021 بما قيمته 1080 م د وبنسبة 12,3 %.

بلغ الناتج البنكي الصافي سنة 2020 ما قيمته 690 م د ليسجل زيادة بقيمة 36 م د وبنسبة 5,5 % مقارنة بسنة 2019 ويعود بالأساس إلى تطور جميع مكوناته وخاصة الهامش الصافي للفوائد الذي تطور بقيمة 19,8 م د وبنسبة 4,9 % كما سجل الناتج البنكي الصافي سنة 2021 ارتفاعا قدره 160 م د أي بنسبة 23,1 % نتيجة تطور جميع مكوناته وخاصة الهامش الصافي للفوائد الذي تطور بقيمة 47,5 م د وبنسبة 11,1% مقارنة بسنة 2020.

سجلت النتيجة الصافية سنة 2020 انخفاض بقيمة 20,7 م د وبنسبة 16,8 % ويعود ذلك بالأساس الى انخفاض نتيجة الاستغلال بـ 64 م د وبنسبة 27,7 % في حين سجلت النتيجة الصافية سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 60,8 م د وبنسبة 59,4 % ويعود ذلك بالأساس الى ارتفاع نتيجة الاستغلال بـ92,9 م د وبنسبة 55,5 %.

أهم الكسور المالية :

- **مؤشر الاستغلال (COEX) :**

بلغ مؤشر الاستغلال خلال سنة 2020 نسبة 41,9 % مسجلا بذلك تراجعا بـ2,4 نقطة مائوية مقارنة بسنة 2019، ويعود ذلك لانخفاض نسق تطور الأعباء العملية (0,7 %) مقارنة بنسق تطور الناتج البنكي الصافي (5,4 %) كما سجل مؤشر الاستغلال انخفاضا طفيفا بـ0,8 نقطة مائوية سنة 2021 حيث بلغ 41,1 % ويعود ذلك الى ارتفاع نفقات الأعباء العملية التي بلغت 336 م د سنة 2021 مقابل 276 م د سنة 2020 إلى جانب ارتفاع أعباء الاعوان بـ55,4م د وبنسبة27,1 % نتيجة الزيادات القانونية ومراجعة منح التقاعد.

- **الديون المصنفة (NPLS) :**

سجل البنك خلال سنة 2020 ارتفاعا طفيفا في نسبة الديون المصنفة بـ0,4 نقطة مائوية لتبلغ 15,8 % مقابل 15,4 % سنة 2019 ويعود ذلك إلى ارتفاع الديون ذات الصنف 2،3،4 و5 نتيجة جائحة كورونا، في حين سجلت سنة 2021 تحسنا بـ 0,2 نقطة مائوية لتبلغ 15,6 %.

- **مؤشر الملاءة المالية (نسبة دنيا 10 %) (ratio de solvabilite) :**

سجل مؤشر الملاءة المالية خلال سنة 2020 ارتفاعا بـ1,6 نقطة مائوية ليبلغ 19,8 % مقابل 18,2 % سنة 2019 كما سجل ارتفاع طفيفا سنة 2021 بـ 0,1 نقطة مائوية ليبلغ 19,8 % مبتعدا بذلك عن النسبة الدنيا القانونية. ويعود ذلك إلى تحسن جودة التعهدات إضافة إلى التطور الإيجابي في الأموال الذاتية للبنك وخاصة إثر عملية الترفيع في رأس المال.

- **مؤشر TIER 1(نسبة دنيا 7 %) :**

سجل مؤشر TIER 1 سنة 2020 ارتفاعا بـ1 نقطة مائوية ليبلغ 15,4 % مقارنة بسنة 2019 كما سجل سنة 2021 تحسنا طفيفا بـ 0,5 نقطة مائوية ليبلغ 15,9 %.

- **مؤشر تغطية السيولة القصير المدى (LCR) (نسبة دنيا 100 %) :**

سجل مؤشر تغطية السيولة القصير المدى (LCR) انخفاضا بـ33,8 نقطة مائوية ليبلغ 142,8% في موفى شهر ديسمبر 2020 مقابل 176,6 % في موفى شهر ديسمبر 2019 ويفسر تغير هذا المؤشر الشهري بتطور الأصول السائلة عالية الجودة بنسق أرفع من تطور التدفقات النقدية المدفوعة، في حين سجل مؤشر تغطية السيولة القصير المدى انخفاضا بـ38,7 نقطة مائوية ليبلغ 104,1 % في موفى شهر ديسمبر 2021.

3. بنك الإسكان BH :

BHبنك هو شركة خفية الاسم بنكية تونسية تأسست سنة 1974 في شكل صندوق وطني للادخار السكني قبل أن يتحول إلى بنك سنة 1989 وتخضع لإشراف وزارة المالية. ويبلغ رأس مال BHبنك 238 م د وتساهم فيه الدولة وباقي المساهمين العموميين بنسبة 55,6 %.

أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية :

سجّل BH بنك سنة 2020 استقرارا على مستوى عدد أعوانه حيث بلغ عددهم مع موفى السنة 1688 عونا مسجلا بذلك انخفاضا بـ 3 أعوان وبنسبة 0,2 % بالمقارنة مع سنة 2019 وذلك نتيجة مغادرة بعض أعوانه سواء للتقاعد أو الاستقالة، وحافظ البنك خلال سنة 2021 على استقرار عدد أعوانه والذين بلغ عددهم مع موفى السنة 1691 عونا أي بزيادة بـ 3 أعوان وبنسبة 0,2 % بالمقارنة مع سنة 2020 وذلك نتيجة تسجيله لمغادرة 23 عونا (مغادرون بسبب التقاعد والوفاة والاستقالة وإنهاءالخدمة والعطلة دون أجر)مقابل انتداب 26 عونا جديدا.

سجّل BH بنك خلال سنة 2020 انخفاضا في أعباء أعوانه بقيمة 9,2 م د وبنسبة 6,9 % بالمقارنة مع سنة 2019حيث بلغت قيمة أعباء أعوان البنك 124,6 م د مع موفى سنة 2020، ويعود السبب الرئيسي لهذا الانخفاض لكلفة المغادرة الاختيارية التي سجلها البنك سنة 2019 ضمن أعباء أعوانه ولم يقم بها خلال سنة 2020، أمّا بالنسبة لسنة 2021 فقد سجّل البنك ارتفاعا هاما في مستوى أعباء أعوانه وذلك بقيمة 25,7 م د وبنسبة 20,6 % بالمقارنة مع سنة 2020حيث بلغت قيمة أعباء أعوان البنك 150,3 م د مع موفى سنة 2021، ويمكن تفسير هذا الارتفاع أساسا بتأثير الزيادات في أجور موظفي القطاع البنكي المتفق فيها بين النقابة والجمعية المهنية للبنوك وخاصة الترفيع في منحة التقاعد من 6 اشهر الى 12 شهرا.

أهم المؤشرات المالية :

سجّل البنك خلال سنة 2020 استقرارا على مستوى قيمة أصوله والتي بلغت مع موفى السنة 12243 م د مسجلا بذلك ارتفاعا طفيفا بقيمة 35 م د وبنسبة 0,3 % مقارنة بسنة 2019، ويعود هذا الارتفاع البسيط أساسا للزيادة المسجلة في كل من قيمة التعهدات بـ 133 م د وبنسبة 1,4 % وفي قيمة محفظة الاستثمار بـ 58,7 م د وبنسبة 3,8 % وفي قيمة المستحقات على المؤسسات البنكية والمالية بـ 41,5 م د وبنسبة 18,8 % مقابل انخفاض في قيمة كل من الخزانة والأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة بـ 161,3 م د وبنسبة 46,1 % وفي قيمة الأصول الأخرى بـ 23م د وبنسبة 11,1 % وفي قيمة محفظة السندات التجارية بـ 19,1 م د وبنسبة 18,9 %. وبالنسبة لسنة 2021 فقد سجّل البنك ارتفاعا في قيمة اصوله التي بلغت مع موفى السنة ما قيمته 12405 م د أي بارتفاع قدره 162 م د وبنسبة 1,3 % بالمقارنة مع سنة2020،ويعود هذا الارتفاع البسيط أساسا للزيادة المسجلة في كل من قيمة محفظة الاستثمار بـ 105,2 م د وبنسبة 6,6 %

وفي قيمة محفظة السندات التجارية بـ 33,2 م د وبنسبة 40,4 % وفي قيمة الأصول الثابتة بـ 19,6 م د وبنسبة 17,5 % وفي قيمة الخزانة والأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة بـ 44 م د وبنسبة 23,4 % مقابل انخفاض في قيمة كل من التعهدات بـ 13,6 م د وبنسبة 0,14 % وفي قيمة الأصول الأخرى بـ 33 م د وبنسبة 18 % .

بلغت قيمة ودائع وأموال الحرفاء لدى البنك مع موفى سنة 2020 ما قيمته 7234م د مسجلة بذلك ارتفاع بقيمة 355 م د وبنسبة 5,2 % مقارنة بسنة 2019، وواصل البنك خلال سنة 2021 تسجيل ارتفاع في قيمة ودائع وأموال الحرفاء لديه لتبلغ مع موفى السنة ما قيمته 7782 م د أي بزيادة قيمتها 548 م د وبنسبة 7,6 % بالمقارنة مع سنة 2020.

بلغ الناتج البنكي الصافي للبنك مع موفى سنة 2020 ما قيمته 507م د ليسجل زيادة بقيمة 14م د وبنسبة 2,8 % مقارنة بسنة 2019 ويعود ذلك بالأساس للزيادة المسجلة في قيمة الهامش الصافي للفوائد المحقق من قبل البنك خلال نفس الفترة وذلك بقيمة 17,6 م د وبنسبة 6,5 % ولارتفاع قيمة مداخيل محفظة سندات الاستثمار بـ 19,9 م د وبنسبة 30 % مقابل انخفاض إيرادات محفظة السندات التجارية بما قيمته 18,2 م د وبنسبة 33,2 %. وواصل البنك خلال سنة 2021 تسجيل زيادة في ناتجه البنكي الصافي الذي بلغ مع موفى السنة ما قيمته 570 م د أي بإرتفاع قدره 63 م د وبنسبة 12,4 % بالمقارنة مع سنة 2020، ويمكن تفسير هذه الزيادة المحققة أساسا بتسجيل البنك خلال نفس الفترة لارتفاع في كل من قيمة هامشه الصافي للفوائد بـ 33,9 م د وبنسبة 11,7 % وفي قيمة مداخيل محفظة سندات الاستثمار بـ 12,7 م د وبنسبة 14,7 % وفي قيمة العمولات الصافية بـ 10,6 م د وبنسبة 11,3 % وفي قيمة مداخيل محفظة سنداته التجارية بـ 5,6 م د وبنسبة 15,3 %.

بلغت النتيجة الصافية للبنك خلال سنة 2020 ما قيمته 72,9 م د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 68,7 م د وبنسبة 48,5 % بالمقارنة مع سنة 2019، ويعود السبب الرئيسي لهذا الانخفاض لتراجع قيمة نتيجة الاستغلال بـ 78,1 م د وبنسبة 35,7 % خلال نفس الفترة وذلك بالأساس ناتج عن ارتفاع قيمة مخصصات المدخرات بـ 103 م د وبنسبة 150,3 %. أما بالنسبة لسنة 2021 فقد حقق البنك ارتفاعا هاما في قيمة نتيجته الصافية التي بلغت مع موفى السنة ما قيمته 134,7 م د مسجلة بذلك زيادة بقيمة 61,8 م د وبنسبة 84,8 % بالمقارنة مع سنة 2020، ويمكن تفسير هذه الزيادة أساسا بالارتفاع المسجل من قبل البنك في نتيجة استغلاله وذلك بقيمة 91,4 م د وبنسبة 65,1 %.

أهم الكسور المالية :

- **مؤشر الاستغلال (COEX) :**

بلغ مؤشر الاستغلال للبنك خلال سنة 2020 نسبة 38,5 % مسجلا بذلك انخفاضا بـ 3,4 نقطة مائوية مقارنة بسنة 2019، ويعود ذلك لانخفاض قيمة الأعباء العملية بنسبة 4,3 % مقابل ارتفاع الناتج البنكي

الصافي بنسبة 2,8 % خلال نفس الفترة، فيما سجّل البنك خلال سنة 2021 ارتفاعا طفيفا في مؤشر استغلاله وذلك بـ 0,7 نقطة مائوية بالمقارنة مع سنة 2020 ليبلغ مع موفى سنة 2021 نسبة 39,2 %، وتعود هذه الزيادة بالأساس للارتفاع المسجّل في الأعباء العمليّة بنسبة 14,5 % (نتيجة للزيادة في أعباء أعوانه) مقابل زيادة بنسق أقل مسجلة في ناتجه البنكي الصافي وذلك بنسبة 12,4 % خلال نفس الفترة.

- **الديون المصنفة (NPLS) :**

سجل البنك خلال سنة 2020 ارتفاعا هاما في نسبة الديون المصنفة بـ2,8 نقطة مائوية لتبلغ 15,3 % مقابل 12,5 % سنة 2019 ويعود ذلك أساسا إلى ارتفاع الديون المصنفة بالنسبة للمؤسسات الناشطة في قطاع الخدمات وتلك الناشطة في قطاع الصناعة الذين عانو من صعوبات كبرى أثناء انتشار جائحة الكورونا، وواصلت نسبة الديون المصنفة للبنك ارتفاعها خلال سنة 2021 لتبلغ نسبة 15,9 % مع موفى السنة أي بزيادة بـ 0,6 نقطة مائوية مقارنة بسنة 2020 ويعود ذلك أساسا إلى ارتفاع الديون المصنفة بالنسبة للمؤسسات الناشطة في البناءات والأشغال العامة وتلك الناشطة في قطاع الفلاحة الذين عانو من صعوبات كبرى خاصة أثناء ذروة انتشار جائحة الكورونا.

- **مؤشر الملاءة المالية (نسبة دنيا 10 %) (ratio de solvabilite) :**

سجّل البنك خلال سنة 2020 تحسنا في مستوى مؤشر الملاءة المالية الذي بلغ مع موفى السنة 11,8 % أي بزيادة 0,66 نقطة مئوية بالمقارنة مع سنة 2019 وذلك ناتج بالأساس عن ارتفاع قيمة الأموال الذاتية للبنك خلال سنة 2020 مع تسجيله لنتيجة صافية إيجابية قيمتها 72,9 م د مقابل الاستقرار المسجل على مستوى تعهدات الحرفاء تجاه البنك، وبالنسبة لسنة 2021 فقد واصل البنك تسجيل تحسن على مستوى مؤشر ملائته المالية ليبلغ مع موفى السنة 14 % أي بزيادة بـ 2,2 نقطة مئوية بالمقارنة مع سنة 2020 ويعود ذلك بالأساس إلى تسجيل البنك لاستقرار على مستوى تعهدات الحرفاء تجاهه مقابل تسجيله لارتفاع في قيمة أمواله الذاتية تبعا لتسجيله أرباح بقيمة 134,7 م د خلال سنة 2021.

- **مؤشر الملاءة المالية القاعدية1 TIER (نسبة دنيا 7 %) :**

سجل البنك خلال سنة 2020 ارتفاعا على مستوى مؤشر الملاءة المالية القاعدية (TIER 1) بـ1 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2019 ليبلغ 9,5%مع موفى سنة 2020، كما سجل البنك خلال سنة 2021 ارتفاعا في مؤشر الملاءة المالية القاعدية بـ 1,3 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2020 ليبلغ 10,8 % مع موفى سنة 2021.

- **مؤشر تغطية السيولة القصير المدى (LCR) (نسبة دنيا 100 %) :**

سجل البنك خلال سنة 2020 انخفاضا في مؤشر تغطية السيولة القصير المدى (LCR) وذلك بـ 2 نقطة مئوية ليبلغ 107,9 % في موفى شهر ديسمبر 2020 مقابل 109,9 % في موفى شهر ديسمبر 2019، ويفسر تغير

هذا المؤشر الشهري بإرتفاع الأصول السائلة عالية الجودة بنسق أقل من إرتفاع التدفقات النقدية المدفوعة، في حين سجل البنك خلال سنة 2021 تحسنا في مستوى مؤشر تغطية السيولة القصير المدى ليبلغ مع موفى السنة 123,5 % أي بزيادة بـ 15,6 نقطة مئوية بالمقارنة مع سنة 2020.

4. البنك التونسي للتضامن :

أحدث البنك التونسي للتضامن 22 ديسمبر 1997وهو شركة خفية الاسم بنكية تونسية وتخضع لإشراف وزارة المالية ويبلغ رأسماله 60 م د تساهم فيه الدولة وبقية المساهمين العموميين بنسبة 69,26 % ورغم أنه بنك شمولي فهو يختص في تمويل المشاريع والمؤسسات الصغيرة وتمويل جمعيات القروض الصغيرة والصيرفة الاسلامية.

أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية :

بلغ عدد الأعوان 289 عونا في سنة 2020 مسجلا انخفاضا بـ 4 أعوان أي بنسبة 1,4 % مقارنة بسنة 2019 ويعود هذا الانخفاض إلى إحالة 4 أعوان على التقاعد كما بلغ عدد الأعوان 282 عونا سنة 2021 مسجلا انخفاضا بـ 7 أعوان مقارنة بسنة 2020 أي بنسبة 2,4 % ويعود هذا التراجع في عدد الأعوان إلى إحالة 7 أعوان على التقاعد.

سجلت أعباء الأعوان ارتفاعا بقيمة 1 م د وبنسبة 5,3 % سنة 2020 بالمقارنة بسنة 2019، وشهدت أعباء الأعوان في سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 6,6 م د وبنسبة 33 %مقارنة بسنة 2020 ويعود هذا الارتفاع إلى الزيادات القانونية في الأجور وخاصة الترفيع في منحة التقاعد من 6 أشهر الى 12 شهر.

أهم المؤشرات المالية :

بلغ مجموع أصول البنك خلال سنة 2020 ما قيمته 1586 م د مسجلا ارتفاعا بـ 72 م د أي بنسبة 4,8 % مقارنة بسنة 2019 ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع قيمة التعهدات على الحرفاء بـ 104 م د وبنسبة 8,7 %، كما ارتفع مجموع الأصول خلال سنة 2021 بما قدره 91 م د أي بنسبة 5,7 % مقارنة بسنة 2020 ويعود ذلك بالأساس لارتفاع التعهدات على الحرفاء بما قدره 56 م د وبنسبة 4,3 %.

يموّل البنك التونسي للتضامن نشاطه بالأساس عن طريق الاقتراضات والموارد الخصوصية التي بلغت في سنة 2020 ما قيمته 1380 م د مسجلة ارتفاعا بقيمة 75 م د وبنسبة 5,7 % مقارنة بسنة 2019 كما ارتفعت هذه الموارد سنة 2021 بما قيمته 80 م د وبنسبة 5,8 %.

بلغ الناتج البنكي الصافي سنة 2020 ما قيمته 46,5 م د ليسجل انخفاضا بقيمة 5,5 م د وبنسبة 10,6 % مقارنة بسنة 2019 ويعود ذلك بالأساس إلى تراجع الهامش الصافي للفوائد بقيمة 5 م د وبنسبة 10,9 %.

في حين سجل الناتج البنكي الصافي سنة 2021 ارتفاعا قدره 10 م د أي بنسبة 21,5 % ويعود ذلك بالأساس إلى تطور الهامش الصافي للفوائد بقيمة 8,9 م د وبنسبة 21,9 % مقارنة بسنة 2020.

سجلت النتيجة الصافية سنة 2020 انخفاض بقيمة 4,7 م د وبنسبة 51,1 % مقارنة بسنة 2019 ويعود ذلك بالأساس إلى تراجع الناتج البنكي الصافي مقابل ارتفاع أعباء الاستغلال في حين سجلت النتيجة الصافية لسنة 2021 ارتفاعا بقيمة 2,5 م د وبنسبة 55,6 % مقارنة بسنة 2020 ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع الناتج البنكي الصافي وانخفاض مخصصات المدخرات على تعهدات الحرفاء بقيمة 3,5 م د وبنسبة 54,1 %.

أهم الكسور المالية :

- **مؤشر الاستغلال (COEX) :**

بلغ مؤشر الاستغلال خلال سنة 2020 نسبة 57,6 % مسجلا ارتفاعا بـ 6,7 نقطة مائوية مقارنة بسنة 2019، وبلغ المؤشر خلال سنة 2021 نسبة 66,5 %مسجلا ارتفاعا بـ 8,9 نقطة مائوية مقارنة بسنة 2020 ويعود ذلك لارتفاع نسق تطور الأعباء العملية (31,5 %) مقارنة بنسق تطور الناتج البنكي الصافي (21,5 %).

- **الديون المصنفة (NPLS) :**

سجل البنك خلال سنة 2020 ارتفاعا في نسبة الديون المصنفة بـ 3 نقاط مائوية مقارنة بسنة 2019 وواصلت هذه النسبة ارتفاعها بنسق أقل خلال سنة 2021 حيث ارتفعت بنقطة مائوية.

- **مؤشر الملاءة المالية (نسبة دنيا 10 %) (ratio de solvabilité) :**

سجل مؤشر الملاءة المالية خلال سنة 2020 تراجعا طفيفا بـ 0,3 نقطة مائوية ليبلغ 36,9 % وواصل هذا المؤشر تراجعه ليبلغ 36,2 %.

- **مؤشر TIER 1 (نسبة دنيا 7 %) :**

سجل مؤشر TIER 1 سنة 2020 ارتفاعا بـ 0,1 نقطة مائوية ليبلغ 36 % مقارنة بسنة 2019 في حين سجل سنة 2021 تراجعا بـ 0,7 نقطة مائوية ليبلغ 35,3 %.

- **مؤشر تغطية السيولة قصيرة المدى (LCR) (نسبة دنيا 100 %) :**

سجل مؤشر تغطية السيولة قصير المدى (LCR) ارتفاعا بـ 154,2 نقطة مائوية ليبلغ 367,2 % في موفى شهر ديسمبر 2020 مقابل 213 % في موفى شهر ديسمبر 2019 وشهد هذا المؤشر تراجعا طفيفا ليبغ 342,7 % في موفى شهر ديسمبر 2021.

5. بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة :

بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة هو شركة خفية الاسم بنكية تونسية تأسست سنة 2005 وتخضع لإشراف وزارة المالية. ويبلغ رأس ماله 100 م د وتساهم فيه الدولة وباقي المساهمين العموميين بنسبة 100 %.

أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية :

سجّل بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة سنة 2020 ارتفاعا في عدد أعوانه حيث بلغ عددهم مع موفى السنة 127 عونا مسجلا بذلك زيادة بـ 4 أعوان وبنسبة 3,3 % بالمقارنة مع سنة 2019 وذلك تبعا لانتدابه 4 أعوان عن طريق الإلحاق، وحافظ البنك خلال سنة 2021 على استقرار عدد أعوانه والذين بلغ عددهم مع موفى السنة 126 عونا أي بنقص بعون واحد وبنسبة 0,8 % بالمقارنة مع سنة 2020 وذلك نتيجة إحالته عونين على التقاعد مقابل انتداب عون واحد عن طريق الإلحاق.

من المتوقّع أن يسجّل بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة خلال سنة 2020 ارتفاعا في أعباء أعوانه بقيمة 0,3 م د وبنسبة 3,3 % بالمقارنة مع سنة 2019 حيث يتوقّع أن تبلغ قيمة أعباء أعوان البنك 9,5 م د مع موفى سنة 2020، ويعود السبب الرئيسي لهذا الارتفاع للانعكاس المالي للترقيات بالإضافة لارتفاع عدد أعوان البنك، أمّا بالنسبة لسنة 2021 فمن المحتمل أن يسجّل البنك زيادة هامة في مستوى أعباء أعوانه وذلك بقيمة 1,3 م د وبنسبة 13,7 % بالمقارنة مع سنة 2020 حيث من المحتمل أن تبلغ قيمة أعباء أعوان البنك 10,8 م د مع موفى سنة 2021، ويمكن تفسير هذا الارتفاع أساسا بتأثير الزيادات في أجور موظفي القطاع البنكي المتفق فيها بين النقابة والجمعية المهنية للبنوك وخاصة الترفيع في منحة التقاعد من 6 اشهر الى 12 شهرا.

أهم المؤشرات المالية :

من المتوقع أن يسجّل البنك خلال سنة 2020 انخفاضا في قيمة أصوله لتبلغ مع موفى السنة 299,4 م د مسجلا بذلك نقصا بقيمة 16,9 م د وبنسبة 5,3 % مقارنة بسنة 2019، ويعود هذا الانخفاض أساسا للنقص المتوقع تسجيله في كل من قيمة التعهدات على المؤسسات البنكية بـ 11,2 م د وبنسبة 22,2 % وفي قيمة الأصول الأخرى بـ 7,1 م د وبنسبة 20,7 % مقابل ارتفاع متوقع في قيمة التعهدات على الحرفاء بـ 1,1 م د وبنسبة 0,5 %. وبالنسبة لسنة 2021 فمن المحتمل أن يتواصل تسجيل البنك لانخفاض في قيمة اصوله لتبلغ مع موفى السنة ما قيمته 289,5 م د أي بنقصان قدره 9,9 م د وبنسبة 3,3 % بالمقارنة مع سنة 2020، ويعود هذا الانخفاض أساسا للتراجع المحتمل تسجيله في كل من قيمة التعهدات على المؤسسات البنكية والخزانة والأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة بـ 14,9 م د وبنسبة 37,8 % وفي قيمة الأصول الأخرى بـ 2,9 م د وبنسبة 10,7 % مقابل ارتفاع محتمل في قيمة التعهدات على الحرفاء بـ 8,1 م د وبنسبة 3,5 %.

من المتوقع أن تبلغ قيمة ودائع وأموال الحرفاء لدى البنك مع موفى سنة 2020 ما قيمته 13,9م د مسجلة بذلك ارتفاع بقيمة 0,9 م د وبنسبة 6,9 % مقارنة بسنة 2019، وتمثل التسبقات من الشركة التونسية للضمان بعنوان المستحقات في النزاعات أكثر من 96 % من هذه الودائع، ومن المحتمل أن يواصل البنك خلال سنة 2021 تسجيل ارتفاع في قيمة ودائع وأموال الحرفاء لديه لتبلغ مع موفى السنة ما قيمته 15,3 م د أي بزيادة قيمتها 1,4 م د وبنسبة 10,1 % بالمقارنة مع سنة 2020.

من المتوقع أن تبلغ قيمة الناتج البنكي الصافي للبنك مع موفى سنة 2020 ما قيمته 8,9 م د ليسجل انخفاض بقيمة 0,1 م د وبنسبة 1,1 %مقارنة بسنة 2019 ويعود ذلك بالأساس للانخفاض المسجل في العمولات الصافية بقيمة 0,2 م د وبنسبة 52,8 % مقابل ارتفاع في قيمة الهامش الصافي للفوائد المحقق من قبل البنك خلال نفس الفترة وذلك بقيمة 0,1 م د وبنسبة 1,4 %. ومن المحتمل أن يواصل البنك خلال سنة 2021 تسجيل انخفاض في ناتجه البنكي الصافي ليبلغ مع موفى السنة ما قيمته 8,6 م د أي بنقصان قدره 0,3 م د وبنسبة 3,4 % بالمقارنة مع سنة 2020، ويمكن تفسير هذا الانخفاض المحقق أساسا بتسجيل البنك خلال نفس الفترة لنقص في قيمة هامشه الصافي للفوائد بـ 1,5 م د وبنسبة 15,7 % مقابل زيادة في قيمة العمولات الصافية بـ 1,2 م د وبنسبة 214,5 %.

من المتوقع أن تبلغ النتيجة الصافية للبنك خلال سنة 2020 ما قيمته 12,9- م د مسجلة بذلك انخفاضا هاما بقيمة 8,8 م د وبنسبة 211,7 % بالمقارنة مع سنة 2019، ويعود السبب الرئيسي لهذا الانخفاض المتوقع لتراجع قيمة نتيجة الاستغلال بـ 8,9 م د وبنسبة 222,5 % خلال نفس الفترة وذلك بالأساس ناتج عن ارتفاع قيمة مخصصات المدخرات بـ 8,4 م د وبنسبة 494,1 %. أما بالنسبة لسنة 2021 فمن المحتمل أن يسجل البنك تحسنا في نتيجته الصافية التي من المحتمل أن تبلغ ما قيمته 5,2- م د مسجلة بذلك زيادة بقيمة 7,7 م د وبنسبة 59,7 % بالمقارنة مع سنة 2020، ويمكن تفسير هذه الزيادة المحتملة أساسا بالارتفاع المحتمل تسجيله من قبل البنك في نتيجة استغلاله وذلك بقيمة 7,7 م د وبنسبة 59,7 %.

أهم الكسور المالية :

- **مؤشر الاستغلال (COEX) :**

من المتوقع أن يبلغ مؤشر الاستغلال للبنك خلال سنة 2020 نسبة 135,6 % مسجلا بذلك ارتفاعا بـ 2,4 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2019، ويعود ذلك أساسا لارتفاع قيمة الأعباء العملية بنسبة 1,3 % مقابل انخفاض الناتج البنكي الصافي بنسبة 1,1 % خلال نفس الفترة، ويحتمل أن يسجّل البنك خلال سنة 2021 ارتفاعا هاما في مؤشر استغلاله وذلك بـ 17,6 نقطة مئوية بالمقارنة مع سنة 2020 ليبلغ مع موفى سنة 2021 نسبة 153,2 %، وتعود هذه الزيادة بالأساس للارتفاع المسجّل في الأعباء العمليّة بنسبة 9 % (نتيجة للزيادة في أعباء أعوانه) مقابل انخفاض مسجل في ناتجه البنكي الصافي وذلك بنسبة 3,4 % خلال نفس الفترة.

- **الديون المصنفة (NPLS) :**

من المتوقّع أن يسجل البنك خلال سنة 2020 ارتفاعا طفيفا في نسبة الديون المصنفة بـ 0,2 نقطة مئوية لتبلغ 82,2 % مقابل 82,0 % سنة 2019 ويعود ذلك أساسا إلى طبيعة تدخلات البنك الذي يمول بعث وتوسعة المشاريع الخاصة بإحداث مؤسسات صغرى ومتوسطة والتي يصاحبها نسبة خطورة عالية، فيما يحتمل أن يسجّل البنك خلال سنة 2021 انخفاضا في نسبة الديون المصنفة لتبلغ نسبة 74,2 % مع موفى السنة أي بنقصان بـ 8 نقاط مئوية مقارنة بسنة 2020.

- **مؤشر الملاءة المالية (نسبة دنيا 10 %) (ratio de solvabilite) :**

من المتوقّع أن يسجّل البنك خلال سنة 2020 تدهورا في مستوى مؤشر الملاءة المالية ليبلغ مع موفى السنة 2,0- % أي بانخفاض بـ 3,5 نقطة مئوية بالمقارنة مع سنة 2019 وذلك ناتج بالأساس عن انخفاض قيمة الأموال الذاتية للبنك خلال سنة 2020 والتي أصبحت سلبية مقابل الاستقرار المسجل على مستوى تعهدات الحرفاء تجاه البنك، أما بالنسبة لسنة 2021 فمن المحتمل أن يواصل البنك تسجيل انخفاض على مستوى مؤشر ملائته المالية ليبلغ مع موفى السنة 3,8- % أي بنقصان بـ 1,8 نقطة مئوية بالمقارنة مع سنة 2020 ويعود ذلك بالأساس إلى تدهور قيمة الأموال الذاتية للبنك نتيجة لتسجيله لخسائر مقابل الاستقرار المسجّل على مستوى تعهدات الحرفاء تجاهه.

- **مؤشر TIER 1 (نسبة دنيا 7 %) :**

من المتوقّع أن يسجّل البنك خلال سنة 2020 انخفاضا على مستوى مؤشر الملاءة المالية القاعدية (TIER 1) بـ 2,8 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2019 ليبلغ 2,0- % مع موفى سنة 2020، كما يحتمل أن يسجل البنك خلال سنة 2021 نقصا في مؤشر الملاءة المالية القاعدية بـ 1,8 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2020 ليبلغ 3,8- % مع موفى سنة 2021.

II. المنشآت العمومية الأخرى الناشطة في القطاع شبه المالي :

جدول 22 : أهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية للمنشآت العمومية الأخرى الناشطة في القطاع شبه المالي :

		مؤشرات النشاط		الموارد البشرية		المؤشرات المالية والمحاسبية												الاستثمارات		مديونية المنشأة تجاه :									
المنشأة	المؤشرات	عدد البطاقات الدفع الالكتروني	عدد حسابات الادخار	عدد الأعوان	أعباء الأعوان	مداخيل	منح الاستغلال	إيرادات الاستغلال الأخرى	مجموع إيرادات الاستغلال	مجموع أعباء الاستغلال	نتيجة الاستغلال	أعباء مالية صافية (+/-)	إيرادات التوظيفات	النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية)	النتيجة الصافية (بعد التعديلات المحاسبية)2	النتائج المؤجلة	الأموال الذاتية قبل التخصيص	قيمة الاستثمارات (إنجازات السنة)	منح الاستثمار المخصصة للسنة المعنية	الدولة	البنوك المحلية	البنوك الأجنبية	المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية	المؤسسات العمومية	الصناديق الاجتماعية	المزودون	آخرون	مجموع المديونية
	الوحدة	بطاقة	عدد الحساب	عونا	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د
الديوان الوطني للبريد						تم في موفى جويلية 2022 خلاص كامل ديون الصناديق الاجتماعية إيرادات التوظيفات (يقع إحتسابها ضمن المداخيل)																									
	2019	2116720	4018241	9263	343,2	444,8	0	12,9	457,8	476,6	-18,9	-0,5	0	-18,6	-18,6	-101,6	173,4	25	0	50,4	0	0	9,8	0	33,6	18,2	0	112
	2020 وقتي	2172378	4112304	9041	369,3	475	0	13,8	488,8	495,7	-6,9	-17,3	0	9,6	9,6	-120,3	194,2	24,2	21	56,1	0	0	11,2	0	40,3	15,5	0	123,1
	2021 تقديرات	2616296	4206734	8829	380,1	507,7	0	10,7	518,4	515	3,4	-19,2	0	21,6	21,6	110,7	206,8	18,9	11	60,2	0	0	3,2	0	40,3	13,1	0	116,8
صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية		المواقفات المبدئية	المصادقات النهائية																									
		مشروع	مشروع																									
	2019	416	379	169	6,9	27,5	0,0	3,8	31,3	18,2	13,0	-1,5	29,7	44,3	44,3	271,3 (*)	361,9 (*)	75,4	0,0	18,2	0,0	159,8	0,2	0,0	0,3	1,5	0,0	179,9

(*) تم تخصيص منها 20 م د كحصص الدولة من الأرباح بعنوان سنة 2019 وتحويلها خلال سنة 2022.
(**) تم تخصيص منها 40 م د كحصص الدولة من الأرباح بعنوان سنة 2020 تضاف إلى حصص الأرباح لسنة 2019 وتحويلها خلال سنة 2022.
(***) تم تخصيص منها 60 م د كحصص الدولة من الأرباح بعنوان سنتي 2019 و2020 وتحويلها خلال سنة 2022.
لا ينتفع الصندوق بمنح استثمار لفائدته. والمنح المدرجة بالوثيقة التوجيهية لسنة 2021 هي منح تمويل لفائدة الجماعات المحلية تمر عبر الصندوق

1. الديوان الوطني للبريد :

مؤشرات النشاط :

سجل عدد بطاقات الدفع الالكتروني المتداولة سنة 2020 تطورا بـ 55658 بطاقة وبنسبة 2,6 % بالمقارنة مع سنة 2019 لتبلغ 2172378 بطاقة سنة 2020 وذلك نتيجة تطور عدد البطاقات المرتبطة بالحسابات الجارية البريدية المباعة e-dinar post والبطاقات مسبقة الدفع الخاصة بمؤسسات التمويل الصغير co-brandée ومن المحتمل ان يشهد عدد بطاقات الدفع الالكتروني المتداولةسنة 2021 إرتفاعا بـ 443978 بطاقة وبنسبة 20,4 % لتبلغ 2616296 بطاقة وذلك نتيجة تطور نسق تسويق بطاقات e-dinar post.

سجل عدد حسابات الادخار البريدي سنة 2020 تطورا بـ94063 حساب وبنسبة 2,3 % بالمقارنة مع سنة 2019 ليبلغ 4112304 وذلك نتيجة الحملات التسويقية التي ينظمها البريد بمختلف مكاتب البريد وتنظيم مسابقات في هذا الإطار. ومن المحتمل ان يبلغ عدد حسابات الادخار البريدي سنة 2021 ارتفاعا بـ94430 حساب وبنسبة 2,3 %.

الموارد البشرية :

بلغ عدد الأعوان 9041 عونا سنة 2020 مسجلا بذلك انخفاضا بـ 222 عونا وبنسبة 2,4 % بالمقارنة مع سنة 2019 وذلك نتيجة إرتفاع حالات المغادرة (173 تقاعد و6 استقالة و21 وفاة و22 عزل) من جهة وعدم تعويضهم بإنتدابات من جهة أخرى.

ومن المحتمل أن يبلغ عدد الأعوان 8829 عونا سنة 2021 أي بنقص 212عونا بالمقارنة مع سنة 2020 وذلك نتيجة إرتفاع حالات المغادرة (157تقاعد و4 إستقالة و 34 وفاة و 17عزل.) من جهة وعدم تعويضهم بإنتدابات من جهة أخرى.

سجلت أعباء الأعوان ارتفاعا بقيمة 26,1 م دوبنسبة 7,6 % سنة 2020 بالمقارنة مع سنة 2019 نتيجة تطور منحة التغطية بـ8 م د من جهة والتأثير المالي للترقيات ومن المحتمل أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 10,8 م د وبنسبة 2,9 % مقارنة بسنة 2020 .

المؤشرات المالية :

ارتفعت النتيجة المحاسبية قبل التعديلات المحاسبية لسنة 2020 بما قدره 28,2 م د مقارنة بسنة 2019 وبنسبة 151,6 % ويعود ذلك إلى تحسن نتيجة الاستغلال بما قدره 12 م د وبنسبة 63,5 % والى ارتفاع الأعباء المالية الصافية بما قدره 16,8م د وبنسبة 3360 %.

ومن المحتمل أن يسجل الديوان مع موفى سنة 2021 نتيجة محاسبية ايجابية في نهاية سنة 2021 بما قدره 21,6 م د مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 12 م د وبنسبة 125 % بالمقارنة بسنة 2020، نتيجة ارتفاع نتيجة الاستغلال بما قدره 10,3 م د وبنسبة 149,3 % والى ارتفاع الأعباء المالية الصافية بما قدره 1,9 م د وبنسبة 10,9 %.

الاستثمارات :

بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة 24,2 م د مع موفى سنة 2020 مسجلة بذلك انخفاضا طفيفا بنسبة 3,2 % بالمقارنة مع سنة 2019 ، ويعود ذلك لتداعيات جائحة كورونا.

ومن المحتمل ان تبلغ قيمة الاستثمارات المنجزة 18,9 م د في موفى سنة 2021 مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 22 % بالمقارنة مع سنة 2020 ، ويعود ذلك بالأساس إلى تواصل تأثير جائحة كورونا بالإضافة إلى تخلي العديد من المقاولين والمزودين عن إلتزاماتهم بفعل إرتفاع الأسعار.

المديونية :

سيتطرق هذا الجزء إلى مديونية الديوان تجاه :

- **الدولة :** بلغت مديونية الديوان تجاه الدولة سنة 2020 ما قيمته 56,1 م د مسجلة بذلك انخفاضا قدره5,7 م د وبنسبة 11,3 % مقارنة بسنة 2019، في حين من المحتمل ان تسجل سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 4,1 م د وبنسبة 7,3 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 60,2 م د.

- **المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق :** بلغت مديونية الديوان تجاه المنشآت العمومية سنة 2020 ما قيمته 11,2م د مسجلة بذلك ارتفاعاقدره 1,4 م د وبنسبة 14,3 % مقارنة بسنة 2019، في حين من المحتمل ان تسجل سنة 2021 انخفاضا بقيمة 8 م د وبنسبة 71,4 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 3,2 م د.

- **الصناديق الاجتماعية :** بلغت مديونية الديوان تجاه الصناديق الاجتماعية سنة 2020 ما قيمته 40,3 م د مسجلة بذلك ارتفاعاقدره 6,7 م د وبنسبة 19,9 % مقارنة بسنة 2019، في حين من المحتمل ان تحافظ سنة 2021على نفس القيمة مقارنة بسنة 2020.

- **المزودون :** بلغت مديونية الديوان تجاه المزودون سنة 2020 ما قيمته 15,5 م د حيث سجلت انخفاضا قدره 2,7 م دوبنسبة 14,8 % مقارنة بسنة 2019، في حين من المحتمل ان تسجل سنة 2021 انخفاضا بقيمة 4, 2 م د وبنسبة 15,5 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 13,1 م د .

2. صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية :

مؤشرات النشاط :

سجل عدد المشاريع التي تحصلت على الموافقات المبدئية سنة 2020 تراجعا بـ 68 مشروع وبنسبة 16,3% بالمقارنة مع سنة 2019 ليبلغ 348 مشروعا سنة 2020، ويعود ذلك إلى تقلص عدد المشاريع المقدمة من طرف البلديات للحصول على الموافقة المبدئية وتعطيل ملفات الموافقات المبدئية في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية بسبب توقف نشاط البلديات نتيجة جائحة الكورونا.

ومن المحتمل أن يشهد عدد المشاريع التي تحصلت على الموافقات المبدئية سنة 2021 ارتفاعا بـ 116 مشروعا وبنسبة 33,3 % بالمقارنة مع سنة 2020، ويعود ذلك إلى استعادة النشاط البلدي لنسقه العادي بعد جائحة الكورونا خاصة فيما يتعلق بالقروض والمساعدات الموظفة في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية.

سجل عدد المشاريع التي تحصلت على المصادقات النهائية سنة 2020 تراجعا بـ 208 مشروعا وبنسبة 54,8 % بالمقارنة مع سنة 2019 ليبلغ 171 مشروعا سنة 2020، ويعود ذلك إلى تقلص عدد المشاريع المقدمة من طرف البلديات للحصول على الموافقة المبدئية بسبب جائحة كورونا.

ومن المحتمل أن يشهد عدد المشاريع التي تحصلت على المصادقات النهائية سنة 2021 ارتفاعا بـ 255 مشروعا وبنسبة 149,1 % بالمقارنة مع سنة 2020، ويعود ذلك إلى استعادة النشاط البلدي لنسقه العادي بعد جائحة كورونا خاصة فيما يتعلق بالقروض والمساعدات الموظفة في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية.

الموارد البشرية :

بلغ عدد الأعوان 176 عوناسنة 2020 مسجلا بذلك ارتفاعا بـ 7أعوان وبنسبة 4,1 % بالمقارنة مع سنة 2019 وذلك نتيجة انتداب سبعة أعوان خلال سنة 2020.

ومن المحتمل أن يبلغ عدد الأعوان 178 عونا سنة 2021 مقابل 176 عونا في موفى سنة 2020 أي بزيادة عونين تم انتدابهما بصفة التعاقد.

سجلت أعباء الأعوان ارتفاعا بقيمة 0,8 م دوبنسبة 12,4 % سنة 2020 بالمقارنة مع سنة 2019 نتيجة انتداب 7 أعوان ومن المحتمل أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2021 ارتفاعا طفيفا بقيمة 0,05 م دوبنسبة 0,6 % نتيجة الانتدابات المسجلة بصفة التعاقد وبعض الترقيات العادية في الدرجة.

المؤشرات المالية :

ارتفعت النتيجة المحاسبية لسنة 2020 بما قدره 2,1 م د مقارنة بسنة 2019 وبنسبة 4,9 % ويعود ذلك إلى ارتفاع إيرادات التوظيفات المالية بما قدره 4,2 م د وبنسبة 14,3% من جهة وتراجع نتيجة الاستغلال بما قدره 2,1 م د وبنسبة 16,3 % من جهة أخرى.

ومن المحتمل أن يسجل الصندوق نتيجة محاسبية ايجابية في نهاية سنة 2021 بما قدره 37,3 م د مسجلة بذلك تراجعا قدره 9,1 م د وبنسبة 19,7 % مقارنة بسنة 2020 نتيجة تراجع نتيجة الاستغلال بما قدره 5,8 م د وبنسبة 53,2 % من جهة وتراجع إيرادات التوظيفات المالية بما قدرة 1,9 م د وبنسبة 5,7%.

الاستثمارات :

بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة84,4 م د مع موفى سنة 2020 منها 82,3 م د في شكل استثمارات مالية (قروض محولة) و2,1 م د استثمارات ماديةمسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 9م د وبنسبة 11,9 % مقارنة بسنة 2019.

ومن المحتمل أن تبلغ قيمة الاستثمارات المنجزة 25,6 م د في موفى سنة 2021 منها 24,6 م د في شكل استثمارات مالية (قروض محولة) و0,8 م د استثمارات مادية مسجلة بذلك تراجعا بقيمة 58,8 م د وبنسبة 69,7 % مقارنة بسنة 2020 بسبب تراجع حجم القروض المحولة.

المديونية :

سيتطرق هذا الجزء إلى مديونية الصندوق تجاه :

- **الدولة :** بلغت مديونية الصندوق تجاه الدولة سنة 2020 ما قيمته 15,5م د مسجلة بذلك انخفاضا قدره2,7م د وبنسبة 14,6 %مقارنة بسنة 2019، في حين سجلت سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 18,6م د وبنسبة 119,8 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 34,2 م د.

- **البنوك :** بلغت مديونية الصندوق تجاه البنوك الأجنبية سنة 2020 ما قيمته 148,4م د مسجلة بذلك انخفاضا قدره 11,4 م د وبنسبة 7,1 % مقارنة بسنة 2019، كما سجلت سنة 2021 انخفاضا بقيمة 10,3 م د وبنسبة 6,9 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 138,1 م د.

- **الصناديق الاجتماعية :** بلغت مديونية الصندوق تجاه الصناديق الاجتماعية سنة 2020 ما قيمته 0,8 م د مسجلة بذلك ارتفاعاقدره 0,5 م دوبنسبة 196,5 % مقارنة بسنة 2019، في حين سجلت سنة 2021 انخفاضا بقيمة 0,2 م د وبنسبة 27,4 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 0,6 م د.

- **المزودون :** بلغت مديونية الصندوق تجاه المزودون سنة 2020 ما قيمته 9,5 م د مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 8 م د وبنسبة 534 % مقارنة بسنة 2019، في حين سجلت سنة 2021 انخفاضا بقيمة 0,2 م د وبنسبة 2,7 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 9,3 م د.

الباب الثاني : الصناديق الاجتماعية :

جدول 23 : أهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية للمنشآت العمومية تحت اشراف وزارة الشؤون الاجتماعية :

المنشأة	مؤشرات النشاط		الموارد البشرية		المؤشرات المالية والمحاسبية													الاستثمارات		مديونية المنشأة تجاه:							
	المؤشرات	الاجتماعيين والمنخرطين النشيطين المضمونين	المنتفعون بجراية	عدد الأعوان	أعباء الأعوان	مداخيل	منح الاستغلال	إيرادات الاستغلال الأخرى	مجموع إيرادات الاستغلال	مجموع أعباء الاستغلال	نتيجة الاستغلال	أعباء مالية صافية (+/-)	إيرادات التوظيفات	النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية)	النتيجة الصافية (بعد التعديلات المحاسبية)2	النتائج المؤجلة	الأموال الذاتية قبل التخصيص	قيمة الاستثمارات (إنجازات السنة)	منح الاستثمار المخصصة للسنة المعنية	الدولة	البنوك المحلية	البنوك الأجنبية	المؤسسات العمومية	الصناديق الاجتماعية	المزودون	آخرون	المجموع
	الوحدة	ألف منخرط	ألف منتفع	عونا	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	بالنسبة لمعطيات سنتي 2019و2020 فقد تم اعتماد الأرقام المضمنة بتقرير السنة الفارطة.																										
	2019	2402	871	5039	144,2	*	*	3445	3811	-668	0	*	0	-667	*	-1050	*	9,9	*	*	*	*	*	2420	*	*	2420
	2020	2354	905	4808	147,2	*	*	3430	4172	-1110	0	*	40	-1071	*	-2121	*	8,6	*	*	*	*	*	3364	*	*	3364
	2021	لم يتم مدّ وزارة المالية بالمعطيات المتعلقة بسنة 2021 وتحيين سنة 2020 من قبل الصندوق الى حد تاريخ اعداد التقرير																									
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية	المساهمة الاجتماعية التضامنية: سنة 2019 = 450 م د ، سنة 2020 = 460 م د ، سنة 2021 = 500 م د																										
	2019	764,4	393,0	1433	55,7	4781,5		15,0	4796,5	5902,1	-1105,6	7,1	1,0	-651,6	-651,6	-	-2470,0	40,3	-	1070,2	206,5	-	-	2135,2	6,0	-	3421
	2020	776,5	398,6	1425	60,0	5518,7		23,7	5542,4	6184,5	-642,0	18,0	3,7	-171,1	-171,1	-	-2640,7	46,5	-	1250,1	193,9	-	-	2104,7	2,8	-	3553
	2021 وقتي	773,8	407,4	1403	59,9	5752,3		21,5	5773,8	6833,2	-1059,4	17,3	7,6	-538,5	-538,5	-	-3179,0	74,5	-	1876,8	152,8	-	-	2132,6	3,4	-	4170
الصندوق الوطني للتأمين على المرض	2019	3990		2885	118,2	3413	-	3413	2661,7	751,2	-	6,6	-	758,3	758,3	-	3304,2	16,4	-	4,6	0	0	157,9	730,4	595,9	206,2	1695
	2020	3951		2843	121,5	3525	-	3525,1	2712,7	812,4	-	3,2	-	816	816	-	4199,6	8,7	-	5	0	0	174,2	813,1	536,2	217,7	1746,2
	2021 وقتي	****		2791	122,4	3814	-	3814,1	2803,3	1010,7	-	6	-	1018	1018	-	5141,8	14,4	-	4,6	0	0	223,4	1083,7	655,4	255	2222,1

I. الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي :

أهم مؤشرات النشاط :

سجل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال سنة 2020 انخفاضا في عدد المضمونين الاجتماعيين والمنخرطين النشطين الذين بلغ عددهم مع موفى السنة ما قدره 2354 ألف منخرط مقابل 2402 ألف منخرط سنة 2019 أي بانخفاض 48 ألف منخرط وبنسبة 2 % ويعود ذلك الى انعكاس الوضعية الاقتصادية ونقص المبادرة في الاستثمارفي القطاع المنظم والنقص الملحوظ في الانتداب بالقطاع الخاص مقابل ارتفاع عدد المحالين على التقاعد.

سجّل الصندوق خلال سنة 2020 ارتفاعافي العدد الجملي للمنتفعين بالجراية الذين بلغ عددهم مع موفى السنة 905 ألف منتفع مقابل 871 ألف منتفع خلال سنة 2019 أي بزيادة قدرها 34 ألف منتفع وبنسبة 3,9 % ويعود ذلك للعامل الديمغرافي المتعلّق أساسا بارتفاع مؤمّل الحياة إلى 75 سنة بالإضافة إلى زيادة عدد الإحالات على التقاعد العادي والتقاعد المبكر لأسباب اقتصادية.

أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية :

بلغ عدد أعوان الصندوق 4808 عونا مع موفى سنة 2020 مسجلا انخفاضا بـ 231 عونا وبنسبة 4,5 % بالمقارنة مع سنة 2019، وذلك ناتج بالأساس عن إحالة العديد من الأعوان على التقاعد والمغادرة والإلحاق.

سجل الصندوق خلال سنة 2020 إرتفاعا طفيفا في أعباء أعوانه بقيمة 3 م د وبنسبة 2,1 % بالمقارنة مع سنة 2019 لتبلغ ما قيمته 147,2.

أهم المؤشرات المالية :

سجل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سنة 2020 نتيجة صافية سلبية قيمتها 1071- م د مقابل تسجيله لخسائر بلغت قيمتها 667- م د خلال سنة 2019 مسجلا بذلك تدهورا في نتيجته الصافية بقيمة 404 م د وبنسبة 60,5 %، ويعود السبب الرئيسي لهذا التدهورللخسائر المسجلة على مستوى نتيجة استغلال الصندوق وذلك بما قيمته 442 م د وبنسبة 66,1 % مما اثر سلبا على توازناته المالية.

الاستثمارات :

بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة من الصندوق 8,6 م .د مع موفى سنة 2020 مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 1,3 م د وبنسبة 13,1 % بالمقارنة مع سنة 2019 .

المديونية تجاه الصناديق الاجتماعية الاخرى :

سيتطرق هذا الجزء لمديونية الصندوق تجاه :

الصناديق الاجتماعية: بلغت مديونية الصندوق تجاه باقي الصناديق الاجتماعية سنة 2020 ما قيمته 3364 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 944 م د وبنسبة 39 % بالمقارنة مع سنة 2019، وهي متمثلة بالأساس في ديونه المتراكمة تجاه الصندوق الوطني للتأمين على المرض باعتبارعدم قدرته على تحويل كامل الاشتراكات المستخلصة لفائدة الصندوق الوطني للتأمين على المرض.

II. الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية :

أهم مؤشرات النشاط :

سجل الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية خلال سنة 2020 استقرارا نسبيا في عدد المنخرطين النشيطين الذين بلغ عددهم مع موفى السنة ما قدره 776,5 ألف منخرط مقابل 764,4 ألف منخرط سنة 2019 أي بارتفاع طفيف بـ 12,1 ألف منخرط وبنسبة 1,6 %، ومن المتوقع أن يبلغ عدد المنخرطين النشيطين مع موفى سنة 2021 ما قدره 773,8 ألف منخرط أي بانخفاض طفيف بـ 2,7 ألف منخرط وبنسبة 0,3- % مقارنة بسنة 2020، ويعود هذا الاستقرار النسبي أساسا إلى السياسة المنتهجة من طرف السلط العمومية والتي كان هدفها التحكّم في الضغوطات المسلّطة على ميزانية التأجير عبر الحد من الإنتدابات، بالإضافة لانعكاسات تطبيق مقتضيات القانون عدد 37 لسنة 2019 المتعلّق بتنقيح وإتمام القانون عدد 12 لسنة 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي، والذي أقرّ تأخير الإحالة على التقاعد بسنتين للأعوان المزمع إحالتهم على التقاعد بداية من شهر جانفي 2020.

كما سجّل الصندوق خلال سنة 2020 استقرارا في العدد الجملي للمنتفعين بجراية الذين بلغ عددهم مع موفى السنة 398,6 ألف منتفع مقابل 393 ألف منتفع خلال سنة 2019 أي بزيادة قدرها 5,6 ألف منتفع وبنسبة 1,4 %، ومن المتوقع أن يبلغ عدد المنتفعين بجراية خلال سنة 2021 ما قدره 407,4 ألف منتفعا أي بارتفاع قدره 8,8 ألف منتفع جديد وبنسبة 2,2 % مقارنة بسنة 2020، ويعود هذا الاستقرار النسبي في عدد المنتفعين بجراية أساسا للتطور الضئيل في عدد المحالين الجدد على التقاعد وذلك بنسبة 0,3- % سنة 2021 وبنسبة 0,4 % سنة 2020 مقابل نسبة في حدود 2,2 % سنة 2019 و7,6 % سنة 2018.

أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية :

بلغ عدد أعوان الصندوق 1425 عونا مع موفى سنة 2020 مسجلا انخفاضا بـ 8 أعوان وبنسبة 0,6 % بالمقارنة مع سنة 2019، وذلك ناتج بالأساس عن عدم قيام الصندوق بإنتدابات مقابل تسجيله حالات مغادرة

إلى التقاعد، أما بالنسبة لسنة 2021 ونتيجة عدم قيام الصندوق بإنتدابات فقد تواصل تراجع عدد أعوان الصندوق وذلك مع تسجيله لنقص بـ22 عونا وبنسبة 1,5 % مقارنة بسنة 2020 ليبلغ عددهم مع موفى السنة 1403 عونا.

سجل الصندوق خلال سنة 2020 إرتفاعا في أعباء أعوانه بقيمة 4,2 م د وبنسبة 7,6 % بالمقارنة مع سنة 2019 لتبلغ ما قيمته 60 م د، ويمكن تفسير هذه الزيادة أساسا بانعكاسات تطبيق مقتضيات محضر الاتفاق بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل المؤرّخ في 22 أكتوبر 2018 حيث تمّ صرف القسط الثالث من الزيادات بعنوان سنوات 2017 و2018 و2019 بداية من شهر جانفي 2020، أما بالنسبة لسنة 2021 وتحت تأثير انخفاض عدد أعوانه فقد سجّل الصندوق تراجعا طفيفا في حجم أعباء أعوانه بما قيمته 0,1 م د وبنسبة 0,12 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 59,9 م د.

أهم المؤشرات المالية :

سجل الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية سنة 2020 نتيجة صافية سلبية قيمتها 171,1- م د مقابل تسجيله لخسائر بلغت قيمتها 651,6- م د خلال سنة 2019 مسجلا بذلك ارتفاعا نسبيا في نتيجته الصافية بقيمة 480,5 م د وبنسبة 73,8 %، ويعود السبب الرئيسي لهذا الإرتفاع للزيادة النسبية المسجلة على مستوى نتيجة استغلال الصندوق وذلك بما قيمته 463,5 م د وبنسبة 41,9 % وذلك تحت تأثير الحصول على المفعول المالي الكامل للزيادة المقررة في نسبة المساهمات بعنوان النظام العام للتقاعد (زيادة بنقطة مائوية بالنسبة لمساهمة العون وبنقطتين مائويتين بالنسبة لمساهمة المشغّل) والترفيع بسنتين اجباريتين للأعوان المزمع إحالتهم على التقاعد ابتداء من شهر جانفي 2020 تطبيقا لما نص عليه القانون عدد 37 لسنة 2019 المؤرخ في 30 أفريل 2019 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 12 لسنة 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي.

من المتوقع أن يسجل الصندوق مع موفى سنة 2021 انخفاضا في نتيجته الصافية بقيمة 367,5 م د وبنسبة 214,8 % بالمقارنة مع سنة 2020 لتبلغ مع موفى سنة 2021 ما قيمته 538,5- م د، ويعود السبب الرئيسي لهذا الانخفاض لتعمق العجز المسجل من الصندوق على مستوى نتيجة استغلاله التي من المتوقع أن تبلغ ما قيمته 1059,4- م د مع موفى سنة 2021 أي بانخفاض قدره 417,3 م د وبنسبة 65 % بالمقارنة مع سنة 2020. ويمكن تفسير تصاعد عجز الصندوق أساسا بارتفاع تكلفة أنظمة التقاعد وذلك بما قيمته 471 م د بالرغم من تراجع عدد المتقاعدين المنتفعين بجراية مقابل ارتفاع عدد الأرامل والأيتام المنتفعين بجراية.

الاستثمارات :

بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة من الصندوق 46,5 م .د مع موفى سنة 2020 مسجلة بذلك ارتفاعا ملحوظا بقيمة 6,2 م د وبنسبة 15,5 % بالمقارنة مع سنة 2019 ، وهي استثمارات متعلقة اساسا باقتناء تجهيزات

ومعدات إدارية وإعلامية، أما بالنسبة لسنة 2021 فبلغت قيمة الاستثمارات المنجزة 74,5 م د مسجلة بذلك ارتفاعا ملحوظا بقيمة 28 م د وبنسبة 60,2 % بالمقارنة مع سنة 2020 ، ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع حجم مبالغ الاعتمادات المخصصة للقروض الشخصية المسندة للمنخرطين.

المديونية :

سيتطرق هذا الجزء لمديونية الصندوق تجاه :

- **الدولة :** بلغت مديونية الصندوق تجاه الدولة سنة 2020 ما قيمته 1250,1 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بما قيمته 179,9 م د وبنسبة 16,8 % بالمقارنة مع سنة 2019، وتتمثل هذه المديونية أساسا في ضرائب وأداءات مثقّلة على الصندوق بلغت قيمتها 887,1 م د مع موفى سنة 2020 وتسبقات من الدولة بلغ رصيدها 363 م د مع موفى سنة 2020، ومن المتوقع أن تتعمق مديونية الصندوق تجاه الدولة سنة 2021 لتبلغ ما قيمته 1876,8 م د لتسجل بذلك ارتفاعا بقيمة 626,7 م د وبنسبة 50,1 % بالمقارنة مع سنة 2021، وتمثل الضرائب والأداءات ما نسبته 76,1 % من هذه المديونية فيما تمثل تسبقات الدولة ما نسبته 23,9 % منها.

- **البنوك :** بلغت مديونية الصندوق تجاه البنوك سنة 2020 ما قيمته 193,9 م د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 12,6 م د وبنسبة 6,1 % بالمقارنة مع سنة 2019، وهي متمثلة بالأساس في تسبقات وتسهيلات بنكية، ومن المتوقع أن يتواصل إنخفاض المديونية البنكية للصندوق مع موفى سنة 2021 وذلك بما قيمته 41,1م د وبنسبة 21,2 % بالمقارنة مع سنة 2020 لتبلغ مع موفى سنة 2021 ما قيمته 152,8 م د.

- **الصناديق الاجتماعية :** بلغت مديونية الصندوق تجاه باقي الصناديق الاجتماعية سنة 2020 ما قيمته 2104 ,7 م د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 30,5 م د وبنسبة 1,4 % بالمقارنة مع سنة 2019، وهي متمثلة بالأساس في منابات الصندوق الوطني للتأمين على المرض بعنوان إيرادات التصرّف التي بلغ رصيدها مع موفى سنة 2020 ما قيمته 1965 م د، ومن المتوقع أن يسجل الصندوق مع موفى سنة 2021 ارتفاعا في مديونيته تجاه باقي الصناديق الاجتماعية وذلك بما قيمته 27,9م د وبنسبة 1,3 % بالمقارنة مع سنة 2020 لتبلغ مع موفى سنة 2021 ما قيمته 2132,6 م د.

- **المزودون :** بلغت مديونية الصندوق تجاه المزودون سنة 2020 ما قيمته 2,8 م د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 3,2 م د وبنسبة 53,1 % بالمقارنة مع سنة 2019، ومن المتوقع أن يسجل الصندوق مع موفى سنة 2021 ارتفاعا في مديونيته تجاه المزودون وذلك بما قيمته 0,6 م د وبنسبة 21,1 % بالمقارنة مع سنة 2020 لتبلغ مع موفى سنة 2021 ما قيمته 3,4 م د.

III. الصندوق الوطني للتأمين على المرض :

أحدث الصندوق الوطني للتأمين على المرض بمقتضى القانون عدد 71 لسنة 2004 وهو مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تعتبر منشأة عمومية وتخضع لإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية، عهد للصندوق أساسا إدارة النظام القاعدي للتأمين على المرض وتوابعه.

أهم مؤشرات النشاط :

سجل الصندوق الوطني للتأمين على المرض خلال سنة 2020 تراجعا في عدد المضمونين الاجتماعيين والمنخرطين النشطين الذي بلغ عددهم 3951 ألف مضمون اجتماعي مقابل 3990 ألف مضمون اجتماعي في سنة 2019 أي بتراجع بـ 39 ألف مضمون اجتماعي.

أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية :

بلغ عدد أعوان الصندوق 2843 عونا في موفى سنة 2020 مسجلا انخفاضا بـ 42 عون وبنسبة 1,5 % بالمقارنة مع سنة 2019، ويعود ذلك بالأساس إلى عدم قيام الصندوق بإنتدابات مقابل تسجيله 42 حالة مغادرة إلى التقاعد، أما بالنسبة لسنة 2021 ونتيجة عدم قيام الصندوق بإنتدابات وتواصل تسجيل حالات مغادرة إلى التقاعد فقد تراجع عدد أعوان الصندوق وذلك بتسجيله لانخفاض بـ 52 عونا وبنسبة 1,8 % مقارنة بسنة 2020 ليبلغ عددهم مع موفى السنة 2791 عونا.

سجل الصندوق خلال سنة 2020 ارتفاعا في أعباء أعوانه بقيمة 3,3 م د وبنسبة 2,8 % بالمقارنة مع سنة 2019 لتبلغ ما قيمته 121,5 م د، ويعود هذا الارتفاع إلى الزيادات العامة في الأجور والتدرج المهني وتفعيل الهيكل التنظيمي للصندوق الذي تم ضبطه بمقتضى الأمر الحكومي عدد 747 لسنة 2018 المؤرخ في 7 سبتمبر 2018. وواصلت أعباء الأعوان ارتفاعها خلال سنة 2021 لتبلغ 122,4 م د أي بزيادة بقيمة 0,9 م د وبنسبة 0,7 % ويعود ذلك إلى الزيادات العامة في الأجور والتدرج المهني.

أهم المؤشرات المالية :

سجل الصندوق الوطني للتأمين على المرض في سنة 2020 نتيجة صافية إيجابية قيمتها 816 م د مقابل نتيجة صافية قيمتها 758,3 م د في سنة 2019 مسجلا بذلك ارتفاعا بقيمة 57,7 م د وبنسبة 7,6 %، ويعود هذا الارتفاع بالأساس إلى تطور نتيجة الاستغلال بقيمة 61,2 م د وبنسبة 8,1 %. ومن المتوقع أن تبلغ النتيجة الصافية في موفى سنة 2021 ما قيمته 1018 م د أي بزيادة بقيمة 202 م د وبنسبة 24,8 % ويعود هذا الارتفاع بالأساس إلى تطور نتيجة الاستغلال بقيمة 198,3 م د وبنسبة 24,4 %.

الاستثمارات :

بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة من الصندوق 8,7 م .د في موفى سنة 2020 مسجلة بذلك انخفاضا ملحوظا بقيمة 7,7 م دوبنسبة 47 % بالمقارنة مع سنة 2019، ويعود ذلك بالأساس إلى أن الاستثمار الذي ميز سنة 2019 تم بعنوان منظومة التبادل الالكتروني للمعطيات بقيمة 3,5 م د. أما بالنسبة لسنة 2021 فيتوقع أن تبلغ قيمة الاستثمارات المنجزة 14,4 م د لتسجل بذلك ارتفاعا ملحوظا بقيمة 5,7 م دوبنسبة 65,5 % بالمقارنة مع سنة 2020.

المديونية :

سيتطرق هذا الجزء لمديونية الصندوق تجاه :

- **الدولة :** بلغت مديونية الصندوق تجاه الدولة في سنة 2020 ما قيمته 5 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بما قيمته 0,4م د وبنسبة 7,8 % بالمقارنة مع سنة 2019. ومن المتوقع أن تتراجع مديونية الصندوق تجاه الدولة سنة 2021 لتبلغ ما قيمته 4,6 م د لتسجل بذلك تراجع بقيمة 0,4 م د وبنسبة 8 % بالمقارنة مع سنة 2020. وتتمثل هذه المديونية أساسا في الأداءات والخصم من المورد نهاية شهر ديسمبر والتي يتم خلاصها في آجالها القانونية خلال شهر جانفي من السنة الموالية.

- **المؤسسات والمنشآت العمومية :** بلغت مديونية الصندوق تجاه المؤسسات والمنشآت العمومية في سنة 2020 ما قيمته 987,3 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 99 م د وبنسبة 11,1 % بالمقارنة مع سنة 2019. ومن المتوقع أن يتواصل ارتفاع المديونية للصندوق في موفى سنة 2021 لتبلغ 1307,1 م د أي بزيادة قيمتها 319,8 م د وبنسبة 32,4 % بالمقارنة مع سنة 2020. ويعود هذا الارتفاع المتواصل للديون تجاه المؤسسات والمنشآت العمومية المتمثلة أساسا في المستشفيات العمومية والصيدلية المركزية إلى نقص السيولة المالية التي يشكو منها الصندوق نتيجة ضعف التحويلات من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية بعنوان استخلاص مساهمات التأمين على المرض.

- **المزودون :** بلغت مديونية الصندوق تجاه المزودون سنة 2020 ما قيمته 536,2 م د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 59,7 م د وبنسبة 10 % بالمقارنة مع سنة 2019، ومن المتوقع أن يسجل الصندوق في موفى سنة 2021 ارتفاعا في مديونيته تجاه المزودون وذلك بما قيمته 119,2م د وبنسبة 22,2 % بالمقارنة مع سنة 2020 لتبلغ مع موفى سنة 2021 ما قيمته 655,4 م د.

الباب الثالث : الوضعية المالية لـ 40 منشأة مقسمة حسب الوزارات :

I. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة المالية :

جدول 24 : أهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية للمنشآت العمومية تحت اشراف وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار :

المنشأة	المؤشرات	مؤشرات النشاط		الموارد البشرية		المؤشرات المالية والمحاسبية												الاستثمارات		مديونية المنشأة تجاه :								
		الإنتاج	البيوعات	عدد الأعوان	أعباء الأعوان	مداخيل	منح الاستغلال	إيرادات الاستغلال الأخرى	مجموع إيرادات الاستغلال	مجموع أعباء الاستغلال	نتيجة الاستغلال	أعباء مالية صافية (+/-)	إيرادات التوظيفات	النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية)	النتيجة الصافية (بعد التعديلات المحاسبية)2	النتائج المؤجلة	الأموال الذاتية قبل التخصيص	قيمة الاستثمارات (إنجازات السنة)	منح الاستثمار المخصصة للسنة المعنية	الدولة	البنوك المحلية	البنوك الأجنبية	المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية	المؤسسات العمومية	الصناديق الاجتماعية	الموردون	آخرون	المجموع
		مليون علبة	مليون علبة	عونا	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د
الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد	2019	359,4	538,3	1353	55,8	402,1	0	8,7	410,8	478,9	-68,1	-13,6	0	-54,7	-54,7	-348,3	-267,7	63,7	0	292,0	9,1	0	64,7	0	2,8	236		604,6
	2020	283,8	479,2	1296	59,1	447,5	0	2,4	449,9	445,3	4,6	-9,2	0	12,0	12,0	-403	-322,5	3,4	0	353,4	7,6	0	41,5	0	2,2	253,3		658,0
	2021 وقتي	309	471,5	1538	68,6	522,4	0	2,6	525,0	418,6	106,4	10,0	0	83,8	83,8	-391,0	-227,6	4,3	0	286,7	6,2	0	32,5	0	2,6	261,8		589,8
مصنع التبغ بالقيروان		الإنتاج	البيوعات																									
		مليون علبة	مليون علبة																									
	2019	192,7	260	411	19,1	185,8	0	5,3	191,2	238,8	-47,6	-10	0	-38,1	-38,1	-222,7	-228,1	2,5	0	284,5	10,3	0	33,5	0	0,7	156,1		485,1
	2020	177,2	279	403	21,3	263,4	0	4,6	268,0	271,1	-3,1	-4,5	0	0,4	0,4	-260,8	-227,4	3,9	0	322,1	15,8	0	11,6	0	0,4	159,6		509,5
	2021 وقتي	158	212	382	20,5	230,9	0	5,0	235,9	200,1	35,9	8,2	0	26,5	26,5	-260,2	-200,8	3,9	0	238,3	15,8	0	17,0	0	0,4	155,1		426,6
شركة شبكة تونس للتجارة		الوساطة الوثائقية																										
		وثيقة																										
	2019	2453677		67	2,9	6,4	0	0,2	6,6	4,3	2,2	0	1,2	2,5	2,5	10,7	15,9	2,0	0	0,4	0	0	0	0,1	0,1	2,5	0	3,1
	2020	2277097		64	2,9	6,9	0	0,3	7,2	5,0	2,1	0,1	1,0	2,4	2,4	12,941	18,2	0,1	0	0,6	0	0	0	0,1	0,2	0,3	0	1,2
	2021	2575010		59	2,8	9,1	0	0,2	9,3	4,9	4,3	0,2	0,8	4,5	4,5	14,727	22,4	0,1	0	0,7	0	0	0	0,1	0,1	0,3	0	1,2
وكالة الكحول		البيوعات																										
		هكتولتر																										
	2019	38645		102	3	12,5	0	0,027	12,6	15,1	-2,5	0,01	0,8	-1,8	-1,8	-5,2	-0,4	0,4	0	1,8	0	0	0	0	0,15	0,4	0,6	2,95
	2020	33447		102	4,1	9,5	0	0,061	9,6	14,6	-5,1	0,07	0,9	-3,6	-3,6	-7,0	-4	0,005	0	1,8	0	0	0	0	0,15	1,2	0,7	3,85
	2021 وقتي	27877		96	3,5	7,7	0	0,07	7,8	12,7	-5	0,18	0,4	-4,6	-4,6	-10,6	-8,5	0	0	4,8	0	0	0	0	0,14	1,5	1	7,4

1. الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد :

أهم مؤشرات النشاط :

سجل نشاط الإنتاج تراجعا بـ 75,6 مليون علبة وبنسبة 21 % مقارنة بسنة 2019 ليبلغ 283.8 مليون علبة في سنة 2020 ويعود ذلك إلى تقلص ساعات العمل بسبب جائحة كورونا كما شهدت البيوعات إنخفاظا بـ 59.1 مليون علبة وبنسبة 11 % نتيجة تراجع الإنتاج ومن المتوقع أن يشهد نشاط الإنتاج خلال سنة 2021 إرتفاعا ب 25,2 مليون علبة وبنسبة 8,9 % بالمقارنة بسنة 2020 ليبلغ 309 مليون علبة وبالرغم من تحسن الإنتاج إلا أنه من المتوقع أن تشهد المبيعات تراجعا بـ 7.7 مليون علبة وبنسبة 1,6 % نتيجة تراجع حجم شراءات ومبيعات السجائر الأجنبية.

الموارد البشرية :

بلغ عددالأعوان 1296 عونا سنة 2020 مسجلا بذلك انخفاضا بـ 57 عونا وبنسبة 4,2 % مقارنة بسنة 2019 نتيجة إحالة عدد من الأعوان على التقاعد وخلال سنة 2021 سيبلغ عدد الأعوان 1538 عونا أي بارتفاع 242 عونا مقارنة بسنة 2020 وذلك نتيجة إتمام إجراءات تسوية وضعية الأعوان العرضيين العاملين بمراكز زراعة التبغ التابعة للوكالة.

سجلت أعباء الأعوان سنة 2020 إرتفاعا بـ 3,3 م د وبنسبة 5,9 % مقارنة بسنة 2019 نتيجة الزيادات القانونية والترفيع في قيمة بعض المنح العينية المسندة للأعوان وذلك رغم إنخفاض عدد الاعوان ومن المتوقع أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2021 ارتفاعا بنسبة 16,1 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 68,6 م د نتيجة تسوية وضعية الأعوان العرضيين.

أهم المؤشرات المالية :

إرتفعت النتيجة الصافية سنة 2020 بما قدره 66,7 م د و بنسبة 121,9 % مقارنة بسنة 2019 ويعزى ذلك إلى الزيادات في أسعار البيع للعموم والتي تم إقرارها خلال شهري مارس وأوت 2020 بنسب تتجاوز الـ10 و15 %. كما من المتوقع أن ترتفع النتيجة الصافية سنة 2021 بما قدره 71.8 م د لتبلغ ما قدره 83,8 م د ويعود ذلك الى تطور نتيجة الاستغلال بـ 101,8 م د وبنسبة 1213,0 % نتيجة الإنعكاس المالي للترفيع في أسعار البيع لسنة 2020 على كامل سنة 2021 إضافة للترفيع الذي تم إقراره خلال شهر جويلية 2021.

الاستثمارات :

بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة من المؤسسة 3,4 م د مع موفى سنة 2020 مسجلة بذلك انخفاضا ملحوظا بـ 60,3 م د بنسبة 94,66- % بالمقارنة مع سنة 2019، ويعود ذلك إلى أن الوكالة قامت خلال سنة 2019 باستثمارات هامة تتمثل في اقتناء 03 مجمعات لتصنيع وتعليب السجائر بالإضافة إلى تجديد الأسطول الصناعي

بورشة التحضيرات العامة. كما بلغت قيمة الإستثمارات المنجزة سنة 2021 ما قيمته 4,3 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بـ0,9 م د وبنسبة 26,5 % مقارنة بسنة 2020.

المديونية :

سيتطرق هذا الجزء لمديونية الوكالة تجاه :

- **الدولة :** بلغت مديونية المنشأة تجاه الدولة سنة 2020 ما قيمته 353.4 م د مسجلة بذلك إرتفاعا بقيمة 67,4 م د وبنسبة 21,0 % مقارنة بسنة 2019، في حين شهدت سنة 2021 إنخفاضا بقيمة 66,7 م د وبنسبة 18,9 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 286.7 م د

- **المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية :** بلغت مديونية الشركة تجاه المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية سنة 2020 ما قيمته 41.5 م د مسجلة بذلك تراجعا بقيمة 23,2 م د وبنسبة 35.8 % مقارنة بسنة 2019، كما من المتوقع أن يتواصل هذا المنحى التنازلي خلال سنة 2021 حيث تراجعت المديونية تجاه المنشآت العمومية لتبلغ 32.5 م د

- **الصناديق الاجتماعية :** بلغت مديونية الشركة تجاه الصناديق الاجتماعية سنة 2020 ما قيمته 2,2 م د مسجلة بذلك تراجعا بقيمة 0.6 م د وبنسبة 21,4 % مقارنة بسنة 2019، في حين سجلت سنة 2021 إرتفاعا بقيمة 0,4 م د وبنسبة 18,2 % لتبلغ 2.6 م د.

- **المزودون :** بلغت مديونية الشركة تجاه المزودون سنة 2020 ما قيمته 253.3 م د مسجلة بذلك إرتفاعا بقيمة 17.3 م د أي ما نسبته 7,3 % مقارنة بسنة 2019، كما سجلت سنة 2021 إرتفاعا في المديونية تجاه المزودين بقيمة 8,5 م د وبنسبة 3,1 % لتبلغ 261,8 م د

- **البنوك :** بلغت مديونية الشركة تجاه البنوك سنة 2020 ما قيمته 7.6 م د مسجلة بذلك إنخفاضا بقيمة 1.5 م د وبنسبة 16.5 % مقارنة بسنة 2019، كما من المتوقع أن تسجل سنة 2021 تراجعا بـ1,4 م د وبنسبة 18,4 % في المديونية تجاه البنوك لتبلغ 6.2 م د.

2. مصنع التبغ بالقيروان :

أهم مؤشرات النشاط :

سجل نشاط الإنتاج تراجعا بـ15,5 مليون علبة وبنسبة 8,0 % مقارنة بسنة 2019 ليبلغ 177,2 مع سنة 2020 ويعود ذلك إلى تقلص ساعات العمل بسبب جائحة كورونا في حين شهدت البيوعات إرتفاعا بـ 19 مليون علبة وبنسبة 7,3 % نتيجة ارتفاع شراءات ومبيعات السجائر الأجنبية.

كما شهد نشاط الإنتاج خلال سنة 2021 تراجعا بـ19,2 مليون علبة وبنسبة 10,8 % بالمقارنة مع سنة 2020 ليبلغ 158 مليون علبة نتيجة تواصل وضعيات الحجر الصحي الموجه والتي أدت كذلك هذه الوضعية لتراجع المبيعات بـ67 مليون علبة وبنسبة 24,0 %.

الموارد البشرية :

بلغ عدد الأعوان 403 عونا سنة 2020 مسجلا بذلك انخفاضا بـ 08 أعوان وبنسبة 1.9 % مقارنة مع سنة 2019 ويعود ذلك بالأساس لحالات المغادرة للتقاعد والتي يتم الحد منها عبر آلية الإلحاق كما من المتوقع أن يبلغ عدد الاعوان 382 عونا سنة 2021 مسجلا بذلك انخفاضا بـ 21 عونا وبنسبة 5.2 % مقارنة بسنة 2020.

سجلت أعباء الأعوان ارتفاعا بقيمة 2,2 م د وبنسبة 11,5 % سنة 2020 بالمقارنة مع سنة 2019 نتيجة الزيادة العامة في الاجور والزيادة في مبالغ الامتيازات العينية ومن المتوقع أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2021 انخفاضا بـ 0,8 م د وبنسبة 3,7 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 20,5 م د .,

أهم المؤشرات المالية :

إرتفعت النتيجة الصافية قبل التعديلات المحاسبية لسنة 2020 بما قدره 38.5 م د و بنسبة 101 % مقارنة بسنة 2019 ويعزى ذلك الى ارتفاع نتيجة الإستغلال بقيمة 44,5 م د وبنسبة 93,5 % الراجعة بالأساس لإرتفاع حجم المبيعات وخاصة إلى الزيادات في أسعار البيع للعموم والتي تم إقرارها خلال شهري مارس وأوت 2020 بنسب تتجاوز الـ10 و15 % هذا إضافة لإنخفاض الأعباء المالية الصافية بـ5,5 م د وبنسبة 54,6 %. ومن المتوقع أن تبلغ النتيجة الصافية قبل التعديلات المحاسبية لسنة 2021 ما قدره 26,5 م د مسجلة بذلك إرتفاعا بـ 26,1 م د وبنسبة 6525 % ويعود ذلك الى تطور نتيجة الاستغلال بـ 39 م د نتيجة الإنعكاس المالي للترفيع في أسعار البيع لسنة 2020 على كامل سنة 2021 إضافة للترفيع الذي تم إقراره خلال شهر جويلية 2021.

الاستثمارات :

بلغت دفوعات الاستثمارات 3,9 م د مع موفى سنة 2020 مسجلة بذلك ارتفاعا ملحوظا بـ 57,52 % بالمقارنة مع سنة 2019،

كما بلغت دفوعات الاستثمارات خلال سنة 2021 ماقيمته 3,9 م دمسجلة بذلك إستقرارا في مستوى أرقام سنة 2020،

المديونية : سيتطرق هذا الجزء لمديونية المصنع تجاه:

- **الدولة :** بلغت مديونية المنشأة تجاه الدولة سنة 2020 ما قيمته 322.1 م د مسجلة بذلك إرتفاعا بقيمة 37,6 م د وبنسبة 13,2 % مقارنة بسنة 2019، في حين شهدت سنة 2021 إنخفاضا بقيمة 83,8 م د وبنسبة 26,0% مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 238.3 م د

- **المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية :** بلغت مديونية الشركة تجاه المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية سنة 2020 ما قيمته 11.6 م د مسجلة بذلك تراجعا بقيمة 21,9 م د وبنسبة 65.4 % مقارنة بسنة 2019، في حين من المتوقع أن تسجل سنة 2021 إرتفاعا في المديونية تجاه المنشآت العمومية بقيمة 5,4 م د وبنسبة 46,5 % لتبلغ 17.0 م د.

- **الصناديق الاجتماعية :** بلغت مديونية المنشأة تجاه الصناديق الاجتماعية سنة 2020 ما قيمته 0,4 م د مسجلة بذلك تراجعا بقيمة 0.3 م د وبنسبة 33,3 % مقارنة بسنة 2019، في حين من المتوقع أن تسجل سنة 2021 إستقرار في مبلغ الدين بـ 0,4 م د.

- **المزودون :** بلغت مديونية الشركة تجاه المزودون سنة 2020 ما قيمته 159,6 م د مسجلة بذلك إرتفاعا بقيمة 3,5 م د وبنسبة 2,2 % مقارنة بسنة 2019، كما سجلت سنة 2021 تراجعا في المديونية تجاه المزودين بقيمة 4,5 م د وبنسبة 2,8 % لتبلغ 155,1 م د.

- **البنوك :** بلغت مديونية الشركة تجاه البنوك سنة 2020 ما قيمته 15.8 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 5.5 م د وبنسبة 53.4 % مقارنة بسنة 2019، في حين من المتوقع أن تسجل سنة 2021 استقرارا في المديونة تجاه البنوك.

3. شركة شبكة تونس للتجارة :

أهم مؤشرات النشاط :

سجل نشاط الوساطة الوثائقية سنة 2020 تراجعا في عدد الملفات بما قدره 0.2 مليون ملف وبنسبة 8,3 % لتبلغ ما قدره 2.2 مليون ملف مقابل 2.4 مليون ملف سنة 2019 ويعود ذلك بالأساس الى تداعيات ازمة كورونا رغم المجهودات المبذولة من قبل الشركة لإبرام العديد من الاتفاقيات مع المتداخلين بالتجارة الخارجية.

كما من المتوقع ان تسجل سنة 2021 ارتفاع عدد ملفات الوساطة الوثائقية بما قدره 0.3 مليون ملف وبنسبة 13.6 % لتبلغ 2.5 مليون ملف.

الموارد البشرية :

بلغ عدد الأعوان 64 عونا سنة 2020 مسجلا بذلك انخفاضا بـ 03 أعوان و بنسبة 4.5 % مقارنة مع سنة 2019 ويعود ذلك بالأساس لحالات المغادرة المستمرة التي تم تسجيلها فيما يتعلق بالمهندسين في مجال الإعلامية .كما من المتوقع أن يبلغ عدد الاعوان 59 عونا سنة 2021 مسجلا بذلك انخفاضا بـ 5 أعوان وبنسبة 7.8 % مقارنة بسنة 2020.

سجلت أعباء الأعوان استقرارا سنة 2020 بالمقارنة مع سنة 2019 لتبلغ 2,9م د. كما من المتوقع أن تسجل أعباء الأعوان سنة 2021 انخفاضا بـ 0.1 م د و بنسبة 3,4 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 2,8 م د نتيجة تواصل حالات المغادرة فيما يتعلق بإطارات الاعلامية,

أهم المؤشرات المالية :

انخفضت النتيجة الصافية سنة 2020 بما قدره 0.1 م د و بنسبة 2.3 % مقارنة بسنة 2019 و يعود هذا الانخفاض الى تراجع إيرادات التوظيف بـ 0.2 م د و بنسبة 17.4 % رغم تحسن نتيجة الاستغلال بما قدره 0.1 م د و بنسبة 4.7 % ويعود هذا الى تطور ايرادات الاستغلال بـ 0.6 م د وبنسبة 9.7 %.

كما ارتفعت النتيجة الصافية سنة 2021 بما قدره 2.3م د وبنسبة 93.8 % لتبلغ 4.7 م د و يعود ذلك الى تطور نتيجة الاستغلال بـ 2.2 م د و بنسبة 104.8 % بالإضافة لتطور المداخيل بـ 2.2 م د و بنسبة 31.5 %.

الاستثمارات :

بلغت الاستثمارات المنجزة 0,1 م د مع موفى سنة 2020 تتعلق جلها باقتناء و تركيب برمجيات اعلامية مسجلة بذلك تراجعا بنسبة 94,2 % بالمقارنة مع سنة 2019 حيث بلغت الاستثمارات المنجزة 2 م د, كما بلغت دفوعات الاستثمارات المنجزة موفى سنة 2021 حوالي 0,1 م د حيث سيتم ترحيل جل الاستثمارات لسنة 2022 وذلك لعدم توفر السيولة.

المديونية :

- **الدولة :** بلغت مديونية الشركة تجاه الدولة سنة 2020 ما قيمته 0.6 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 0.2 م د وبنسبة 50 %سنة 2019، في حين سجلت سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 0.1 م د وبنسبة 16.6 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 0.7م د.

- **المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية :** بلغت مديونية الشركة تجاه المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية سنة 2020 ما قيمته 0.1 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 0.01 م د و بنسبة 11.1 % مقارنة بسنة 2019، في حين سجلت سنة 2021 استقرارا في المديونية تجاه الصناديق الاجتماعية مقارنة بسنة 2020 لتبلغ0.1 م د.

- **الصناديق الاجتماعية :** بلغت مديونية الشركة تجاه الصناديق الاجتماعية سنة 2020 ما قيمته 0.2 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 0.1 م د و بنسبة 100 % مقارنة بسنة 2019، في حين سجلت سنة 2021 انخفاضا بقيمة 0.1 م د وبنسبة 100.% مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 0.1 م د.

- **المزودون :** بلغت مديونية الشركة تجاه المزودون سنة 2020 ما قيمته 0.3 م د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 2.2 م د وبنسبة 92 % مقارنة بسنة 2019، في حين سجلت سنة 2021 استقرارا في المديونية تجاه المزودين لتبلغ 0.3 م د فيما لم تسجل شركة شبكة تونس للتجارة مديونية تجاه البنوك.

4. وكالة الكحول :

أهم مؤشرات النشاط :

سجلت مبيعات الكحول سنة 2020 تراجعا بـ 5198 هكل وبنسبة 13,5 % مقارنة بسنة 2019 ويعود ذلك الى النقص بمخزونات الكحول حيث انخفضت مشتريات الكحول سنة 2020 بنسبة 29,5 % لتبلغ 17,7 الف هكل مقابل 25,1 الف هكل سنة 2019 نتيجة تفشي جائحة كورونا على المستوى العالمي وإرتفاع الطلب على مادة الكحول وتوجه بعض البلدان المنتجة لإيقاف عمليات التصدير مما جعل الوكالة تضطر إلى اتباع سياسة تقنين المبيعات وتخصيصها بدرجة أولى للقطاع الصيدلي لصناعة الأدوية وتوفير المعقمات وهذا لمعاضدة مجهودات الدولة لمجابهة جائحة كورونا.

و من المتوقع ان تسجل سنة 2021 تراجعا في مبيعات الكحول بـ 5570 هكل و بنسبة 16,7 % مقارنة بسنة 2020 بالرغم من تحسن مشتريات الكحول بنسبة 150,7 % و التي من المتوقع ان تبلغ 44,4 الف هكل سنة 2021 ويعود ذلك بالأساس لمواصلة المؤسسة اعتماد سياسة تقنين المبيعات في اتجاه إعطاء الأولوية للقطاع الصحي للمحافظة على المخزون الاستراتيجي.

الموارد البشرية :

استقر عدد الأعوان سنة 2020 بالمقارنة مع سنة 2019 ليبلغ 102 عونا.و من المتوقع ان يبلغ عدد الاعوان 96 عونا سنة 2021 أي بتراجع بـ 6 اعوان مقارنة بسنة 2020 وذلك نتيجة الإحالة على التقاعد و المغادرة.

سجلت أعباء الأعوان ارتفاعا يقدر بـ 1,1م د سنة 2020 بالمقارنة مع سنة 2019 نتيجة تحمل الوكالة لتغيير انخراط 40 عونا من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الى الصندوق الوطني للتقاعد و الحيطة الاجتماعية سنة 20 20 بالإضافة إلى الانعكاس المالي لانتداب 12 عون في بداية سنة 2020. ومن المتوقع أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2021 انخفاضا يقدر بـ 0,6 م د و بنسبة 15,7 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 3,5 م د نتيجة تواصل الإحالات على التقاعد.

أهم المؤشرات المالية :

انخفضت النتيجة الصافية سنة 2020 بما قدره 1.8 م د و بنسبة 101.9 % مقارنة بسنة 2019 و يعود ذلك الى تفاقم نتيجة الاستغلال السلبية بقيمة 2.1 م د و بنسبة 102.1 % لتبلغ 5,1- م د مقابل 2,5- م د نتيجة انخفاض إيرادات استغلال الوكالة بما قدره 3 م د أي بنسبة 23.7 % والمتأتية من تراجع في الكميات المباعة مع ارتفاع كلفة التوريد تبعا لندرة مادة الكحول في الأسواق العالمية.ومن المتوقع ان تسجل سنة 2021 تراجعا في النتيجة الصافية بما قدره 1.0 م د و بنسبة 27.7 % مقارنة بسنة 2020 ويعزى ذلك أساسا لتراجع إيرادات التوظيفات بـ0,5 م د وذلك بالرغم من استقرار نتيجة الإستغلال السلبية في مستوى تقريبي بـ 5 م د.

الاستثمارات :

بلغت الاستثمارات المنجزة 0,005 م د مع موفى سنة 2020 تتعلق جلها بمعدات مكتبية مسجلة بذلك تراجعا بنسبة 98,8 % بالمقارنة مع سنة 2019 حيث بلغت الاستثمارات المنجزة 0.4 م د, ومن المتوقع أن تبلغ دفوعات الاستثمارات المنجزة في موفى سنة 2021 حوالي 530 د حيث سيتم ترحيل جل الاستثمارات لسنة 2022,

المديونية :

سيتطرق هذا الجزء الى مديونية الوكالة تجاه :

- **الدولة :** سجلت مديونية الوكالة تجاه الدولة سنة 2020 استقرارا مقابل سنة 2019 لتبلغ ما قيمته 1,8 م د في حين سجلت سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 3 م د وبنسبة 166,6 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 4,8 م د تعود بالأساس لتحصل الوكالة على قرض خزينة بما قدره 3 م د و ذلك لتمويل مشترياتها من الكحول .

- **المزودون :** بلغت مديونية الشركة تجاه المزودين سنة 2020 ما قيمته 1,2 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 0,8 م د و بنسبة 200 % مقارنة بسنة 2019 ويعود ذلك لتنفيذ صفقات شراء كحول مع أواخر سنة 2020 وتباعا لذلك تم تسجيل أعباء الإقتناء ضمن بند المزودين مع الخلاص بداية سنة 2021، ومن المتوقع ان تسجل سنة 2021 ارتفاعا في المديونية تجاه المزودين بقيمة 0,3 م د وبنسبة 25 % لتبلغ 1,5 م د ويعود ذلك الى تواصل تسلم شراءات الكحول خلال السداسي الثاني من السنة مع ترحيل جزء من مبالغ خلاص الصفقات لبداية سنة 2022.

- **الصناديق الاجتماعية :** سجلت مديونية الشركة تجاه الصناديق الاجتماعية سنة 2020 استقرارا مقابل سنة 2019 لتبلغ ما قيمته 0,15 م د، في حين من المتوقع أن تسجل سنة 2021 انخفاضا بقيمة 0,01 م د وبنسبة 5,8 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 0,14 م د. علما وأن الوكالة ليس لها التزامات تجاه كل من المنشآت العمومية والبنوك .

II. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة النقل :

جدول 25 : أهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية للمنشآت العمومية تحت اشراف وزارة النقل واللوجستيك :

المنشأة	المؤشرات	مؤشرات النشاط		الموارد البشرية		المؤشرات المالية والمحاسبية												الاستثمارات		مديونية المنشأة تجاه :							
		كمية البضائع التجاري	عدد المسافرين	أعباء الأعوان	عدد الأعوان	مداخيل	منح الاستغلال	إيرادات الاستغلال الأخرى	مجموع إيرادات الاستغلال	مجموع أعباء الاستغلال	نتيجة الاستغلال	أعباء مالية صافية (+/-)	إيرادات التوظيفات	النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية)	النتيجة الصافية (بعد التعديلات المحاسبية)2	النتائج المؤجلة	الأموال الذاتية قبل التخصيص	قيمة الاستثمارات (إنجازات السنة)	منح الاستثمار المخصصة للسنة المعنية	الدولة	البنوك المحلية	البنوك الأجنبية	المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية	المؤسسات العمومية	الصناديق الاجتماعية	المزودون	آخرون	المجموع
	الوحدة	طن	ألف مسافر	عونا	عون	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د
شركة الخطوط التونسية	2019 وقتي	7287	3438	3708	269.7	1721,9	0	73,5	1795,4	1786,8	8,6	38,7	17,4	-20,7	-20,74	-1112	-562	110.1	0	48,8	340,9	592,2	954,5	0	3,17	34	-	1973,7
	2020 محتمل	3023	975	3432	200	527,3	0	43,4	570,7	794,4	-223,7	5,8	26,7	-234	-234	-1133	-798,2	97.8	0	112,7	400,8	528,1	1 017,2	0	56,6	-	-	2115,4
	2021 محتمل	2928	974	3303	187	552,6	0	34,6	587,2	892,6	-305,4	29,1	7,6	-361,8	-361,8	-1367	-1164	82.8	0	193	397,6	430,7	1 103,4	0	95,9	-	-	2220,7
ديوان الطيران المدني والمطارات		ألف طائرة	مليون مسافر																									
	2019	74.3	8.7	3814	200,2	552,8	0	9,5	562,3	516,2	46,1	9,5	28,0	30,2	23,7	8,2	530,2	33,9	0	342	0	0,9	20,7		5,3	13.5		382.4
	2020	30.1	2.6	3770	200,0	287,8	0	11,0	298,8	569,3	-270,5	-5.7	23.4	-245.9	-245,9	26,8	284,2	33,1	0	356	0	0,2	21,4		12,5	9.8		399.9
	محتمل 2021	38.4	3.4	3730	204,4	337,2	0	12,8	350,0	511,2	-161,2	1,6	5,9	-157,0	-162,3	-219,0	121,8	62,1	0	396	105	0	27,8		19,1	19.8		567.7
الشركة التونسية للملاحة		حركة البضائع	عدد المسافرين																									
	2019	93,8	265.3	1131	66,1	456,9	0	23,6	480,4	480.3	0,1	2,5	0	-3,1	-18,8	-120,3	-12.6	16,9	0	0,9	15,2	180	82.4		4.2	80,4		363.1
	مؤقت 2020	83,5	125.8	1092	65,7	331,9	0	16,9	348,8	387	-38.2	24,3	0	-63,2	-63,2	-123.4	-75.8	14.3	0	27,5	25,1	148	82.4		4.9	69,5		357.4
	تقديري 2021	95,2	222,3	1095	67,5	477,5	0	23	500,4	483	17,4	23,4	0	-7,1	-7,1	-186.5	-83.9	7.2	0	22,9	7,2	105	82.4		4.9	70,7		293.1

المنشأة	مؤشرات النشاط			الموارد البشرية		المؤشرات المالية والمحاسبية														الاستثمارات		مديونية المنشأة تجاه :							
	المؤشرات	عدد المسافرين	كمية البضائع التجاري	عدد الأعوان	أعباء الأعوان	مداخيل	منح الاستغلال	إيرادات الاستغلال الأخرى	مجموع إيرادات الاستغلال	مجموع أعباء الاستغلال	نتيجة الاستغلال	أعباء مالية صافية (+/-)	إيرادات التوظيفات	النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية)	النتيجة الصافية (بعد التعديلات المحاسبية)2	النتائج المؤجلة	الأموال الذاتية قبل التخصيص	منح الاستثمار المخصصة للسنة المعنية	قيمة الاستثمارات (إنجازات السنة)	الدولة	البنوك المحلية	البنوك الأجنبية	المؤسسات العمومية	المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية	الصناديق الاجتماعية	المزودون	آخرون	المجموع
	الوحدة	ألف مسافر	طن	عونا	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د
ديوان البحرية التجارية والموانئ		عدد المسافرين	حركة البضائع																										
		مليون مسافر	مليون طن																										
	2019	0.7	26.9	1253	61,1	204.6	0	3,2	207,8	128	79,8-	0,7-	26.7	75,8	75,8	90,2	541.1	0	37,6	7	0	0	0	0	0,3	23,30	0	30.6
	مؤقت 2020	0.4	26.6	1265	65	186.3	0	0,3	186,6	157,6	29-	19,2-	21,8	48.7	48.7	-	494.2	0	29,4	5,70	0	0	0	0	0,3	11,3	0	17.3
	2021 تقديري	0.6	28	1261	70	220	0	0	220	146	74-	1-	18	78	78	-	520	0	30	3,60	0	0	0	0	0,5	9	0	13.1
شركة نقل تونس		عدد المسافرين																											
		مليون																											
	وقتي2019	180,5		7454	261,5	69,5	131	4,4	204,9	394,9	190,0-	20,5	8,3	202,2-	205,2-	1419,2-	908,8-	58,8	18,4	723	188	-	72,9	251	-	115,9	-	1350,8
	2020 محتمل	119,3		7381	281,7	52,8	135	4,4	192,2	389,9	197,7-	21,5	-	219,2-	219,2-	1624,4-	-	14,3	17,3	854,4	166	-	113	333	-	145	-	1611,4
	2021 محتمل	122,1		7350	290,3	56,3	135	5	196,3	405,2	208,9-	19,8	-	228,7-	228,7-	1843,6-	-	13,3	18,0	980,2	144	-	147	410	-	155	-	1836,2
الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية		عدد المسافرين	البضائع المنقولة																										
		مايون مسافر	مليون طن																										
	2019	37,6	3,2	4644	145,4	72,8	65	20,3	158,2	257,2	99,1-	18,5	0,09	113,8-	119,8-	674,6-	813,7	149,5	28,2	46	197,1	692,9		100,3	161,7	93,2		1291,3
	2020	25,1	2,1	4564	132,2	37,2	105	17,9	160,1	234,3	74,2-	30,4	0,07	103,4-	103,4-	788,3-	811,2	36,2	23,2	71,2	257,8	807,7		125,6	164,6	74,3		1501,2
	2021 محتمل	27,6	2,4	4790	134,7	51,6	84,5	18,8	154,9	264,7	109,8-	0	-	109,8-	-	891,7-	-	132,3	25,6	88,6	250,5	829,6		149,1	227,5	57,3		1602,6

المنشأة	مؤشرات النشاط			الموارد البشرية		المؤشرات المالية والمحاسبية											الاستثمارات		مديونية المنشأة تجاه :							
	المؤشرات	عدد المسافرين	كمية البضائع التجاري	عدد الأعوان	أعباء الأعوان	مداخيل	منح الاستغلال	إيرادات الاستغلال الأخرى	مجموع إيرادات الاستغلال	مجموع أعباء الاستغلال	نتيجة الاستغلال	أعباء مالية صافية (+/-)	إيرادات التوظيفات	النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية)	النتيجة الصافية (بعد التعديلات المحاسبية)2	النتائج المؤجلة	الأموال الذاتية قبل التخصيص	قيمة الاستثمارات (إنجازات السنة)	منح الاستثمار المخصصة للسنة المعنية	الدولة	البنوك المحلية	البنوك الأجنبية	المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية	المؤسسات العمومية	الصناديق الاجتماعية	المزودون	آخرون	المجموع
	الوحدة	ألف مسافر	طن	عونا	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د
الشركة الجهوية للنقل بولاية صفاقس		المسافة المقطوعة	عدد المسافرين																								
		مليون كلم	مليون مسافر																								
	2019	13,6	46,7	1 316	51,3	18,4	48,0	1,0	67,4	77,9	-10,5	7,6		-18,2	-18,2	-73,9	-87,7	1,2	0,0	30,4	27,8	0,0	0,2		45,9	6,3	8,2	118,5
	2020	10,5	27,6	1 267	51,4	13,4	58,7	0,8	73,0	73,8	-0,8	8,7		-9,5	-9,5	-92,1	-96,4	0,4	1,5	39,8	23,5	0,0	0,3		54,9	5	7,2	130,7
	2021 وقتي	10,2	30,1	1 214	52,1	14,4	52,5	0,8	67,7	74,1	-6,4	9,0		-15,2	-15,2	-101,7	-107,6	2,6	3,1	51,0	14	0,0	0,2		64,0	5,4	6,8	141,5
الشركة الجهوية للنقل بنزرت		عدد المسافرين	المسافات المقطوعة																								
		مليون مسافر	مليون كلم																								
	2019	40,6	13,2	694	30,5	22,4	24,7	0,9	48,1	48,4	-0,4	1,6	0,0	-0,8	-0,8	-30,9	-28	2,6	0	19,7	19,5		0,7	-	17	9,3	-	66,2
	2020	27,3	10,1	649	30	17,7	30,9	1	49,6	49,3	0,3	0,9	0,1	-0,05	-0,05	-31,7	-28	0,4	0,9	23	16,5		0,7	-	19,4	6,5	-	66,1
	2021	31,7	11,1	630	30,6	20,1	27,7	1,3	49,1	51,2	-2	0,4	0,2	-1,1	-1,1	-29,5	-29,6	3,5	0,8	22,7	12,5		0,7	-	21,6	6,5	-	64,02
الوكالة الفنية للنقل البري		الفحص الفني	إمتحانات رخص السياقة																								
		عدد العمليات	عدد العمليات																								
	2019	2022594	767552	1606	48,6	58,5	0	86,2	144,6	149,2	-4,6	0,4	2,1	-2,2	-2,2	33,8	48,8	4	0	11,5	0	0	0,7	-	2,9	4,5		19,6
	2020 مؤقت	1626965	641101	1585	51,9	55,4	0	79,2	134,6	145,8	-11,2	0,1	0,7	-10,2	-10,2	31,3	37,9	4,5	0	12,3	0	0	0,7		2,9	5,5		21,4
	2021 محتمل	1935222	724675	1606	55	68	0	96	164	163,5	0,6	0,2	0,2	0,9	0,9	21,1	33,7	5,7	0	13,4	0	0	0,8		3,2	5,6		23

1. شركة الخطوط التونسية :

مؤشرات النشاط :

سجل عدد المسافرين سنة 2020 تراجعا بـ2463 ألف مسافر وبنسبة 71.6 % بالمقارنة مع سنة 2019 ليبلغ 975 ألف مسافر سنة 2020 ويعود ذلك للإجراءات المتخذة في فترة الحجر الصحي المتعلقة بجائحة كورونا وانعكاسها سلبا على نشاط الشركة والتراجع الغير مسبوق للحركة الجوية.

كما سجل عدد المسافرين سنة 2021 انخفاضا طفيفا بـ ألف مسافر وبنسبة 0.1 % ليبلغ 974 ألف مسافر مقارنة بسنة 2020 ويعود ذلك إلى مواصلة إجراءات الحجر الصحي .

سجلت كمية البضائع التجارية سنة 2020 تراجعا بقيمة 4264 طن وبنسبة 58.5 % بالمقارنة مع سنة 2019 ليبلغ 3023 طن سنة 2020 ويعود ذلك للإجراءات المتخذة في فترة الحجر الصحي المتعلقة بجائحة كورونا وانعكاسها سلبا على الحركة التجارية للشركة.

كما سجلت كمية البضائع التجارية سنة 2021 انخفاضا طفيفا بـ95 طن وبنسبة 3.1 % مقارنة بسنة 2020 ويعود ذلك إلى تواصل تبعات أزمة كورونا.

الموارد البشرية :

بلغ عدد الأعوان 3432 عونا سنة 2020 مسجلا بذلك انخفاضا بـ276 عون وبنسبة 7.4 % بالمقارنة مع سنة 2019 نتيجة للإحالة على التقاعد لـ 110 عون ووفاة 8 أعوان ونهاية إلحاق 15 عون ونهاية عقود 138 عون وخروج 22 عون وطرد 10 أعوان مقابل إدماج 28 عون ومن المحتمل أن يبلغ عدد الأعوان 3303 عونا سنة 2021 أي بنقص 129عونا وبنسبة 3.8 % مقارنة بسنة 2020 وذلك نتيجة للإحالة على التقاعد لـ 101 عون ونهاية إلحاق 19 عون ووفاة 17 عون وطرد 8 أعوان وخروج عونين مقابل إدماج 18 عون.

من المحتمل أن تسجل أعباء الأعوان انخفاضا بقيمة 69.7 م د وبنسبة 25.8 % سنة 2020 بالمقارنة مع سنة 2019 لتبلغ 200 م د نتيجة انخفاض عدد الأعوان بـ 276 عونا ومن المحتمل أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2021 انخفاضا بقيمة 13 م د وبنسبة 6.5 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 187 م د.

المؤشرات المالية :

من المحتمل أن تتدهور النتيجة الصافية لسنة 2020 بما قدره 213.3 م د وبنسبة 1030.4 % مقارنة بسنة 2019 ويعود هذا بالأساس إلى انخفاض نتيجة الاستغلال بما قدره 232.3 م د. وبنسبة 2697 % من جهة وانخفاض الأعباء المالية الصافية بما قدره 32.9 م د. وبنسبة 85 % من جهة أخرى .

من المحتمل أن تسجل الشركة مع موفى سنة 2021 نتيجة صافية سلبية قيمتها 361.8 م د مسجلة بذلك تراجعا بمبلغ قدره 127.9 م د وبنسبة 54.6 % بالمقارنة مع سنة 2020 ويعود ذلك بالأساس إلى تدهور نتيجة الاستغلال بما قدره 81.7 م د. وبنسبة 36.5 % من جهة وارتفاع الأعباء المالية الصافية بما قدره 23.3 م د. وبنسبة 401.7 % من جهة أخرى.

الاستثمارات :

بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة للشركة 97.8م د مع موفى سنة 2020 مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 12.3 م د وبنسبة 11.2 % بالمقارنة مع سنة 2019 كما بلغت قيمة الإستثمارات المنجزة سنة 2021 ما قيمته 82.7 م د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 15 م د وبنسبة 15.3 % بالمقارنة مع سنة 2020 ويعود ذلك بالأساس إلى عدم توفير اعتمادات وتأجيل المشاريع التي ليس لها أولوية و الإبقاء على الاستثمارات الأساسية المتعلقة بصيانة الطائرات و تسبيقات الطائرات الجديدة A320neo.

المديونية :

سيتطرق هذا الجزء إلى مديونية الشركة تجاه :

- **الدولة :** من المحتمل أن تبلغ مديونية الشركة تجاه الدولة سنة 2020 ما قيمته 112.7 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 63.9 م د وبنسبة 130.9 %مقارنة بسنة 2019، ومن المحتمل أن تسجل سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 80.3 م د وبنسبة 71.3 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 193 م د.

- **البنوك :** من المحتمل أن تبلغ مديونية الشركة تجاه البنوك سنة 2020 ما قيمته 928.9 م د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 4.2 م د وبنسبة 0.5 % مقارنة بسنة 2019، ومن المحتمل أن تسجل سنة 2021 انخفاضا بقيمة100.5م د وبنسبة 10.8 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 828.3 م د.

- **المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية :** من المحتمل أن تبلغ مديونية الشركة تجاه المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية سنة 2020 ما قيمته 1017.2 م د (أساسا ديوان الطيران المدني والمطارات بـ996.8 م د) مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 62.7 م د وبنسبة 6.6 % مقارنة بسنة 2019، ومن المحتمل أن تسجل سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 86.2 م د وبنسبة 8.4 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 1103.4 م د (أساسا ديوان الطيران المدني والمطارات بـ1076 م د).

- **الصناديق الاجتماعية :** من المحتمل أن تبلغ مديونية الشركة تجاه الصناديق الاجتماعية سنة 2020 ما قيمته 56.6 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 53.4 م د وبنسبة 1685.5 % مقارنة بسنة 2019، ومن المحتمل أن تسجل سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 39.3 م د وبنسبة 69.4 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 95.9 م د.

2. ديوان الطيران المدني والمطارات :

مؤشرات النشاط :

سجل عدد المسافرين سنة 2020 تراجعا بـ 6.1 مليون مسافر وبنسبة 70.1 % بالمقارنة مع سنة 2019 ليبلغ 2.6 مليون مسافر سنة 2020 ويعود ذلك للإجراءات المتخذة في فترة الحجر الصحي المتعلقة بجائحة كورونا وانعكاسها سلبا على نشاط الشركة والتراجع الغير مسبوق للحركة الجوية.

سجل عدد المسافرين سنة 2021 ارتفاعا طفيفا بـ 0.8 مليون مسافر وبنسبة 30.8 % مقارنة بسنة 2020 ليبلغ 3.4 مليون مسافر سنة 2021 ويعود ذلك إلى الإسترجاع التدريجي لنسق النشاط العادي.

سجلت حركة الطائرات سنة 2020 انخفاظا بقيمة 44.2 ألف طائرة وبنسبة 59.5 % بالمقارنة مع سنة 2019 لتبلغ 30.1 ألف طائرة سنة 2020 ويعود ذلك للإجراءات المتخذة في فترة الحجر الصحي المتعلقة بجائحة كورونا وانعكاسها سلبا على الحركة الجوية للطائرات.

سجلت حركة الطائرات تحسنا سنة 2021 مسجلة ارتفاعا بقيمة 8.3 ألف طائرة وبنسبة 27.6 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 38.4 ألف طائرة ويعود ذللك إلى استرجاع النسق التدريجي لحركة الطائرات.

الموارد البشرية:

بلغ عدد الأعوان 3770 عونا سنة 2020 مسجلا بذلك انخفاضا بـ44 عون وبنسبة 1.2 % بالمقارنة مع سنة 2019 نتيجة مغادرة 45 عونا نحو التقاعد وانتداب عامل مختصّ في إطار تخصيص نسبة 1 % لذوي الإعاقة من الانتدابات الخارجية المصادق عليها بالرغم من إلغاء المناظرة ومن المحتمل أن يبلغ عدد الأعوان 3730 عونا سنة 2021 أي بنقص 40 عونا وبنسبة 1 % مقارنة بسنة 2020 وذلك نتيجة مغادرة 41 عونا نحو التقاعد وإلحاق عون لدى الديوان.

سجل أعباء الأعوان انخفاضا بقيمة 0.2 م د وبنسبة 0.1 %سنة 2020 بالمقارنة مع سنة 2019 لتبلغ 200 م د نتيجة الإنعكاس المالي للأعوان المغادرين ومن المحتمل أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 4.4 م د وبنسبة 2.2 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 204.4 م د ويعود ذلك إلى الترقيات والتدرج في السلم الوظيفي للأعوان وزيادة في منحة الموازنة بنسبة تناهز 40 %.

المؤشرات المالية :

سجلت النتيجة الصافية لسنة 2020 انخفاضا قدره 276.1 م د وبنسبة 914.2 % مقارنة بسنة 2019 ويعود هذا أساسا إلى انخفاض نتيجة الاستغلال بما قدره 316.6 م د. وبنسبة 686.8 % وانخفاض إيرادات التوظيفات بقيمة 4.6 م د وبنسبة 16.4 % بالرغم من انخفاض الأعباء المالية الصافية بما قدره 15.2 م د وبنسبة 160 %.

من المحتمل أن تسجل الشركة مع موفى سنة 2021 نتيجة صافية سلبية قيمتها 157م د مسجلة بذلك ارتفاعا بمبلغ قدره 88.9 م د و بنسبة 36.2 % بالمقارنة مع سنة 2020 ولكن تبقى سلبية ودون المطلوب ويعود ذلك بالأساس إلى تحسن نتيجة الاستغلال بما قدره 109.3 م د. و بنسبة 40.4 % من جهة مقابل ارتفاع الأعباء المالية الصافية بما قدره 7.3 م د. و بنسبة 128 % وانخفاض إيرادات التوظيفات بقيمة 17.5م د وبنسبة 74.7 % من جهة أخرى.

الاستثمارات :

بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة للشركة 33.1 م د مع موفى سنة 2020 مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 0.8 م د وبنسبة 2.4 % بالمقارنة مع سنة 2019 ويعود ذلك بالأساس إلى عدم توفير اعتمادات وتأجيل المشاريع التي ليس لها أولوية و الإبقاء على الاستثمارات الأساسية.

بلغت قيمة الإستثمارات المنجزة سنة 2021 ما قيمته 62.1 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 29 م د وبنسبة 87.6 % بالمقارنة مع سنة 2020 ويعود ذلك لارتفاع الاستثمارات المادية التي في طور الانجاز مثل مهبط الطائرات جربة وتوزر.

المديونية :

سيتطرق هذا الجزء إلى مديونية الشركة تجاه :

- **الدولة :** بلغت مديونية الشركة تجاه الدولة (معاليم وأداءات) سنة 2020 ما قيمته 356 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 14 م د وبنسبة 4.1 % مقارنة بسنة 2019، ومن المحتمل أن تسجل سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 40 م د وبنسبة 11.2 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 396 م د.

- **البنوك :** بلغت مديونية الشركة تجاه البنوك سنة 2020 ما قيمته 0.2 م د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 0.7 م د وبنسبة 77.7 % مقارنة بسنة 2019، ومن المحتمل أن تسجل سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 104.8م د مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 105 م د ويعود ذلك إلى لجوء الديوان إلى البنوك لتمويل نشاط استغلال في ظل شح السيولة نتيجة جائحة كورونا.

- **المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية :** بلغت مديونية الشركة تجاه المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية سنة 2020 ما قيمته 21.4 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 0.7 م د وبنسبة 3.4 % مقارنة بسنة 2019، ومن المحتمل أن تسجل سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 6.4 م د وبنسبة 29.9 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 27.8 م د.

- **الصناديق الاجتماعية :** بلغت مديونية الشركة تجاه الصناديق الاجتماعية سنة 2020 ما قيمته 12.5م د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 7.2 م د وبنسبة 135.8 % مقارنة بسنة 2019، ومن المحتمل أن تسجل سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 6.6 م د وبنسبة 52.8 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 19.1 م د.

- **المزودون :** بلغت مديونية الشركة تجاه المزودون سنة 2020 ما قيمته 9.8م د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 3.7 م د وبنسبة 27.4 % مقارنة بسنة 2019، ومن المحتمل أن تسجل سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 10م د وبنسبة 102 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 19.8 م د.

3. الشركة التونسية للملاحة :

المؤشرات النشاط :

سجل عدد المسافرين سنة 2020 تراجعا بـ 139.5 ألف مسافروبنسبة 52.6 % بالمقارنة مع سنة 2019 ليبلغ 125.8 ألف مسافر سنة 2020 كما سجل عدد المسافرين سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 96.5 ألف مسافر وبنسبة 76.7 % مقارنة بسنة 2020 ويعود ذلك إلى الإسترجاع التدريجي لنسق النشاط العادي.

سجلت كمية البضائع التجارية المنقولة سنة 2020 تراجعا طفيفا بقيمة 10.3 ألف مجرورة وبنسبة 11 % بالمقارنة مع سنة 2019 ليبلغ 83.5 ألف مجرورة سنة 2020 ويعود ذلك للإجراءات المتخذة في فترة الحجر الصحي المتعلقة بجائحة كورونا.

كما سجلت كمية البضائع التجارية المنقولة سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 11.7 ألف مجرورة وبنسبة 14 % مقارنة بسنة 2020 ويعود ذلك إلى الإسترجاع التدريجي لنسق النشاط العادي.

الموارد البشرية :

بلغ عدد الأعوان 1092 عونا سنة 2020 مسجلا بذلك انخفاضا بـ 39 عون وبنسبة 3.4 % بالمقارنة مع سنة 2019 نتيجة إلحاق 7 أعوان لدى الشركة وإحالة على التقاعد لـ 35 عون وعزل 4 أعوان ونهاية إلحاق 7 أعوان ومن المحتمل أن يبلغ عدد الأعوان 1095عونا سنة 2021 أي بزيادة 3 أعوان وبنسبة 0.3 % مقارنة بسنة 2020 وذلك نتيجة انتداب 34 عون وإلحاق لدى الشركة لـ12 عون وإدماج عون في المقابل إحالة على التقاعد لـ28 عون واستقالة 4 أعوان ووفاة عونين وعزل 7 أعوان ونهاية إلحاق 3 أعوان.

من المحتمل أن تسجل أعباء الأعوان سنة 2020 انخفاضا بقيمة 0.4 م د وبنسبة 0.6 % بالمقارنة مع سنة 2019 لتبلغ 65.7 م د نتيجة انخفاض عدد الأعوان بـ39 عون ومن المحتمل أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 1.8 م د وبنسبة 2.7 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 67.5 م د سنة 2021 نتيجة منحة التقاعد باعتبار إحالة 20 عونا على التقاعد.

المؤشرات المالية :

من المحتمل أن تشهد النتيجة الصافية لسنة 2020 تدهورا بما قدره 60.1 م د وبنسبة 1938.7 % مقارنة بسنة 2019 ويعود هذاأساسا لانخفاض نتيجة الإستغلال بما قدره 38.3 م د. من جهة وارتفاع الأعباء المالية الصافية بما قدره 21.8 م د. وبنسبة 872.7 % من جهة أخرى.

من المحتمل أن تسجل الشركة مع موفى سنة 2021 نتيجة صافية سلبية قيمتها 7.1م د مسجلة بذلك تحسنا بمبلغ قدره 56.1 م د وبنسبة 88.8 % بالمقارنة مع سنة 2020 ولكن تبقى سلبية ودون المطلوب ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع نتيجة الاستغلال بما قدره 55.6 م د. وبنسبة 145.5 % من جهة وانخفاض الأعباء المالية الصافية بما قدره 0.9 م د. وبنسبة 3.8 % من جهة أخرى.

استثمارات :

بلغت قيمة دفوعات الاستثمارات المنجزة للشركة 14.3 م .د مع موفى سنة 2020 مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 2.6م د وبنسبة 15.4 % بالمقارنة مع سنة 2019، ويعود ذلك بالأساس لتغيير السياسة المحاسبية للشركة من خلال إدراج مصاريف التوقف الفني للسفن ضمن الأعباء عوضا عن اعتبارها استثمارات.

بلغت قيمة دفوعات الإستثمارات المنجزة سنة 2021 ما قيمته 7.2 م د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 7.1 م د وبنسبة 49.7 % بالمقارنة مع سنة 2020 ويعود ذلك بالأساس لانخفاض الاستثمارات المادية للشركة.

المديونية :

سيتطرق هذا الجزء إلى مديونية الشركة تجاه :

- **الدولة :** من المحتمل أن تبلغ مديونية الشركة تجاه الدولة سنة 2020 ما قيمته 27.5 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 26.6 م د وبنسبة 2955 % مقارنة بسنة 2019، ومن المحتمل أن تسجل سنة 2021 انخفاضا بقيمة 4.6 م د وبنسبة 16.7 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 22.9 م د.

- **البنوك :** من المحتمل أن تبلغ مديونية الشركة تجاه البنوك سنة 2020 ما قيمته 173.1 م د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 22.1 م د وبنسبة 11.3 % مقارنة بسنة 2019، ومن المحتمل أن تسجل سنة 2021 انخفاضا بقيمة 60.9 م د وبنسبة35.2 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 112.2 م د.

- **المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية :** من المحتمل أن تبلغ مديونية الشركة تجاه المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية سنة 2020 ما قيمته 82.4 م د (أساسا ديوان البحرية التجارية والموانئ بـ 78.2 م د) مسجلة بذلك استقرارا ، ومن المحتمل أن تسجل سنة 2021 هي الأخرى استقرارا مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 82.4 م د (أساسا ديوان البحرية التجارية والموانئ بـ 78.2 م د).

- **الصناديق الاجتماعية :** من المحتمل أن تبلغ مديونية الشركة تجاه الصناديق الاجتماعية سنة 2020 ما قيمته 4.9 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 0.7 م د وبنسبة 16.7 % مقارنة بسنة 2019، ومن المحتمل أن تسجل سنة 2021 استقرارا مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 4.9 م د.

- **المزودون :** من المحتمل أن تبلغ مديونية الشركة تجاه المزودين سنة 2020 ما قيمته 69.5 م د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 10.9 م د وبنسبة 13.6 % مقارنة بسنة 2019، ومن المحتمل أن تسجل سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 1.2 م د وبنسبة 1.7 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 70.7 م د.

4. ديوان البحرية التجارية والموانئ :

مؤشرات النشاط :

سجل عدد المسافرين سنة 2020 تراجعا بـ 0.3 مليون مسافر وبنسبة 42.9 % بالمقارنة مع سنة 2019 ليبلغ 0.4 مليون مسافر سنة 2020 ويعود ذلك للإجراءات المتخذة في فترة الحجر الصحي المتعلقة بجائحة كورونا وانعكاسها سلبا على نشاط الشركة.

سجل عدد المسافرين سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 0.2 مليون مسافر وبنسبة 50 % مقارنة بسنة 2020 ويعود ذلك إلى الإسترجاع التدريجي لنسق النشاط العادي.

سجلت كمية البضائع التجارية سنة 2020 تراجعا طفيفا بقيمة 0.4 مليون طن وبنسبة 1.5 % بالمقارنة مع سنة 2019 ليبلغ 26.8 مليون طن سنة 2020 ويعود ذلك للإجراءات المتخذة في فترة الحجر الصحي المتعلقة بجائحة كورونا وانعكاسها سلبا على الحركة التجارية للشركة.

كما سجلت كمية البضائع التجارية سنة 2021 ارتفاعا طفيفا بقيمة 1.2 مليون طن وبنسبة 4.5 % مقارنة بسنة 2020 ويعود ذلك إلى الإسترجاع التدريجي لنسق النشاط العادي.

الموارد البشرية :

بلغ عدد الأعوان 1265 عونا سنة 2020 مسجلا بذلك ارتفاعا بـ 12 عون وبنسبة 1 % بالمقارنة مع سنة 2019 نتيجة إنتداب وإلحاق 33 عون مقابل إحالة على التقاعد ووفاة 12 عون ومن المحتمل أن يبلغ عدد الأعوان 1261 عونا سنة 2021 أي بنقص 4 أعوان وبنسبة 0.3 % مقارنة بسنة 2020 وذلك نتيجة الإحالة على التقاعد لـ5 أعوان وإضافة عون.

سجلت أعباء الأعوان سنة 2020 ارتفاعا بقيمة 3.9 م د وبنسبة 6,4 % بالمقارنة مع سنة 2019 لتبلغ 65 م د نتيجة الزيادة في الأجور القانونية لسنوات 2019 و2020 ومن المحتمل أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 5 م د وبنسبة 7.7 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 70 م د نتيجة الزيادة في الأجور.

المؤشرات المالية :

انخفضت النتيجة الصافية لسنة 2020 بما قدره 27.2 م د وبنسبة 35.9 %مقارنة بسنة 2019 ويعود هذا أساسا لانخفاض نتيجة الإستغلال بما قدره 50.8 م د. وبنسبة 63.7 % من جهة وانخفاض الأعباء المالية الصافية بما قدره 18.5 م د. وبنسبة 2642.8 % وإيرادات التوظيفات بـ 4.9 م د وبنسبة 18.3 % من جهة أخرى.

من المحتمل أن تسجل الشركة مع موفى سنة 2021 نتيجة صافية قيمتها 78 م د. مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 29.4 م د. وبنسبة 60.5 % بالمقارنة مع سنة 2020، ويعود ذلك إلى ارتفاع نتيجة الإستغلال بما قدره 45 م د وبنسبة 155.2 % من جهة وارتفاع الأعباء المالية الصافية بما قدره 18.2 م د. وبنسبة 94.8 % .

الاستثمارات :

بلغت قيمة دفوعات الاستثمارات المنجزة للشركة 29,4 م .د مع موفى سنة 2020 مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 8.2 م د وبنسبة 21.8 % بالمقارنة مع سنة 2019، ويعود ذلك بالأساس إلى مفعول تداعيات جائحة كورونا على إنجاز المشاريع المبرمجة.

بلغت قيمة دفوعات الإستثمارات المنجزة سنة 2021 ما قيمته 30 م د مسجلة بذلك ارتفاعا طفيفابقيمة 0.6 م د وبنسبة 2 % بالمقارنة مع سنة 2020.

المديونية :

سيتطرق هذا الجزء إلى مديونية الشركة تجاه :

- **الدولة :** بلغت مديونية الشركة تجاه الدولة سنة 2020 ما قيمته 5.7 م د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 1.3م د وبنسبة 18.6 % مقارنة بسنة 2019، وهي بالأساس متمثلة في رصيد حساب الدولة ضرائب و أداءات مع موفى شهر ديسمبرمن السنة والذي سيتم دفعه في شهرجانفي من السنة الموالية ومن المحتمل أن تسجل سنة 2021 انخفاضا بقيمة 2.1 م د وبنسبة 36.8 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 3.6 م د.

- **الصناديق الاجتماعية :** بلغت مديونية الشركة تجاه الصناديق الاجتماعية سنة 2020 ما قيمته 0.3 م د مسجلة بذلك استقرارا مقارنة بسنة 2019، ومن المحتمل أن تسجل سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 0.2 م د وبنسبة 66.66 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 0.5 م د مع الإشارة ليس للديوان مديونية وان المبالغ المستحقة سيتمّ خلاصها حسب الآجال.

5. شركة نقل تونس :

مؤشرات النشاط :

سجل عدد المسافرين خالصي المعلوم سنة 2020 تراجعا بـ 61.2 مليون مسافروبنسبة 34 % بالمقارنة مع سنة 2019 ليبلغ 119.3 مليون مسافرسنة 2020 ويعود ذلك للإجراءات المتخذة في فترة الحجر الصحي المتعلقة بجائحة كورونا وانعكاسها سلبا على نشاط الشركة حيث تقلص عدد الحافلات وعربات المترو تباعا بنسبة 11 % و15 % مقارنة بسنة 2019.

من المحتمل أن يشهد عدد المسافرين خالصي المعلوم سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 2.8 مليون مسافر وبنسبة 2,4 % مقارنة بسنة 2020 ويعود ذلك إلى الإسترجاع التدريجي لنسق النشاط العادي.

الموارد البشرية :

بلغ عدد الأعوان 7381 عونا سنة 2020 مسجلا بذلك انخفاضا بـ73 عون وبنسبة 1 % بالمقارنة مع سنة 2019 نتيجة الإحالات على التقاعد لـ 90 عون وطرد 14 عون ووفاة 19عون ومغادرات أخرى لـ 37 عون مقارنة

بالإنتدابات المرخصة والإدماج لـ87 عون ومن المحتمل أن يبلغ عدد الأعوان 7350 عونا سنة 2021 أي بنقص 31 عونا وبنسبة 0.4 % مقارنة بسنة 2020 وذلك نتيجة الإحالات على التقاعد لـ9 أعوان وطرد 6 أعوان ووفاة 27 عون ومغادرات أخرى لـ69 عون مقارنة بالإنتدابات المرخصة والإدماج لـ 80 عون.

من المحتمل أن تسجل أعباء الأعوان ارتفاعا بقيمة 20.2 م د وبنسبة 7,7 % سنة 2020 بالمقارنة مع سنة 2019 أي ما قيمته 20 م د. نتيجة الإرتفاع السنوي لمفعول الزيادة المقررة في الأجور (السنة الثالثة للزيادة المقررة للفترة 2018-2020) والزيادة السنوية بمفعول تطبيق ما جاء بالنظام الأساسي للشركة (تدرج وترقيات...). ومن المحتمل أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 8.6 م د وبنسبة 3 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 290.3 م د.

المؤشرات المالية :

تدهورت النتيجة الصافية لسنة 2020 بما قدره 17 م د وبنسبة 8.4 % مقارنة بسنة 2019 ويعود هذا أساسا لانخفاض نتيجة الإستغلال بما قدره 7.7 م د. وبنسبة 4 % من جهة وارتفاع الأعباء المالية الصافية بما قدره 1 م د. وبنسبة 4,8 % من جهة أخرى.

من المحتمل أن تسجل الشركة مع موفى سنة 2021 نتيجة صافية سلبية قيمتها 228.7 م د. مسجلة بذلك تدهورا قدره 9.5 م د. وبنسبة 4.3 % بالمقارنة مع سنة 2020، ويعود ذلك إلى تدهور نتيجة الإستغلال بما قدره 11.2 م د. وبنسبة 5.6 % بالرغم من انخفاض الأعباء المالية الصافية بما قدره 1.7 م د. وبنسبة 7.9 % .

الاستثمارات :

بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة للشركة 14,3 م .د مع موفى سنة 2020 مسجلة بذلك انخفاضا ملحوظا بقيمة 44.5 م د وبنسبة 75.7 % بالمقارنة مع سنة 2019، ويعود ذلك بالأساس إلى مفعول تداعيات جائحة كورونا على إنجاز المشاريع المبرمجة من ذلك توقف الأشغال وكذلك إلى عدم إنجاز برنامج اقتناء معدات النقل.

بلغت قيمة الإستثمارات المنجزة سنة 2021 ما قيمته 13,3 م د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 1 م د وبنسبة 7 % بالمقارنة مع سنة 2020، ويعود ذلك بالأساس إلى تأخر إنجاز مشاريع البنية الأساسية خاصة تهيئة جسور الخط تونس حلق الوادي المرسى وتهيئة المستودعات.

المديونية :

سيتطرق هذا الجزء إلى مديونية الشركات تجاه :

- **الدولة :** من المحتمل أن تبلغ مديونية الشركة تجاه الدولة سنة 2020 ما قيمته 854.4 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 131.4 م د وبنسبة 18.2 % مقارنة بسنة 2019، ومن المحتمل أن تسجل سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 125.8 م د وبنسبة 14.7 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 980.2 م د.

- **البنوك :** من المحتمل أن تبلغ مديونية الشركة تجاه البنوك سنة 2020 ما قيمته 166 م د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 22 م د وبنسبة 11.7 % مقارنة بسنة 2019، ومن المحتمل أن تسجل سنة 2021 انخفاضا بقيمة 22 م د وبنسبة 13.2 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 144 م د.

- **المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية :** من المحتمل أن تبلغ مديونية الشركة تجاه المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية سنة 2020 ما قيمته 113 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 40.1 م د وبنسبة 55 % مقارنة بسنة 2019، ومن المحتمل أن تسجل سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 34 م د وبنسبة 30.1 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ147 م د.

- **الصناديق الاجتماعية :** من المحتمل أن تبلغ مديونية الشركة تجاه الصناديق الاجتماعية سنة 2020 ما قيمته 333 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 82 م د وبنسبة 32.7 % مقارنة بسنة 2019، ومن المحتمل أن تسجل سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 77 م د وبنسبة 23.1 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 410 م د.

- **المزودون :** من المحتمل أن تبلغ مديونية الشركة تجاه المزودين سنة 2020 ما قيمته 145م د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 29.1 م د وبنسبة 25.1 % مقارنة بسنة 2019، ومن المحتمل أن تسجل سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 10 م د وبنسبة 6.9 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 155 م د.

6. الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية :

مؤشرات النشاط :

سجّل عدد المسافرين خلال سنة 2020 تراجعا بـ12,5 مليون مسافر وبنسبة 33,1 % بالمقارنة مع سنة 2019 ليبلغ 25,1 مليون مسافر ويعود ذلك إلى تداعيات الحجر الصحّي لفترات من سنة 2020.

ومن المحتمل أن يشهد نقل المسافرين سنة 2021 ارتفاعا بـ 2,5 مليون مسافر وبنسبة 10 % مقارنة بسنة 2020 ليبلغ 27,6 مليون مسافر ويعود ذلك إلى التراجع النسبي في جائحة كورونا والتحسن في حركية النقل والتنقل.

سجل نشاط الشركة في ما يتعلق بالبضائع المنقولة خلال سنة 2020 تراجعا بـ1,1 مليون طن وبنسبة 34,4 % مقارنة بسنة 2019 لتبلغ 2,1 مليون طن. ومن المحتمل أن تسجل البضائع المنقولة سنة 2021 إرتفاعا بـ0,3 مليون طن وبنسبة 14,3 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 2,4 مليون طن.

الموارد البشرية :

بلغ عدد أعوان الشركة 4564 عونا سنة 2020 مسجلا بذلك انخفاضا بـ80 عونا وبنسبة1,7 % مقارنة مع سنة 2019 وذلك نتيجة مغادرة 128 عونا ودخول 48 عونا موزعين بين 34 إنتداب وإدماج 11 عونا و3 أعوان

متعاقدين. ومن المحتمل أن يبلغ عدد الأعوان 4790 عونا سنة 2021 أي بزيادة 226 عونا وبنسبة 4,9 % مقارنة بسنة 2020 وذلك نتيجة دخول 329 عونا تتوزع بين إنتداب 318 عونا وإدماج 11 عونا مقابل مغادرة 103 عونا وتتعلق الانتدابات خاصة بأعوان استغلال الشبكة الحديدية السريعة.

سجلت أعباء الأعوان سنة 2020 انخفاضا بقيمة 13,3 م د وبنسبة 9,1 % مقارنة مع سنة 2019 لتبلغ 132,2م د ويعود ذلك إلى انخفاض عدد الأعوان. ومحتمل أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 2,5 م د وبنسبة 1,9 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 134,7 م د

المؤشرات المالية :

سجلت النتيجة الصافية المحاسبية للشركة سنة 2020 تحسنا بقيمة 10,4م د وبنسبة 9,1 % مقارنة بسنة 2019 لتبلغ 103,4- م د ويعود ذلك إلى ارتفاع نتيجة الإستغلال بقيمة 24,9 م د وبنسبة 25,1 % من ناحية مقابل إرتفاع الأعباء المالية بقيمة 11,9 م د وبنسبة 64 % من ناحية أخرى.

ومن المحتمل أن تسجل الشركة مع موفى سنة 2021 نتيجة صافية سلبية بقيمة 109,8م د مسجلة بذلك تراجعا بـ 6,4 م د وبنسبة 6,2 % بالمقارنة مع سنة 2020 ويعود ذلك أساسا إلى تراجع نتيجة الإستغلال بقيمة 35,6 م د وبنسبة 48 %.

الاستثمارات :

بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة من قبل الشركة مع موفى سنة 2020 ما قيمته 36,2 م د مسجلة بذلك انخفاضا ملحوظا بقيمة 113,3 م د وبنسبة 75,8 % مقارنة مع سنة 2019، ويعود ذلك بالأساس إلى تأثير جائحة كورونا والوضعية المالية الحرجة للشركة.

كما بلغت قيمة الإستثمارات المنجزة خلال سنة 2021 ما قيمته 132,3م د مسجلة بذلك إرتفاعا بقيمة 96,1 م د وبنسبة 265,5 % مقارنة بسنة 2020 ويعود ذلك أساسا إلى إرتفاع قيمة الإستثمارات المتعلقة بشركة تونس للشبكة الحديدية السريعة.

المديونية :

سيتطرق هذا الجزء إلى مديونية الشركة تجاه :

- **الدولة :** بلغت مديونية الشركة تجاه الدولة سنة 2020 ما قيمته 71,2 م د مسجلة بذلك إرتفاعا بقيمة 25,2 م د وبنسبة 55 % مقارنة بسنة 2019، ومن المحتمل أن تسجل سنة 2021 إرتفاعا بقيمة 17,5م د وبنسبة 24,6 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 88,6 م د.

- **البنوك المحلية :** بلغت مديونية الشركة تجاه البنوك المحلية سنة 2020 ما قيمته 257,8 م د مسجلة بذلك

إرتفاعا بقيمة 60,7 م د وبنسبة 30,8 % مقارنة بسنة 2019، ومن المحتمل أن تسجل سنة 2021 تراجعا بقيمة 7,3 م د وبنسبة 2,8 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 250,5 م د.

- **البنوك الأجنبية :** بلغت مديونية الشركة تجاه البنوك الأجنبية سنة 2020 ما قيمته 807,7 م د مسجلة بذلك إرتفاعا بقيمة 114,8 م د وبنسبة 16,6 %. ومن المحتمل أن تسجل سنة 2021 إرتفاعا بقيمة 21,9 م د وبنسبة 2,7 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 829,6 م د.

- **المنشآت العمومية دون إعتبار الصناديق الإجتماعية :** بلغت مديونية الشركة تجاه المنشآت العمومية دون إعتبار الصناديق الاجتماعية سنة 2020 ما قيمته 125,6 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 25,3 م د وبنسبة 25,2 % مقارنة بسنة 2019، ومن المحتمل أن تسجل سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 23,5 م د وبنسبة 18,7 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 149,1 م د.

- **الصناديق الإجتماعية :** بلغت مديونية الشركة تجاه الصناديق الإجتماعية سنة 2020 ما قيمته 164,6 م د مسجلة بذلك إرتفاعا بقيمة 2,9 م د وبنسبة 1,8 % مقارنة بسنة 2019 ومن المحتمل أن تسجل سنة 2021 إرتفاعا بقيمة 62,9 م د وبنسبة 38,2 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 227,5 م د .

- **المزودون :** بلغت مديونية الشركة تجاه المزودين سنة 2020 ما قيمته 74,3 م د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 18,9 م د وبنسبة 20,3 % مقارنة بسنة 2019، ومن المحتمل أن تسجل مديونية الشركة تجاه المزودين سنة 2021 انخفاضا بقيمة 17 م د وبنسبة 22,8 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 57,3 م د.

7. الشركة الجهوية للنقل بولاية صفاقس :

مؤشرات النشاط :

سجلت المسافات المقطوعة سنة 2020 انخفاضا بـ 3 مليون كلم وبنسبة 22,4 % بالمقارنة مع سنة 2019 لتبلغ 10,5 مليون كلم سنة 2020 مقابل 13,5 مليون كلم سنة 2019 ويعزى ذلك إلى تأثيرات جائحة كورونا على نشاط الشركة منذ شهر مارس 2020.

ومن المحتمل أن تشهد المسافات المقطوعة سنة 2021 انخفاضا يقدر بـ 0,3 مليون كلم مقارنة بسنة 2020 وبنسبة 3,1 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 10,2 مليون كلم ويعود ذلك إلى تقلص المسافات المقطوعة الخاصة بنشاط النقل الجهوي وبين المدن نتيجة تواصل إنتشار جائحة كورونا خلال سنة 2021.

سجل عدد المسافرين سنة 2020 إنخفاضا ملحوظا بـ 19,1 مليون مسافر وبنسبة 41 % بالمقارنة مع سنة 2019 ليبلغ 27,6 مليون مسافر سنة 2020 مقابل 46,7 مليون مسافر سنة 2019 ويعزى ذلك لنفس الأسباب المذكورة سالفا والمرتبطة بتأثيرات جائحة كرونا.

ومن المحتمل أن يشهد عدد المسافرين سنة 2021 إرتفاعا يقدر بـ 2,6 مليون مسافر مقارنة بسنة 2020 وبنسبة 9,4 % ليبلغ 30,1 مليون مسافر ويعود ذلك بالأساس إلى إرتفاع عدد المسافرين بالتذاكر بنشاط النقل الحضري بنسبة 14.4 % وإرتفاع عدد المسافرين تلاميذ والطلبة لكامل النشاط بنسبة 10 % .

الموارد البشرية :

بلغ عدد الاعوان 1 267 عونا سنة 2020 مقابل 1 316 عونا سنة 2019 مسجلا بذلك انخفاضا بـ 49 عونا وبنسبة 3,7 % مقارنة مع سنة 2019 نتيجة مغادرة 55 عونا ودخول 6 أعوان ومن المحتمل أن يبلغ عدد الأعوان 1 214 عونا سنة 2021 أي بنقص 53 عونا مقارنة بسنة 2020 وذلك نتيجة مغادرة 58 عونا ودخول 5 أعوان.

سجلت أعباء الأعوان سنة 2020 إرتفاعا بقيمة 0,1 م. د وبنسبة 0,2 % مقارنة بسنة 2019 لتبلغ 51,4 م د سنة 2020 ومن المحتمل أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 0,7 م د وبنسبة 1,3 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 52,1 مليون دينار سنة 2021 مقابل 51,4 مليون دينار سنة 2020 ويعود ذلك أساسا الى الزيادة المعتمدة في الأجور وتمكين الأعوان من الترقيات الاختيارية المستحقة والمنصوص عليها بالقانون الأساسي للشركة.

المؤشرات المالية :

سجلت النتيجة الصافية لسنة 2020 إرتفاعا بقيمة 8,7 م د وبنسبة 47,7 % مقارنة بسنة 2019 لتبلغ 9,5- م د ويعود ذلك إلى إرتفاع نتيجة الإستغلال لسنة 2020 بقيمة 9,7 م د وبنسبة 92,4 % وتطور الأعباء المالية الصافية بـ 1,1 م د وبنسبة 14,5 %.

ومن المحتمل أن تسجل الشركة مع موفى سنة 2021 نتيجة صافية سلبية قيمتها 15,2م د مسجلة بذلك إنخفاضا بقيمة 5,7 م د وبنسبة 59,7 % ويعود ذلك إلى إنخفاض نتيجة الإستغلال بقيمة 5,6 م د وبنسبة 700 % وتدهور الأعباء المالية الصافية بـ 0,3 م د وبنسبة 3,4 %.

الاستثمارات :

بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة من الشركة مع موفى سنة 2020 ما قيمته 0,4 م د مقابل 1,2 م د سنة 2019 مسجلة بذلك تراجعا ملحوظا بقيمة 0,8 م د و بنسبة 67,4 % بالمقارنة مع سنة 2019، ويعود ذلك بالأساس إلى عدم إقتناء سنة 2020 حافلات جديدة في باب عتاد النقل.

بلغت قيمة الإستثمارات المنجزة سنة 2021 ما قيمته 2,6 م د مقابل 0,4 م د سنة 2020 مسجلة بذلك ارتفاعا ملحوظا بقيمة 2,2 م د وبنسبة 556,2 % بالمقارنة مع سنة 2020، ويعود ذلك بالأساس إلى إقتناء خلال سنة 2021 في باب عتاد النقل 04 حافلات رفاهة جديدة بقيمة 1,8 م د.

المديونية :

سيتطرق هذا الجزء إلى مديونية الشركة تجاه :

- **الدولة :** بلغت مديونية الشركة تجاه الدولة سنة 2020 ما قيمته 39,8 م د (ديون جبائية) مسجلة بذلك إرتفاعا بقيمة 9,4 م د وبنسبة 31 % مقارنة بسنة 2019، ومن المحتمل أن تسجل مديونية الشركة تجاه الدولة سنة 2021 إرتفاعا بقيمة 11,2 م د وبنسبة 28,3 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 51 م د.

- **البنوك المحلية :** بلغت مديونية الشركة تجاه البنوك المحلية سنة 2020 ما قيمته 23,6 م د مسجلة بذلك تراجعا بقيمة 4,2 م د وبنسبة 15,2 % مقارنة بسنة 2019، ومن المحتمل أن تبلغ مديونية الشركة تجاه البنوك المحلية سنة 2021 ما قيمته 14م د مسجلة بذلك إنخفاضا بقيمة 9,5 م د وبنسبة 40,5 %.

- **المنشآت العمومية دون إعتبار الصناديق الإجتماعية :** بلغت مديونية الشركة تجاه المنشآت العمومية دون إعتبار الصناديق الإجتماعية سنة 2020 ما قيمته 0,3 م د مسجلة بذلك تراجعا بقيمة 0,1 م د وبنسبة 27 % مقارنة بسنة 2019،

ومن المحتمل أن تبلغ مديونية الشركة تجاه المنشآت العمومية دون إعتبار الصناديق الإجتماعية سنة 2021 ما قيمته 0,2 م د مسجلة بذلك تراجعا بقيمة 0,1 م د وبنسبة 30 % مقارنة بسنة 2020.

- **الصناديق الإجتماعية :** بلغت مديونية الشركة تجاه الصناديق الإجتماعية سنة 2020 ما قيمته 54,9 م د مسجلة بذاك إرتفاعا بقيمة 9,3 م د وبنسبة 20,4 % مقارنة بسنة 2019،

ومن المحتمل أن تبلغ مديونية الشركة تجاه الصناديق الإجتماعية سنة 2021 ما قيمته 64 م د مسجلة بذلك إرتفاعا بقيمة 9,1 م د وبنسبة 16,6 % مقارنة بسنة 2020.

- **المزودون :** بلغت مديونية الشركة تجاه المزودين سنة 2020 ما قيمته 5 م د مسجلة بذلك إنخفاضا بقيمة 1,3 م د وبنسبة 20 % مقارنة بسنة 2019،

ومن المحتمل أن تبلغ مديونية الشركة نجاه المزودين سنة 2021 ما قيمته 5,4 م د مسجلة بذلك إرتفاعا بقيمة 0,4 م د وبنسبة 8,2 %.

8. الشركة الجهوية للنقل ببنزرت :

مؤشرات النشاط :

سجّل عدد المسافرين سنة 2020 تراجعا بـ 13,3 مليون مسافر وبنسبة 32.7 % بالمقارنة مع سنة 2019 ليبلغ 27,3 مليون مسافر ويعود ذلك إلى تداعيات إجراءات التوقّي من فيروس كورونا وفرض

الحجر الصحّي الشامل لفترات من سنة 2020. كما تراجعت المسافات المقطوعة سنة 2020 بـ 3,1 مليون كلم و بنسبة 23,6 % مقارنة بسنة 2019 لتبلغ 10,1 مليون كلم .

ومن المحتمل أن يسجل عدد المسافرين خلال سنة 2021 إرتفاعا بـ 4,3 مليون مسافر وبنسبة 15,9 % مقارنة بسنة 2020 ليبلغ 31,7 مليون مسافر. كما إرتفعت المسافات المقطوعة بـ 1052 مليون كلم وبنسبة 10,5 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 11,1 مليون كلم ويعود ذلك إلى تخفيف قيود إجراءات الحجر الصحّي.

الموارد البشرية :

بلغ عدد أعوان الشركة 649 عونا سنة 2020 مسجلا بذلك انخفاضا بـ 45 عونا وبنسبة 6,5 % مقارنة بسنة 2019 ويعود ذلك إلى إحالة 47 عونا على التقاعد مقابل إلحاق عونين ، ومن المحتمل أن يبلغ عدد الأعوان 630 عونا سنة 2021 أي بنقص 19 عونا وبنسبة 3 % مقارنة بسنة 2020 وذلك نتيجة إحالة 39 عونا على التقاعد مقابل إنتداب 20 عونا.

سجلت أعباء الأعوان سنة 2020 انخفاضا بقيمة 0,5 م د وبنسبة 1,6 % مقارنة بسنة 2019 لتبلغ 30 م د ويعود ذلك إلى تأثير الحجر الصحي حيث تراجع نشاط الشركة وبالتالي فقد تراجعت عدد الساعات الإضافية المسندة للأعوان بقيمة 0,7 م د. ومن المحتمل أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 0,6 م د وبنسبة 2 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 30,6 م د وذلك نتيجة عودة الشركة لنسق العمل العادي ما قبل جائحة كورونا.

المؤشرات المالية :

سجلت النتيجة الصافية لسنة 2020 إرتفاعا بقيمة 0,75 م د وبنسبة 94 % مقارنة بسنة 2019 لتبلغ 0,05- م د ويعود ذلك إلى ارتفاع نتيجة الإستغلال بقيمة 0,7 م د وبنسبة 175 %.

و من المحتمل أن تسجل النتيجة الصافية لسنة 2021 تراجعا بقيمة 1,05 م د وبنسبة 2100 % مقارنة بسنة 2020 ويعود ذلك أساسا إلى تراجع نتيجة الإستغلال بقيمة 2,3 م د وبنسبة 766,7 % وإنخفاض الأعباء المالية الصافية بقيمة 0,5 م د وبنسبة 55,6 %.

الاستثمارات :

بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة من الشركة سنة 2020 ما قيمته 0,4 م د مسجلة بذلك انخفاضا ملحوظا بنسبة 84,6 % وبقيمة 2,2 م د مقارنة مع سنة 2019، ويعود ذلك بالأساس لعدم انجاز استثمارات سنة 2020.

كما بلغت قيمة الإستثمارات المنجزة سنة 2021 ما قيمته 3,5 م د مسجلة بذلك ارتفاعا ملحوظا بنسبة 775 % وبقيمة 3,1 م د بالمقارنة مع سنة 2020، ويعود ذلك بالأساس لاستكمال انجاز استثمارات سنة 2020.

المديونية :

سيتطرق هذا الجزء إلى مديونية الشركة تجاه :

- **الدولة :** بلغت مديونية الشركة تجاه الدولة (ضرائب وأداءات) سنة 2020 ما قيمته 23 م د مسجلة بذلك إرتفاعا بقيمة 3,3 م د وبنسبة 16,8 % مقارنة بسنة 2019، ومن المحتمل أن تسجل سنة 2021 انخفاضا بقيمة 0,3 م د وبنسبة 1,3 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 22,7 م د.

- **البنوك المحلية :** بلغت مديونية الشركة تجاه البنوك المحلية سنة 2020 ما قيمته 16,5م د مسجلة بذلك إنخفاضا بقيمة 3 م د وبنسبة 15 % مقارنة بسنة 2019، ومن المحتمل أن تسجل سنة 2021 تراجعا بقيمة 4,1 م د وبنسبة 25 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 12,5م د.

- **المنشآت العمومية دون إعتبار الصناديق الإجتماعية :** سجلت مديونية الشركة تجاه المنشآت العمومية دون إعتبار الصناديق الإجتماعية (مزودو إستغلال شركات النقل + الشركة الوطنية لتوزيع البترول) إستقرارا للسنوات 2019 و2020 و2021 لتبلغ 0,7 م د.

- **الصناديق الإجتماعية :** بلغت مديونية الشركة تجاه الصناديق الإجتماعية سنة 2020 ما قيمته 19,4م د مسجلة بذلك إرتفاعا بقيمة 2,4 م د وبنسبة 14,1 % مقارنة بسنة 2019، ومن المحتمل أن تسجل سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 2,2 م د وبنسبة 11,3 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 21,6م د.

- **المزودون :** بلغت مديونية الشركة تجاه المزودين الخواص سنة 2020 ما قيمته 6,5 م د مسجلة بذلك إنخفاضا بقيمة 2,8 م د وبنسبة 30,1 % مقارنة بسنة 2019 ومن المحتمل أن تسجل سنة 2021 إستقرارا مقارنة بسنة 2020 لتبقى في حدود 6,5 م د.

9. الوكالة الفنية للنقل البري :

مؤشرات النشاط :

يرتكز نشاط الوكالة بالأساس على الفحص الفني حيث سجل عدد عمليات الفحص الفني سنة 2020 تراجعا بـ 395629 عملية وبنسبة 19,6 % بالمقارنة مع سنة 2019 ليبلغ 1626965 عملية سنة 2020 ويعود ذلك إلى توقف النشاط خلال فترة الحجر الصحي الشامل الذي تم إقراره ضمن الإجراءات الخاصة بالتوقي من فيروس كورونا.

ومن المحتمل أن تشهد عدد عمليات الفحص الفني سنة 2021 إرتفاعا يقدر بـ 308275 عملية مقارنة بسنة 2020 ويعود ذلك إلى عودة النشاط ليبلغ 1935222 عملية فحص فني.

الموارد البشرية :

بلغ عدد الأعوان 1585 عونا سنة 2020 مسجلا بذلك انخفاضا بـ 21 عون وبنسبة 1,3 % بالمقارنة مع سنة 2019 ويعود ذلك إلى إنتداب 63 عون من بينهم 62 عون عن طريق التعاقد ومغادرة 84 عونا.

وقد بلغ عدد الأعوان 1606 عونا سنة 2021 أي بزيادة 21 عون وبنسبة 1,3 % مقارنة بسنة 2020 وذلك نتيجة انتداب 39 عون عن طريق التعاقد ومغادرة 18 عونا.

سجلت أعباء الأعوان ارتفاعا بقيمة 3,5 م د وبنسبة 7,2 % سنة 2020 بالمقارنة مع سنة 2019 وذلك نتيجة تنفيذ برنامج الترقيات الداخلية والتدرج بالجدارة والانتدابات والزيادات القانونية بالرغم من إنخفاض عدد الأعوان ومن المحتمل أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2021 ارتفاعا بـ 3,1 م د وبنسبة 6 %مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 55 م د نتيجة الإنتدابات الجديدة.

المؤشرات المالية :

انخفضت النتيجة الصافية لسنة 2020 بما قدره 8 م د وبنسبة 373,8 % مقارنة بسنة 2019 و يعود ذلك إلى انخفاض نتيجة الإستغلال بـ 6,6 م د وبنسبة 143,5 % وإنخفاض إيرادات التوظيفات بقيمة 1,4 م د وبنسبة 66,7 %.

ومن المحتمل أن تسجل الوكالة مع موفى سنة 2021 نتيجة صافية إيجابية بحوالي 1 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بـ 11,1م .د وبنسبة 109,3 % ويعود ذلك إلى ارتفاع نتيجة الإستغلال بقيمة 11,8 م د وبنسبة 105,2 % لتبلغ 0,6 م د.

الاستثمارات :

بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة من قبل الوكالة ما قيمته 4,5 م د مع موفى سنة 2020 مسجلة بذلك ارتفاعا طفيفا بقيمة 0,5 م د وبنسبة 12,5 % بالمقارنة مع سنة 2019 ويعود ذلك أساسا إلى الإنطلاق في مشاريع جديدة خلال سنة 2019 إلا أن أغلب الدفوعات تمت خلال سنة 2020.

كما بلغت قيمة الإستثمارات المنجزة سنة 2021 ما قيمته 5.7 م د مسجلة بذلك ارتفاعا ملحوظا بقيمة 1,2 م د وبنسبة 27 % بالمقارنة مع سنة 2020، ويعود ذلك بالأساس إلى انطلاق أشغال البناء للمشاريع التي تعطلت خلال فترة الحجر الصحي الشامل وكذلك مشاريع انطلقت سنة 2021 (بناء مراكز الفحص الفني بأوتيك وبقرمبالية).

المديونية :

سيتطرق هذا الجزء إلى مديونية الوكالة تجاه :

- **الدولة :** بلغت مديونية الوكالة تجاه الدولة سنة 2020 ما قيمته 12,3 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 0,8 م د وبنسبة 6,4 % مقارنة بسنة 2019، ومن المحتمل أن تسجل سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 1,1 م د وبنسبة 9,6 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 13,4 م د.

- **المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية :** بلغت مديونية الوكالة تجاه المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية سنة 2020 ما قيمته 0,7 م د مسجلة بذلك استقرارا مقارنة بسنة 2019، ومن المحتمل أن تسجل سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 0,1 م د وبنسبة 14,2 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 0,8 م د.

- **الصناديق الاجتماعية :** بلغت مديونية الوكالة تجاه الصناديق الاجتماعية سنة 2020 ما قيمته 2,9 م د مسجلة بذلك استقرارا مقارنة بسنة 2019، ومن المحتمل أن تسجل سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 0,3 م د وبنسبة 9,5 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 3,2 م د

- **المزودون :** بلغت مديونية الوكالة تجاه المزودين سنة 2020 ما قيمته 5,5 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 1م د وبنسبة 22,6 % مقارنة بسنة 2019، ومن المحتمل أن تسجل سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 0,1 م د وبنسبة 2,1 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 5,6 م د.

III. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة الصناعة والمناجم والطاقة :

جدول 26 : أهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية للمنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة الصناعة والمناجم والطاقة :

المنشأة	مؤشرات النشاط			الموارد البشرية		المؤشرات المالية والمحاسبية													الاستثمارات		مديونية المنشأة تجاه :							
	المؤشرات	نشاط الحفر		عدد الأعوان	أعباء الأعوان	مداخيل	منح الاستغلال	إيرادات الاستغلال الأخرى	مجموع إيرادات الاستغلال	مجموع أعباء الاستغلال	نتيجة الاستغلال	أعباء مالية صافية (+/-)	إيرادات التوظيفات	النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية)	النتيجة الصافية (بعد التعديلات المحاسبية)2	النتائج المؤجلة	الأموال الذاتية قبل التخصيص	قيمة الاستثمارات (إنجازات السنة)	منح الاستثمار المخصصة للسنة المعنية	الدولة	البنوك المحلية	البنوك الأجنبية	المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية	المؤسسات العمومية	الصناديق الاجتماعية	المزودون	أخرون	المجموع
	الوحدة	يوم		عونا	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د
الشركة التونسية للتنقيب	2019	1261		461	25,5	57,8	0,0	0,1	57,8	53,1	4,8	-0,8	0,7	2,1	2,1	34,5	49,1	9,9	0,0	1,7	0,0	0,0	1,9		2,2	12,2	1,2	19,1
	2020	742		411	23,0	31,4	0,0	0,4	31,8	40,9	-9,1	-1,1	0,1	-10,1	-10,1	35,7	37,8	7,5	0,0	1,7	0,0	0,0	1,8		2,0	10,4	0,9	16,8
	2021 وقتي	760		427	24,0	25,4	0,0	0,5	25,9	45,5	-19,6	-0,1	0,0	-19,8	-19,8	24,6	16,7	9,8	0,0	5,3	5,6	0,0	1,9		3,1	13,3	1,4	30,5
الشَركة التونسية لصناعات التكرير		إنتاج المواد البترولية (ألف طن)	توريد المواد البترولية (ألف طن)	- إيرادات الاستغلال الأخرى : باحتساب استرداد المدخرات، - المديونية تجاه الدولة : دون احتساب قروض صندوق الخزن الاحتياطي، - المزودون : دون احتساب المنشآت العمومية.																								
	2019	135	3702	606	35,5	4715,9	1905,3	107,0	6728,2	6750,4	-22,3	-38,0	2,1	0	0	0,01	112,1	31,4	0	51,2	698,5	599,8	1172,7	0	3,2	910,1	-	3435,5
	2020 وقتي	1075	2941	577	39,7	4121,8	594	57,6	4773,4	4665,7	107,7	36,0	3,3	59,1	59,1	0,01	171,2	33,7	0	44,3	170,0	958,4	753,0	0	3,5	457,5	-	2836,7
	وقتي2021	1552	2880	538	39,2	4898,2	2697,2	0,3	7595,7	7500,6	95,1	87,5	2,2	0	0	59,1	171.9	13,5	0	43,3	480,0	679,6	304,0	0	3,8	1355,9	-	2866.6
الشركة الوطنية لتوزيع البترول		مبيعات المواد البترولية																										
		بالمليون طن متري																										
	2019	1,553		1151	53,9	2239,4	0	7,9	2247,3	2239,9	7,4	4,4	6,0	-29,8	-1,6	151,7	331,6	47,3		244,7	83,4	-	482,8		-	522,7		850,8
	2020	1,364		1133	57,2	1807,0	0	8,1	1815,0	1845,6	-30,6	9,6	7,1	-29,8	-29,8	147,2	294,4	59,7		253,5	59,1	-	534,4		-	588,7		901,3
	وقتي2021	1,436		1106	60,8	2017,7	0	12,1	2029,9	2002,9	26,9	4,6	4,1	30,4	30,4	117,4	318,5	73,7		277,2	62,5	-	529,6		-	573		912,7

	مؤشرات النشاط			الموارد البشرية		المؤشرات المالية والمحاسبية												الاستثمارات		مديونية المنشأة تجاه :								
المنشأة	المؤشرات	نشاط الحفر		عدد الأعوان	أعباء الأعوان	مداخيل	منح الاستغلال	إيرادات الاستغلال الأخرى	مجموع إيرادات الاستغلال	مجموع أعباء الاستغلال	نتيجة الاستغلال	أعباء مالية صافية (+/-)	إيرادات التوظيفات	النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية)	النتيجة الصافية (بعد التعديلات المحاسبية)2	النتائج المؤجلة	الأموال الذاتية قبل التخصيص	قيمة الاستثمارات (إنجازات السنة)	منح الاستثمار المخصصة للسنة المعنية	الدولة	البنوك المحلية	البنوك الأجنبية	اعتبار الصناديق الاجتماعية دون المنشآت العمومية	المؤسسات العمومية	الصناديق الاجتماعية	المزودون	آخرون	المجموع
	الوحدة	يوم		عونا	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د
المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية		إنتاج البترول	انتاج الغاز الطبيعي																									
		مليون برميل	مليون طن مكافئ نفط																									
	2019	9,64	1,19	785	51	1569,3	0	30	1599,3	1218,7	380,6	-149,8	45,2	150,0	150,0	85,1	1940,8	418,4		666,3	138,7	515,1	0		0	154,1		1474,2
	2020	10,06	1,27	785	44	1026,0	0	22,4	1048,3	1388,9	-340,6	-57,2	24,1	-407,1	-407,1	85,1	1385,4	199,0		471,7	351,3	354,1	0		0	188,6		1365.7
	وقتي2021	10,67	1,80	784	49	1649,6	0	27,9	1677,5	1512,9	164,5	71,5	8,4	-145,0	-145,0	-322,0	1240,4	258,7		-	555,5	250,7	0		0	300		-
الشركة التونسية للكهرباء والغاز		انتاج الكهرباء	الغاز الطبيعي																									
	الوحدة	ج وس	عدد الحرفاء																									
	2019	17007	926020	13063	493,3	5473,7	1242	77,3	6793	7337,1	-544,1	-646,5	7,5	106,4	106,4	-3990,8	-2219,8	1004,1	0	124,4	271,2	7607,2	461,9	0	13,1	2865,2	376,6	11719,6
	2020	16163	955780	13501	575,3	5281,7	100	281,3	5663	5529,4	133,6	170,6	1,1	-60,2	-60,2	-3884,4	-2279,1	441	0	145,5	885,1	7816,8	955,2	0	0	1644,5	697,2	12144,3
	2021 وقتي	16477	995780	13854	605,9	5420	1034	167,2	6621,2	6539,4	81,9	354,6	1,2	-278	-278	-3944,6	-2545,7	334	0	68,1	668,1	7253,2	1218,6	0	0	2950,3	524,7	12 683,0
شركة النقل بواسطة الانابيب		نقل محروقات عبر أنبوب بنزرت رادس	نقل محروقات أنبوب رادس مطار تونس قرطاج																									
	الوحدة	مليون م3	مليون م3																									
	2019	1,9	0,2	110	5,3	17,1		0,4	17,4	9,7	7,7	0,0	3,9	7,4	7,4	13,7	45,1	08		0,9		1,5	0,0	0,5	0,9			2,9
	2020	1,6	0,1	119	5,6	14,0		2,2	16,2	9,3	6,9	0,0	4,4	7,2	7,2	16,2	47.6	04		0,5		1,2	0,1	0,5	0,8			2,6
	2021	1,8	0,1	114	5,6	16,5		1,6	18,1	9,6	8,4	0,0	3,1	7,6	7,6	18,5	50.5	0,5		1,6		3,6	0,2	0,5	0,9			5,2

المنشأة	المؤشرات	مؤشرات النشاط			الموارد البشرية		المؤشرات المالية والمحاسبية														الاستثمارات		مديونية المنشأة تجاه :							
		نشاط الحفر			عدد الأعوان	أعباء الأعوان	مداخيل	منح الاستغلال	إيرادات الاستغلال الأخرى	مجموع إيرادات الاستغلال	مجموع أعباء الاستغلال	نتيجة الاستغلال	أعباء مالية صافية (+/-)	إيرادات التوظيفات	النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية)	النتيجة الصافية (بعد التعديلات المحاسبية)2	النتائج المؤجلة	الأموال الذاتية قبل التخصيص	منح الاستثمار المخصصة للسنة المعنية	قيمة الاستثمارات (إنجازات السنة)	الدولة	البنوك المحلية	البنوك الأجنبية	المؤسسات العمومية	اعتبار الصناديق الاجتماعية المنشآت العمومية دون	الصناديق الاجتماعية	المزودون	آخرون	المجموع
	الوحدة	يوم			عونا	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د
شركة فسفاط قفصة	2019	3,7	3,2	الإنتاج م.طن / المبيعات م.طن	7421	299,7	606,6	0	15,3	621,9	578,7	43,2	8,2	8,4	640,6	639,4	-436,9	1219,2	0	89,9	55,5	35,6	32,2	52,2		30,2	154,1	0	359,8
	2020	2,8	2,3		7208	316,3	406,4	0	11,6	418,1	587,2	-169,1	37,4	8,4	-293,2	-293,2	202,5	926,2	0	22,1	84,4	102,8	26	42,4		50,5	112,4	0	418,5
	وقتي2021	3,5	3,3		7038	318	756	0	10	766	590	176	44	7,8	29	29	-91	955	0	22,3	128,2	97,4	22,2	66,1		65,6	133,3	0	512,8
المجمع الكيميائي التونسي	2019		1,4	مبيعات الفسفاط م طن	5558	300	1275,5	0	22,4	1298	1392	-94	7,3	12,8	-204,7	-204,7	-609,2	184	45,3	34	177 ,5	475,6	بنوك محلية وأجنبية		527		46	834,6		2060,7
	2020		1		5304	333	935,6	0	41,5	977,2	1368,5	-391,3	50,6	3,6	-593,3	-607,9	-814	-423,3	0	16	لم يتم موافاة وزارة المالية بالافصاحات حول القوائم المالية المصادق عليها سنة 2020.								
	2021	لم يتم موافاة وزارة المالية بالمعطيات المضمنة في الوثيقة التوجيهية من قبل المنشأة.																												
		-لم تقم المنشأة بتفصيل المديونية فيما يتعلق بالبنوك المحلية والأجنبية. -تم احتساب المديونية الجملية للبنوك سنة 2019 باعتبار الرصيد الجملي للقروض الجارية والغير جارية والمساعدات البنكية بتاريخ 31 ديسمبر 2019.																												
شركة اسمنت بنزرت	2019	661829	643522	إنتاج الكلنكر طن / إنتاج الإسمنت طن	452,0	15,3	103,5	0,1	7,8	111,4	112,7	-1,3	8,6	3,3	-9,4	-9,4	-106,2	31,2	0,0	3,2	50,7	125,5		3,5		2,0	29,6	8,7	219,9
	2020	663491	660909		431,0	15,6	111,1	0,1	9,0	120,1	106,4	13,6	14,1	0,5	-0,4	-0,4	-115,5	30,6	0,0	4,2	54,7	122,2		0,7		0,9	22,6	9,0	210,2
	2021	710398	671666		407,0	15,5	125,2	0,1	9,1	134,4	132,2	2,1	9,3	0,7	-6,8	-6,2	-115,3	85,9	0,0	3,9	48,9	107,8		3,1		1,4	26,8	9,2	197,1

المنشأة	المؤشرات	الوحدة	مؤشرات النشاط			الموارد البشرية		المؤشرات المالية والمحاسبية														الاستثمارات		مديونية المنشأة تجاه :							
			نشاط الحفر			عدد الأعوان	أعباء الأعوان	مداخيل	منح الاستغلال	إيرادات الاستغلال الأخرى	مجموع إيرادات الاستغلال	مجموع أعباء الاستغلال	نتيجة الاستغلال	أعباء مالية صافية (+/-)	إيرادات التوظيفات	النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية)	النتيجة الصافية (بعد التعديلات المحاسبية)2	النتائج المؤجلة	الأموال الذاتية قبل التخصيص	قيمة الاستثمارات (إنجازات السنة)	منح الاستثمار المخصصة للسنة المعنية	الدولة	البنوك المحلية	البنوك الأجنبية	اعتبار الصناديق الاجتماعية المنشآت العمومية دون	المؤسسات العمومية	الصناديق الاجتماعية	المزودون	آخرون	المجموع
			يوم			عونا	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د
شركة اسمنت أم الكليل			انتاج الاسمنت والجير الاصطناعي																												
			م طن																												
	2019		0,581			420	14,0	85,7	0,0	0,3	86,0	98,8	-12,8	2,5	0,5	-15,4	-15,4	-81,5	9,6	0,22		6,5	20,5		75,5		1,2		17,5	5,3	126,5
	2020		0,314			402	13,7	51,5	0,0	0,3	51,9	77,9	-26,0	1,1	0,1	-24,9	-34,1	-106,0	-24,9	1,9		7,0	17,1		83,8		1,7		12,7	5,8	128,1
	2021		0,369			379	15,0	79,3	0,0	0,3	79,6	80,5	-25,9	0,5	0,0	-26,6	-26,6			2,6		1,3	7,5		104,7		2,3		9,9	5,2	130,8
الشركة التّونسيّة لصناعة الحديد "الفولاذ"			الانتاج	المبيعات																											
			طن	طن																											
	2019		132619	68897		989	41,3	208,7	0	1,1	209,8	211,5	-1,7	25,4	0	-25,4	-27,1	-301,1	-262,3	4	0	72,3	171,3	0	109,9	0	73,5	30,5	25	482,5
	2020		163650	79275		942	41,7	164,8	0	0,6	165,4	174,6	-9,2	36,9	0	-44,8	-44,8	-328,2	-307,1	2	0	72,6	182,8	0	123,4	0	86,5	27,4	27,5	520,2
	2021 وقتي		171090	80775		1018	41,5	167	0	0,2	167,2	153,5	13,7	41,9	0	-27,4	-27,4	-373	-334,5	2,5	0	71,1	188,1	0	145	0	107	28,7	25,3	565,2
الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق			إنتاج الورق	إنتاج المواد الكيميائية																											
			طن	طن																											
	2019		4071	1789		845	24,6	8,6	0,0	0,3	8,9	54,7	-45,8	6,0	0,3	-51,9	-54,1	-370,0	-390,5	7,3	0,0	248,4	59,6	0,0	91,1	-	39,6	10,3	10,6	459,5
	2020		946	881		829	25,3	0,8	0,0	0,1	1,0	40,7	-39,7	11,0	0,3	-50,4	-52,7	-423,1	-441,9	0,8	0,0	262,2	66,2	0,0	93,9	-	45,9	8,4	7,1	483,8
	متوقع2021		0	0		831	26,2	1,5	0,0	0,1	1,5	32,1	-30,6	11,3	0,3	-41,7	-41,7	-470,4	-449,3	0,0	0,0	283,3	88,1	0,0	97,4	-	56,7	-	-	525,5

المنشأة	مؤشرات النشاط			الموارد البشرية		المؤشرات المالية والمحاسبية														الاستثمارات		مديونية المنشأة تجاه :							
	المؤشرات	نشاط الحفر		عدد الأعوان	أعباء الأعوان	مداخيل	منح الاستغلال	إيرادات الاستغلال الأخرى	مجموع إيرادات الاستغلال	مجموع أعباء الاستغلال	نتيجة الاستغلال	أعباء مالية صافية (+/-)	إيرادات التوظيفات	النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية)	النتيجة الصافية (بعد التعديلات المحاسبية)2	النتائج المؤجلة	الأموال الذاتية قبل التخصيص	قيمة الاستثمارات (إنجازات السنة)	منح الاستثمار المخصصة للسنة المعنية	الدولة	البنوك المحلية	البنوك الأجنبية	المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية	المؤسسات العمومية	الصناديق الاجتماعية	المزودون	آخرون	المجموع
	الوحدة	يوم		عونا	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د
الوكالة العقارية الصناعية		المبيعات																											
		الهكتار																											
	2019	513526		201	5,7	28,3	-	1,3	29,6	24,9	4,7	-2,4	5,7	4,3	4,3	6,9	87,9	20,7	4	16,1	2,7	14,6	1,1	-	-	5,8	-	40,3
	2020	143242		205	7,1	16,2	-	0,7	16,9	18,9	-1,9	-1,8	3,1	-0,9	-0,9	11,1	91,4	15,9	5	16,1	2,2	9,1	1,8	-	-	6,6	-	35,8
	مؤقت2021	168383		205	7,3	12,6	-	0,6	13,2	16,9	-3,8	-2	2,1	-3,7	-3,7	10,2	88,1	8,4	1	16,1	1,6	4,3	1,6	-	-	7,3	-	30,9

1. الشركة التونسية للتنقيب :

اهم مؤشرات النشاط :

سجل عدد ايام نشاط الحفر سنة 2020 تراجعا كبيرا بنسبة 41,2 % بالمقارنة مع سنة 2019 ليبلغ 742 يوما سنة 2020 ويعود ذلك إلى الأزمة الصحية التي مر بها العالم (جائحة كورونا) والتي انجرّ عنها توقف او تأجيل أشغال الحفر بالإضافة الى الحراك الاجتماعي بالشركة الذي أثر سلبا على القطاع بصفة عامة،ويذكر ان عدد الآبار المنجزة في البلاد التونسية مر من 11 بئر سنة 2019 الى 5 آبار سنة 2020.

وفي سنة 2021، اقتصرت الشركة على انجاز 760 يوم نشاط حفر، اي بارتفاع طفيف بـ 2,4 % مقارنة بسنة 2020. ويرجع ذلك لتواصل الازمة الصحية والاقتصادية التي شهدتها البلاد سنة 2020، فقد تم انجاز 6 آبار في البلاد التونسية.

الموارد البشرية :

بلغ عدد الأعوان 411 عونا في سنة 2020، مسجلا بذلك انخفاضا بنسبة 10,8 % بالمقارنة مع سنة 2019 نتيجة تراجع ايام النشاط وتوقف الحفارات بسبب الازمة الصحية وبالتالي الاستغناء على عدد من الاعوان المتعاقدين.

كما شهد عدد الأعوان خلال سنة 2021 ارتفاعا بنسبة 3,9 % مقارنة بسنة 2020 ليصبح 427 عونا، نتيجة عودة حفارات الشركة الى النشاط نهاية سنة 2021 وقد تم الالتجاء الى عقود محددة الآجال لتلبية حاجيات مواطن الحفر.

سجلت اعباء الاعوان سنة 2020 انخفاضا بـ 9,8 % مقارنة مع سنة 2019 نتيجة تراجع عدد الاعوان. كما شهدت أعباء الأعوان خلال سنة 2021 ارتفاعا بنسبة 4,3 % مقارنة بسنة 2020 لتصبح 24 م د.

اهم المؤشّرات المالية :

انخفضت النتيجة الصافية سنة 2020 بما قدره 12,2 م د مقارنة بسنة 2019 ويعود هذا الانخفاض الكبير الى تراجع نتيجة الاستغلال من 4,8 م د سنة 2019 الى 9,1- م د سنة 2020 نتيجة توقف النشاط وتراجع المداخيل.

كما بلغت النتيجة الصافية سنة 2021، ما قيمته 19,8- م د وذلك نتيجة توقف الحفارات كامل الثلاثي الاول بالإضافة إلى توقف الحفارتين رقم 03 ورقم 06 كامل سنة 2021 وبالتالي تراجع المداخيل. هذا وقد شهدت اعباء الاستغلال ارتفاعا نتيجة اعمال الصيانة المكلفة للحفارات والتي تتطلب ايضا مصاريف اعاشة وسكن للفرق التقنية المكلّفة بالصيانة،بالإضافة الى تأهيل الحفارة رقم 06 للشروع في أشغال حفر سنة 2022 بعد توقفها طيلة 2021.

الاستثمارات :

بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة 7,5 م د مع موفي سنة 2020 مسجلة بذلك انخفاضا ملحوظا بـ 24 % مقارنة بسنة 2019. ويعود ذلك بالأساس الى تأجيل عديد الاستثمارات والاقتصارعلى تلك التي لا يمكن الاستغناء عنها لضمان سيرالحفارات.

وقد بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة في سنة 2021 ما قيمته 9,8 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بـ 30,7 % مقارنة مع سنة 2020 ويرجع ذلك لعملية اقتناء معدات واجهزة ضرورية على غرارانابيب حفربلغت قيمتها لوحدها 6 م د.

المديونية :

سيتطرق هذا الجزء الى مديونية الشركة تجاه :

- **الدولة :** بلغت مديونية الشركة تجاه الدولة سنة 2020 ما قيمته 1,7 م د لتحافظ على نفس مديونية سنة 2019، في حين سجلت سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 3.6 م د وبنسبة 211,8 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 5,3 م د.

- **البنوك :** لا توجد مديونية للشركة تجاه البنوك خلال سنة 2019 و2020، في حين سجلت سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 5.6 م د مقارنة بسنة 2019 و2020.

- **المنشآت العمومية دون اعتبارالصناديق الاجتماعية :** بلغت مديونية الشركة تجاه المنشآت العمومية دون اعتبارالصناديق الاجتماعية سنة 2020 ما قيمته 1,8 م د مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 5,3 % مقارنة بسنة 2019، في حين سجلت سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 0,1 م د وبنسبة 5,6 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 1,9 م د.

- **الصناديق الاجتماعية :** بلغت مديونية الشركة تجاه الصناديق الاجتماعية سنة 2020 ما قيمته 2 م د مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 9,1 % مقارنة بسنة 2019، في حين سجلت سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 1,1 م د وبنسبة 55 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 3,1 م د.

- **المزودون :** بلغت مديونية الشركة تجاه المزودين سنة 2020 ما قيمته 10,4 م د مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 14,8 % مقارنة بسنة 2019، في حين سجلت سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 2,9 م د وبنسبة 27,9 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 13,3 م د.

2. الشّركة التونسية لصناعات التكرير :

أهم مؤشرات النشاط :

سجلت الشركة التونسية لصناعات التكرير خلال سنة 2020 ارتفاعا هاما في إنتاجها من المواد البترولية وذلك بما قدره 940 ألف طن وبما نسبته 696,3 % بالمقارنة مع سنة 2019 ليبلغ إنتاجها مع موفي سنة 2020

ما قدره 1075 ألف طن ويعود ذلك أساسا الى ارتفاع عدد ايام استغلال وحدات الانتاج التي شهدت سنة 2019 توقفا استثنائيا و اضطراريا للصيانة دام 325 يوما. وواصلت الشركة خلال سنة 2021 الترفيع في إنتاجها من المواد البترولية لتبلغ الكميات المنتجة مع موفى السنة ما قدره 1552 ألف طن أي بزيادة قدرها 477 ألف طن وبنسبة 44,4 % بالمقارنة مع سنة 2020 ويعود السبب الرئيسي لهذا التحسّن في الإنتاج لارتفاع عدد ايام استغلال وحدات الانتاج خلال سنة 2021 بالمقارنة مع سنة 2020 التي شهدت توقف المصفاة اضطراريا تبعا لتداعيات جائحة كورونا.

ولغاية ضمان تزويد السوق الوطنية بالمواد البترولية قامت الشركة التونسية لصناعات التكرير خلال سنة 2020 باستيراد حوالي 2,9 مليون طن من المواد البترولية تامة الصنع وذلك لتغطية حاجيات الاستهلاك الوطني من المحروقات مسجلة انخفاضا قدره 761 ألف طن وبنسبة 20,6 % بالمقارنة مع سنة 2019 ويعود هذا التراجع في استيراد المواد البترولية تامة الصنع لتحسن إنتاج الشركة، ولنفس السبب تواصل انخفاض المواد البترولية تامة الصنع المورّدة من قبل الشركة خلال سنة 2021 وذلك بما قدره 61 ألف طن وبما نسبته 2,1 % بالمقارنة مع سنة 2020.

أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية :

بلغ عدد أعوان الشركة التونسية لصناعات التكرير 577 عونا سنة 2020 مسجلا بذلك انخفاضا بـ 29 عونا وبنسبة 4,8 % بالمقارنة مع سنة 2019 ويعود ذلك إلى مغادرة 29 عونا للتقاعد مقابل عدم انتداب أي عون، ومن المتوقع أن يتواصل انخفاض عدد أعوان الشركة سنة 2021 وذلك بـ 39 عونا وبنسبة 6,8 % ليبلغ 538 عونا وذلك نتيجة تواصل النسق المرتفع للمغادرات (39 عون) مقابل تأجيل برنامج الإنتدابات.

بالرغم من تقلص عدد أعوانها، سجلت الشركة خلال سنة 2020 ارتفاعا في أعباء أعوانها بقيمة 4,2 م د وبنسبة 11,8 % لتبلغ ما قيمته 39,7 م د، وذلك ناتج بالأساس عن الزيادات القانونية في الأجور والمنح والانعكاس المالي للترقيات، ومن المتوقع أن تسجّل الشركة سنة 2021 انخفاضا في أعباء أعوانها وذلك بقيمة 0,5 م د وبنسبة 1,3 % لتبلغ ما قيمته 39,2 م د وذلك ناتج بالأساس عن التراجع المستمر في عدد أعوان الشركة.

أهم المؤشرات المالية :

سجلت الشركة التونسية لصناعات التكرير سنة 2020 نتيجة صافية قيمتها 59,1 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 59,1 م د بالمقارنة مع سنة 2019 التي سجلت فيها الشركة نتيجة متوازنة (Résultat-équilibré) قيمتها 0 م د تبعا لتغطية العجز المسجل على مستوى الاستغلال بمنحة من الدولة قيمتها 1905,3 م د ويعود السبب الرئيسي للتحسن المسجّل في النتيجة الصافية للشركة لإرتفاع نتيجة استغلالها خلال نفس الفترة بما قيمته 130 م د وبنسبة 583 % تبعا لتراجع أسعار المواد البترولية في الأسواق العالمية خلال سنة 2020 على خلفية انتشار جائحة الكورونا وتراجع الطلب عليها مقابل تسجيل ارتفاع في أعبائها المالية الصافية بنسق أقل وذلك بما قيمته 74 م د وبنسبة 194,7 % خلال نفس الفترة.

من المتوقع أن تسجّل الشركة خلال سنة 2021 نتيجة صافية قيمتها 0 م د لتسجل بذلك انخفاضا بقيمة 59,1 م د وبنسبة 100 % بالمقارنة مع سنة 2020، ويمكن تفسير هذا الانخفاض أساسا بالتراجع المسجل في نتيجة استغلال الشركة وذلك بما قيمته 12,6 م د وبنسبة 11,7 % تبعا لارتفاع أسعار المواد البترولية في الأسواق العالمية مع بداية تعافي الاقتصاد الدولي وارتفاع الطلب على المواد البترولية، وكذلك بتسجيل الشركة لارتفاع في أعبائها المالية الصافية بما قيمته 51,5 م د وبنسبة 143,1 %.

الاستثمارات :

بلغت الدفوعات المالية المتعلقة باستثمارات الشركة التونسية لصناعات التكرير خلال سنة 2020 حوالي 33,7 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 2,3 م د وبنسبة 7,3 % بالمقارنة مع سنة 2019 وتتمثل أهم الاستثمارات المنجزة من الشركة خلال سنة 2020 في مشروع إنشاء مستودع لخزن مادة البترول المسال وفقا لمواصفات السلامة العالمية ومشروع تأهيل وحدة التقطير الجوّي ومشروع إرساء التطبيقة الإعلامية المندمجة للتصرّف.

سجلت الشركة خلال سنة 2021 تراجعا في تنفيذ استثماراتها حيث بلغت الدفوعات المتعلقة بمشاريع الاستثمار مع موفى السنة ما قيمته 13,5 م د أي بانخفاض بقيمة 20,2 م د وبنسبة 59,9 % بالمقارنة مع سنة 2020، ويعود هذا التراجع بالأساس لتعطّل تنفيذ بعض البرامج الاستثمارية للشركة خلال ذروة انتشار جائحة كورونا، وتتمثّل أهم الاستثمارات المنجزة من الشركة خلال سنة 2021 في مواصلة مشروع إنشاء مستودع لخزن مادة البترول المسال وفقا لمواصفات السلامة العالمية بالإضافة لمواصلة أشغال تهيئة وحدة التقطير الجوي.

المديونية :

سيتطرق هذا الجزء لمديونية الشركة التونسية لصناعات التكرير تجاه :

- **الدولة :** بلغت مديونية الشركة التونسية لصناعات التكرير تجاه الدولة سنة 2020 ما قيمته 44,3 م د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 6,9 م د وبنسبة 13,5 % بالمقارنة مع سنة 2019، وهي بالأساس متمثلة في ديون جبائية. وواصلت الشركة خلال سنة 2021 تسجيل انخفاض في مديونيتها تجاه الدولة وذلك بما قيمته 1 مليون دينار وبما نسبته 2,3 % لتبلغ مع موفى السنة ما قيمته 43,3 م د.

البنوك :

- **البنوك المحلية :** بلغت مديونية الشركة التونسية لصناعات التكرير تجاه البنوك المحلية سنة 2020 ما قيمته 170 م د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 528,5 م د وبنسبة 75,7 % بالمقارنة مع سنة 2019 ويعود السبب الرئيسي لهذا الانخفاض لكون مديونية الشركة تجاه البنوك المحلية هي مديونية قصيرة المدى في شكل قروض قصيرة المدى أو حسابات بالمكشوف البنكي رصيدها يتغير بصفة سريعة، ومن المتوقع أن تسجل الشركة سنة 2021 ارتفاع في مديونيتها تجاه البنوك المحلية وذلك بما قيمته 310م د وبنسبة 182,4 % بالمقارنة مع سنة 2020.

- **البنوك الأجنبية :** بلغت مديونية الشركة التونسية لصناعات التكرير تجاه البنوك الأجنبية سنة 2020 ما قيمته 958,4 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 358,6 م د وبنسبة 59,8 % بالمقارنة مع سنة 2019 ويعود السبب الرئيسي لهذا الإرتفاع في حصول الشركة على قرض جديد قصير المدى من قبل بنك السعودية ITFC، ومن المتوقع أن تسجل الشركة سنة 2021 انخفاضا في مديونيتها تجاه البنوك الأجنبية وذلك بما قيمته 278,8 م د وبنسبة 29,1 % بالمقارنة مع سنة 2020 وذلك تبعا لخلاص جزء هام من ديونها البنكية طويلة ومتوسطة المدى وتلك قصيرة المدى.

- **المنشآت العمومية :** بلغت مديونية الشركة التونسية لصناعات التكرير تجاه المنشآت العمومية سنة 2020 ما قيمته 753م د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 419,7 م د وبنسبة 35,8 % بالمقارنة مع سنة 2019، ويعود هذا الانخفاض بالأساس لخلاص جزء هام من مستحقات كل من الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية، ومن المتوقع أن تواصل الشركة سنة 2021 تسجيل انخفاض في مديونيتها تجاه المنشآت العمومية وذلك بما قيمته 449 م د وبنسبة 59,6 % بالمقارنة مع سنة 2020 لتبلغ ما قيمته 304 م د مع موفى سنة 2021 وذلك تبعا لخلاص جزء هام من متخلدات المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بذمتها.

- **الصناديق الاجتماعية :** بلغت مديونية الشركة التونسية لصناعات التكرير تجاه الصناديق الاجتماعية سنة 2020 ما قيمته 3,5م د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 0,3 م د وبنسبة 9,4 % بالمقارنة مع سنة 2019، ومن المتوقع أن تواصل الشركة سنة 2021 تسجيل ارتفاع في مديونيتها تجاه الصناديق الاجتماعية وذلك بما قيمته 0,3 م د وبنسبة 8,6 % بالمقارنة مع سنة 2020 لتبلغ ما قيمته 3,8 م د مع موفى سنة 2021.

- **المزودون :** بلغت قيمة مديونية الشركة التونسية لصناعات التكرير تجاه المزودين الخواص مع موفى سنة 2020 ما قيمته 457,5 م د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 452,6 م د وبنسبة 49,7 % بالمقارنة مع سنة 2019، ويمكن تفسير هذا الانخفاض بخلاص الشركة لجزء هام من مستحقات مزوديها تجاهها، ومن المتوقع أن تسجل الشركة سنة 2021 ارتفاعا في مديونيتها تجاه المزودين الخواص وذلك بقيمة 898,4 م د وبنسبة 196,4 % لتبلغ ما قيمته 1355,9 م د.

3. الشركة الوطنية لتوزيع البترول :

أهم مؤشرات النشاط :

لقداتسم نشاط الشركة حسب مبيعات المواد البترولية المسجلة خلال سنة 2020 بالانخفاض حيث بلغت المبيعات 1,364 مليون طن متري مقابل 1,553 مليون طن متري مع موفى سنة 2019 مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 189 ألف طن متري وبنسبة 12,2 % لتتراجع بذلك حصة الشركة من السوق بـ 0,4 نقطة لتستقر في حدود 38,6 % من المبيعات الجملية للسوق الوطنية للمواد البترولية، وهذا التراجع يعود بالأساس لانخفاض نشاط مبيعات الكيروزان بـ 148 ألف طن متري الناتج عن التوقف شبه الكلي لحركة الطيران أثناء فترة انتشار جائحة الكوفيد، بالإضافة للنقص المسجل في نشاط توزيع المحروقات بـ 30 ألف طن متري وفي نشاط بيع الغاز بـ 10 آلاف طن متري.

ومن المتوقع أن تسجل الشركة سنة 2021 حجم مبيعات يقدر بـ 1,436 مليون طن متري مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 72,3 ألف طن متري وبنسبة 5,3 % بالمقارنة بسنة 2020، ويعود هذا التحسن النسبي في حجم مبيعات الشركة لتجاوز مخلفات أزمة الكوفيد واستئناف الحركة الاقتصادية لنشاطها خلال سنة 2021 وارتفاع حجم الطلب على المواد البترولية خاصة مع استئناف حركة الطيران.

أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية :

بلغ عدد أعوان الشركة الوطنية لتوزيع البترول سنة 2020 حوالي 1133 عونا مسجلا بذلك انخفاضا بـ 18 عونا وبنسبة 1,6 % بالمقارنة مع سنة 2019 ويعود ذلك إلى مغادرة 33 عونا مقابل انتداب 15 عونا، ومن المتوقع أن يتواصل انخفاض عدد أعوان الشركة سنة 2021 وذلك بـ 27 عونا وبنسبة 2,4 % ليبلغ 1106 عونا وذلك نتيجة تواصل النسق المرتفع للمغادرات (40 عون) مقابل نسق أقل للانتدابات (13 عون).

بالرغم من تقلص عدد أعوانها، سجلت الشركة خلال سنة 2020 ارتفاعا في أعباء أعوانها بقيمة 3,3 م د وبنسبة 6,1 % لتبلغ ما قيمته 57,2 م د، وذلك ناتج بالأساس عن الزيادات القانونية في الأجور والمنح والانعكاس المالي للترقيات بالإضافة لتحويل جزء من الأعباء غير المسترجعة من الصندوق الإجتماعي للشركة على أعباء أعوانها، ومن المتوقع أن تواصل الشركة سنة 2021 تسجيل ارتفاع في أعباء أعوانها وذلك بقيمة 3,6م د وبنسبة 6,3 % لتبلغ ما قيمته 60,8 م د.

أهم المؤشرات المالية :

سجلت الشركة الوطنية لتوزيع البترول سنة 2020 نتيجة صافية سلبية قيمتها 29,8 م د أي بتراجع بقيمة 37,7 م د وبنسبة 477,2 % بالمقارنة مع سنة 2019 ويعود ذلك بالأساس لتراجع نتيجة استغلال الشركة بما قيمته 38 م د وبنسبة 513,5 % من جهة ولارتفاع قيمة أعبائها المالية الصافية بما قيمته 5,2 م د وبنسبة 118,2 % من جهة أخرى.

في حين من المتوقع أن تستعيد الشركة خلال سنة 2021 توازناتها المالية حيث يتوقع أن تبلغ نتيجتها الصافية ما قيمته 30,4 م د لتسجل بذلك ارتفاعا بقيمة 60,2 م د وبنسبة 202 % بالمقارنة مع سنة 2020، ويمكن تفسير هذا الارتفاع أساسا بالزيادة الهامة المسجلة في نتيجة استغلال الشركة وذلك بما قيمته 57,5 م د وبنسبة 187,9 % تبعا لارتفاع مبيعاتها من جهة وللترفيع في أسعار البيع للعموم من جهة أخرى، وكذلك بتسجيل الشركة لأرباح عادية أخرى قيمتها 12,2 م د خلال سنة 2021 (6,4+ م د بالمقارنة مع سنة 2020 أي ما يعادل نسبة ارتفاع بـ 110,3 %) والمتمثلة بالخصوص في مداخيل على ديون وفوائد أخرى.

الاستثمارات :

بلغت الدفوعات المالية المتعلقة باستثمارات الشركة الوطنية لتوزيع البترول خلال سنة 2020 حوالي 59,7 م د وتندرج أغلبية الاستثمارات المنجزة في تدعيم الدور الاقتصادي للشركة في توفير المواد البترولية من حيث المخزون بالنظر لحاجيات السوق الوطنية ومن حيث تطور نقاط البيع، وفي هذا الإطار تنقسم أهم استثمارات الشركة خلال سنة 2020 الى :

- الدفوعات المتعلقة بالاستثمار في الخزن الاحتياطي : 15,5 م د،
- تهيئة وتحديث عدد من محطات التوزيع بالإضافة لتأهيل مستودع حلق الوادي والتي بلغ مجموع الدفوعات فيها بعنوان سنة 2020 حوالي 18,4 م د،
- اقتناء معدات غاز (قواريروحاويات) بقيمة 8م د،
- تأهيل مستودعات الكيروزان بقيمة 2,8م د، ...

- بلغت الدفوعات المالية المتعلقة باستثمارات الشركة الوطنية لتوزيع البترول خلال سنة 2021 حوالي 73,7 م د، وتنقسم أهم استثمارات الشركة خلال سنة 2021 الى :
- الدفوعات المتعلقة بالاستثمار في الخزن الاحتياطي: 49م د،
- دفوعات قيمتها 11,3 م د متعلقة بتهيئة وتأهيل بعض محطات التوزيع،
- اقتناء معدات غاز (قواريروحاويات) بقيمة 9م د، ...

المديونية :

سيتطرق هذا الجزء لمديونية الشركة الوطنية لتوزيع البترول تجاه :

- **الدولة :** بلغت مديونية الشركة الوطنية لتوزيع البترول تجاه الدولة سنة 2020 ما قيمته 253,5 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 8,8 م د وبنسبة 3,6 % بالمقارنة مع سنة 2019، وهي بالأساس متمثلة في ديون جبائية قيمتها 87,7 م د وقروض من صندوق المخزون الاحتياطي قيمتها 40 م د وقروض من صندوق التعديل الجغرافي قيمتها 125,8م د. ومن المتوقع أن تواصل الشركة تسجيل ارتفاع في مديونيتها تجاه الدولة خلال سنة 2021 وذلك بما قيمته 23,7 م د وبنسبة 9,3 % بالمقارنة مع سنة 2020 وذلك ناتج بالأساس عن الزيادة المسجلة في ديونها الجبائية بما قيمته 23,7 م د وبنسبة 27,1 %.

- **المنشآت العمومية :** بلغت مديونية الشركة الوطنية لتوزيع البترول تجاه المنشآت العمومية سنة 2020 ما قيمته 534,4 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 51,6 م د وبنسبة 10,7 % بالمقارنة مع سنة 2019، وتمثل بالأساس ديون متراكمة تجاه الشركة التونسية لصناعات التكرير (قيمتها 530 م د) بعنوان تزويدها بالمواد البترولية والتي عجزت الشركة الوطنية لتوزيع البترول عن خلاصها بسبب ارتفاع قيمة مستحقاتها لدى الوزارات وباقي المنشآت العمومية (بلغت قيمتها سنة 2020حوالي 500 م د) وخاصة تلك الناشطة في قطاع النقل العمومي (بلغت قيمتها سنة 2020حوالي 266,1 م د)، ومن المتوقع أن تسجل الشركة سنة 2021 انخفاض في مديونيتها تجاه المنشآت العمومية وذلك بما قيمته 4,8 م.د وبنسبة 0,9 % بالمقارنة مع سنة 2020 وذلك تبعا لخلاص جزء بسيط من مخلدات الشركة التونسية لصناعات التكرير والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بذمتها.

- **البنوك** : بلغت مديونية الشركة الوطنية لتوزيع البترول تجاه البنوك سنة 2020 ما قيمته 59,1 م د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 24,3 م د وبنسبة 29,1 % بالمقارنة مع سنة 2019، ومن المتوقع أن تسجل الشركة سنة 2021 ارتفاع في مديونيتها تجاه البنوك وذلك بما قيمته 3,4 م د وبنسبة 5,8 % بالمقارنة مع سنة 2020.

- **المزودون** : بلغت قيمة مديونية الشركة الوطنية لتوزيع البترول تجاه المزودين مع موفى سنة 2020 ما قيمته 588,7 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 66 م د وبنسبة 12,6 % بالمقارنة مع سنة 2019، وتمثل المديونية تجاه الشركة التونسية لصناعات التكرير ما نسبته 90 % منها، ومن المتوقع أن تسجل الشركة تجاه المزودين سنة 2021 انخفاضا في مديونيتها تجاه المزودين وذلك بقيمة 15,7 م د وبنسبة 2,7 % لتبلغ ما قيمته 573 م د.

4. المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية :

أهم مؤشرات النشاط :

بلغ إنتاج امتيازات المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية من النفط الخام سنة 2020، ما يقارب 9,64 مليون برميل في حين بلغت الكمية المنتجة سنة 2019 ما يقارب 10,06 مليون برميل مسجلة بذلك تراجع بقيمة 0,42 مليون برميل وبنسبة 4,4 % ويفسّر هذا التراجع بالأساس بالانخفاض الطبيعي للإنتاج في أغلب حقول النفط (على غرار حقل المعمورة (21- %)، حقل صدربعل (13- %)، حقل الزاوية (13- %)، ...)، هذا بالإضافة لتوقف إنتاج بعض الامتيازات على غرار حقل عناقيد شرقي، درّة، شروق، آدم، واد الزار، جبل قازوز وتراجع إنتاج بعض آبار النفط وذلك نتيجة الاحتجاجات التي شهدتها منطقة الكامور وغلق صمام شحن النفط خلال الفترة الممتدة من جويلية 2020 الى نوفمبر 2020.هذا مع الإشارة بأن إنتاج امتيازات المؤسسة من النفط الخام خلال سنة 2020 يمثل 80,4 % من الإنتاج الوطني البالغ 12 مليون برميل مسجلة بذلك ارتفاعا بالمقارنة مع سنة 2019 بـ 2,6 نقطة مائوية.

بلغ حجم إنتاج المؤسسة من الغاز الطبيعي سنة 2020 حوالي 1,269 مليون طن مكافئ نفط مسجلا بذلك ارتفاعا وبقيمة 75 ألف طن مكافئ نفط وبنسبة 6,3 % بالمقارنة مع سنة 2019، ويمكن تفسير هذا التطور الايجابي النسبي في إنتاج الغاز الطبيعي أساسا بانطلاق شحن الغاز الطبيعي المنتج في حقل نوارة لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز بداية من موفى شهر مارس 2020، بالإضافة لتحسن مردودية بعض الحقول على غرار حقل البركة (100+ %) وحقل باقل/طرفة (69+ %)، هذا مع الإشارة بأن إنتاج امتيازات المؤسسة من الغاز الطبيعي خلال سنة 2020 يمثل 67,5 % من الإنتاج الوطني (1,881 مليون طن مكافئ نفط) مقابل 63,9 % خلال سنة 2019.

سجل إنتاج المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية من الغاز المسال خلال سنة 2020 ارتفاعا هاما بقيمة 13,4 ألف طن متري وبنسبة 14 % مقارنة بسنة 2019، حيث مر من 95 ألف طن متري إلى 108,4 ألف طن متري سنة 2020، ويعود هذا الارتفاع بالأساس بانطلاق حقل نوارة في الإنتاج خلال شهر مارس من سنة 2020 بالإضافة لتحسن مردودية بعض الحقول وخاصة حقلي البركة (100+ %) وحقل باقل/طرفة (49+ %).

من المحتمل أن تسجل امتيازات المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية سنة 2021 ارتفاعا في إنتاجها من النفط بقيمة 0,61 مليون برميل وبنسبة 6,1 % وفي إنتاجها من الغاز الطبيعي بقيمة 530 ألف طن مكافئ نفط وبنسبة 41,8 % وفي إنتاجها من الغاز المسال بقيمة 6,6 ألف طن متري بنسبة 6,1 %، ويمكن تفسير هذه الزيادة في الإنتاج أساسا بالوضع باستئناف إنتاج امتيازات المؤسسة في وضعها الطبيعي بعد تعطل الإنتاج خلال سنة 2020 نتيجة انتشار جائحة كورونا والتحركات الاجتماعية ببعض مناطق الإنتاج.

أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية :

عرف عدد أعوان المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية استقرارا خلال سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 وذلك عند مستوى 785 عونا، وحافظت المؤسسة على استقرار عدد أعوانها خلال سنة 2021 حيث بلغ عددهم 784 عونا.

سجلت أعباء أعوان المؤسسة سنة 2020 انخفاضا بقيمة 7 م د وبنسبة 13,7 % لتبلغ ما قيمته 44 م د، ويعود هذا الانخفاض خاصة لإلغاء المدخرات الخاصة بالزيادة في أجور أعوان المؤسسة بعنوان سنتي 2019 و2020 والتي تم تضمينها بالقوائم المالية للشركة سنة 2019 وقيمتها 5,5 م د وذلك تبعا لموافقة مصالح رئاسة الحكومة على تحسين أجور موظفي المؤسسة، لكون حساب أعباء أعوان المؤسسة سنة 2019 تم تضمينه بمبلغ قيمته 1,8 م د بعنوان امتيازات عينية تخص ملحق الترقيات بالخبرة بعنوان السنوات من 2015 الى 2018.

بالمقابل وبالرغم من الاستقرار المسجل في عدد أعوانها، من المحتمل أن تشهد أعباء أعوان المؤسسة سنة 2021 ارتفاعا بنسبة 11,4 % لتبلغ ما قيمته 49 م د.

أهم المؤشرات المالية :

سجلت المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية سنة 2020 نتيجة صافية سلبية قيمتها 407,1- م,د مقابل أرباح بقيمة 150م د خلال سنة 2019 أي بانخفاض قدره 557,1 م د وبنسبة 371,4 % ويعود هذا الانخفاض خاصّة للتراجع الحاد في نتيجة استغلال المؤسسة وذلك بقيمة 721,2 م د وبنسبة 189,5 % خلال نفس الفترة بالإضافة لإنخفاض قيمة الإيرادات المالية الصافية بـ 92,6 م د وبنسبة 61,8 % وقيمة إيرادات التوظيفات بـ 21,1 م د وبنسبة 46,7 % وذلك تبعا لانتشار جائحة الكورونا الذي أدّى لتراجع الطلب على المحروقات وانخفاض أسعارها في الأسواق العالمية.

من المحتمل أن تسجل المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية مع موفى سنة 2021 نتيجة صافية سلبية قيمتها 145- م,د مسجلة بذلك ارتفاعا نسبيا بقيمة 262 م د بنسبة 64,4 % بالمقارنة مع سنة 2020، ويعود السبب الأساسي لهذا الارتفاع لتحسن نتيجة استغلال المؤسسة التي من المتوقع أن تبلغ ما قيمته 164,5م د (505,1+ م د و148,3+ % بالمقارنة مع سنة 2020) وذلك مع ارتفاع مداخيل المؤسسة من تسويق المحروقات تبعا للزيادة في الطلب وارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية.

الاستثمارات :

بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة من قبل المؤسسةخلال سنة 2020 ما قيمته 199 م د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 219,4 م د وبنسبة 52,4 % بالمقارنة مع سنة 2019، ويعود هذا التراجع بالأساس للتوقف الجزئي لنشاط المنشأة خلال فترة الحجر الصحي العام.

بلغت الدفوعات المتعلقة بمشاريع استثمار المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية خلال سنة 2021 ما قيمته 258,7 م د مسجلة ارتفاعا هاما بالمقارنة مع سنة 2019 وذلك بقيمة 59,7 م.د .

المديونية :

سيتطرق هذا الجزء لمديونية المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية تجاه الدولة والبنوك والمنشآت العمومية والصناديق الاجتماعية والمزودين :

- **الدولة :** بلغت مديونية المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية تجاه الدولة سنة 2020 ما قيمته 471,7 م د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 194,6 م د وبنسبة 29,2 % بالمقارنة مع سنة 2019، وهي بالأساس متمثلة في الحساب الدائن للدولة تجاه المؤسسة (نتائج تسويق المحروقات لحساب الدولة، ضرائب على المرابيح للدفع وإتاوة الإنتاج، ...) الذي بلغ رصيده مع موفى سنة 2020 ما قيمته 446,2 م د (مقابل رصيد للحساب المدين بقيمة 158,8 م د)،

- **البنوك :** بلغت مديونية المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية تجاه البنوك سنة 2020 ما قيمته 705,4 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 51,6 م د وبنسبة 7,9 % بالمقارنة مع سنة 2019، وتمثل المديونية تجاه البنوك الأجنبية ما نسبته 50,2 % من المديونية البنكية للمؤسسة سنة 2020، ومن المتوقع أن تواصل المؤسسة تسجيل ارتفاع في مديونيتها تجاه البنوك سنة 2021 وذلك بما قيمته 100,8 م د وبنسبة 14,3 % بالمقارنة مع سنة 2020.

- **المزودون :** بلغت قيمة مديونية المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية تجاه المزودين مع موفى سنة 2020 ما قيمته 188,6 م.د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 34,5 م د وبنسبة 22,4 % بالمقارنة مع سنة 2019، ومن المتوقع أن يتواصل ارتفاع ديون المؤسسة تجاه المزودين سنة 2021 وذلك بقيمة 111,2 م د وبنسبة 59 % ليبلغ ما قيمته 299,8 م د.

5. الشركة التونسية للكهرباء والغاز :

أهم مؤشرات النشاط :

سجل حجم انتاج الكهرباء سنة 2020 انخفاضا بما قدره 844 ج.و.س وبنسبة 5 % بالمقارنة مع سنة 2019 ليبلغ 16163 ج.و.س سنة 2020 ويعود ذلك أساسا الى انخفاض الطلب على الكهرباء والمتعلق خاصة بالصناعيين بنسبة 4 % وذلك بسبب جائحة كوفيد 19.

من المحتمل أن يشهد انتاج الكهرباء سنة 2021 ارتفاعا يقدر بـ 314 ج.و.س مقارنة بسنة 2020 وبنسبة 1.9 % ويعود ذلك إلى تحسن الطلب على الكهرباء

بلغ عدد حرفاء الغاز الطبيعي في جميع مستويات الضغط 955780 حريف سنة 2020 مسجلا بذلك ارتفاعا بما قدره 29760 حريف وبنسبة 3.2 % مقارنة بسنة 2019 ويعود ذلك الى ارتفاع عدد حرفاء الضغط المنخفض بنسبة 3.2 % من جهة وانخفاض بنسبة 3.3 % و1.8 % بالتوالي في عدد حرفاء الضغط العالي وعدد حرفاء الضغط المتوسط وذلك بسبب تغيير التعريفة او فسخ العقد

ومن المحتمل أن يشهد عدد حرفاء الغاز الطبيعي سنة 2021 ارتفاعا يقدر بـ 40000 حريف وبنسبة 4.2 % مقارنة بسنة 2020.

الموارد البشرية :

بلغ عدد أعوان الشركة 13501 عونا سنة 2020 مسجلا بذلك ارتفاعا بـ 438 عونا وبنسبة 3.4 % بالمقارنة مع سنة 2019 نتيجة مواصلة انجاز برنامج الانتداب الخاص بميزانيتي 2015 و2016 (انتداب جديد لـ 665 عون وإحالة 227 عون على التقاعد) ومن المحتمل أن يبلغ عدد الاعوان 13854 عونا سنة 2021، أي بزيادة 353 عونا مقارنة بسنة 2020.

سجلت أعباء الأعوان ارتفاعا بنسبة 16.6 % سنة 2020 بالمقارنة مع سنة 2019 أي ما قيمته 82 م د نتيجة الزيادة القانونية في الأجور بعنوان سنتي 2018 و2019 والتي تمّ صرفها خلال سنة 2020 والانتدابات الجديدة.

ومن المحتمل أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2021 ارتفاعا بنسبة 5.3 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 605.9 م د.

المؤشرات المالية :

انخفضت النتيجة الصافية لسنة 2020 بما قدره 166.6 م د مقارنة بسنة 2019 أي بنسبة 156.6 % ويعود هذا الى تطور الاعباء المالية الصافية بما قدره 817.1 م د وبنسبة 126.4 % وانخفاض ايرادات التوظيفات بما قدره 6.4 م د وارتفاع الخسائر العادية الاخرى بقيمة 20.8 م د والمتاتية أساسا من خطايا التاخير بعنوان الاداء على القيمة المضافة وخطايا المزود الجزائري sonatrach وقد تم هذا التراجع بالرغم من تحسن نتيجة الاستغلال بما قدره 677.7 م د وبنسبة 124.6 %.

من المحتمل أن تسجل الشركة مع موفى سنة 2021 نتيجة صافية سلبية قيمتها 278- م د مسجلة بذلك تراجعا بما قدره 217.8 م د و بنسبة 361.8 % بالمقارنة مع سنة 2020، ويعود ذلك اساسا الى تراجع نتيجة الاستغلال بما قدره 51.7 م د والى تواصل ارتفاع الخسائر المسجلة على مستوى الاعباء المالية الصافية بما قدره 184 م د وانخفاض نسق الخسائر العادية الاخرى بقيمة 21.4 م د.

الاستثمارات :

بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة من الشركة 441 م د مع موفى سنة 2020 مسجلة بذلك انخفاضا ملحوظا بنسبة 56.1 % بالمقارنة مع سنة 2019، ويعود ذلك بالأساس إلى تأخر انجاز المشاريع بسبب جائحة كورونا.

بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة سنة 2021 ما قيمته 334 م د مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 24.3 % بالمقارنة مع سنة 2020 ويعود ذلك بالأساس إلى إتمام إنجاز مشاريع انتاج الكهرباء والتأخير في إنجاز المخطط الثالث عشر (13) لمشاريع نقل الكهرباء.

المديونية :

سيتطرق هذا الجزء الى مديونية الشركة تجاه :

- **الدولة :** بلغت مديونية الشركة تجاه الدولة سنة 2020 ما قيمته 145.5م د مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 17 % مقارنة بسنة 2019، في حين سجلت سنة 2021 انخفاضا بقيمة 77.4 م د وبنسبة53.2 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 68.1 م د.

- **البنوك :** بلغت مديونية الشركة تجاه البنوك سنة 2020 ما قيمته 8701.9 م د، منها 7816.8 م د تعود الى قروض خارجية بضمان الدولة، مسجلة بذلك ارتفاعا بـ 823.5 م د و بنسبة 10.5 % مقارنة بسنة 2019. في حين سجلت سنة 2021 انخفاضا بقيمة 780.6 م د وبنسبة 9.0 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 7921.3 م د منها 7253.2 م د تعود الى قروض خارجية و بضمان الدولة .

- **المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية :** بلغت مديونية الشركة تجاه المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية سنة 2020 ما قيمته 955.2 م د، منها 716.2 م د ديون تجاه المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 106.8 % مقارنة بسنة 2019، في حين سجلت سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 263.4 م د وبنسبة 27.6 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 1218.6 م د

- **الصناديق الاجتماعية :** قامت الشركة بتسوية ديونها تجاه الصناديق الاجتماعية سنة 2020 و سنة 2021.

- **المزودون :** بلغت مديونية الشركة تجاه المزودين سنة 2020 ما قيمته 1644.5 م د مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 42.6 % مقارنة بسنة 2019، في حين سجلت سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 1305.8 م د وبنسبة 79.4 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 2950.3 م د.

6. شركة النقل بواسطة الانابيب :

اهم مؤشرات النشاط :

سجل نشاط نقل المحروقات خلال سنة 2020 تراجعا بنسبة 19 % بالمقارنة مع سنة 2019 ليبلغ 1,7 مليون م^3 سنة 2020 ويعود ذلك إلى تقلّص الكميّات المنقولة عبر أنبوب بنزرت رادس بنسبة 16 % نتيجة عودة استيراد مادة الغازوال عبر الميناء البترولي بحلق الوادي ابتداء من شهر نوفمبر 2019 وتقلّص الكميات المنقولة عبر أنبوب وقود الطائرات رادس – مطار تونس قرطاج نتيجة لتقلص الطلب على مستوى مطار تونس قرطاج بنسبة 56 % كنتيجة لتفشي جائحة كورونا وإغلاق الحدود ووضع قيود على التنقل بين الدول.

شهد نشاط شركة النّقل بواسطة الأنابيب خلال سنة 2021 ارتفاعا بنسبة 13 % مقارنة بسنة 2020 ويعود ذلك لارتفاع حجم الكميّات المنقولة عبر أنبوب بنزرت رادس بنسبة 12 % كنتيجة لارتفاع حاجيات المنطقة البترولية برادس بنسبة 13 % وارتفاع حجم الكميّات المنقولة عبر أنبوب وقود الطائرات رادس مطار تونس قرطاج بنسبة 38 % نتيجة للتحسّن المسجّل في نشاط مطار تونس قرطاج والعودة التدريجية المسجلة في نشاط النّقل الجوي.

الموارد البشرية :

بلغ عدد الأعوان سنة 2020 مجموع 119 عونا مسجلا بذلك ارتفاعا بـ 9 أعوان ما يقابل نسبة 8,2 % بالمقارنة مع سنة 2019 نتيجة لانتداب 12 عون (4 إطارات و4 أعوان تسيير و4 أعوان تنفيذ) وذلك في إطار تنفيذ برنامج إنتدابات سنتي 2015 و2016 وما تبقى من برنامج سنة 2014 ومغادرة 3 أعوان للشركة على إثر بلوغهم سنّ التقاعد.

كما بلغ عدد الأعوان 114 عونا في موفي سنة 2021 مقابل 119 عون في موفي سنة 2020 أي بانخفاض بـ 5 أعوان ما يقابل نسبة انخفاض بـ 4,2 % مقارنة بسنة 2020 وذلك نتيجة لمغادرة 3 أعوان للشركة على إثر بلوغهم سنّ التقاعد ووفاة عون وانتهاء إلحاق الرئيس المدير العام السابق على إثر بلوغه سنّ التقاعد وتعيين متصرّف مفوّض خلفا له.

سجلت أعباء الأعوان خلال سنة 2020 ارتفاعا بنسبة 5,7 % مقارنة بسنة 2019 أي بما قيمته 0,3 م د نتيجة لانتداب 12 عونا (4 إطارات و4 أعوان تسيير و4 أعوان تنفيذ) بالإضافة لصرف منح إحالة على التقاعد لفائدة 3 أعوان والزيادات في الأجور طبقا للاتفاقات المبرمة مع الأطراف الاجتماعية.

كما شهدت أعباء الأعوان خلال سنة 2021 ارتفاعا بنسبة 1,36 % مقارنة بسنة 2020 أي بما قدره 0,076 م د لتبلغ 5,644 مليون دينار مقابل 5,568 مليون دينار في سنة 2020. ويفسّر هذا الارتفاع بارتفاع أعباء الأجور بـ 0,107 م د، وارتفاع الأعباء الاجتماعية بـ 0,022 م د،

اهم المؤشّرات المالية :

انخفضت النتيجة الصافية لسنة 2020 ما قدرها 0,250 م د أي بنسبة 3,3 % مقارنة بسنة 2019 ويعود هذا إلى انخفاض المداخيل بـ 3,1 م د، الأداء على الأرباح بـ 0,7 م د، مخصصات الاستهلاكات والمدخرات بـ 4,4 م د من جهة وارتفاع ايرادات التوظيفات بـ 0,5 م د، إيرادات الاستغلال الأخرى بـ 1,8 م د من جهة أخرى،

ارتفعت النتيجة الصافية لسنة 2021 بما قدرها 0,5 م د أي بنسبة 6,7 % مقارنة بسنة 2020 ويعود هذا إلى ارتفاع المداخيل بـ 2,5 م د، الأداءات على الأرباح بـ 0,3 م د، مجموع أعباء الاستغلال بـ 0,4 م د، من جهة وانخفاض ايرادات التوظيفات بـ 1,4 م د، الخسائر العادية الأخرى بـ 0,7 م د، ايرادات الاستغلال الأخرى بـ 0,6 م د من جهة أخرى.

الاستثمارات :

بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة من طرف شركة النقل بواسطة الأنابيب 0,4 م د مع موفي سنة 2020 مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 50 % بالمقارنة مع سنة 2019، ويعود ذلك بالأساس لتأجيل تنفيذ إنجاز جزء هام من برنامج استثمارات الشركة على إثر تفشي جائحة كورونا.

بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة سنة 2021 ما قيمته 0,5 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 27,3 % بالمقارنة مع سنة 2020، ويعود ذلك بالأساس لتحسن الوضع الصحي خلال سنة 2021 في علاقة بجائحة كورونا.

المديونية :

- **تجاه الدولة :** بلغت مديونية الشركة تجاه الدولة سنة 2020 ما قيمته 0,5 م د مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 44,4 % مقارنة بسنة 2019، في حين سجلت سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 1,1م د وبنسبة 220 % مقارنة بسنة 2020، لتبلغ 1,6 م د.

- **تجاه المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية :** بلغت مديونية الشركة تجاه المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية سنة 2020 ما قيمته 1,2 م د مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 20 % مقارنة بسنة 2019، في حين سجلت سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 2,4 م د وبنسبة 200 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 3,6 م د.

- **تجاه الصناديق الاجتماعية :** حافظت مديونية الشركة تجاه الصناديق الاجتماعية خلال سنة 2019-2020-2021 على نفس قيمة 0,5 م د.

- **تجاه المزودون :** بلغت مديونية الشركة تجاه المزودين سنة 2020 ما قيمته 0,8 م د مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 11,1 % مقارنة بسنة 2019، كما سجلت سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 0,1 م د وبنسبة 12,5 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 0,9 م د.

7. شركة فسفاط قفصة :

أهم مؤشرات النشاط :

سجلت مبيعات الفسفاط خلال سنة 2020 تراجعا بما قدره 0,9 مليون طن و بنسبة 28,1 % بالمقارنة مع سنة 2019 لتبلغ 2,3 مليون طن ويعود ذلك إلى تقلص الإنتاج والاستخراج بما قدره 1,7م طن, نتيجة تواصل الإحتجاجات وتداعيات الحجر الصحي الشامل والموجه لفيروس كورونا.

ومن المتوقع أن تشهد مبيعات الفسفاط خلال سنة 2021 إرتفاعا بما قدره 1 مليون طن و بنسبة 43,5 % بالمقارنة مع سنة 2020 لتبلغ 3,3 م طن ويعود ذلك بالأساس لارتفاع الإنتاج بما قدره 0,7 مليون طن و بنسبة 24,5 %.

الموارد البشرية :

تراجع عدد الأعوان سنة 2020 بـــ213 عون و بنسبة 2,9 % ليبلغ 7208 عونا بالمقارنة مع سنة 2019 ويعود ذلك بالأساس للإحالة على التقاعد و من المحتمل أن يبلغ عدد الأعوان 7038 عونا سنة 2021 أي بتراجع بـ170عونا وبنسبة 2.4 % مقارنة بسنة 2020 وذلك نتيجة تواصل برنامج الإحالة على التقاعد القانوني.

سجلت أعباء الأعوان سنة 2020 إرتفاعا يقدربـ16,6م د وبنسبة 5,5 % بالمقارنة مع سنة 2019 لتبلغ 316,3 م د ويعود ذلك بالأساس لصرف القسط الثالث من الزيادات العامة في الأجور.

ومن المتوقع أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2021 إرتفاعا يقدربـ1.7 م د و بنسبة 0,5 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 318 م د نتيجة المفعول المالي للترقيات الداخلية,

أهم المؤشرات المالية :

إنخفضت النتيجة الصافية سنة 2020 بما قدره 932,6 م د و بنسبة 145,8 % مقارنة بسنة 2019 لتبلغ 293,2- م د ويعود ذلك إلى تراجع نتيجة الاستغلال بـ 212.3 م د و بنسبة 491.6 % علما وأن النتيجة الصافية بعنوان سنة 2019 تضمنت أرباح غيرعادية بعنوان استرداد على مدخرات بما قدره 688.4 م د تبعا لتطبيق الفصل 40 من قانون المالية لسنة 2021.

ومن المتوقع أن ترتفع النتيجة الصافية سنة 2021 بما قدره 322,2 م د و بنسبة 109,9 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 29 م د ويعود ذلك لتحسن نتيجة الاستغلال بـ 345.1 م د وبنسبة 204 % لتبلغ 176 م د.

الاستثمارات :

بلغت الاستثمارات المنجزة سنة 2020 ما قدره 22.1 م د مسجلة بذلك انخفاضا بـ67,8 م د و بنسبة 75,4 %

مقارنة بسنة 2019 تتعلق أساسا بإعادة توضيب المقاطع و تجديد شبكة قنوات المياه الصناعية ويعزى تراجع نفقات الإستثمارات للصعوبات المالية التي تشهدها المؤسسة, ومن المتوقع أن تبلغ الاستثمارات المنجزة في موفى سنة 2021 حوالي 22,2م د.

المديونية :

سيتطرق هذا الجزء الى مديونية الشركة تجاه :

-**الدولة :** بلغت مديونية الشركة تجاه الدولة (تتعلق أساسا بضرائب و أداءات) سنة 2020 ما قيمته 84,4 م د مسجلة بذلك إرتفاعا بقيمة 28,9 م د و بنسبة52,1 % مقارنة بسنة 2019، في حين من المتوقع أن تسجل سنة 2021 إرتفاعا بقيمة 43,8 م د وبنسبة 51,9 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 128,2م د.

- **البنوك :** بلغت مديونية الشركة تجاه البنوك سنة 2020 ما قيمته 128,8م د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 61 م د و بنسبة 90 % مقارنة بسنة 2019، في حين من المتوقع أن تسجل سنة 2021 إنخفاضا بقيمة 9,2 م د وبنسبة 7,7 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 119,6م د.

- **المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية :** بلغت مديونية الشركة تجاه المنشآت العمومية دون إعتبار الصناديق الاجتماعية سنة 2020 ما قيمته 42,4 م د مسجلة بذلك تراجعا بقيمة 9,8 م د وبنسبة 18,8 % مقارنة بسنة 2019، في حين من المتوقع أن تسجل سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 23,7 م د وبنسبة 55,9 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 66,1 م د.

- **الصناديق الاجتماعية :** بلغت مديونية الشركة تجاه الصناديق الاجتماعية سنة 2020 ما قيمته 50,5 م د مسجلة بذلك إرتفاعا بقيمة 20,3 م د و بنسبة 67,2 % مقارنة بسنة 2019، في حين من المتوقع ان تسجل سنة 2021 إرتفاعا بقيمة 15.1م د وبنسبة 29,9 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 65,6 م د.

- **المزودون :** بلغت مديونية الشركة تجاه المزودين سنة 2020 ما قيمته 112,4 م د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 41,7 م د وبنسبة 27.1 % مقارنة بسنة 2019، في حين من المتوقع أن تسجل سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 20,9م د وبنسبة 18,6 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 133,3 م د.

8. المجمع الكيميائي التونسي :

أهم مؤشرات النشاط :

سجل المجمع الكيميائي التونسي سنة 2020 تراجعا بـ 0,4 مليون طن وبنسبة 28,5 % في كمية مبيعات المواد الفسفاطية لتبلغ مليون طن مقابل 1.4 مليون طن سنة 2019 ويعزى ذلك لتراجع النشاط الاقتصادي تبعا لإنعكاسات الغلق الكلي والموجه الذي شهده العالم خلال سنة 2020 نتيجة تفشي جائحة كورونا.

الموارد البشرية :

بلغ عدد الأعوان 5304 عونا سنة 2020 مسجلا بذلك انخفاضا بـ 254 عون و بنسبة 4.5 % مقارنة مع سنة 2019 ويعود ذلك بالأساس لحالات التقاعد.

سجلت أعباء الأعوان ارتفاعا بـ 33 مليون دينار وبنسبة 11 % سنة 2020 بالمقارنة مع سنة 2019 لتبلغ 333م د.

أهم المؤشرات المالية :

انخفضت النتيجة الصافية قبل التعديلات المحاسبية سنة 2020 بما قدره 388,6 م د وبنسبة 189,8 % مقارنة بسنة 2019 ويعزى ذلك بالأساس الى انخفاض نتيجة الاستغلال بـ 297.1 مليون دينار وبنسبة 316,1 % الراجعة الى تدهور رقم المعاملات بنسبة 27 % ليبلغ 936 م د مقابل 1276 م د سنة 2019 أي بتراجع بمبلغ قدره 340 م د ويفسر هذا الانخفاض بتراجع مستوى أسعار البيع على المستوى العالمي (انعكاس سلبي بـ197 م د) وتراجع مستوى الكميات المباعة (إنعكاس سلبي بـ116 م د) وتراجع سعر صرف الدولار (انعكاس سلبي بـ27 م د) ويعزى كل ما سبق لانعكاسات الغلق الكلي والموجه الذي شهده العالم خلال سنة 2020 نتيجة تفشي جائحة كورونا.

الاستثمارات :

تراجعت المبالغ المخصصة للاستثمارات المنجزة بنسبة 52,9 % وبقيمة 18 م د لتبلغ 16 م د مع موفى سنة 2020 مقابل مبلغ بـ 34 م د لسنة 2019.

كما بلغت منح الاستثمار سنة 2019 ما قدره 45.3 م د تتعلق أساسا بقرض البنك الأوربي للاستثمار لتمويل مشاريع الحد من التلوث الهوائي تحملته الدولة بما قدره 41.4 م د.

المديونية :

بلغت مديونية الشركة تجاه :

- **الدولة :** بلغت مديونية الشركة تجاه الدولة سنة 2019 ما قيمته 177,5 م د والتي تخص بالأساس متخلدات بعنوان أرباح الأسهم لسنة 2010 راجعة للدولة (قرار الجلسة العامة بتاريخ 27 ديسمبر 2011)قدرت بـ 160 م د.

- **البنوك :** بلغ حجم القروض سنة 2019 ما قيمته 475,6 م د تتعلق بالمجموع الجملي للقروض الجارية والغير جارية والمساعدات البنكية بتاريخ 31 ديسمبر 2019.

- **المنشآت العمومية :** بلغت مديونية الشركة تجاه المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية سنة 2019 ما قيمته 527م د (تم اعتماد المبلغ المضمن بالوثيقة التوجيهية للمنشاة لسنة 2021 المتعلق بقانون المالية لسنة 2022).

- **الصناديق الاجتماعية :** بلغت المديونية تجاه الصناديق الاجتماعية سنة 2019 ما قيمته 46 م د،

- **المزودون :** بلغت المديونية تجاه المزودين سنة 2019 ما قيمته 834,6 م د.

9. شركة اسمنت بنزرت :

مؤشرات النشاط :

سجل انتاج شركة اسمنت بنزرت من الكلنكر تحسنا طفيفا سنة 2020 يقدّر بـ 1662 طن وبنسبة 0,25 % بالمقارنة مع سنة 2019 ليبلغ 663491 طن سنة 2020 مقابل 661829 طن سنة 2019 ويعود ذلك إلى مزيد التحكم الفني في وسائل الإنتاج وتطوير سبل الصيانة الوقائية وذلك بالرغم من توقف ورشات الإنتاج والبيع لمدة 45 يوما من (24 مارس إلى 7 ماي 2020) ووتيرة النشاط الغير مستقرة الناتجة عن العمل بصفة جزئية.

بالتوازي مع ذلك، سجل إنتاج الشركة من الإسمنت ارتفاعا يقدّر بـ 17 387 طن وبنسبة 2,7 % ليبلغ 660909 طن سنة 2020 مقابل 643522 سنة 2019.

كما شهد انتاج الكلنكر سنة 2021 ارتفاعا يقدر بـ 46907 طن وبنسبة 7,1 % مقارنة بسنة 2020 ليبلغ 710398 طن بالإضافة إلى ذلك سجل انتاج الشركة من الاسمنت ارتفاعا يقدّر بـ 10757 طن بنسبة 1,6 % سنة 2021 بالمقارنة مع سنة 2020 ليبلغ 671666 طن ويعود ذلك إلى تنفيذ عملية الصيانة اللازمة والتحكم في ملائمة المواد الأولية المتوفرة بالمقطع مع الفرن.

الموارد البشرية :

بلغ عدد الأعوان 431 عونا سنة 2020 مسجلا بذلك انخفاضا بـ 21 عونا وبنسبة 4,6 % بالمقارنة مع سنة 2019 نتيجة الإحالة على التقاعد وقد بلغ عدد الأعوان 407 عونا سنة 2021 أي بنقص بـ 24 عونا مقارنة بسنة 2020 وذلك نتيجة الإحالة على التقاعد (13 عونا منهم تمت إحالتهم على التقاعد الوجوبي) وتجدر الإشارة أنه يتزايد العدد الجملي للمغادرين للسنوات المقبلة بسبب التقاعد الوجوبي للعمال والإطارات المنتدبين بين سنتي 1988-1992 ومن المنتظر أن تشهد الشركة مغادرة 86 عونا بين سنة 2022 وسنة 2025 (13 إطار، 35 عون تسيير و38 عون تنفيذ).

سجلت أعباء الأعوان ارتفاعا طفيفا سنة 2020 بقيمة 0,3 م د ونسبة 2 % مقارنة بسنة 2019 حيث بلغت 15.6 م د سنة 2020 ويعود هذا الارتفاع بالرغم من تراجع عدد الأعوان إلى حصول المحالين على التقاعد على منحة الإحالة على التقاعد ويتم احتسابها ضمن أعباء السنة التي يقع فيها خروج العون على التقاعد وبلغت أعباء الأعوان 15.5 م د في نهاية سنة 2021 مسجلة انخفاضا طفيفا بقيمة 0,1 م د وبنسبة 0,17 % نتيجة الإحالات على التقاعد في مقابل حصول المغادرين على منحة الإحالة على التقاعد.

المؤشرات المالية :

تحسنت النتيجة الصافية قبل التعديلات المحاسبية لسنة 2020 بما قدره 9 م د مقارنة بسنة 2019 وبنسبة 95,5 % ويعود ذلك إلى تحسن نتيجة الاستغلال بـ 14,9 م د مقارنة بسنة 2019 حيث بلغت 13,6 م د

سنة 2020 مقابل 1,3- م د سنة 2019، وذلك بالرغم من ارتفاع الأعباء المالية الصافية بنسبة 63,9 % خلال سنة 2020 بالمقارنة مع سنة 2019 حيث بلغت 14,1 م د سنة 2020 مقابل 8,6 م د سنة 2019.

تدهورت النتيجة الصافية قبل التعديلات المحاسبية لسنة 2021 بقيمة 6,4 م د وبنسبة 1514,3 % حيث بلغت 6,8- م د سنة 2021 مقابل 0,4- م د سنة 2020 ويعود هذا إلى تراجع نتيجة الاستغلال بما قدره 11,5 م د أي بنسبة 84,5 % حيث بلغت 2,1 م د سنة 2021 مقابل 13,6 م د سنة 2020، وفي المقابل تراجعت الأعباء المالية الصافية بقيمة 4,8 م د وبنسبة 34 % حيث بلغت 9,3 م د سنة 2021 مقابل 14,1 م د سنة 2020.

الاستثمارات :

بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة من الشركة 4,2 م .د مع موفى سنة 2020 مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 1,1 م د وبنسبة 33,9 % بالمقارنة مع سنة 2019، ويعود ذلك الى مواصلة إتمام المشاريع المبرمجة السابقة والمتمثلة أهمّها في تركيز آليات لإستعمال الطاقات البديلة كوقود الفرن واقتناء كسّار متنقل.

بلغت قيمة الإستثمارات المنجزة سنة 2021 ما قيمته 3,9 م د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 0,4 م د وبنسبة 8,5 % بالمقارنة مع سنة 2020 ويعود ذلك إلى تسجيل الشركة نقص في السيولة بسبب عدم تحقيق المستوى المبرمج من الإنتاج والبيوعات.

المديونية :

سيتطرق هذا الجزء إلى مديونية الشركة تجاه :

- **الدولة :** بلغت مديونية الشركة تجاه الدولة سنة 2020 ما قيمته 54,7 م د مسجلة ارتفاعا بقيمة 4,1 م د وبنسبة 8,1 % مقارنة بسنة 2019 حيث بلغت 50,7 م د، في حين سجلت سنة 2021 انخفاضا بقيمة 5,9 م د وبنسبة 10,8 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 48,9 م د.

- **البنوك :** بلغت مديونية الشركة تجاه البنوك المحلية سنة 2020 ما قيمته 122,2 م د مسجلة انخفاضا بقيمة 3,3 م د وبنسبة 2,7 % مقارنة بسنة 2019 حيث بلغت 125,5 م د، في حين سجلت سنة 2021 انخفاضا بقيمة 14,4م د وبنسبة.11,7 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 107,8 م د.

- **المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية :** بلغت مديونية الشركة تجاه المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية سنة 2020 ما قيمته 0,7 م د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 2,7 م د وبنسبة 78,4 % مقارنة بسنة 2019، في حين سجلت سنة 2021 ارتفاعا بقيمة .2,3م د وبنسبة 309,7 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ3,1 م د.

الصناديق الاجتماعية : بلغت مديونية الشركة تجاه الصناديق الاجتماعية سنة 2020 ما قيمته 0,9.م د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 1 م د وبنسبة 51,6 % مقارنة بسنة 2019، في حين سجلت سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 0,5 م د وبنسبة 50,8 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 1,4 م د.

المزودون : بلغت مديونية الشركة تجاه المزودين سنة 2020 ما قيمته 22,6 م د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 7,1 م د وبنسبة 23,8 % مقارنة بسنة 2019، في حين سجلت سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 4,2.م د وبنسبة 18,7 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 26,8 م د.

10. شركة اسمنت أم الكليل :

مؤشرات النشاط :

سجل انتاج شركة اسمنت أم الكليل من الاسمنت والجير الاصطناعي تراجعا سنة 2020 يقدّر بـ 0,3 م طن وبنسبة 46 % بالمقارنة مع سنة 2019 ليبلغ 0,314 م طن سنة 2020 مقابل 0,581 م. طن سنة 2019 ويعود ذلك إلى تقلص الطلب نتيجة جائحة كورونا من جهة وارتفاع نسبة التوقفات الناتجة على الاعطاب الفنية نتيجة عدم استكمال الاستثمارات المبرمجة من جهة اخرى.

ومن المحتمل أن يشهد انتاج الشركة من الاسمنت والجير الاصطناعي ارتفاعا طفيفا سنة2021 يقدر بـ 0,055 م طن وبنسبة 17,5 % ويعود ذلك إلى تحسّن القدرة الإنتاجية للمصنع وتحسّن جودة الموالط.

الموارد البشرية :

بلغ عدد الأعوان 402 عونا سنة 2020 مسجلا بذلك انخفاضا بـ 18 عونا وبنسبة 4,3 % بالمقارنة مع سنة 2019 نتيجةالإحالة على التقاعد (18 عونا محال على التقاعد) ومن المحتمل أن يبلغ عدد الأعوان 379 عونا سنة2021 أي بنقص بـ 23 عونا مقارنة بسنة 2020 وبنسبة 5,7 % وذلك نتيجة المغادرة في إطار التقاعد.

سجلت أعباء الأعوان انخفاضا طفيفا سنة 2020 بقيمة 0,2 م د ونسبة 1,7 % مقارنة بسنة 2019 حيث بلغت 13,7 م د سنة 2020 مقابل 14 م د سنة 2019 وذلك نتيجة تراجع عدد الأعوان ومن المحتمل أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 1,2 م د وبنسبة 8,8 % ويعود ذلك إلى تفعيل الترقيات الداخلية والتدرج الوظيفي والزيادات القانونية في الأجور.

المؤشرات المالية :

تدهورت النتيجة الصافية قبل التعديلات المحاسبية لسنة 2020 بما قدره 9,5 م د و بنسبة 61,9 % مقارنة بسنة 2019 لتبلغ 24,9- م د سنة 2020 مقابل 15,4- م د سنة 2019 وذلك نتيجة تراجع نتيجة الاستغلال بقيمة 13,2 م د مقارنة بسنة 2019 حيث بلغت 26- م د سنة 2020 مقابل 12,8- م د سنة 2019، مقابل انخفاض الأعباء المالية الصافية بقيمة 1,4 م دوبنسبة 56,9 % وارتفاع الأرباح العادية الأخرى بقيمة 1,7 م د لتبلغ 2,2 م د سنة 2020.

ومن المحتمل أن تواصل النتيجة الصافية قبل التعديلات المحاسبية لسنة 2021 تراجعا بقيمة 1,7 م د

وبنسبة 6,6 % لتبلغ 26,6- م د سنة 2021 ويعود هذا إلى تراجع الأرباح العادية الأخرى بقيمة 2,1 م د مقابل تسجيل استقرار على مستوى نتيجة الاستغلال حيث من المحتمل أن تتحسّن بقيمة 0,1 م د سنة 2021 لتبلغ 25,9- م د وتراجع الأعباء المالية الصافية بقيمة 0,5 م د.

الاستثمارات :

بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة من قبل الشركة 2 م .د سنة 2020 مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 1,7 م د وبنسبة 788,6 % بالمقارنة مع سنة 2019 ومن المحتمل أن تبلغ قيمة الاستثمارات المنجزة سنة 2021 ما قيمته 2,6 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 33,6 % بالمقارنة مع سنة 2020 وبالرغم من هذا التطور المسجل فإنّه لم يتمّ انجاز الاستثمارات المبرمجة للسنوات 2019 و2020 و2021 نتيجة الوضعية المالية الصعبة للشركة وأمام وضرورة انجاز الاستثمارات قامت الشركة بتبويب وضبط مجمل المشاريع المرحّلة حسب الأولوية والشروع في إنجازها مع نهاية سنة 2021 والسنوات المقبلة.

المديونية :

سيتطرق هذا الجزء إلى مديونية الشركة تجاه :

الدولة : بلغت مديونية الشركة تجاه الدولة سنة 2020 ما قيمته 7 م د مسجلة ارتفاعا قدره 0,4 م د وبنسبة 6,7 % مقارنة بسنة 2019 حيث بلغت 6,5 م د ومن المحتمل أن تسجل خلال سنة 2021 انخفاضا بقيمة 5,7 م د وبنسبة 81,3 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 1,3 م د.

- **البنوك :** بلغت مديونية الشركة تجاه البنوك المحلية سنة 2020 ما قيمته 17,1 م د مسجلة انخفاضا قدره 3,4 م د وبنسبة 16,6 % مقارنة بسنة 2019 حيث بلغت 20,5 م د، ومن المحتمل أن تسجل خلال سنة 2021 انخفاضا بقيمة 9,6 م د وبنسبة 56,3 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 7,5 م د.

- **المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية :** بلغت مديونية الشركة تجاه المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية سنة 2020 ما قيمته 83,8 م د مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 8,4 م د وبنسبة 11,1 % مقارنة بسنة 2019 حيث بلغت 75,5 م د، ومن المحتمل أن تسجل خلال سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 20,9 م د وبنسبة 24,9 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 104,7م د.

- **الصناديق الاجتماعية :** بلغت مديونية الشركة تجاه الصناديق الاجتماعية سنة 2020 ما قيمته 1,7 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 0,6 م د وبنسبة 47,4 % مقارنة بسنة 2019 حيث بلغت 1,2 م د، ومن المحتمل أن تسجل سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 0,5 م د وبنسبة 31,7 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 2,3 م د

- **المزودون :** بلغت مديونية الشركة تجاه المزودين سنة 2020 ما قيمته 12,7 م د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 4,7 م د وبنسبة 27,2 % مقارنة بسنة 2019 حيث بلغت 17,5 م د ومن المحتمل أن تسجل سنة 2021 انخفاضا بقيمة 2,9 م د وبنسبة 22,5 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 9,9 م د.

11. الشركة التونسية لصناعة الحديد «الفولاذ» :

مؤشرات النشاط :

سجل حجم الانتاج سنة 2020 ارتفاعا بنسبة 23.4 % بالمقارنة مع سنة 2019 ليبلغ 163.7 ألف طن سنة 2020 ويعود ذلك إلى ارتفاع انتاج حديد البناء بنسبة 38.1 % وارتفاع انتاج العروق الفولاذية بنسبة 23.7 % في المقابل تراجع انتاج الاسلاك المسحوبة بنسبة 38.5 % وانتاج الهياكل المعدنية بنسبة 19.8 %. وقد تمّ تسجيل هذا الارتفاع بالرغم من عديد التوقفات الحاصلة على مستوى الفرن عدد 1 و2 في ظل جائحة كوفيد 19 والحجر الصحي الشامل وعدم توفر المواد الأولية المستوردة.

من المحتمل أن يشهد حجم الانتاج سنة 2021 ارتفاعا طفيفا يقدر بـ7440 طن مقارنة بسنة 2020 وبنسبة 4.5 % ويعود ذلك إلى ارتفاع انتاج العروق الفولاذية بنسبة 10.5 % وزيادة انتاج الاسلاك المسحوبة بنسبة 0.9 % في المقابل تراجع انتاج حديد البناء بنسبة 0.6 % وانتاج الهياكل المعدنية بنسبة 4.4 %.

عرف حجم المبيعات ارتفاعا بنسبة15.1 % سنة 2020 بالمقارنة مع سنة 2019 ويعود ذلك بالأساس لارتفاع مبيعات حديد البناء، التي تمثل84.8 % من حجم المبيعات الجملي،بنسبة 26.3 % وبقيمة 14 ألف طن.

ومن المحتمل أن يشهد حجم المبيعات سنة 2021 ارتفاع ابنسبة 1.9 % لتبلغ 80.8 ألف طن مقارنة بسنة 2020 ويعود ذلك أساسا إلى ارتفاع حجم مبيعات حديد البناء، والتي تمثل 89.5 % من حجم المبيعات الجملي، بنسبة 7.6 % مقابل تراجع حجم مبيعات الاسلاك المسحوبة بنسبة 45.4 % والهياكل المعدنية بنسبة 21.2 %.

الموارد البشرية :

بلغ عدد الأعوان 942 عونا سنة 2020 مسجلا بذلك انخفاضا بـ 47 عونا وبنسبة 4.8 % بالمقارنة مع سنة 2019 نتيجة الاحالات على التقاعد ومن المحتمل أن يبلغ عدد الأعوان 1018 عونا سنة 2021 أي بزيادة 76 عونا مقارنة بسنة 2020 وذلك نتيجة انتداب 125 عونا ومغادرة 49 عونا.

سجلت أعباء الأعوان ارتفاعا طفيفا بنسبة 1 % سنة 2020 بالمقارنة مع سنة 2019 أي ما قيمته 0.4 م د نتيجة ارتفاع الاجور ومن المحتمل أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2021 انخفاضا طفيفا بنسبة 0.5 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 41.5 م د ويعود ذلك الى تجاوز اجور المغادرين أعباء المنتدبين الجدد.

المؤشرات المالية :

تدهورت النتيجة الصافية لسنة 2020 ما قدرها 19.4 م د مقارنة بسنة 2019 أي بنسبة 76.4 % ويعود هذا الى تراجع نتيجة الاستغلال بما قدره 7.5 م د وبنسبة 441.2 % والمتأتية اساسا من انخفاض المداخيل بما قدره 43.9 م د وبنسبة 21 % نتيجة التوقف عن تصدير مادة الخردة. من جهة والى ارتفاع الأعباء المالية بما قدره 11.5 م د وبنسبة 45.3 % من جهة أخرى .

هذا ومن المحتمل أن تسجل الشركة مع موفى سنة 2021 نتيجة صافية سلبية قيمتها 27.4م د مسجلة بذلك ارتفاعا بما قدره 17.4 م د و بنسبة 38.8 % بالمقارنة مع سنة 2020، ويعود ذلك اساسا الى ارتفاع نتيجة الاستغلال بقيمة 22.9 م د أي بنسبة 248.9 % من جهة و ارتفاع الأعباء المالية بما قدره 5 م د أي بنسبة 13.6 % من جهة أخرى.

الاستثمارات :

بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة من الشركة 2 م. د مع موفي سنة 2020 مسجلة بذلك انخفاضا ملحوظا بنسبة 50 % بالمقارنة مع سنة 2019، ويعود ذلك بالأساس إلى عدم توفر التمويلات الضرورية وتأخر تنفيذ برنامج التأهيل الشامل للشركة.

بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة سنة 2021 ما قيمته 2.5 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 25 % بالمقارنة مع سنة 2020، غير انّ هذه الاستثمارات تبقى دون الحاجيات الحقيقية لإعادة تأهيل المعدات.

المديونية :

سيتطرق هذا الجزء الى مديونية الشركة تجاه :

- **الدولة :** بلغت مديونية الشركة تجاه الدولة سنة 2020 ما قيمته 72.6 م د مسجلة بذلك ارتفاعا طفيفا بنسبة 0.4 % مقارنة بسنة 2019،في حين سجلت سنة 2021 انخفاضا بقيمة 1.5 م د وبنسبة 2.1 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 71.1 م د.

- **البنوك :** بلغت مديونية الشركة تجاه البنوك سنة 2020 ماقيمته 182.8 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 6.7 % مقارنة بسنة 2019، في حين سجلت سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 5.3 م د وبنسبة 2.9 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 188.1 م د.

- **المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية :** بلغت مديونية الشركة تجاه المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية سنة 2020 ما قيمته 123.4م د مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 12.3 % مقارنة بسنة 2019، في حين سجلت سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 21.6 م د وبنسبة 17.5 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 145 م د.

- **الصناديق الاجتماعية :** بلغت مديونية الشركة تجاه الصناديق الاجتماعية سنة 2020 ماقيمته 86.5 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 17.7 % مقارنة بسنة 2019، في حين سجلت سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 20.5 م د وبنسبة 23.7 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 107 م د.

- **المزودون :** بلغت مديونية الشركة تجاه المزودين سنة 2020 ما قيمته 27.4 م د مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 10.2 % مقارنة بسنة 2019، في حين سجلت سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 1.3 م د وبنسبة 4.7 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ28.7م د.

12. الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق :

مؤشرات النشاط :

سجل انتاج الورق سنة 2020 تراجعا بقيمة 3125 طن وبنسبة 76,8 % بالمقارنة مع سنة 2019 ليبلغ 946 طن سنة 2020 مقابل 4071 طن سنة 2019 ويعود ذلك إلى تعطّل وحدات الإنتاج لأسباب فنية (عدم اشتغال المرجل الحراري) كما انخفض انتاج الشركة من المواد الكيميائية (الصودا والحامض الكلوريدريكي والكلور السائل) بقيمة 908 طن وبنسبة 50,7 % ليبلغ 881 طن سنة 2020 ويعود ذلك إلى تآكل معدّات إنتاج وحدة الحلكبة التي تشتغل بتكنولوجيا من الجيل الثاني حيث لم تعد مستخدمة كما أنّ المعدّات اللازمة لصيانتها (Anodes et cathodes) غير متوفرة لدى المصنّع في حين أنّ التكنولوجيا المتوفرة حاليا هي من الجيل العاشروهو ما جعل الشركة بصدد تنشيط (Réactivation Anodes 40 et Cathodes 40) عند المزوّد DENORA.

توقف انتاج الشركة من الورق وعجين الحلفاء والمواد الكيميائية (0 طن) خلال سنة 2021 بتراجع بنسبة 100 % ويعود ذلك أساسا إلى عدم استكمال أعمال تشغيل المرجل الحراري نظرا لاستحالة مواصلة العمل مع المزود التركي حيث تم فسخ العقد معه بداية من 2020/11/04 ولجوء الشركة إلى القيام باستشارة دولية موسّعة لاستكمال الأشغال وتشغيل المرجل الحراري حيث تم امضاء العقد مع المزوّد الجديد وفتح الاعتماد المستندي وطبقا للعقد الممضى بين الطرفين ستبدأ الأشغال بداية من تاريخ 14 جوان 2021.

الموارد البشرية :

بلغ عدد أعوان الشركة 829 عونا سنة 2020مسجلا بذلك انخفاضا بـ 16 عونا وبنسبة 1,9 % بالمقارنة مع سنة 2019 نتيجة خروج 10 أعوان للتقاعد لبلوغ السن القانونية وخروج عون واحد للتقاعد الوجوبي وعزل عون وتسجيل 04 حالات وفاة ومن المحتمل أن يبلغ عدد الأعوان 831 عونا سنة 2021 أي بزيادة عونين و بنسبة 0,2 % مقارنة بسنة 2020 .

سجلت أعباء الأعوانارتفاعا بقيمة 0,7 م د وبنسبة 2,9 % لتبلغ 25,3 م د سنة 2020 مقابل 24,6 م د سنة 2019 نتيجة تفعيل الزيادات القانونية في الأجور واحتساب منح الإحالة على التقاعد للمغادرين خلال سنة 2019 ومن المحتمل أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 0,9 م د وبنسبة 3,6 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 26,2 م د.

المؤشرات المالية :

تحسنت النتيجة الصافية لسنة 2020 بقيمة قدرها 1,5 م د مقارنة بسنة 2019 وبنسبة 2,9 % ولكنها تبقى سلبية لتبلغ 50,4 م د سنة 2020 ويعود هذا الى تحسّن نتيجة الاستغلال بما قدره 6,1 م د وبنسبة 13,3 % لتبلغ 39,7- م د سنة 2020 مقابل 45,8- م د سنة 2019 ولكن في مقابل ذلك سجلت الأعباء المالية الصافية ارتفاعا بما قدره5,1 م د وبنسبة85,6 % خلال نفس الفترة وذلك متأتي أساسا من ارتفاع قيمة خسائر الصرف بنسبة 486,8 % حيث بلغت 4,4 م د سنة 2020 مقابل 0,7 م د سنة 2019.

من المحتمل أن تسجل الشركة مع موفّى سنة 2021 نتيجةصافية سلبيةقيمتها 41,7 م د مسجلة بذلك تحسّنا قدره 8,7 م د وبنسبة 17,3 % بالمقارنة مع سنة 2020، ويعود ذلك الى تحسّن نتيجة الاستغلال بما قدره9,1 م د وبنسبة 22,9 % لتبلغ 30,6- م د سنة 2021 مقابل ارتفاع الأعباء المالية الصافية بما قدره 0,3 م د وبنسبة 2,4 % لتبلغ 11,3 م د سنة 2021.

الاستثمارات :

بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة من الشركة 0,8 م د مع موفى سنة 2020 مسجلة بذلك انخفاضا ملحوظا بقيمة 6,5 م د وبنسبة89,7 % بالمقارنة مع سنة 2019 حيث بلغت 7,3 م د ويعود ذلك بالأساس إلى استكمال الاستثمارات المبرمجة لسنة 2019 (مواصلة أشغال لتركيز المرجل الحراري الجديد).

ولم تسجل سنة 2021 أي استثمارات تذكر نظرا لتوقف نشاط الشركة.

المديونية :

سيتطرق هذا الجزء إلى مديونية الشركة تجاه :

- **الدولة :** بلغت مديونية الشركة تجاه الدولة سنة 2020 ما قيمته 262,2 م د مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 13,8 م د وبنسبة 5,6 % مقارنة بسنة 2019 منها 259,8 م د قروض خزينة سنة 2020، ومن المحتمل أن تسجل ارتفاعا سنة 2021 بقيمة 21,1 م د وبنسبة 8 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 283,3 م د منها 279,2 م د قروض خزينة خلال سنة 2021.

- **البنوك :** بلغت مديونية الشركة تجاه البنوك المحلية سنة 2020 ما قيمته 66,2 م د مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 6,6 م د وبنسبة 11,1 % مقارنة بسنة 2019، ومن المحتمل أن تسجل سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 21,9م د وبنسبة 33,1 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 88,1 م د.

- **المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية :** بلغت مديونية الشركة تجاه المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية سنة 2020 ما قيمته 93,9 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 2,8 م د وبنسبة 3,1 % مقارنة بسنة 2019، ومن المحتمل أن تسجل ارتفاعا سنة 2021 بقيمة 3,5 م د وبنسبة 3,7 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 97,4 م د وتعود أغلبية هذه المديونية إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

- **الصناديق الاجتماعية :** بلغت مديونية الشركة تجاه الصناديق الاجتماعية سنة 2020 ما قيمته 45,9 م د مسجلة بذلك ارتفاعاقدره 6,3 م د وبنسبة 15,9 % مقارنة بسنة 2019، ومن المحتمل أن تسجل سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 10,8 م د وبنسبة 23,5 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 56,7 م د.

- **المزودون :** بلغت مديونية الشركة تجاه المزودين سنة 2020 ما قيمته 8,4 م د مسجلة بذلك انخفاضا قدره 1,9 م د وبنسبة 18,3 % مقارنة بسنة 2019 حيث بلغت 10,3 م د.

13. الوكالة العقارية الصناعية :

مؤشرات النشاط :

سجلت المبيعات سنة 2020 تراجعا بـ370284 هكتار وبنسبة 72,1 % بالمقارنة مع سنة 2019 لتبلغ 143242 هكتارا ويعود ذلك إلى تقلص المبيعات المسجلة بالمناطق المدعمة، وتراجع الإستثمارات في هذه الفترة نتيجة لتداعيات الجائحة الصحية و فترات الحجر الصحي الذي شمل الوكالة.

و ستشهد مبيعات الوكالة سنة 2021 ارتفاعا بـ 25141 هكتار وبنسبة 17,6 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 168383 هكتار ويعود ذلك لتحسن الوضع الصحي سنة 2021 مقارنة بسنة 2020.

الموارد البشرية :

بلغ عدد الأعوان 205 عونا سنة 2020 مسجلا بذلك ارتفاعا بـ 4 أعوان و بنسبة 2 % بالمقارنة مع سنة 2019 نتيجة انتداب 9 أعوان و مغادرة 5 أعوان بسبب التعاقد لمدة محدودة ومن المحتمل أن يبقى عدد الأعوان مستقرا سنة 2021.

سجلت أعباء الأعوان ارتفاعا بقيمة 1,4 م د وبنسبة 24,7 % سنة 2020 بالمقارنة مع سنة 2019 نتيجة تجسيم جزء من الإنتدابات المبرمجة ومن المحتمل أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 0,2 م د وبنسبة 2,6 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 7,3 م د ويعود ذلك إلى إسناد بعض الخطط الوظيفية مع تعديل الأجور بعنوان سنة 2019 و الذي وقع تفعيله سنة 2021.

مؤشرات النشاط :

انخفضت النتيجة الصافية لسنة 2020 بما قدره 5,2 م د وبنسبة 121,7 % مقارنة بسنة 2019 لتبلغ 0,9- م د ويعود ذلك بالأساس إلى انخفاض نتيجة الإستغلال بما قدره 6,6 م د و بنسبة 141,8 % من جهة وإنخفاض إيرادات التوظيفات بقيمة 2,6 م د وبنسبة 45,2 % من جهة أخرى.

ومن المحتمل أن تسجل الوكالة مع موفى سنة 2021 نتيجة صافية سلبية قيمتها 3,7 م د مسجلة بذلك تراجعا بما قدره 2,8 م د و بنسبة 296,1 % بالمقارنة مع سنة 2020، ويعود ذلك أساسا الى تراجع نتيجة الإستغلال بقيمة 1,8 م د وبنسبة 92,1 % من جهة وتراجع إيرادات التوظيفات بقيمة 1 م د وبنسبة 32,5 % من جهة أخرى.

الاستثمارات :

بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة من قبل الوكالة مع موفى سنة 2020 ما قيمته 15,9 م د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 4,8 م د وبنسبة 23,2 % مقارنة مع سنة 2019، ويعود ذلك بالأساس لعدم تسجيل إستثمارات مالية جديدة في المركبات الصناعية والتكنولوجية.

بلغت قيمة الإستثمارات المنجزة سنة 2021 ما قيمته 8,4 م د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 7,5 م د وبنسبة 47,2 % مقارنة مع سنة 2020.

المديونية :

سيتطرق هذا الجزء إلى مديونية الوكالة تجاه :

- **الدولة :** سجلت مديونية الوكالة تجاه الدولة إستقرارا خلال السنوات 2019-2020-2021 لتبلغ ما قيمته 16,1 م د (قروض خزينة : 12.8 م د + حصص أرباح : 3 م د + ديون جبائية : 0.3 م د).

- **البنوك المحلية :** بلغت مديونية الوكالة تجاه البنوك المحلية سنة 2020 ما قيمته 2,2م د مسجلة بذلك إنخفاضا بقيمة 0,5 م د وبنسبة 20 % مقارنة بسنة 2019، ومن المحتمل أن تسجل سنة 2021 انخفاضا بقيمة 0,5 م د وبنسبة 25 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 1,6م د.

- **البنوك الاجنبية :** بلغت مديونية الوكالة تجاه البنوك الأجنبية سنة 2020 ما قيمته 9,1 م د مسجلة بذلك إنخفاضا بقيمة 5,5 م د وبنسبة 37,5 % مقارنة بسنة 2019، ومن المحتمل أن تسجل سنة 2021 انخفاضا بقيمة 4,8 م د وبنسبة 52,4 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 4,3 م د.

- **المنشآت العمومية دون إعتبار الصناديق الإجتماعية :** بلغت مديونية الوكالة تجاه المنشآت العمومية دون إعتبار الصناديق الإجتماعية سنة 2020 ما قيمته 1,8 م د مسجلة بذلك إرتفاعا بقيمة 0,6 م د وبنسبة 50 % مقارنة بسنة 2019، ومن المحتمل أن تسجل سنة 2021 انخفاضا بقيمة 0,2 م د وبنسبة 11,1 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 1,6 م د.

- **المزودون :** بلغت مديونية الوكالة تجاه المزودين سنة 2020 ما قيمته 6,6 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 0,8 م د وبنسبة 13,6 % مقارنة بسنة 2019، ومن المحتمل أن تسجل سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 0,7 م د وبنسبة 10,2 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 7,3 م د.

IV. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري :

جدول 27 : أهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية للمنشآت العمومية تحت اشراف وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري :

المنشأة	المؤشرات	مؤشرات النشاط				الموارد البشرية		المؤشرات المالية والمحاسبية														الاستثمارات		مديونية المنشأة تجاه :							
		شراءات الحبوب	مبيعات الحبوب			عدد الأعوان	أعباء الأعوان	مداخيل	منح الاستغلال	مجموع إيرادات الاستغلال الأخرى	مجموع أعباء الاستغلال	نتيجة الاستغلال	أعباء مالية صافية (+/-)	إيرادات التوظيفات	النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية)	النتيجة الصافية (بعد التعديلات المحاسبية)2	النتائج المؤجلة	الأموال الذاتية قبل التخصيص	قيمة الاستثمارات (إنجازات السنة)	منح الاستثمار المخصصة للسنة المعنية	الدولة	البنوك المحلية	البنوك الأجنبية	المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية	المؤسسات العمومية	الصناديق الاجتماعية	المزودون	آخرون	المجموع
	الوحدة	م ق	م ق			عونا	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د
ديوان الحبوب	2019	33,1	32,9			1193	39,4	988,8	1 792,2	2,2	2 783,2	2 721,2	62,1	250,5	13,0	-175,6	-175,6	-994,9	-1 142,0	5,0			1 622,0		0,0	0,0	1,3	384,7		2 008,0
	2020	35,9	34,1			1166	41,2	1 058,1	1 726,5	2,6	2 787,2	2 766,6	20,6	381,6	21,3	-340,6	-340,6	-1 170,6	-1 475,7	3,0			2 715,2		0,0	0,0	0,0	287,8		3 003,0
	2021	33,9	34,0			1120	40,5	1 117,8	2 144,7	2,4	3 264,9	3 299,6	-34,7	462,8	16,4	-477,4	-477,4	-1 511,2	-1 950,7	6,0			3 223,5		0,0	0,0	0,0	400,3		3 623,8
الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه		مياه مفوترة	توصيلات جديدة																												
		م.م3	توصيلة																												
	محتمل 2019	474,4	51625			6274,0	195,9	391,1	0,5	39,4	430,6	548,6	-118,0	16,7	8,0	-146,4	-146,4	-399,1	1 315,6	223,9	140,3	60,0	26,4	564,7	50,3	34,3	76,3	121,1		933,0
	متوقع 2020	488,6	65000			6239,0	207,3	471,4	5,0	30,4	501,8	552,0	-50,1	20,8	5,6	-112,9	-112,9	-512,0	1 411,5	387,7	208,8	68,8	47,3	566,3	60,5	41,2	70,7	150,1		1005,0
	متوقع 2021	503,3	90000			6632,0	219,2	597,4	5,0	50,3	647,7	633,9	13,9	27,3	9,2	-31,9	-31,9	-543,9	1 496,5	405,3	116,9	70,4	7,9	582,8	69,3	29,7	63,3	183,5		1006,8
ديوان الأراضي الدولية		المنتجات النباتية		المنتجات الحيوانية		المنتجات الصناعية الغذائية																									
		الحبوب	زيتون زيت	حليب	بيض دجاج	زيت زيتون	دجاج جاهز للطهي																								
		الف قنطار	الف طن	مليون لتر	مليون بيضة	طن	طن																								
	2019	733,8	9,4	22,2	101,7	462,0	1774,0	3892	95,1	155,0	0,1	10,9	166,0	191,8	-25,9	14,5	0,3	-41,0	-44,8	-148,9	-159,5	10,2	0,3	36,9	118,4	2,3	0,0	49,6	36,8		244,1
	2020 وقتي	336,8	47,2	20,3	103,9	1211,0	1834,0	4001	91,5	159,1	0,2	7,4	166,7	197,3	-30,6	14,6	0,3	-43,3	-43,3	-233,4	-200,1	9,9	0,0	43,8	150,1	3,1	0,0	54,7	31,4		283,1
	2021 وقتي	498,8	16,8	19,5	94,8	550,0	1727,0	4063	92,2	152,5	0,2	8,2	160,9	192,4	-31,5	16,5	0,2	-46,4	-46,4	-275,3	-242,6	15,7	0,0	54,4	185,6	2,5	0,0	80,2	32,4		355,1

المنشأة	المؤشرات	الوحدة	مؤشرات النشاط			الموارد البشرية	مؤشرات المالية والمحاسبية												الاستثمارات		مديونية المنشأة تجاه :							
			شراءات الحبوب		مبيعات الحبوب	عدد الأعوان	أعباء الأعوان	مداخيل	منح الاستغلال	إيرادات الاستغلال الأخرى	مجموع إيرادات الاستغلال	مجموع أعباء الاستغلال	نتيجة الاستغلال	أعباء مالية صافية (+/-)	إيرادات التوظيفات	النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية)	النتيجة الصافية (بعد التعديلات المحاسبية)2	النتائج المؤجلة	الأموال الذاتية قبل التخصيص	قيمة الاستثمارات (إنجازات السنة)	منح الاستثمار المخصصة للسنة المعنية	الدولة	البنوك المحلية	البنوك الأجنبية	المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية	المؤسسات العمومية	الصناديق الاجتماعية	المزودون	آخرون	المجموع
			شراءات الزيت النباتي المدعم	ألف طن	مبيعات الزيت النباتي المدعم	عونا	مد د	مد د	مد د	مد د	مد د	مد د	مد د	مد د	مد د	مد د	مد د	مد د	مد د	مد د	مد د	مد د	مد د	مد د	مد د	مد د	مد د	مد د
الديوان الوطني للزيت	2019			171		304	8,504	105,119	276,321	1,569	383,009	373,103	9,906	20,048	0,159	-12,260	-12,260	-292,846	2,180	0,580	285,0	188,7	0,0	0,0	0,0	3,1	46,2	2,2	525,2
	2020			130		312	8,830	96,840	274,701	1,802	373,343	365,104	8,238	21,011	0,214	-19,357	-19,357	-312,620	0,817	0,159	281.3	223,0	0,0	0,0	0,0	1,5	63,2	6,1	574,6
	2021			113		303	7,897	74,577	312,674	0,994	388,245	385,920	2,325	21,680	0,404	-20,410	-20,410	-333,383	0,508	0,000	262.6	210,7	0,0	0,0	0,0	0,8	50,5	4,1	527,1

1. ديوان الحبوب :

مؤشرات النشاط :

سجلت شراءات الحبوب خلال سنة 2020 ارتفاعا بـ 2.8 م.ق وبنسبة 8.5 % بالمقارنة مع سنة 2019 لتبلغ 35.9 م.ق ويعود ذلك الى ارتفاع شراءات الحبوب الموردة بنسبة 35.9 %، خاصة من الشعير العلفي، نتيجة تراجع شراءات الحبوب المحلية بـ 4.6 م.ق وبنسبة 36.8 % بالمقارنة مع سنة 2019 لتبلغ 7.9 م.ق سنة 2020 من جهة وانتشار جائحة كورونا من جهة أخرى. ومن المحتمل ان تسجل شراءات الحبوب سنة 2021 انخفاضا يقدر بـ 2.0 م.ق مقارنة بسنة 2020 ويعود ذلك الى تراجع شراءات الحبوب الموردة بـ 2.4 م.ق وبنسبة 8.6 %.

سجلت مبيعات الحبوب سنة 2020 ارتفاعا بـ 1.2 م ق وبنسبة 8.5 % بالمقارنة مع سنة 2019 لتبلغ 34.1 م.ق ويعود ذلك الى ارتفاع مبيعات الحبوب الموردة بنسبة 22.9 %، خاصة من الشعير بنسبة 20 %، في حين انخفضت مبيعات الحبوب المحلية بـ 3.7 م.ق وبنسبة 32.5 % سنة 2020. ومن المحتمل أن تسجل مبيعات الحبوب سنة 2021 انخفاضا بـ0.1 م ق و بنسبة 0.3 % بالمقارنة مع سنة 2020.

الموارد البشرية :

بلغ عدد أعوان ديوان الحبوب 1166 عونا سنة 2020 مسجلا بذلك انخفاضا بـ 27 عونا وبنسبة 2.3 % بالمقارنة مع سنة 2019 نتيجة 32 حالة مغادرة نهائية و 5 حالات الحاق بالديوان ومن المحتمل أن يبلغ عدد الأعوان سنة 2021 حوالي 1120 عونا أي بنقص 46 عونا مقارنة بسنة 2020 نتيجة حالات المغادرة النهائية وعدم تسجيل انتدابات خارجية.

سجلت أعباء الأعوان ارتفاعا بقيمة 1.8 م د و بنسبة 4.5 % سنة 2020 بالمقارنة مع سنة 2019 ويعود ذلك الى تغيير صيغة تعاقد 81 عامل عرضي من عقود شهرية الى عقود سنوية بالنسبة للعملة العرضيين الذين تجاوزت أقدميتهم أربع سنوات ومن المحتمل أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2021 انخفاضا بنسبة 1.8 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 40,5 م د .

المؤشرات المالية :

انخفضت النتيجة الصافية لسنة 2020 ما قدرها 164.9 م د مقارنة بسنة 2019 أي بنسبة 93.9 %. ويعود هذا الى انخفاض نتيجة الإستغلال بما قدره 41.5 م د وبنسبة 66.8 % من جهة والى ارتفاع الأعباء المالية بما قدره 131.1 م د وبنسبة 52.3 % نتيجة ارتفاع الفوائض على عمليات التمويل والحسابات الجارية المدينة من جهة اخرى.

من المحتمل أن تسجل الشركة مع موفى سنة 2021 نتيجة صافية سلبية قيمتها 477.4 م د مسجلة بذلك تراجعا ما قدره 136.8 م د وبنسبة 40.2 % بالمقارنة مع سنة 2020، ويعود ذلك الى انخفاض نتيجة الاستغلال

بما قدره 55.2 م د و بنسبة 268.4 % من جهة والى ارتفاع الأعباء المالية بما قدره 81.2 م د و بنسبة 21.3 % من جهة اخرى .

الاستثمارات :

بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة من الشركة 3 م .د مع موفى سنة 2020 مسجلة بذلك انخفاضا ملحوظا بنسبة 40.5 % بالمقارنة مع سنة 2019 ويعود ذلك الى ترحيل إنجاز المشاريع المبرمجة بعنوان سنة 2020 الى سنة 2021، وبلغت قيمة الاستثمارات المنجزة سنة 2021 ما قيمته 6 م د مسجلة بذلك ارتفاعا ملحوظا بنسبة 101.9 % بالمقارنة مع سنة 2020، ويعود ذلك الى نفس الأسباب المذكورة أعلاه.

المديونية :

سيتطرق هذا الجزء الى مديونية الديوان تجاه:

-الدولة : بلغت مديونية الديوان تجاه الدولة 1009.4 م د وذلك بالنسبة لسنوات 2019-2020-2021. ويتمثل في رصيد ثابت في انتظار عملية المقاصة بين الدولة و الديوان

-البنوك المحلية : بلغت مديونية الديوان تجاه البنوك المحلية سنة 2020 ما قيمته 2715.2 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 1093.2 م د بنسبة 67.4 % مقارنة بسنة 2019 في حين سجلت سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 508.3 م د وبنسبة 18.7 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 3223.5 م د.

الصناديق الاجتماعية : ليس للديوان ديون تجاه الصناديق الاجتماعية سنة 2020 و2021.

المزودون : بلغت مديونية الديوان تجاه المزودين سنة 2020 ما قيمته 287.8 م د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 96.9 م د و بنسبة 25.2 % مقارنة بسنة 2019، في حين سجلت سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 112.5 م د وبنسبة 39.1 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 400.3 م د.

-ليس لدى الديوان ديون تجاه البنوك الأجنبية والمنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية والمؤسسات العمومية.

2. الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه :

مؤشرات النشاط :

بلغت نسبة المياه المفوترة 488.6 مليون.م^3 سنة 2020 مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 14.2 مليون.م^3 وبنسبة 3.0 % مقارنة بسنة 2019 ومن المتوقع ان تسجل نسبة المياه المفوترة سنة 2021 ارتفاعا قدره 14.7 مليون م^3 وبنسبة 3.0 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 503.3 مليون.م^3.

بلغ عدد التوصيلات الجديدة 65000 توصيلة سنة 2020 مسجلا بذلك ارتفاعا قدره 13375 توصيلة وبنسبة 25.9 % مقارنة بسنة 2019 ومن المتوقع ان يشهد عدد التوصيلات الجديدة سنة 2021 ارتفاعا بـ 25000 توصيلة وبنسبة 38.5 % مقارنة بسنة 2020 وينصهر هذا التطور ضمن تنفيذ برنامج التنمية للشركة الرامي الى تحسين نسبة التزود بالماء الصالح للشرب عبر احداث توصيلات جديدة لربط محاور جلب المياه بشبكات التوزيع.

الموارد البشرية :

بلغ عدد أعوان الشركة 6239 عونا سنة 2020 مسجلا بذلك انخفاضا بـ 35 عونا وبنسبة 0.6 % بالمقارنة مع سنة 2019 نتيجة انتداب 139 عونا مقابل إحالة على التقاعد 126 عونا ومغادرة نهائية 32 عونا و16 حالة مغادرة نهائية مختلفة (الحاق خارج المؤسسة وعدم مباشرة واستقالة وطرد ووفاة وتربص غيرناجح) في حين سجل عدد الأعوان سنة 2021 ارتفاعا بـ 393 عونا وبنسبة 6.3 % مقارنة بسنة 2020 ليبلغ 6632 عون وذلك نتيجة انتداب 490 عونا واحالة على التقاعد لـ 59 عونا ومغادرة نهائية مختلفة لـ 38 عونا.

من المتوقع أن تسجل أعباء الأعوان سنة 2020 ارتفاعا يقدر بـ 11.4 م د وبنسبة 5.8 % مقارنة بسنة 2019 ليبلغ 207.3 م د ويعود ذلك الى صرف القسط الثالث من الزيادات العامة في الأجور بعنوان سنوات 2017-2018-2019 بداية من غرة جانفي 2020 ومن المحتمل أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2021 ارتفاعا بـ 11.9 م د وبنسبة 5.7 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 219.2 م د ويعود ذلك الى ارتفاع أعباء الأجور تبعا للإنتدابات الجديدة وإعادة تصنيف أصحاب الشهائد إلى جانب التطور في كلفة الإمتيازات العينية وارتفاع في كلفة جل عناصر المنح خاصة منها الساعات الإضافية نتيجة إدراج الزيادة العامة في الأجور بعنوان سنوات 2015 إلى 2019.

المؤشرات المالية :

من المتوقع أن تشهد النتيجة الصافية للشركة سنة 2020 تطورا يقدر بـ 33.5 م د وبنسبة 22.9- % مقارنة بسنة 2019 لتبلغ 112.9- م د ويعود هذا بالأساس الى تطور نتيجة الاستغلال بـ 67.9 م د وبنسبة 57.5- % من جهة والى ارتفاع الأعباء المالية بما قدره 4.1 م د وبنسبة 24.8 % من جهة أخرى. ومن المتوقع أن تسجل الشركة مع موفى سنة 2021 نتيجة صافية سلبية قيمتها 31.9 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بما قدره 81.0 م د وبنسبة 71.8 % بالمقارنة مع سنة 2020، ويعود ذلك الى تطور نتيجة الاستغلال بـ 64.0 م د وبنسبة 127.7 % من جهة والى ارتفاع الأعباء المالية بما قدره 6.6 م د وبنسبة 31.5 % من جهة أخرى.

الاستثمارات :

بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة من الشركة 387.7 م د مع موفى سنة 2020 مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 163.8 م د وبنسبة 73.2 % بالمقارنة مع سنة 2019 ويعود ذلك الى تطور نسق انجاز المشاريع ومن المحتمل

ان تبلغ قيمة الإستثمارات المنجزة سنة 2021 ما قيمته 405.3 م د مسجلة بذلك ارتفاعا يقدر بـ 17.6 م د وبنسبة 4.5 % بالمقارنة مع سنة 2020.

المديونية :

سيتطرق هذا الجزء الى مديونية الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه تجاه :

- **الدولة :** سجلت مديونية الشركة تجاه الدولة سنة 2020 ارتفاعا يقدر بـ 8.8 م د وبنسبة 14.7 % مقارنة بسنة 2019 لتبلغ 68.8 م د ومن المحتمل أن تبلغ 70.4 م د سنة 2021 مسجلة بذلك تطورا بـ 1.6 م د وبنسبة 2.3 % مقارنة بسنة 2020.

- **البنوك المحلية :** سجلت مديونية الشركة تجاه البنوك المحلية سنة 2020 ارتفاعا يقدر بـ 20.9 م د وبنسبة 79.4 % مقارنة بسنة 2019 لتبلغ 47.3 م د ومن المحتمل ان تبلغ 7.9 م د سنة 2021 مسجلة بذلك انخفاضا بـ 39.4 م د وبنسبة 83.4 % مقارنة بسنة 2020.

- **البنوك الأجنبية :** سجلت مديونية الشركة سنة 2020 ارتفاعا يقدر بـ 1.6 م د وبنسبة 0.3 % مقارنة بسنة 2019 لتبلغ 566.3 م د ومن المحتمل ان تبلغ 582.8 م د سنة 2021 مسجلة بذلك تطورا بـ 16.5 م د وبنسبة 2.9 % مقارنة بسنة 2020.

- **المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية :** سجلت مديونية الشركة سنة 2020 ارتفاعا يقدر بـ 10.2 م د وبنسبة 20.4 % مقارنة بسنة 2019 لتبلغ 60.5 م د ومن المحتمل أن تبلغ 69.3 م د سنة 2021 مسجلة بذلك تطورا بـ 8.8 م د وبنسبة 14.5 % مقارنة بسنة 2020.

- **المؤسسات العمومية :** سجلت مديونية الشركة تجاه المؤسسات العمومية سنة 2020 ارتفاعا بـ 6.9 م د وبنسبة 20.3 % مقارنة بسنة 2019 لتبلغ 41.2 م د ومن المحتمل ان تسجل تراجعا سنة 2021 بـ 11.5 م د وبنسبة 27.9 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 29.7 م د.

- **الصناديق الاجتماعية :** شهدت مديونية الشركة تجاه الصناديق الاجتماعية سنة 2020 تراجعا بـ 5.6 م د وبنسبة 7.3 % مقارنة بسنة 2019 لتبلغ 70.7 م د. ومن المتوقع ان تبلغ 63.3 م د سنة 2021 مسجلة بذلك تراجعا بـ 7.5 م د وبنسبة 10.5 % مقارنة بسنة 2020.

- **المزودون :** بلغت مديونية الشركة تجاه المزودين 150.1 م د سنة 2020 مسجلة بذلك تطورا بـ 29.0 م د وبنسبة 24.0 % مقارنة بسنة 2019. ومن المحتمل ان تسجل سنة 2021 ارتفاعا قدره 33.4 م د وبنسبة 22.2 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 183.5 م د.

3. ديوان الأراضي الدولية :

مؤشرات النشاط :

- **المنتجات النباتية :**

- سجّل إنتاج الحبوب سنة 2020 تراجعا يقدّر بـ 397.1 الف قنطار وبنسبة 54.1 % بالمقارنة مع سنة 2019 لتبلغ 336.8 الف قنطار ويعود ذلك إلى تقلص المساحة المحصودة بـ 7.4 هكتار وبنسبة 21.7 % نتيجة إسقاط مساحة هامة من مزارع الحبوب تبعا للظروف المناخية الصعبة (نقص هام في الأمطار) إضافة إلى التفويت لفائدة بعض المستثمرين في بعض الضيعات المستغلة وقتيا من طرف الديوان من ناحية وإلى تراجع معدّل مردود الحبوب مقارنة بسنة 2019 نتيجة العوامل المناخية الغير الملائمة من ناحية أخرى. وشهد إنتاج الحبوب سنة 2021، ارتفاعا يقدر بـ 162.0 الف قنطار وبنسبة 48.1 % مقارنة بسنة 2020 ليبلغ 498.8 الف قنطار ويعود ذلك إلى ارتفاع المساحة المحصودة بـ 3.3 هكتار وبنسبة 12.2 % وارتفاع المردود نتيجة التحسن النسبي للعوامل المناخية.

- سجّل إنتاج زيتون الزيت سنة 2020 ارتفاعا يقدّر بـ 37.8 الف طن وبنسبة 402.0 % بالمقارنة مع سنة 2019 لتبلغ 47.2 الف طن ويعود ذلك إلى ارتفاع معدّل المردود مقارنة بسنة 2019 نتيجة عامل المعاومة .وشهد إنتاج زيتون الزيت سنة 2021، تراجعا يقدر بـ 30.4 الف طن وبنسبة 64.5% مقارنة بسنة 2020 ليبلغ 16.8 الف طن ويعود ذلك إلى تراجع معدّل المردود مقارنة بسنة 2020 نتيجة عامل المعاومة والنقص المسجل في كميات الأمطار خلال الموسم السابق.

- سجلت عائدات المنتجات النباتية سنة 2020 ارتفاعا يقدّر بـ 7.7 مليون دينار وبنسبة 10.5 % بالمقارنة مع سنة 2019 لتبلغ 81.1 مليون دينار. ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع مبيعات زيتون الزيت على رؤوس أشجاره (مع تراجع عائدات المنتجات النباتية الأخرى على غرار عائدات الزراعات الكبرى) نتيجة ارتفاع إنتاج زيتون الزيت مقارنة بسنة 2019. وشهدت عائدات المنتجات النباتية سنة 2021 انخفاضا بـ 7.6 مليون دينار وبنسبة 9.4 % بالمقارنة مع سنة 2020 لتبلغ 73.5 مليون دينار ويعود ذلك بالأساس إلى تراجع مبيعات زيتون الزيت على رؤوس أشجاره (مع ارتفاع عائدات المنتجات النباتية الأخرى على غرار عائدات الزراعات الكبرى) بـ 20.5 مليون دينار وبنسبة 50.0 % نتيجة تراجع إنتاج زيتون الزيت مقارنة بسنة 2020.

- **المنتجات الحيوانية :**

سجّل إنتاج الحليب سنة 2020 تراجعا يقدّر بـ 1.8 مليون لتر وبنسبة 8.3 % بالمقارنة مع سنة 2019 ليبلغ 20.3 مليون لتر ويعود ذلك إلى تقلص معدل عدد الأبقار الحاضرة من 3.8 بقرة في 2019 إلى 3.6 بقرة في سنة 2020 وبنسبة 5.0 % نتيجة ارتفاع نسبة نفوق الأبقار وضعف نسبة التعويض وإلى تراجع إنتاجية البقرة الحاضرة سنويا وذلك نتيجة الاضطرابات في التزود بالعلف المركز والأعلاف الخشنة بسبب جائحة كورونا.

وشهد إنتاج الحليب سنة 2021، تراجعا يقدّر بـ 0.8 مليون لتر وبنسبة 4.1 % بالمقارنة مع سنة 2020 ليبلغ 19.5 مليون لتر ويعود ذلك إلى تقلص معدل عدد الأبقار الحاضرة نتيجة ارتفاع نسبة نفوق الأبقار وضعف نسبة التعويض.

سجّل إنتاج البيض سنة 2020 ارتفاعا يقدّر بـ 2.1 مليون بيضة وبنسبة 2.1 % بالمقارنة مع سنة 2019 ليبلغ 103.9 مليون بيضة ويعود ذلك إلى تقلص المعدل الشهري لنسبة أموات الدجاج وإلى ارتفاع نسبة إنتاج البيض. وشهد إنتاج البيض سنة 2021، تراجعا يقدّر بـ 9.1 مليون بيضة وبنسبة 8.7 % بالمقارنة مع سنة 2020 ليبلغ 94.8 مليون بيضة ويعود ذلك إلى الارتفاع المسجل في معدل نسبة الأموات بـ 0.5 % نتيجة ظهور مرض شبه الطاعون والأنفلونزا خفيفة الضراوة، من ناحية وإلى التراجع المسجل في معدل نسبة إنتاج البيض من ناحية أخرى.

سجلت عائدات المنتجات الحيوانية سنة 2020 ارتفاعا طفيفا يقدّر بـ 0.7 مليون دينار وبنسبة 1.4 % بالمقارنة مع سنة 2019 لتبلغ 51.1 مليون دينار. ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع عائدات الحليب واللحوم الحمراء نتيجة تحسّن معدّلات أسعار البيع. وشهدت عائدات المنتجات الحيوانية سنة 2021 ارتفاعا بـ 2.6 مليون دينار وبنسبة 5.1 % بالمقارنة مع سنة 2020 لتبلغ 53.7 مليون دينار ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع عائدات الحليب ولحوم الأبقار الحية نتيجة تحسّن معدّلات أسعار البيع.

- **المنتجات الصناعية الغذائية :**

سجّل إنتاج زيت الزيتون سنة 2020 ارتفاعا يقدّر بـ 749.0 طنا وبنسبة 162.1 % بالمقارنة مع سنة 2019 ليبلغ 1211 طنا حيث تمّ تحويل 5.4 طن من الزيتون مقابل 2.1 طن من الزيتون في 2019. وشهد إنتاج زيت الزيتون سنة 2021، تراجعا يقدّر بـ 661.0 طنا وبنسبة 54.6 % بالمقارنة مع سنة 2020 ليبلغ 550.0 طنا حيث تمّ تحويل 2.5 طنا من الزيتون فقط.

سجل إنتاج الدجاج الجاهز للطهي في سنة 2020 ارتفاعا طفيفا يقدّر بـ 60.0 طن وبنسبة 3.4 % بالمقارنة مع سنة 2019 ليبلغ 1834 طنا. كما سجل الإنتاج في سنة 2021 تراجعا بـ 107.0 طن وبنسبة 5.8 % بالمقارنة مع سنة 2020 ليبلغ 1727 طن.

سجلت عائدات المنتجات الصناعية الغذائية سنة 2020 انخفاضا يقدّر بـ 12.1 مليون دينار وبنسبة 39.2 % بالمقارنة مع سنة 2019 لتبلغ 18,8 مليون دينار. ويعود ذلك بالأساس إلى تراجع عائدات زيت الزيتون بـ 12.8 مليون.

وشهدت عائدات المنتجات الصناعية الغذائية سنة 2021 انخفاضا بـ 0.7 مليون دينار وبنسبة 3.5 % بالمقارنة مع سنة 2020 لتبلغ 18.1 مليون دينار ويعود ذلك بالأساس إلى تراجع عائدات الدجاج الجاهز للطهي.

الموارد البشرية

بلغ عدد أعوان الديوان 4001 عونا سنة 2020 مسجلا بذلك ارتفاعا بـ 109 عونا وبنسبة 2.8 % مقارنة بسنة 2019 ويعود ذلك الى ادماج عدد 113 عون وعملة تابعين لضيعات اسقاط الحق التي تم ضمّها للرصيد العقاري للديوان و31 حالة انتداب خارجية و 26 حالة إحالة على التقاعد و9 حالات مغادرات أخرى (وفيات وشطب و...).

بلغ عدد أعوان الديوان 4063 عونا سنة 2021 مسجلا بذلك ارتفاعا بـ 62 عونا وبنسبة 1.6 % مقارنة بسنة 2020 ويعود ذلك الى 67 حالة ادماج أعوان وعملة تابعين لضيعات اسقاط الحق التي تم ضمها للرصيد العقاري للديوان و 01 حالة انتداب خارجية و64 حالة ابرام عقود عمل للعملة الفلاحيين والوقتيين المشتغلين في خطط إدارية وفنية بالوحدات التابعة للديوان و02 حالات الحاق لدى الديوان و50 حالة إحالة على التقاعد و22 حالة مغادرات أخرى.

سجلت أعباء الأعوان سنة 2020 تراجعا قدره 3.6 م د وبنسبة 3.8 % لتبلغ 91.5 م د مقارنة بسنة 2019 ويعود ذلك بالأساس الى :

- أنّ قيمة أعباء الأعوان لسنة 2020 ليست نهائية أي غير مدققة، حيث يقوم المدقق الخارجي باحتساب منحة المرابيح للأعوان والعملة) 15 % حسب النظام الأساسي تقتطع من الأرباح الصافية للوحدات لفائدة الأعوان و العملة التابعين للوحدات التي تحقق أرباحا في الموسم) وذلك بعد تدقيق القوائم المالية للوحدات وإجراء التعديلات الضرورية، ويتمّ تثقيل هذه المنح ضمن أعباء الأعوان.
- تراجع حساب أعباء الأعوان المتأتية من السنوات الماضية أو الناتجة عن التعديلات المحاسبية (648) بـ714 ألف دينار سنة 2020 (من 777 ألف دينارسنة 2019 إلى 63 ألف دينارسنة 2020).

وبلغت أعباء الأعوان 92.2 م د سنة 2021 مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 0.7 مليون دينار وبنسبة 0.8 %. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا الرقم مستمدّ من مشروع قائمة النتائج وهو قابل للإرتفاع باعتبار أنّ بعض وحدات التصرف في الأراضي المسترجعة (القيروان 1 و نابل 1 و زغوان 1و2 ...) لم تقم بإيداع مشاريع القوائم المالية وذلك للنقص الحاد الذي يشكو منه الديوان في الإطار المحاسبي المختصّ .واستئناسا بتقرير النشاط لسنة 2021، فإن أعباء الأعوان بلغت 94,559 مليون دينار.

المؤشرات المالية :

شهدت النتيجة الصافية للديوان سنة 2020 تراجعا يقدربـ 2.3 م د وبنسبة 5.5 % مقارنة بسنة 2019 لتبلغ 43.3- م د ويعود هذا بالأساس الى تراجع نتيجة الاستغلال بـ 4.7 م د وبنسبة 18.3 % نتيجة تراجع

عائدات المنتجات الصناعية الغذائية وخاصة منها عائدات زيت الزيتون ومن المتوقع ان يسجل الديوان مع موفى سنة 2021 نتيجة صافية سلبية قيمتها 46.4 م دمسجلة بذلك تراجعا قدره 3.1 م د وبنسبة 7.2 % بالمقارنة مع سنة 2020. ويعود ذلك الى تراجع نتيجة الاستغلال بـ 0.9 م د وبنسبة 2.5 % نتيجة تراجع مبيعات زيت الزيتون على رؤوس اشجاره وتراجع عائدات الدجاج الجاهز للطهي نتيجة تراجع السعر الفردي للبيع التعاقدي مع وزارة الدفاع الوطني من جهة وارتفاع الأعباء المالية بـ 1.9 م د وبنسبة 13.0 % من جهة أخرى.

الاستثمارات :

بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة من الديوان 9.9 م د سنة 2020 مسجلة بذلك انخفاضا يقدربـ 0.3 م د وبنسبة 3.3 % بالمقارنة مع سنة 2019. وسجلت قيمة الاستثمارات سنة 2021 تطورا يقدربـ 5.8 م د وبنسبة 58.2 % مقارنة مع سنة 2020 لتبلغ 15.7 م د.

المديونية :

سيتطرق هذا الجزء الى مديونية الديوان تجاه :

الدولة : سجلت مديونية الديوان تجاه الدولة ارتفاعا يقدربـ 6.9 م د وبنسبة 18.7 % مقارنة بسنة 2019 لتبلغ 43.8 م د. كما سجلت سنة 2021 ارتفاعا بـ 10.6 م د وبنسبة 24.2 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 54.4 م د.

البنوك المحلية : بلغت مديونية الديوان تجاه البنوك المحلية سنة 2020 ما قيمته 150.1 م د مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 31.7 م د وبنسبة 26.8 % مقارنة بسنة 2019. وسجلت سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 35.5 م د وبنسبة 23.7 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 185.6 م د.

- ليس للديوان ديون تجاه البنوك الأجنبية

- المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية : بلغت مديونية الديوان تجاه المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية 3.1 م د سنة 2020 مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 0.8 م د وبنسبة 34.8 % مقارنة بسنة 2019. وسجلت سنة 2021 تراجعا قدره 0.6 م د وبنسبة 19.4 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 2.5 م د.

- الصناديق الاجتماعية : بلغت مديونية الديوان تجاه الصناديق الاجتماعية سنة 2020 ما قيمته 54.6 م د مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 5.0 م د وبنسبة 10.0 % مقارنة بسنة 2019. وسجلت سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 9.2 م د وبنسبة 16.8 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 63.8 م د.

- المزودون : سجلت مديونية الديوان تجاه المزودين سنة 2020 تراجعا يقدربـ 5.4 م د وبنسبة 14.8 % مقارنة بسنة 2019 لتبلغ 31.4 م د. وبلغت مديونيته تجاه المزودين 32.4 م د سنة 2021 مسجلة بذلك ارتفاعا يقدر بـ 1.0 م د وبنسبة 3.2 % مقارنة بسنة 2020.

4. الديوان الوطني للزيت :

مؤشرات النشاط :

سجلت شراءات الزيت النباتي المدعم سنة 2020 تراجعا ملحوظا يقدر بـ 41.0 ألف طن وبنسبة 24.0 % مقارنة بسنة 2019 لتبلغ 130.0 ألف طن سنة 2020 ويعود ذلك الى الصعوبات المالية التي اعترضت الديوان في التمويل نتيجة عدم تحيين مبلغ الكلفة الجزافية منذ جانفي 2012 من جهة وارتفاع الأسعار العالمية المتداولة للزيوت النباتية من جهة أخرى. كما شهدت شراءات الزيت النباتي المدعم سنة 2021 انخفاضا يقدر بـ 16.8 ألف طن وبنسبة 13.0 %مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 113.0 ألف طن سنة 2021 ويعود ذلك لتواصل عدم توفر التمويل المبرمج للشراءات من الزيت النباتي المدعم.

سجلت مبيعات الزيت النباتي المدعم سنة 2020 انخفاضا يقدر بـ 64.7 ألف طن وبنسبة 42.0 % مقارنة بسنة 2019 لتبلغ 89.0 ألف طن سنة 2020 نتيجة جائحة كورونا، وشهد مبيعات الزيت المدعم سنة 2021 ارتفاعا قدره 26.8 ألف طن وبنسبة 30.1%مقارنة بسنة 2020 ليبلغ 116.0 ألف طن.

الموارد البشرية :

بلغ عدد أعوان ديوان الزيت 312 عونا سنة 2020 مسجلا بذلك ارتفاعا يقدر ب 8 أعوان وبنسبة 2.6 % بالمقارنة مع سنة 2019 ومن المحتمل أن يبلغ عدد الاعوان 303 عونا سنة 2021 أي بنقص قدره 9 أعوان مقارنة بسنة 2020 وذلك نتيجة الاحالات على التقاعد والمغادرة الاختيارية لعدد من الأعوان.

سجلت أعباء الأعوان ارتفاعا يقدر بـ 0.3 م د وبنسبة 3.8 % سنة 2020 بالمقارنة مع سنة 2019 نتيجة ارتفاع عدد الأعوان. ومن المحتمل أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2021 انخفاضا بـ 0.9 م د وبنسبة 10.6 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 7.9 م د ويعود ذلك إلى الإحالة على التقاعد لـ 09 أعوان.

المؤشرات المالية :

تدهورت النتيجة الصافية لسنة 2020 ما قدره 7.1 م د وبنسبة 57.9 % مقارنة بسنة 2019 لتبلغ 19.4- م د ويعود هذا أساسا الى انخفاض نتيجة الاستغلال بـ 1.7 م د وبنسبة 16.8 % وارتفاع الأعباء المالية الناتجة عن تأخر صرف مبالغ الدعم بـ 1.0 م د وبنسبة 4.8 % من جهة و ارتفاع الخسائر العادية الأخرى (غرامات الارساء الاضافي وتأخير الرفع) بـ 4.4 م د وبنسبة 203.7 % مقارنة بسنة 2019 لتبلغ 6.6 م د سنة 2020 من جهة اخرى.

ومن المحتمل أن يسجل الديوان مع موفى سنة 2021 نتيجة صافية سلبية قيمتها 20.4 م د مسجلة بذلك تراجعا ما قدره 1.1 م د وبنسبة 5.4 % مقارنة بسنة 2020 ويعود ذلك بالأساس الى انخفاض نتيجة الاستغلال بـ 5.9 م د وبنسبة 71.8 % وارتفاع الأعباء المالية بـ 0.7 م د وبنسبة 3.2 % من جهة وتراجع الخسائر العادية الأخرى بـ 5.0 م د وبنسبة 32.0 % من جهة أخرى.

الاستثمارات :

بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة 0.8 م د مع موفى سنة 2020 مسجّلة بذلك انخفاضا ملحوظا بقيمة 1.4 م د وبنسبة 62.5 % بالمقارنة مع سنة 2019 ومن المتوقع ان تبلغ قيمة الاستثمارات سنة 2021 ما قيمته 0.5 م د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 0.3 م د وبنسبة 37.8 % بالمقارنة بسنة 2020 ويعود ذلك بالأساس الى اقتصار الاستثمارات على مواصلة انجاز المشاريع المؤكدة والضرورية لضمان سيرورة وتأهيل أنشطة الديوان.

المديونية :

سيتطرق هذا الجزء الى مديونية الديوان تجاه :

- **الدولـــة :** بلغت مديونية الديوان تجاه الدولة سنة 2020 ما قيمته 281.3 م د مسجلة بذلك انخفاضا يقدر بـ 3.7 م د وبنسبة 1.3 % مقارنة بسنة 2019. ومن المحتمل ان تسجل سنة 2021 انخفاضا بقيمة 18.7 م د وبنسبة 6.6 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 262.6 م د.

- **البنوك المحلية :** بلغت مديونية الديوان تجاه البنوك المحلية سنة 2020 ما قيمته 223.0 م د مسجلة بذلك ارتفاعا يقدر بـ 34.3 م د وبنسبة 18.2 % مقارنة بسنة 2019 ومن المحتمل أن تسجل سنة 2021 انخفاضا بقيمة 12.3 م د وبنسبة 5.5 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 210.7 م د.

- **الصناديق الاجتماعية :** بلغت مديونية الديوان تجاه الصناديق الاجتماعية سنة 2020 ما قيمته 1.5 م د مسجلة بذلك انخفاضا يقدر بـ 1.6 م د وبنسبة 52.4 % مقارنة بسنة 2019 كما سجلت سنة 2021 انخفاضا بقيمة 0.7 م د وبنسبة 49.1 % مقارنة مع سنة 2020 لتبلغ 0.8 م د.

- **المزودون :** بلغت مديونية الديوان تجاه المزودين سنة 2020 ما قيمته 63.2 م د مسجلة بذلك ارتفاعا يقدر بـ 17.0 م د وبنسبة 36.8 % مقارنة بسنة 2019. ومن المحتمل أن تسجل سنة 2021 انخفاضا بقيمة 12.7 م د وبنسبة 20.1 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 50.5 م د.

- ليس لدى الديوان ديون تجاه البنوك الأجنبية والمنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية والمؤسسات العمومية.

٧. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة التجهيز والإسكان :

جدول 28 : أهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية للمنشآت العمومية تحت اشراف وزارة التجهيز والإسكان :

المنشأة	المؤشرات	مؤشرات النشاط			الموارد البشرية		المؤشرات المالية والمحاسبية												الاستثمارات		مديونية المنشأة تجاه:							
			بيع مساكن		عدد الأعوان	أعباء الأعوان	مداخيل	منح الاستغلال	إيرادات الاستغلال الأخرى	مجموع إيرادات الاستغلال	مجموع أعباء الاستغلال	نتيجة الاستغلال	أعباء مالية صافية (+/-)	إيرادات التوظيفات	النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية)2	النتيجة الصافية (بعد التعديلات المحاسبية)2	النتائج المؤجلة	الأموال الذاتية قبل التخصيص	قيمة الاستثمارات (إنجازات السنة)	منح الاستثمار المخصصة للسنة المعنية	الدولة	البنوك المحلية	البنوك الأجنبية	المنشآت العمومية الصناديق الاجتماعية دون اعتبار	المؤسسات العمومية	الصناديق الاجتماعية	المزودون	أخرون	المجموع
			مسكن		عونا	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د
الشركة التونسية العقارية للبلاد التونسية	2019		510		220	8,6	63,8	0	2,3	66,1	59,6	6,5	1,1	4,7	9,3	9,3	75,9	92,4	0,7	0	0	23,4	0	0	0	0,2	0	58,5	48,5	130,5
	2020		301		223	9,2	51,3	0	1,4	52,7	51,4	1,3	0,9	5,9	6,2	6,2	84,5	98,2	2,5	0	0.5	31,0	0	0	0	0,3	0	46,6	46,5	124,5
	وقتي 2021		331		224	9,3	64,7	0	1,2	66,0	63,0	2,9	0,9	5,5	7,6	7,6	90,1	105,5	0,7	0	0	21,8	0	0	0	0,1	0	39,6	50,8	112,4
شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية		تسويغ المحلات السكنية والإدارية والتجارية	مبيعات المساكن																										
		مسكن	مسكن																										
	2019	98	99		172	4,9	14,3	0	0.19	14,5	16,3	-1,8	0,4	0	-2,0	-2,0	-12,2	25,7	11,4	0	0,4	28,9	0	1,3	-	155,7	8,8	-	195,1
	2020	97	89		155	5,3	15,9	0	0.18	16,1	15,6	0,5	0,8	0,03	0,2	0,2	-14,2	25,8	9,9	0	0,5	34,3	0	2,2	-	161,7	8,8	-	207,5
	2021 وقتي	96	86		143	4,8	13,1	0	0,2	13,3	15,1	-1,8	0,2	0	-1,4	-1,4	-14,2	24,3	3,2	0	0,2	34,7	0	1,5	-	163,9	5,2	-	205,5
الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال		عدد الأعوان = باعتبار الأعوان الموسمين تجاه الدولة، البنوك، المنشآت العمومية والصناديق الاجتماعية والمزودون =مجموع المديونية.	رقم المعاملات																										
			م د																										
	2019		93,6		1282	22,8	93,6	0	2,3	96,0	101,0	-5,1	4,6	1,2	-9,0	-9,0	-121,1	-76,3	3,4	0	95,1	35,3	0	1,3		6,1	53,8	-	191,6
	2020		53,6		1194	19,7	53,6	0	2,3	55,9	66,2	-10,3	4,1	0,6	-14,0	-14,0	-130,1	-90,3	0,2	0	100,1	28,4	0	1,5		6,8	48,2	-	185,0
	2021 وقتي		46,4		1062	20,1	46,4	0	2,8	49,2	63,3	-14,1	3,3	0,2	-17,3	-17,3	-144,1	-107,5	1,3	0	84,9	29,6	0	1,5		10,6	46,7	-	174,4

المنشأة	المؤشرات	مؤشرات النشاط		الموارد البشرية		المؤشرات المالية والمحاسبية												الاستثمارات		مديونية المنشأة تجاه:								
		بيع مساكن		أعباء الأعوان	عدد الأعوان	مداخيل	منح الاستغلال	إيرادات الاستغلال الأخرى	مجموع إيرادات الاستغلال	مجموع أعباء الاستغلال	نتيجة الاستغلال	أعباء مالية صافية (+/-)	إيرادات التوظيفات	النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية)	النتيجة الصافية (بعد التعديلات المحاسبية)2	النتائج المؤجلة	الأموال الذاتية قبل التخصيص	قيمة الاستثمارات (إنجازات السنة)	منح الاستثمار المخصصة للسنة المعنية	الدولة	البنوك المحلية	البنوك الأجنبية	الشركات العمومية الصناديق الاجتماعية دون اعتبار	المؤسسات العمومية	الصناديق الاجتماعية	المزودون	أخرون	المجموع
	الوحدة	مسكن		عونا		م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د
الوكالة العقارية للسكنى		مبيعات مقاسم																										
		هكتار																										
	2019	34,1		22,1	551	56,6	-	2	58,6	50,6	8	0,3	0,6	5,8	5,8	20,4	210,4	2,1	-	1	0,4	-	-	-	0,4	-	28,9	-	30,7
	2020	32,1		22,2	539	69,7	-	1,8	71,5	52,9	18,6	0,6	0,2	13,4	13,4	24,5	222,5	0,6	-	3,8	6,3	-	-	-	0,4	-	27	-	37,5
	وقتي 2021	13,1		21,6	534	47,9	-	1,9	49,8	42,7	7,1	0,6	0,9	7,5	7,5	11,1	228,7	2,4	-	1,9	3,6	-	-	-	0,4	-	29,7	-	35,6
شركة تونس للطرقات السيارة		المعدل اليومي لحركة مرور العربات بالنظام المغلق (1)	المعدل اليومي لحركة مرور العربات بالنظام المفتوح (2)	مجموع إيرادات الاستغلال= المداخيل +إيرادات أخرى+انتاج ثابت																								
		عربة	عربة																									
	2019	60799	106179	39,1	1405	78,5	0	4,6	87,1	83,9	3,2	38	0,2	-34	-36,6	-176,1	942,8	195,7	0	30,1	37,9	1628,7	0	0	2,9	98,4	8,9	1806,9
	2020	44202	78981	41,7	1419	59,8	0	4,2	67,5	87,2	-19,7	6,5	0,3	-26,5	-39,3	-212,7	937,1	102,2	0	187,2	28,4	1578	0	0	3,1	137,6	10,8	1945,1
	2021 مؤقت	53422	94036	39,9	1417	71,6	0	3,8	78,7	82,2	-3,5	47,1	0,2	-45,8	-45,8	-252,1	1061,3	102,3	0	214,7	16,2	1479,1	0	0	2,9	156,7	161	2030,6
وكالة التهذيب والتجديد العمراني		المشاريع المنجزة																										
	الوحدة	عدد	م.د																									
	2019	323	124	6,9	201	10,6	0	0,1	10,8	12,5	-1,7	0,0	11,2	7,2	7,2	24,6	33,7	0,5	0	0,8	0,0	0,0	0,0	0,0	0,3	1,1	0,0	3,3
	2020	249	55,3	7,4	197	12,2	0	0,0	12,2	15,6	-3,4	0,0	7,5	3,7	3,7	31,4	37,4	0,2	0	0,7	0,0	0,0	0,0	0,0	0,4	0,8	0,0	1,9
	2021 مؤقت	174	47,2	7,1	192	9,3	0	0,0	9,3	13,8	-4,5	0,0	9,4	5,2	5,2	33,8	41,7	0,1	0	0,013	0,0	0,0	0,0	0,0	0,4	1,8	0,0	2.2

1. الشركة التونسية العقارية للبلاد التونسية :

مؤشرات النشاط :

سجل عدد المساكن المباعة سنة 2020 تراجعا بـ 209 مسكن أي بنسبة 40,9 % بالمقارنة مع سنة 2019، ويعود ذلك إلى جائحة كورونا والتي اثرت سلبا على قطاع السكن والبعث العقاري.

ومن المحتمل ان يشهد عدد المساكن المباعة سنة 2021 ارتفاعا يقدر بـ 30 مسكن أي بنسبة 9,9 % مقارنة بسنة 2020.

الموارد البشرية :

بلغ عدد الأعوان 223 سنة 2020 مسجلا ارتفاعا بـ 03 أعوان وبنسبة 1,36.% بالمقارنة مع سنة 2019 نتيجة الحاق عون لدى الشركة وانتداب عونين. ومن المحتمل أن يبلغ عدد الأعوان 224 عونا سنة 2021 أي بزيادة عونواحد مقارنة بسنة 2020 وذلك نتيجة القيام بانتداب.

سجلت أعباء الأعوان ارتفاعابقيمة 0,6 أ د وبنسبة 6،98 % سنة 2020 بالمقارنة مع سنة 2019 نتيجة الانتدابات والزيادة القانونية في الأجور. ومن المحتمل أن تحافظ أعباء الأعوان سنة 2021 على نفس النسق لتبلغ 9.304 م د اي بزيادة قدرها 0,1 م د وبنسبة 1,4 %.

المؤشرات المالية :

انخفضت النتيجة الصافية لسنة 2020 بما قدره 3.2 م د وبنسبة 33.9 % مقارنة بسنة 2019 ويعود هذا الى انخفاض نتيجة الاستغلال بما قدره 5.2م د وبنسبة 79،6 %. من جهة وارتفاع الأرباح العادية الأخرى بقيمة 1,5 م د وبنسبة 23.5 % من جهة أخرى..

من المحتمل أن تسجل الشركة مع موفى سنة 2021 نتيجة صافية إيجابية قيمتها 7.7 م د مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 1.4م د وبنسبة 23.5 % بالمقارنة مع سنة 2020.

الاستثمارات :

بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة 2.5 م د مع موفى سنة 2020 مسجلة بذلك ارتفاعا ملحوظا بنسبة 257.1 % بالمقارنة مع سنة 2019، ويعود ذلك بالأساس لاقتناء معدات اعلامية وتركيز نظام مراقبة عبر كاميرات بالشركة.

بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة سنة 2021 ما قيمته 0.7 م د مسجلة بذلك انخفاضا بـ 1.8 م د وبنسبة 28 % بالمقارنة مع سنة 2020. ويعود ذلك بالأساس لتأجيل اقتناء برامج اعلامية.

المديونية :

سيتطرق هذا الجزء الى مديونية الشركة تجاه :

- **الدولة :** بلغت مديونية الشركة تجاه الدولة سنة 2020 ما قيمته 0.5 م د مسجلة ارتفاعا قدره 0.5 م د مقارنة بسنة 2019 في حين لم تسجل الشركة خلال سنة 2021 مديونية تجاه الدولة.

- **البنوك :** بلغت مديونية الشركة تجاه البنوك المحلية سنة 2020 ما قيمته31 م د مقارنة بسنة سنة 2019 مسجلة بذلك ارتفاعا بـ7.6 م د وبنسبة 32.6 م د.

و من المحتمل أن تسجل الشركة موفى سنة 2021 تراجعا في حجم ديونها بقيمة 9,2 م د وبنسبة 29,7 % لتبلغ 21,8 م د.

- **المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية :** الشركة ليست لها مديونية تجاه المنشآت العمومية.

- **الصناديق الاجتماعية :** بلغت مديونية الشركة تجاه الصناديق الاجتماعية سنة 2020 ما قيمته 0.342 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 50 % مقارنة بسنة 2019، في حين سجلت سنة 2021 انخفاضا بقيمة 0.1 م د وبنسبة 66,7 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 0.108 م د.

- **المزودون :** بلغت مديونية الشركة تجاه المزودون سنة 2020 ما قيمته 46.6 م د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 11 م د وبنسبة 20,3 % مقارنة بسنة 2019، في حين سجلت سنة 2021 انخفاضا بقيمة 7 م د وبنسبة 14.9 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 39.6 م د.

2. شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية :

أهم مؤشرات النشاط :

سجلت شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية سنة 2020 تراجعا في حجم نشاطها تجسّد بالخصوص من خلال انخفاض حجم مبيعاتها من المساكن وذلك بـ 10 مساكن وبنسبة 10,1 % ليبلغ عدد المساكن التي فوتت فيها الشركة مع موفى السنة 89 مسكنا، بالإضافة لتسجيلها استقرارا نسبيا في عدد المساكن والمحلات التجارية والإدارية المسوّغة وذلك عند 97 محل مقابل 98 محل سنة 2019، ويمكن تفسير هذا التراجع النسبي في حجم النشاط التجاري للشركة أساسا بعدم حصول الشركة على مصادقة سلطة الإشراف بخصوص إمكانية إحياء سياسة البيع باعتماد صيغة الكراء شراء أو البيع بالتقسيط للمساكن التي تلاقي صعوبة في التسويق، بالإضافة للتأخير الحاصل في انجاز بعض المشاريع والذي أدى لتأخير عملية تسويقها.

تواصل تراجع حجم النشاط التجاري للشركة خلال سنة 2021 حيث انخفض حجم مبيعاتها من المساكن وذلك بـ 3 مساكن وبنسبة 3,4 % ليبلغ عدد المساكن التي فوتت فيها الشركة مع موفى السنة 86 مسكنا،

بالإضافة لتسجيلها استقرارا نسبيا في عدد المساكن والمحلات التجارية والإدارية المسوّغة وذلك عند 96 محل مقابل 97 محل سنة 2020، ويمكن تفسير هذا التراجع النسبي في حجم النشاط التجاري للشركة أساسا بالتأخير الحاصل في انجاز بعض المشاريع والذي أدى لتأخير عملية تسويقها، بالإضافة لعدم تنفيذ الأحكام الصادرة بخصوص المساكن المستولى عليها بكل من «المنستير الفرينة» «ودوار هيشر» الذي فوّت على الشركة فرصة تسويقها وكبّدها خسائر مالية هامة.

أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية :

بلغ عدد أعوان الشركة 155 عونا مع موفى سنة 2020 مسجلا بذلك انخفاضا بـ 17 عونا وبنسبة 9.9 % بالمقارنة مع سنة 2019 ويعود ذلك بالأساس إلى مغادرة 17 عونا (تقاعد، استقالة، إلحاق) مقابل عدم انتداب أي عون، ونتيجة لعدم تنفيذ الشركة لبرنامج إنتداباتها وتواصل النسق المرتفع للمغادرات، واصل عدد أعوان الشركة انخفاضه خلال سنة 2021 ليبلغ عددهم 143 عونا أي بتراجع بـ 12 عونا وبنسبة 7,7 % بالمقارنة مع سنة 2020.

بالرغم تقلص عدد أعوانها، سجلت الشركة خلال سنة 2020 ارتفاعا في أعباء أعوانها بقيمة 0,4 م د وبنسبة 8,2 % لتبلغ ما قيمته 5,3 م د، ومن المتوقع أن تسجل الشركة سنة 2021 انخفاضا هاما في أعباء أعوانها وذلك بقيمة 0,5 م د وبنسبة 9,4 % لتبلغ ما قيمته 4,8 م د.

أهم المؤشرات المالية :

سجلت شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية سنة 2020 نتيجة صافية قيمتها 0,2 م د مقابل نتيجة صافية سلبية قدرها 2- م د خلال سنة 2019 أي بارتفاع قدره 2,2 م د وبنسبة 110 %،ويعود هذا الارتفاع خاصّة للزيادة المسجلة في نتيجة استغلال الشركة وذلك بقيمة 2,3 م د وبنسبة 127,8 %

من المحتمل أن تسجل شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية مع موفى سنة 2021 نتيجة صافية سلبية قيمتها 1,4- م د مسجلة بذلك انخفاضا هاما بقيمة 1,6 م د وبنسبة 800 % بالمقارنة مع سنة 2020، ويعود السبب الأساسي لهذا الانخفاض لتراجع نتيجة استغلال الشركة بقيمة 2,3 م د و بنسبة 460 % بالمقارنة مع سنة 2020 لتبلغ ما قيمته 1,8- م د مع موفى سنة 2021 مقابل إنخفاض الأعباء المالية الصافية للشركة بقيمة 0,6 م د وبنسبة 75 % خلال نفس الفترة.

الاستثمارات :

بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة من قبل شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية لمشاريع المساكن في إطار البعث العقاري خلال سنة 2020 ما قيمته 9,9 م د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 1,5 م د وبنسبة 13,2 % بالمقارنة مع سنة 2019، وتتمثل أهم عناصر هذه الاستثمارات في أشغال البناءات، اقتناء الأراضي، مصاريف الإصلاح والتهيئة بالإضافة لمصاريف الدراسات.

بلغت الدفوعات المتعلقة بمشاريع استثمار شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية خلال سنة 2021 لمشاريع المساكن في إطار البعث العقاري ما قيمته 3,2 م د مسجلةبذلك انخفاضا هاما بالمقارنة مع سنة 2020 وذلك بقيمة 6,7 م.د وبنسبة 67,7 %، ويعود السبب الرئيسي لتأخر إنجاز الاستثمارات من قبل الشركة للصعوبات المالية التي تشهدها المقاولات التي تسببت في تأخير الإنجازولصعوبة وتعقيدإجراءات الحصول على التراخيص والمصادقات الضرورية لإنجاز المشاريع المبرمجة والمشاريع في طور الإنجاز بالإضافة للصعوبات المالية التي تعاني منها الشركة نتيجة الركود الذي يعيشه قطاع السكن والكلفة العالية للاقتراض البنكي.

المديونية :

سيتطرق هذا الجزء لمديونية شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية تجاه :

- **الدولة :** بلغت مديونية شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية تجاه الدولة سنة 2020 ما قيمته 0,5 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 0,1 م د وبنسبة 25 % بالمقارنة مع سنة 2019، وهي بالأساس متمثلة في رصيد حساب الدولة ضرائب وأداءات مع موفى شهر ديسمبر من السنة والذي سيتم دفعه في شهر جانفي من السنة الموالية. ومن المتوقع أن تسجل الشركة انخفاضا في مديونيتها تجاه الدولة سنة 2021 وذلك بما قيمته 0,3 م د وبنسبة 60 % بالمقارنة مع سنة 2020 لتبلغ ما قيمته 0,2 م د.

- **البنوك :** بلغت مديونية شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية تجاه البنوك سنة 2020 ما قيمته 34,3م د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 5,4 م د وبنسبة 18,7 % بالمقارنة مع سنة 2019، وهي متمثلة بالأساس في قروض حصلت عليها الشركة من «بي هاش بنك» لتمويل بناء مساكن، ومن المتوقع أن تسجل الشركة ارتفاعا طفيفا في مديونيتها تجاه البنوك سنة 2021 وذلك بما قيمته 0,4 م د وبنسبة 1,2 % لتبلغ ما قيمته 34,7 م د.

- **المنشآت العمومية :** سجلت مديونية الشركة تجاه المنشآت العمومية مع موفى سنة 2020 ارتفاعا بقيمة 0,9 م د وبنسبة 69,2 % بالمقارنة مع سنة 2019 لتبلغ ما قيمته 2,2 م د، ومن المتوقع أن تسجل الشركة سنة 2021 انخفاضا في مستوى مديونيتها تجاه المنشآت العمومية بما قيمته 0,7 م د وبنسبة 31,8 % لتبلغ ما قيمته 1,5 م د.

- **الصناديق الاجتماعية :** بلغت قيمة مديونية الشركة تجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مع موفى سنة 2020 ما قيمته 161,7 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 6 م د وبنسبة 3,9 % بالمقارنة مع سنة 2019، مع الإشارة الى أن حوالي 88 % منها هي ديون بعنوان إتفاقيات البناء والتصرف والإتفاقية التجارية المبرمة بين الشركة والصندوق (بلغ الرصيد المدين لهذا الحساب 142,6 م د مع موفى سنة 2020 مقابل رصيد دائن قيمته 94,3 م د)، ومن المتوقع أن تتعمق مديونية الشركة تجاه الصندوق مع موفى سنة 2021 لتبلغ ما قيمته 163,9 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 2,2 م د وبنسبة 1,4 % بالمقارنة مع سنة 2020 (88 % منها هو رصيد حساب إتفاقيات البناء والتصرف والإتفاقية التجارية المبرمة بين الشركة والصندوق الذي بلغت قيمته 144,8 م د مع موفى سنة 2020 مقابل رصيد دائن قيمته 96,8 م د).

- **المزودون الخواص :** سجلت شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية خلال الفترة 2019-2020 استقرارا في مستوى مديونيتها تجاه المزودين الخواص عند مبلغ قيمته 8,8 م.د، ومن المتوقع أن تسجل الشركة انخفاضا في مديونيتها تجاه المزودين الخواص سنة 2021 وذلك بقيمة 3,6 م د وبنسبة 40,9 % لتبلغ ما قيمته 5,2 م د.

3. الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال :

أهم مؤشرات النشاط :

سجلت الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال سنة 2020 تراجعا في حجم نشاطها تجسد بالخصوص من خلال انخفاض قيمة رقم معاملاتها بـ 40,8 م د وبنسبة 41,8 % بالمقارنة مع سنة 2019 حيث بلغ مع موفى سنة 2020 ما قيمته 53,6 م د، ويرجع هذا الانخفاض بالأساس لتوقف نشاط الشركة خلال فترة الحجر الصحي العام الناتج عن انتشار جائحة كورونا خلال أشهر مارس وأفريل وماي 2020 بالإضافة لتأخر انطلاق بعض المشاريع أو توقفها لأسباب خاصة بصاحب المشروع على غرار الإشكاليات العقارية وتأخر جاهزية الدراسات الفنية ، ... إلخ.

ومن المتوقع أن يتواصل تراجع نشاط الشركة خلال سنة 2021 تحت تأثير انتشار جائحة كورونا والإشكاليات على مستوى السيولة التي تعاني منها المنشأة، حيث يتوقع أن تبلغ قيمة رقم معاملاتها مع موفى السنة 46,4 م د أي بانخفاض بقيمة 7,2 م د وبنسبة 13,4 % بالمقارنة مع سنة 2020.

أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية :

بلغ عدد أعوان الشركة 1194 عونا سنة 2020 (منهم 982 عونا موسميا) مسجلا بذلك انخفاضا بـ 88 عونا وبنسبة 6,9 % بالمقارنة مع سنة 2019 ويعود ذلك بالأساس إلى مغادرة 88 عونا مقابل عدم انتداب أي عون نتيجة تراجع حجم نشاط الشركة خلال سنة 2020، وتواصل انخفاض عدد أعوان الشركة سنة 2021 وذلك بـ 132 عونا وبنسبة 11,1 % ليبلغ 1062 عونا وذلك نتيجة تواصل النسق المرتفع للمغادرات سواء للتقاعد أو للالتحاق بشركات ومنشآت أخرى.

تحت تأثير تقلص عدد أعوانها، سجلت الشركة خلال سنة 2020 انخفاضا في أعباء أعوانها بقيمة 3,2 م د وبنسبة 13,9 % لتبلغ ما قيمته 19,65 م د، ومن المتوقع أن تسجل الشركة سنة 2021 ارتفاعا في أعباء أعوانها وذلك بقيمة 0,4 م د وبنسبة 2,1 % لتبلغ ما قيمته 20,1م د.

أهم المؤشرات المالية :

سجلت الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال سنة 2020 نتيجة صافية سلبية قيمتها 14- م د مقابل نتيجة صافية سلبية قدرها 9- م د خلال سنة 2019 أي بانخفاض قدره 5 م د وبنسبة 56,1 %، ويعود

هذا الانخفاض خاصّة للتراجع الحاد في نتيجة استغلال الشركة وذلك بقيمة 5,2 م د وبنسبة 103,4 % خلال نفس الفترة وذلك تبعا لتراجع حجم إيرادات الشركة بنسق مرتفع (بقيمة 40- م د وبنسبة 41,8- % خلال نفس الفترة) وذلك يرجع بالأساس لانتشار جائحة الكورونا الذي أدّى لتوقف نشاط الشركة خلال فترة الحجر الصحي العام (3 أشهر) بالإضافة لتأخر انطلاق بعض المشاريع لأسباب خاصة بأصحاب المشاريع (إشكاليات عقارية أو فنية، ...) مقابل نسق أقل لانخفاض أعباء استغلال الشركة خلال نفس الفترة (بقيمة 34,9- م د وبنسبة 34,5- %).

من المحتمل أن تسجل الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال مع موفى سنة 2021 نتيجة صافية سلبية قيمتها 17,3- م,د مسجلة بذلك انخفاضا هاما بقيمة 3,3 م د وبنسبة 23,3 % بالمقارنة مع سنة 2020، ويعود السبب الأساسي لهذا الانخفاض لتواصل تراجع نتيجة استغلال الشركة التي من المتوقع أن تبلغ ما قيمته 14,1- م د مع موفى سنة 2021 (انخفاض بقيمة 3,8 م د و بنسبة 37,4 % بالمقارنة مع سنة 2020) وذلك مع تراجع حجم إيرادات استغلال الشركة بقيمة 6,7 م د وبنسبة 12 % خلال نفس الفترة تبعا لتعطل نشاط الشركة خلال انتشار فيروس كورونا بالإضافة لعوامل خارجية أخرى مرتبطة بأصحاب المشاريع (مشاكل عقارية وفنية ...) وأخرى داخلية مرتبطة بالشركة (نقص حاد في السيولة، نقص في المعدات، نقص في المواد الأولية، ...) وذلك مقابل نسق أقل لانخفاض أعباء استغلال الشركة خلال نفس الفترة (بقيمة 2,9- م د وبنسبة 4,3- %).

الاستثمارات :

بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة من قبل الشركة خلال سنة 2020 ما قيمته 0,17 م د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 3,2 م د وبنسبة 95 % بالمقارنة مع سنة 2019، ويعود هذا التراجع بالأساس للتوقف الجزئي لنشاط المنشأة خلال فترة الحجر الصحي العام الذي حال دون تنفيذها لبرنامج استثماراتها.

بلغت الدفوعات المتعلقة بمشاريع استثمار الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال خلال سنة 2021 ما قيمته 1,32 م د مسجلة ارتفاعا هاما بالمقارنة مع سنة 2020 وذلك بقيمة 1,2 م,د وبنسبة 676,5 %.

المديونية :

سيتطرق هذا الجزء لمديونية الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال تجاه كل من :

- **الدولة :** بلغت مديونية الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال تجاه الدولة سنة 2020 ما قيمته 100,1 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 5 م د وبنسبة 5,3 % بالمقارنة مع سنة 2019، وهي بالأساس ديون جبائية (بنسبة تقارب 75 %)، ومن المتوقع أن تسجّل الشركة سنة 2021 تراجعا في مديونيتها تجاه الدولة بقيمة 15,2 م د وبنسبة 15,2 % بالمقارنة مع سنة 2020 لتبلغ مع موفى السنة ما قيمته 84,9 م د.

- **البنوك ومؤسسات الإيجار المالي :** بلغت مديونية الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال تجاه البنوك ومؤسسات الإيجار المالي سنة 2020 ما قيمته 28,4م د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 6,9 م د وبنسبة 19,5 % بالمقارنة مع سنة 2019، ومن المتوقع أن تسجل الشركة ارتفاعا في مديونيتها تجاه البنوك ومؤسسات الإيجار المالي سنة 2021 وذلك بقيمة 1,2 م د وبنسبة 4,1 % لتبلغ ما قيمته 29,6 م د.

- **المنشآت العمومية :** سجلت مديونية الشركة تجاه المنشآت العمومية مع موفى سنة 2020 ارتفاعا بقيمة 0,2 م د وبنسبة 12,8 % بالمقارنة مع سنة 2019 لتبلغ ما قيمته 1,5 م د، ومن المتوقع أن تسجل الشركة سنة 2021 استقرارا في مستوى مديونيتها تجاه المنشآت العمومية بقيمة 1,5 م د.

- **الصناديق الاجتماعية :** بلغت قيمة مديونية الشركة تجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مع موفى سنة 2020 ما قيمته 6,8 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 0,7 م د وبنسبة 11,8 % بالمقارنة مع سنة 2019 مع الإشارة الى أن حوالي نصفها هي ديون مجدولة مع الصندوق، ومن المتوقع أن تتعمق مديونية الشركة تجاه الصندوق مع موفى سنة 2021 لتبلغ ما قيمته 10,6 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 3,8 م د وبنسبة 55,9 % بالمقارنة مع سنة 2020.

- **المزودون الخواص :** بلغت قيمة مديونية الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال تجاه المزودون الخواص مع موفى سنة 2020 ما قيمته 48,2 م.د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 5,6 م د وبنسبة 10,4 % بالمقارنة مع سنة 2019، ومن المتوقع أن يتواصل انخفاض ديون الشركة تجاه المزودون سنة 2021 وذلك بقيمة 1,5 م د وبنسبة 3,1 % ليبلغ ما قيمته 46,7 م د.

4. الوكالة العقارية للسكنى :

مؤشرات النشاط :

سجلت مبيعات الوكالة سنة 2020 تراجعا بـ 2 هكتاروبنسبة 6 %بالمقارنة مع سنة 2019 لتبلغ 32,1 هكتار ويعود ذلك إلى تأخر المصادقات بعدة تقسيمات.

ومن المحتمل أن تسجل المبيعات سنة 2021 إنخفاضا بـ 19 هكتار وبنسبة 60 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 13,1 هكتار ويعود ذلك إلى تأخر المصادقات بعد تقسيمات من جهة، وعدم قدرة الحرفاء على خلاص مقاسمهم في الآجال المطلوبة من جهة أخرى وتقهقر الأوضاع الإقتصادية على إثر جائحة «كورونا» وما نجم عن الحجر الصحي الشامل.

الموارد البشرية :

بلغ عدد أعوان الوكالة 539 عونا سنة 2020 مسجلا بذلك انخفاضا بـ12 عونا و بنسبة 2,2 % بالمقارنة مع سنة 2019 وذلك نتيجة عدم تعويض الأعوان المحالين على التقاعد والمتوفين والملحقين خارج الوكالة والبالغ عددهم 13 عونا مقابل إدماج عون واحد.

ومن المحتمل أن يبلغ عدد الأعوان 534 عونا سنة 2021 أي بنقص 5 أعوان وبنسبة 1 % مقارنة بسنة 2020 وذلك نتيجة مغادرة 11 عونا و إلحاق عونين وإدماج 4 أعوان بالوكالة.

سجلت أعباء الأعوان سنة 2020 إرتفاعا بقيمة 0,1 م د وبنسبة 0,5 % بالمقارنة مع سنة 2019 بالرغم من إنخفاض عدد الأعوان لتبلغ 22,2 م د ويعود ذلك إلى الترفيع في المساهمات المستوجبة بعنوان التقاعد ابتداء من غرة جوان 2019 بنسبة 2 %. ومن المحتمل أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2021 إنخفاضا بقيمة 0,6 م د وبنسبة 3 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 21,6 م د .

المؤشرات المالية :

ارتفعت النتيجة الصافية لسنة 2020 بما قدره 7,6 م د وبنسبة 133,3 % مقارنة بسنة 2019 لتبلغ 13,3 م د ويعود ذلك أساسا الى ارتفاع نتيجة الإستغلال بقيمة 10,6 م د وبنسبة 132,5 %.

ومن المحتمل أن تسجل الوكالة مع موفى سنة 2021 نتيجة صافية إيجابية قيمتها 7,5 م د مسجلة بذلك تراجعا بقيمة 5,8 م د و بنسبة 43,6 % مقارنة مع سنة 2020، ويعود ذلك أساسا الى تراجع نتيجة الإستغلال بقيمة 11,5م د و بنسبة 61,8 %.

الاستثمارات :

بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة من قبل الوكالة مع موفى سنة 2020 ما قيمته 0,6 م د مسجلة بذلك انخفاضا ملحوظا بقيمة 1,5 م د و بنسبة 71,4 % بالمقارنة مع سنة 2019، ويعود ذلك بالأساس إلى انخفاض قيمة الاقتناءات من الأصول الثابتة المادية.

بلغت قيمة الإستثمارات المنجزة سنة 2021 ما قيمته 2,4 م د مسجلة بذلك ارتفاعا ملحوظا بقيمة 1,8 م د وبنسبة 300 % بالمقارنة مع سنة 2020 ، ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع قيمة الاستثمارفي مجال الإعلامية من تجهيزات وبرامج و شبكة اعلامية.

المديونية :

سيتطرق هذا الجزء إلى مديونية الوكالة تجاه :

- **الدولة :** بلغت مديونية الوكالة تجاه الدولة سنة 2020 ما قيمته 3,8 م د مسجلة بذلك إرتفاعا بقيمة 2,8 م د وبنسبة 280 %مقارنة بسنة 2019، ومن المحتمل أن تسجل سنة 2021 انخفاضا بقيمة 1,9 م د وبنسبة 50 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 1,9 م د.

- **البنوك :** بلغت مديونية الوكالة تجاه البنوك سنة 2020 ما قيمته 6,3 م د مسجلة بذلك إرتفاعا بقيمة 5,9م د وبنسبة 1475 % مقارنة بسنة 2019، ومن المحتمل أن تسجل سنة 2021 انخفاضا بقيمة 2,7 م د وبنسبة 43 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 3,6 م د.

- **الصناديق الإجتماعية :** سجلت مديونية الوكالة تجاه الصناديق الاجتماعية إستقرارا للسنوات 2019 و2020 و2021 لتبلغ 0,4 م د.

- **المزودون :** بلغت مديونية الوكالة تجاه المزودين سنة 2020 ما قيمته 27 م د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 1,9م د وبنسبة 6,6 % مقارنة بسنة 2019، ومن المحتمل أن تسجل سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 2,7 م د وبنسبة 10 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 29,7 م د.

5. شركة تونس الطرقات السيارة :

مؤشرات النشاط :

سجل نشاط الشركة سنة 2020 تراجعا للمعدل اليومي لحركة مرور العربات بـ 43795 عربة وبنسبة 26,2 % مقارنة بسنة 2019 ويعود ذلك إلى تداعيات جائحة كورونا.

و من المحتمل أن يشهد المعدل اليومي لحركة مرور العربات سنة 2021 تطورا بـ 24275 عربة بنسبة 19,7% مقارنة بسنة 2020 نتيجة تحسن الوضع الصحي بالبلاد.

الموارد البشرية :

بلغ عدد أعوان الشركة 1419 عونا سنة 2020 مسجلا بذلك ارتفاعا بـ14 عونا أي بنسبة 1 % بالمقارنة مع سنة 2019 نتيجة انتداب 14 عونا ومن المحتمل أن يبلغ عدد الأعوان 1417 عونا سنة 2021 أي بنقص عونين مقارنة بسنة 2020.

سجلت أعباء الأعوان ارتفاعا ما قيمته 2,6 م د و بنسبة 6,6 % سنة 2020 بالمقارنة مع سنة 2019 نتيجة الترقيات والانتدابات ومن المحتمل أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2021انخفاضا بقيمة 1,8 م د و بنسبة 4,3 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 39,9 مليون دينار.

المؤشرات المالية :

شهدت النتيجة الصافية قبل التعديلات المحاسبية لسنة 2020 تحسنا ملحوظا بما قدره 7,5م د مقارنة بسنة 2019 أي بنسبة 22,1 % ويعود هذا نتيجة انخفاض الأعباء المالية الصافية بما قدره 31,5 م د أي بنسبة 82,9 % رغم انخفاض نتيجة الاستغلال بما قدره 22,9 م د أي بنسبة 715,6 %.

و من المحتمل أن تسجل الشركة مع موفى سنة 2021 نتيجة صافية سلبية قيمتها 45,8 م د مسجلة بذلك تدهورا بما قدره 19,3م د وبنسبة 72,8 % بالمقارنة مع سنة 2020 ويعود ذلك إلى تطور الأعباء المالية الصافية بما قدره 40,6 م د أي بنسبة 624,6 %.

الاستثمارات :

بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة 102,2 م د مع موفى سنة 2020 مسجلة بذلك انخفاضا ملحوظا بنسبة 47,7 % بالمقارنة مع سنة 2019 ويعود ذلك بالأساس لاستكمال ودخول حيز الاستغلال للطريق السيارة وادي الزرقة بوسالم.

ومن المتوقع أن تبلغ قيمة الاستثمارات المنجزة سنة 2021 ما قيمته 102,3م د مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 0,1 % بالمقارنة مع سنة 2020.

المديونية :

سيتطرق هذا الجزء إلى مديونية الشركة تجاه :

- **الدولة :** بلغت مديونية الشركة تجاه الدولة سنة 2020 ما قيمته 187,2 م د مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 157,1 م د وبنسبة 521,9 % مقارنة بسنة 2019، كماسجلت سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 27,5 م د وبنسبة 14,7 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 214,7 م د.

- **البنوك :** بلغت مديونية الشركة تجاه البنوك المحلية سنة 2020 ما قيمته 28,4 م د مسجلة بذلك انخفاضا قدره 9,4 م د وبنسبة 24,9 % مقارنة بسنة 2019،كماسجلت سنة 2021 انخفاضا بقيمة 12,2 م د وبنسبة 43 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 16,2 م د.

بلغت مديونية الشركة تجاه البنوك الأجنبية سنة 2020 ما قيمته 1578م د مسجلة بذلك انخفاضا قدره 50,7 م د وبنسبة 3,1 % مقارنة بسنة 2019، كما سجلت سنة 2021 انخفاضا بقيمة 99 م د وبنسبة 6,3 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 1479,1 م د.

- **الصناديق الاجتماعية :** بلغت مديونية الشركة تجاه الصناديق الاجتماعية سنة 2020 ما قيمته 3,1 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 6,9 % مقارنة بسنة 2019، في حين سجلت سنة 2021 انخفاضا بقيمة 0,2 م د وبنسبة 6,4 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 2,9 م د.

- **المزودون :** بلغت مديونية الشركة تجاه المزودين سنة 2020 ما قيمته 137,6 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 39,8 % مقارنة بسنة 2019، كما سجلت سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 19,1 م د وبنسبة 13,9 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 156,7 م د.

6. وكالة التهذيب والتجديد العمراني :

مؤشرات النشاط :

سجل نشاط وكالة التهذيب والتجديد العمراني سنة 2020 تراجعا بنسبة 22,9 % بالمقارنة مع سنة 2019 ليبلغ عددالمشاريع المنجزة 249 مشروع سنة 2020 بتكلفة قدرت بـ55,3 م د ويعود ذلك لتفشي جائحة كورونا والحجر الصحي.

شهد نشاط الوكالة خلال سنة 2021 انخفاضا بنسبة 30,1 % مقارنة بسنة 2020 ليبلغ عددالمشاريع 174 مشروع وبتكلفة قدرت بـ47,2 م د موفى السنة ويعود ذلك لتفشي جائحة كورونا ولإضراب المهندسين وهو ما تسبب في تعطيل تنفيذ المشاريع والاستثمارات.

الموارد البشرية :

بلغ عدد الأعوان 197 عونا سنة 2020 مسجلا بذلك انخفاضا بـ4 أعوان أي بنسبة 2 % مقارنة بسنة 2019 وذلك نتيجة إحالة عونين على التقاعد وإلحاق عونين خارج الوكالة.

كما بلغ عدد الأعوان 192عونا سنة 2021 مقابل 197عونا في موفى سنة 2020 أي بنقص5 أعوان وذلك نتيجة إلحاق 5إطارات خارج الوكالة لدى مؤسسات أخرى.

سجلت أعباء الأعوان ارتفاعابنسبة 5,9 %سنة 2020 بالمقارنة مع سنة 2019 أي ما قيمته 0,4 م د نتيجة بعض الترقيات في الصنف والخطط الوظيفية وشهدت أعباء الأعوان سنة 2021 انخفاضا بنسبة 3,3 % أي بقيمة 0,25 م د مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 7,1م د موفى السنة.

المؤشرات المالية :

انخفضت النتيجة الصافية لسنة 2020 بما قدره3,7 م د مقارنة بسنة 2019 أي بنسبة 49,2 % ويعود هذا الانخفاض الهام إلى تراجع نتيجة الاستغلال بما قدره 1,7م د أي بنسبة 103,8 % من جهة والى انخفاض إيرادات التوظيفات المالية بما قدره 3,7 م د أي بنسبة 33,2 %.

حققت الوكالة مع موفى سنة 2021 نتيجة صافية ايجابية قيمتها 5,2 م د مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 1,6 م د وبنسبة 42,8 % بالمقارنة مع سنة 2020 نتيجة ارتفاع إيرادات التوظيفات الماليةبما قدره 1,9 م د أي بنسبة 25,9 % رغم تراجع نتيجة الاستغلال بما قدرة 1,1 م د أي بنسبة 33 %.

الاستثمارات :

بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة 0,2 م د مع موفى سنة 2020 مسجلة بذلك انخفاضا ملحوظا بنسبة 56,6 % بالمقارنة مع سنة 2019.

بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة سنة 2021 ما قيمته 0,121 م د مسجلة بذلك انخفاضا ملحوظا بنسبة 49,1 % بالمقارنة مع سنة 2020.

المديونية :

سيتطرق هذا الجزء إلى مديونية الشركة تجاه :

- **الدولة :** بلغت مديونية الوكالة تجاه الدولة سنة 2020 انخفاضا قدره 0,1 م د و بنسبة 12,5 % مقارنة بسنة 2019، كما سجلت سنة 2021 انخفاضا هاما بقيمة 0,7 م د وبنسبة 98,1 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 0,013 م. د.

- **الصناديق الاجتماعية :** بلغت مديونية الشركة تجاه الصناديق الاجتماعية سنة 2020 ما قيمته 0,4 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 12,4 % مقارنة بسنة 2019، في حين سجلت سنة 2021 انخفاضا بقيمة 0,005 م د وبنسبة 1,3 % لتبلغ 0,366 م د.

- **المزودون :** بلغت مديونية الوكالة تجاه المزودين سنة 2020 ما قيمته 0,8 م د مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 24,1 % مقارنة بسنة 2019 في حين سجلت سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 1 م د وبنسبة 120,2 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 1,8 م د.

VI. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة البيئة :

جدول 29 : أهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية للديوان الوطني للتطهير :

المنشأة	مؤشرات النشاط		الموارد البشرية		المؤشرات المالية والمحاسبية										الاستثمارات		مديونية المنشأة تجاه :								
	المؤشرات	طول الشبكة العمومية للتطهير	كمية المياه المعالجة	عدد الأعوان	أعباء الأعوان	مداخيل	منح الاستغلال	إيرادات الاستغلال الأخرى	مجموع إيرادات الاستغلال	مجموع أعباء الاستغلال	نتيجة الاستغلال	أعباء مالية صافية (+/-)	إيرادات التوظيفات	النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية)	النتيجة الصافية (بعد التعديلات المحاسبية)2	النتائج المؤجلة	الأموال الذاتية قبل التخصيص	قيمة الاستثمارات (إنجازات السنة)	منح الاستثمار المخصصة للسنة المعنية	الدولة	البنوك المحلية	البنوك الأجنبية	المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية	المؤسسات العمومية	الصناديق الاجتماعية	المزودون	آخرون	المجموع
	الوحدة			عونا	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د
الديوان الوطني للتطهير	2019	17729	287	3260	104,3	212,2	105,3	21,6	339,1	315,8	23,3	7,3	0,8	-93,0	12,3	54,6	1550,1	207,0	94,7	232,5		531,3	17,2		10,6	248,4		1040,0
	2020	17877	288	3241	110,5	213,0	135,2	23,2	371,4	333,9	37,5	6,9	1,0	-132,6	2,6	66,9	1642,2	224,7	116,3	298,9		683,7	11,5		5,1	254,9		1254,1
	2021 وقتي	18230	294	3217	108,7	213,0	135,0	23,3	371,3	335,2	36,1	1,4	0,3	-121,2	13,8	69,5	1683,4	258,7	90,0	287,0		741,7	22,9		1,9	240,0		1293,6

1. الديوان الوطني للتطهير :

مؤشرات النشاط :

سجلت الشبكة العمومية للتطهير سنة 2021 تطورا بـ 148 كلم وبنسبة 0.8 % بالمقارنة مع سنة 2020 لتبلغ 17877 كلم ويعود ذلك أساسا الى تواصل إنجاز مشاريع توسيع الشبكة بالمدن المتبناة ومشاريع تطهير الأحياء الشعبية ومن المحتمل ان تشهد سنة 2022 تطورا يقدر بـ 353 كلم وبنسبة 2 % مقارنة بسنة 2021 لتبلغ 18230 كلم نتيجة لتواصل إنجاز مشاريع توسيع الشبكة بالمدن المتبنّاة وتطهير المدن المتوسطة والصغرى.

سجلت كمية المياه المعالجة بمحطات التطهير سنة 2021 ارتفاع بـ 1 مليون م^3 وبنسبة 0.4 % بالمقارنة مع سنة 2020 لتبلغ 288 مليون م^3 ويعود ذلك الى دخول محطتي تطهير السبيخة وسيدي علي بن عون/بئر الحفي حيز الإستغلال ومن المحتمل ان تشهد كمية المياه المعالجة سنة 2022 ارتفاعا ما قدره 6 مليون م^3 وبنسبة 2 % بالمقارنة مع سنة 2021 لتبلغ 294 مليون م^3 ويعود ذلك أساسا الى دخول محطتي القطاروبن قردان حيز الإستغلال.

الموارد البشرية :

بلغ عدد الأعوان 3241 عونا سنة 2020 مسجلا بذلك انخفاضا بـ 19 عونا وبنسبة 0.6 % بالمقارنة مع سنة 2019 ويعود ذلك الى 82 حالة مغادرة نهائية وانتداب 53 عونا و5 أعوان عائدين. ومن المحتمل أن يبلغ عدد الأعوان 3217 عونا سنة 2021 أي بانخفاض 24 عونا وبنسبة 0.7 % مقارنة بسنة 2020 وذلك نتيجة 24 حالة مغادرة نهائية.

سجلت أعباء الاعوان ارتفاعا بقيمة 6.2 م د وبنسبة 5.9 % سنة 2020 بالمقارنة مع سنة 2019 لتبلغ 110.5 م د ويعود ذلك بالأساس الى الزيادة في الأجور نتيجة المفاوضات الاجتماعية وانعكاس التدرج العادي في السلم والتسميات والانتدابات الجديدة وانهاء الالحاق لعدد من أعوان الديوان. ومن المحتمل أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2021 انخفاضا بـ 1.8 م د وبنسبة 1.6 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 108.7 م د نتيجة الاحالات على التقاعد بالرغم من زيادة الأجور والتدرج العادي في السلم والتسميات.

المؤشرات المالية :

انخفضت النتيجة الصافية قبل التعديلات المحاسبية لسنة 2020 بما قدرها 39.6 م د وبنسبة 42.6 % بالمقارنة مع سنة 2019 لتبلغ 132.6- م د رغم ارتفاع نتيجة الاستغلال بما قدره 14.2 م د وبنسبة 60.9 % بالمقارنة مع سنة 2019 وانخفاض الأعباء المالية بما قدرها 0.4 م د وبنسبة 5.5 % ويعود هذا بالاساس الى ارتفاع فارق ومخصصات الصرف وخاصة خسائر ومدخرات خسائر الصرف على القروض بما قدره 25.4 م د وبنسبة 430.3 %.

ومن المحتمل ان يسجل الديوان مع موفى سنة 2021 نتيجة صافية قبل التعديلات المحاسبية قيمتها 121.2- م د مسجلة بذلك ارتفاعا بما قدره 11.4 م د وبنسبة 8.6 % بالمقارنة مع 2020 ويعود ذلك الى انخفاض فارق ومخصصات الصرف.

الاستثمارات :

بلغت قيمة الاستثمارات 224.7 م .د مع موفى سنة 2020 مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 8.6 % بالمقارنة مع سنة 2019، ويعود ذلك بالأساس لتطور نسق إنجاز بعض برامج الاستثمار على غرار برنامج توسيع وتهذيب 19 محطة تطهير و130 محطة ضخ ومشروع تطهير سوسة 2 ومن المحتمل ان تبلغ قيمة الإستثمارات 258,7 م د سنة 2021 مسجلة بذلك ارتفاعا ملحوظا يقدر بـ 34.0 م د وبنسبة 15.1 % بالمقارنة مع سنة 2020 ويعود ذلك بالأساس لتطور نسق إنجاز بعض برامج الاستثمار على غرار برنامج DEPOMLED وبرنامج تطهير 10 مدن متوسطة ومشروع تطهير سوسة 2.

المديونية :

سيتطرق هذا الجزء الى مديونية الشركة تجاه :

- **الدولة :** بلغت مديونية الديوان تجاه الدولة 298.9 م د سنة 2020 مسجلة بذلك ارتفاعا بـ 66.4 م د وبنسبة 28.5 % مقارنة بسنة 2019، في حين سجلت سنة 2021 انخفاضا بـ 11.9 م د وبنسبة 4.0 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 287.0 م د.

- **البنوك المحلية :** ليس للديوان ديون تجاه البنوك المحلية.

- **البنوك الأجنبية :** بلغت مديونية الديوان تجاه البنوك الاجنبية سنة 2020 ما قيمته 683.7 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بـ 152.4 م د وبنسبة 28.7 % مقارنة بسنة 2019، كما سجلت سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 58.0 م د وبنسبة 8.5 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 741.7 م د.

- **المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية :** بلغت مديونية الديوان تجاه المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية سنة 2020 ما قيمته 11.5 م د مسجلة بذلك انخفاضا بـ 5.7 م د وبنسبة 33.1 % مقارنة بسنة 2019، في حين سجلت سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 11.4 م د وبنسبة 99.1 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 22.9 م د.

- **الصناديق الاجتماعية :** بلغت مديونية الديوان تجاه الصناديق الاجتماعية سنة 2020 ما قمته 5.1 م د مسجلة بذلك انخفاضا بـ 5.5 م د وبنسبة 51.9 % مقارنة بسنة 2019 كما سجلت سنة 2021 انخفاضا بقيمة 3.2 م د وبنسبة 62.7 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 1.9 م د.

- **المؤسسات العمومية :** ليس للديوان مديونية تجاه المؤسسات العمومية.

- **المزودون :** بلغت مديونية الديوان تجاه المزودين 254.9 م د سنة 2020 مسجلة بذلك ارتفاعا بـ 6.5 م د وبنسبة 2.6 % مقارنة بسنة 2019 في حين سجلت انخفاضا بقيمة 14.9 م د وبنسبة 5.8 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 240.0 م د.

VII. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة تكنولوجيات الاتصال :

جدول 30 : أهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية لشركة «اتصالات تونس» :

المنشأة	المؤشرات	مؤشرات النشاط		الموارد البشرية		المؤشرات المالية والمحاسبية												الاستثمارات		مديونية المنشأة تجاه :								
		الإنتاج(هاتف جوال وقار)	مخزون محطيات (data)	أعباء الأعوان	عدد الأعوان	مداخيل	منح الاستغلال	إيرادات الاستغلال الأخرى	مجموع إيرادات الاستغلال	مجموع أعباء الاستغلال	نتيجة الاستغلال	أعباء مالية صافية (+/-)	إيرادات التوظيفات	النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية)	النتيجة الصافية (بعد التعديلات المحاسبية)2	النتائج المؤجلة	الأموال الذاتية قبل التخصيص	قيمة الاستثمارات (إنجازات السنة)	منح الاستثمار المخصصة للسنة المعنية	الدولة	البنوك المحلية	البنوك الأجنبية	المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية	المؤسسات العمومية	الصناديق الاجتماعية	المزودون	آخرون	المجموع
	الوحدة	مليون خط جديد	الف مشترك جديد	م د	عونا	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د
شركة "اتصالات تونس"	2019 إعادة معالجة للمقارنة	3,4	26,4	296,8	6205	1123,8	0	126,8	1250,6	1249,1	1,4	72,9	45,8	-43,9	-79,1	-222,8	1297	226,5	0	125,4	332,7	732,7	22,5	57,7	17	579,4	134,9	2002,3
	2020	4,1	27,2	314,6	6146	1158,4	0	136,4	1294,8	1285,4	9,4	93,6	62,1	-50,3	-88,5	-263,6	1250,4	240,2	0	135,4	348,7	717	14,5	83	7,1	615	179,7	2100,4
	2021 وقتي	4	27,6	336,6	6080	1255,6	0	108,9	1364,5	1271,5	93	63	41,9	32,5	32,5	-313,9	1251,7	200,4	0	149,1	312,8	572,4	20,9	95,1	1,2	674,9	149,1	1975,5

. شركة «اتصالات تونس» :

مؤشرات النشاط :

سجل العدد الجملي للمشتركين الجدد بشبكة الهاتف القاروالهاتف الجوال لشركة « اتصالات تونس» سنة 2020 ارتفاعا بما قدره 0.7 مليون مشترك وبنسبة 20.6 % بالمقارنة مع سنة 2019 ليبلغ 4.1 مليون مشترك سنة 2020 ويعود ذلك إلى السياسة التجارية المتبعةوالتي ترتكزعلى انجازالاستثمارات بشبكة الهاتف الجوال.

شهد العدد الجملي للمشتركين الجدد بشبكة الهاتف القاروالهاتف الجوال سنة 2021 انخفاضا طفيفا يقدربـ 0.1 مليون مشترك وبنسبة 2.4 % مقارنة بسنة 2020 نتيجة محدودية طاقة استيعاب السوق،

وفي المقابل، سجل عدد المشتركين الجدد بشبكة تخزين المعطيات (data) ارتفاعا بـ 0.8 ألف مشترك جديد سنة 2020 وبنسبة 3 % بالمقارنة مع سنة 2019 ليبلغ 27.2 ألف مشترك سنة 2020

كماشهد عدد المشتركين الجدد بشبكة تخزين المعطيات سنة 2021 ارتفاعا طفيفا يقدربـ 0.4 ألف مشترك جديد وبنسبة 1.5 % مقارنة بسنة 2020.

ويعود الارتفاع المتواصل خلال الفترة 2019-2021 إلى تزايد الطلب على خدمة تخزين المعطيات.

الموارد البشرية:

بلغ عدد أعوان الشركة 6146 عونا سنة 2020 مسجلا بذلك انخفاضا بـ 59 عونا وبنسبة 1 % بالمقارنة مع سنة 2019 نتيجة إنتداب22 عون واحالة على التقاعد لـ 48 عونا ومغادرة 33 عونا.

كما بلغ عدد الأعوان 6080 عونا سنة 2021مسجلا نقصا بـ 66 عونا وبنسبة 1.1 % مقارنة بسنة 2020 وذلك نتيجة الاحالات على التقاعد.

سجلت أعباء الأعوان ارتفاعا بنسبة 6 % سنة 2020 بالمقارنة مع سنة 2019 أي ما قيمته 17.8 م د نتيجة ارتفاع الاجور والاعباء ذات الصلة بنسبة 7 % من جهة والزيادة القانونية بنسبة 3 % من جهة أخرى.

شهد أعباء الأعوان سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 22 م د وبنسبة 7 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 336.6 م د.

المؤشرات المالية:

تراجعت النتيجة الصافية قبل التعديلات المحاسبية لسنة2020 بما قدره 6.4 م د مقارنة بسنة 2019 أي بنسبة 14.6 % ويعود هذا الى ارتفاع نتيجة الاستغلال بما قدره 8 م د وارتفاع إيرادات التوظيفات بـ 16.3 م د إضافة الى ارتفاع الأرباح العادية الأخرى بـ 15.9 م د مقابل ارتفاع الأعباء المالية الصافية بما قدره 20.7 م د وارتفاع الخسائر العادية الأخرى بـ 9 م د وارتفاع الضريبة على الأرباح بـ 16.9 م د.

سجلت الشركة مع موفى سنة 2021 نتيجة صافية إيجابية قيمتها 32.5 م د مسجلة بذلك ارتفاعا ما قدره 82.8 م د و بنسبة 164.8 % بالمقارنة مع سنة 2020 ويعود هذا أساسا إلى ارتفاع نتيجة الاستغلال بما قدره 83.6 م د وانخفاض الأعباء المالية الصافية بـ 30.5 م د وتراجع ايرادات التوظيفات بـ 20.2 م د.

الاستثمارات :

بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة من الشركة 240.2 م د مع موفى سنة 2020 مسجلة بذلك ارتفاعا بما قيمته 13.7 م د وبنسبة 6.1 % بالمقارنة مع سنة 2019، ويعود ذلك بالأساس إلى أهمية الاستثمارات المنجزة بشبكة الهاتف الجوال

بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة سنة 2021 ما قيمته 200.4 م د مسجلة بذلك انخفاضا بـ 39.8 م د وبنسبة 16.6 % بالمقارنة مع سنة 2020، ويعود ذلك بالأساس إلى التأخير الحاصل لإنجاز بعض المشاريع وعدم إمكانية اللجوء للتداين لتمويل الاستثمارات

المديونية :

سيتطرق هذا الجزء الى مديونية الشركة تجاه :

- **الدولة :** بلغت مديونية الشركة تجاه الدولة سنة 2020 ما قيمته 135.4 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بـ 10 م د وبنسبة 8 % مقارنة بسنة 2019، كما سجلت سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 13.7 م د وبنسبة 10.1 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 149.1م د

- **البنوك (محلية وأجنبية) :** بلغت مديونية الشركة تجاه البنوك سنة 2020 ما قيمته 1065.7 م د مسجلة بذلك استقرارا مقارنة بسنة 2019، في حين سجلت سنة 2021 انخفاضا بقيمة 180.5 م د وبنسبة 16.9 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 885.2 م د.

- **المنشآت والمؤسسات العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية :** بلغت مديونية الشركة تجاه المنشآت والمؤسسات العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية سنة 2020 ما قيمته 97.5 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بـ 17.3 م د وبنسبة 21.6 % مقارنة بسنة 2019، كما سجلت سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 18.5م د وبنسبة 19 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 116 م د.

- **الصناديق الاجتماعية :** بلغت مديونية الشركة تجاه الصناديق الاجتماعية سنة 2020 ما قيمته 7.1 م د مسجلة بذلك انخفاضا بـ 9.9 م د وبنسبة 58.2 % مقارنة بسنة 2019، كما سجلت سنة 2021 انخفاضا بقيمة 5.9 م د وبنسبة 83.1 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 1.2 م د.

VIII. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة التجارة وتنمية الصادرات :

جدول 31 : أهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية للديوان التونسي للتجارة :

المنشأة	المؤشرات	مؤشرات النشاط						الموارد البشرية		المؤشرات المالية والمحاسبية												الاستثمارات		مديونية المنشأة تجاه :							
		شراءات المواد الأساسية	مبيعات المواد الأساسية	شراءات المواد الظرفية (البطاطا والموز)	مبيعات المواد الظرفية (البطاطا والموز)	شراءات المواد الظرفية (حليب)	مبيعات المواد الظرفية (حليب)	عدد الأعوان	أعباء الأعوان	مداخيل	منح الاستغلال	إيرادات الاستغلال الأخرى	مجموع إيرادات الاستغلال	مجموع أعباء الاستغلال	نتيجة الاستغلال	أعباء مالية صافية (+/-)	إيرادات التوظيفات	النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية)	النتيجة الصافية (بعد التعديلات المحاسبية)2	النتائج المؤجلة	الأموال الذاتية قبل التخصيص	قيمة الاستثمارات (إنجازات السنة)	منح الاستثمار المخصصة للسنة المعنية	الدولة	البنوك المحلية	البنوك الأجنبية	المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية	المؤسسات العمومية	الصناديق الاجتماعية	المزودون	آخرون	المجموع
		ألف طن	ألف طن	ألف طن	ألف طن	ألف لتر	ألف لتر	عونا	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د
الديوان التونسي للتجارة	2019	419,0	423,6	24,8	21,2	6372,2	5711,0	564	23,9	696,5	24,0	3,0	723,6	709,7	13,9	-24,0	3,1	-4,0	-4,0	-271,9	-246,7	1,9	0,0	207,3	220,0	0,0	0,3	0,0	0,0	65,0	0,0	492,6
	2020	436,5	406,1	0,0	2,7	1911,5	3906,0	558	25,4	664,2	17,3	3,0	684,5	658,6	25,9	-21,9	2,3	8,4	8,4	-278,6	-241,7	0,4	0,0	208,7	220,0	0,0	0,2	0,0	0,0	62,2	0,0	491,1
	2021 وقتي	332,1	384,1	0,0	0,3	0,0	0,0	554	25,1	682,1	9,3	2,8	694,2	802,8	-108,7	-20,2	3,9	-120,2	-120,2	-277,5	-369,9	4,1	0,0	201,3	220,0	0,0	0,2	0,0	0,0	غير متوفر	0,0	421,5

1. الديوان التونسي للتجارة :

مؤشرات النشاط :

سجلت شراءات المواد الأساسية في سنة 2020 ارتفاعا يقدر بـ 17.5 ألف طن وبنسبة 4.2 % مقارنة بسنة 2019 لتبلغ 436.5 ألف طن في سنة 2020 ويعود ذلك الى ارتفاع شراءات مادة السكر بما يناهز 20 الف طن مقابل انخفاض شراءات بعض المواد الأخرى كما سجلت شراءات المواد الأساسية في سنة 2021 انخفاضا يقدر بـ 104.5 ألف طن مقارنة بسنة 2020 ويعود ذلك الى انخفاض شراءات مادة السكر بما يقارب 103 ألف طن وتراجع شراءات مادة الأرز بجميع أنواعه بما يناهز 10.5 ألف طن.

سجلت شراءات المواد الظرفية (مادة البطاطا والموز) في سنة 2020 تراجعا يقدر بـ 24.8 ألف طن وبنسبة 100 % بالنسبة لمادتي البطاطا والموز وانخفاضا بـ 4460.8 ألف لترا بالنسبة لمادة الحليب مقارنة بسنة 2019 لتبلغ 1911.5 ألف لترا من الحليب فقط في سنة 2020 ويعود ذلك الى عدم تكليف الديوان من طرف سلطة الإشراف لتوريد مادة البطاطا و الموز كما لم تشهد سنة 2021 شراءات المواد الظرفية و يعود ذلك الى تواصل عدم تكليف الديوان من طرف سلطة الإشراف لتوريد هذه المواد.

سجلت مبيعات المواد الأساسية في سنة 2020 تراجعا يقدر بـ 17.5 ألف طن وبنسبة 4.1 % مقارنة بسنة 2019 لتبلغ 406.1 ألف طن في سنة 2020 ويعود ذلك الى انخفاض مبيعات مادتي السكر الأبيض المورد والقهوة الخضراء كما سجلت مبيعات المواد الأساسية في سنة 2021 انخفاضا يقدر بـ 22.0 الف طن و بنسبة 5.7 % مقارنة بسنة 2020 ويعود ذلك الى انخفاض مبيعات مادة السكر الأبيض بـ 23 الف طن مقابل ارتفاع مبيعات القهوة الخضراء بـ 2.5 الف طن.

سجلت مبيعات المواد الظرفية في سنة 2020 تراجعا يقدر بـ 18.5. ألف طن وبنسبة 87.3.% مقارنة بسنة 2019 لتبلغ 2.7 ألف طن في سنة 2020 ويعود ذلك الى انخفاض مبيعات مادتي البطاطا والموز كما شهدت مبيعات المواد الظرفية في سنة 2021 انخفاضا يقدر بـ 2.4 الف طن مقارنة بسنة 2020 ويعود ذلك لعدم تكليف الديوان بتوريد وتسويق مادتي البطاطا و الموز و اقتصار المبيعات في سنة 2021 على استكمال تسويق الكميات المتبقة من مادة البطاطا.

الموارد البشرية :

بلغ عدد أعوان الديوان 558 عونا سنة 2020 مسجلا بذلك انخفاضا بـ 6 أعوان وبنسبة 1.1 % بالمقارنة مع سنة 2019 نتيجة انتداب 4 أعوان والحاق 4 أعوان مقابل إحالة 07 أعوان على التقاعد ووفاة 02 أعوان ومغادرة 05 أعوان. ومن المحتمل أن يسجل عدد الأعوان سنة 2021 انخفاضا بـ 4 أعوان وبنسبة 0.7 % مقارنة بسنة 2020 ليبلغ 554 عونا وذلك نتيجة مغادرة 09 أعوان مقابل انتداب 05 أعوان.

سجلت أعباء الاعوان سنة 2020 ارتفاعا قدره 1.4 م د وبنسبة 6.0 % مقارنة بسنة 2019 نتيجة الزيادة في الأجور والترقيات (تم تسمية 61 عون في مختلف الخطط الوظيفية) والتدرج في السلم الوظيفي ومن المحتمل ان تشهد أعباء الاعوان سنة 2021 انخفاضا طفيفا بـ 0.2 م د وبنسبة 0.9 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 25.1 م د وذلك نتيجة تقلص عدد الاعوان.

المؤشرات المالية :

سجلت النتيجة الصافية لسنة 2020 ارتفاعا يقدر بـ 12.4 م د وبنسبة 308.1 % مقارنة بسنة 2019 ويعود ذلك بالأساس الى ارتفاع نتيجة الاستغلال بما قدره 12.0 م د وبنسبة 86.4 % نتيجة تحسن الهامش الخام وتراجع الأسعار العالمية لجل المواد وحصول الديوان على منحة استغلال بقيمة 16 م د تمثل تعويض من طرف الدولة للانعكاسات المالية الناتجة عن الخسائر المسجلة لتوريد وتسويق المواد الظرفية.

من المحتمل ان يسجل الديوان مع موفى سنة 2021 نتيجة صافية سلبية قيمتها 120.2 م د مسجلةبذلك تراجعا ما قدره 128.6 م د وبنسبة 1534.6 % مقارنة بسنة 2019 ويعود ذلك الى تراجع نتيجة الاستغلال بـ 134.5 م د وبنسبة 519.7 % نتيجة ارتفاع أسعار شراء المواد الموردة وانخفاض إيرادات الاستغلال وبالأساس منح تعويض المواد الظرفية بـ 8.0 م د.

الاستثمارات :

بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة من الديوان 0,4 م .د مع موفى سنة 2020 مسجلة بذلك انخفاضا ملحوظا بقيمة 1.4 م د وبنسبة 78.6 % مقارنة بسنة 2019، ويعود ذلك بالأساس إلى جائحة كورونا حيث شملت الاستثمارات المشاريع الملحّة.

بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة سنة 2021 ما قيمته 4,1 م د مسجلة بذلك ارتفاعا ملحوظا بقيمة 3.7 م د وبنسبة 927.5 % بالمقارنة مع سنة 2020، ويعود ذلك بالأساس إلى استئناف الاستثمارات المعطلة بسبب الجائحة في السنة الفارطة .

المديونية :

سيتطرق هذا الجزء إلى مديونية الديوان تجاه :

- **الدولة :** شهدت مديونية الديوان تجاه الدولة سنة 2020 إرتفاعا يقدر بـ 1.4 م د وبنسبة 0.7 % مقارنة بسنة 2019 لتبلغ 208.7 م د. ومن المحتمل ان تشهد سنة 2021 تراجعا بـ 7.4 م د وبنسبة 3.7 % مقارنة بسنة 2020 تبلغ 201.3 م د.

- **البنوك المحلية :** سجلت مديونية الديوان تجاه البنوك المحلية استقرارا بالنسبة للسنوات 2019 و2020 و2021 يقدر بـ 220 م د

- **المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق المحلية :** سجلت مديونية الديوان تجاه المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية سنة 2020 تراجعا يقدر بـ 0.1 م د وبنسبة 33.3 % مقارنة بسنة 2019 لتبلغ 0.2 م د. ومن المحتمل ان تسجل إستقرارا سنة 2021.

- **المزودون :** شهد مديونية الديوان تجاه المزودون سنة 2020 تراجعا قدره 2.8 م د بنسبة 4.4 % مقارنة بسنة 2019.

ليس للديوان ديون تجاه البنوك الاجنبية والمؤسسات العمومية والصناديق الاجتماعية.

IX.المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة الصحة :

جدول 32 : أهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية للصيدلية المركزية للبلاد التونسية :

المنشأة	مؤشرات النشاط		الموارد البشرية		المؤشرات المالية والمحاسبية												الاستثمارات		مديونية المنشأة تجاه :							
	المؤشرات	المبيوعات	عدد الأعوان	أعباء الأعوان	مداخيل	منح الاستغلال	إيرادات الاستغلال الأخرى	مجموع إيرادات الاستغلال	مجموع أعباء الاستغلال	نتيجة الاستغلال	أعباء مالية صافية (+/-)	إيرادات التوظيفات	النتيجة الصافية (قبل التعديلات المحاسبية)	النتيجة الصافية (بعد التعديلات المحاسبية)٢	النتائج المؤجلة	الأموال الذاتية قبل التخصيص	قيمة الاستثمارات (إنجازات السنة)	منح الاستثمار المخصصة للسنة المعنية	الدولة	البنوك المحلية	البنوك الأجنبية	الصناديق الاجتماعية المنشآت العمومية دون اعتبار الصناديق الاجتماعية	المؤسسات العمومية	الصناديق الاجتماعية	المزودون	آخرون	المجموع
	الوحدة	مليون وحدة بيع	عونا	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د	م د
الصيدلية المركزية للبلاد التونسية	2019	160,2	677	26,5	1463,1	0	0,4	1463,5	1531,5	-68	--79,9	2,8	11,9	11,9	-204,3	-164,2	3,2	0	24	280	0	0	0	0	0	1437,4	0	1741,4
	2020	202,1	662	25,6	1563,9	29,6	0,2	1593,7	1517,6	76,1	86,7	1,6	-11,8	-11,8	-192,4	-176,1	3,7	0	31	202,4	0	0	0	0	0	1594,4	0	1827,8
	2021 وقتي	174,1	656	26,5	1738,3	0	0,8	1739,1	1672	67,1	19,4	0,9	45,5	45,5	-204,8	-130,7	3,1	0	231,5	129,1	0	0	0	0	0	1481	0	1841,6

. الصيدلية المركزية للبلاد التونسية :

أهم مؤشرات النشاط :

سجل حجم مبيعات الصيدلية المركزية من أدوية ومستلزمات طبية وأمصال سنة 2020 ارتفاعا في الكميات المتداولة بما قدره 41.9 مليون وحدة بيع و بنسبة 26.2 % لتبلغ ما قدره 202.1 مليون وحدة بيع مقابل 160.2 مليون وحدة بيع سنة 2019 ويعود ذلك بالأساس الى ارتفاع المبيعات لقطاع المستشفيات بـ 42.4 مليون وحدة بيع و بنسبة 42.6 % لتبلغ 142مليون وحدة بيع تبعا لجائحة كورونا مقابل 99.7 مليون وحدة بيع سنة 2019.

كما من المتوقع ان تسجل سنة 2021 انخفاضا في حجم المبيعات بما قدره 28 مليون وحدة بيع وبنسبة 13.9 % لتبلغ ما قدره 174.1 مليون وحدة بيع ويعود ذلك الى تراجع المبيعات لقطاع المستشفيات بـ 30 مليون وحدة بيع و بنسبة 21.1 % لتبلغ 112.5 مليون وحدة بيع.

الموارد البشرية :

بلغ عدد الأعوان 662 عونا سنة 2020 مسجلا بذلك انخفاضا بـ 15 عون و بنسبة 2.2 % مقارنة مع سنة 2019 ويعود ذلك بالأساس لبلوغ السن القانونية للتقاعد لـ 18عون. كما من المتوقع ان يبلغ عدد الاعوان 656 عونا سنة 2021 مسجلا بذلك انخفاضا لـ 6 أعوان و بنسبة 0.9 % مقارنة بسنة 2020 نتيجة بلوغ السن القانونية للتقاعد لـ 4 اعوان.

سجلت أعباء الأعوان انخفاضا سنة 2020 بما قدره 0.9 م د وبنسبة 3.4 % بالمقارنة مع سنة 2019 لتبلغ 25.6 م د تعود بالأساس لتراجع أعباء المرتبات والأجور نتيجة بلوغ 18 عونا السن القانونية للتقاعد. كما من المتوقع ان تسجل أعباء الأعوان سنة 2021 زيادة بـ 0.9 م د وبنسبة 3.5 % ويعود ذلك بالأساس. لتسجيل مدخرات على العطل السنوية بما قدره 0.6 م د وهي تقييدات محاسبية فقط.

أهم المؤشرات المالية :

انخفضت النتيجة الصافية لسنة 2020 بماقدره 23.7 م د و بنسبة 199.2 % مقارنة بسنة 2019 لتبلغ 11.8- م د ويعود ذلك بالأساس لارتفاع الأعباء المالية الصافية بما قدره 166.6 م د و بنسبة 208.5 % وذلك بالرغم من تحسن نتيجة الاستغلال بـ 144.1 م د وبنسبة 211.9 %.

وفي المقابل، من المتوقع ان ترتفع النتيجة الصافية سنة 2021 بما قدره 57.3 م د و بنسبة 485.6 % لتبلغ 45.5 م د ويعود ذلك إلى انخفاض الأعباء المالية بما قدره 67.3 م د وبنسبة 77.6 % من جهة وتراجع نتيجة الاستغلال بـ 9 م د وبنسبة 11.8 %.

الاستثمارات :

بلغت الاستثمارات المنجزة 3.7 م د مع موفى سنة 2020 تتعلق جلها بتهيئة الفضاءات لخزن وتوزيع الادوية وتدعيم الوسائل اللوجستية لنقل الادويةمسجلة بذلك ارتفاعا بـ 0.5 م د وبنسبة 15.6 % بالمقارنة مع سنة 2019 .

ومن المتوقع ان تبلغ الاستثمارات المنجزة موفى سنة 2021 حوالي 3.1 م د والتي تعود الى مشاريع متواصلة تتعلق بتهيئة خزن الادوية.

- **المديونية :** سيتطرق هذا الجزء الى مديونية الشركة تجاه :

- **الدولة :** بلغت مديونية الشركة تجاه الدولة سنة 2020 ما قيمته 31 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 7 م د وبنسبة 29.2 % مقارنة بسنة 2019، كما من المتوقع ان تسجل سنة 2021 ارتفاعا بقيمة 200.5 م د وبنسبة 645.1 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 231.5 م د ويعود ذلك لإسناد الصيدلية المركزية تسبقة من الخزينة العامة لشراء التلاقيح بقيمة 199 م د.

- **البنوك :** بلغت مديونية الشركة تجاه البنوك سنة 2020 ما قيمته 202.4م د مسجلة بذلك انخفاضا بقيمة 77.6 م د وبنسبة 27.7 % مقارنة بسنة 2019، كما من المتوقع ان تسجل سنة 2021 انخفاضا بقيمة 73.3 م د وبنسبة 36.2 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 129.1م د ويعود ذلك لايفاء الصيدلية المركزية لتعهداتها تجاه البنوك.

- **المزودون :** بلغت مديونية الشركة تجاه المزودون سنة 2020 ما قيمته 1594.4 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 157م د وبنسبة 10.9 % مقارنة بسنة 2019 ويعود ذلك للصعوبات الماليةللصيدلية المركزية نتيجة ضعف نسق استخلاص مستحقاتها لدى المستشفيات العمومية ولدى الصندوق الوطني للتامين على المرض، ومن المتوقع ان تسجل سنة 2021 تراجعا في المديونية تجاه المزودين بقيمة 113.4 م د وبنسبة 7.1 % لتبلغ 1481 م د ويعود ذلك الى انتفاع الصيدلية المركزية بتسبقة من الخزينة العامة. هذا وليس للصيدلية المركزية مديونية تجاه الصناديق الاجتماعية والمنشآت العمومية.

الجزء الثالث : العلاقة المالية بين الدولة والمنشآت العمومية

الباب الأول : مديونية ومستحقات المنشآت العمومية تجاه الدولة

سيتم خلال هذا الباب التطرق للحسابات الدائنة والمدينة للمنشآت العمومية بطريقة مفصّلة في علاقة بالدولة، من خلال عرض تطور رصيد ديون المنشآت العمومية تجاه الدولة وتركيبتها، من جهة أخرى سيتم عرض مستحقات المنشآت العمومية لدى الدولة، بالإضافة لتركيبتها، هذا الى جانب ترتيب المنشآت العمومية تفاضليا حسب رصيد مديونيتها ورصيد مستحقاتها تجاه الدولة وذلك في حدود المنشآت العمومية المكوّنة للعيّنة (45 منشأة عمومية بعد استثناء البنوك العمومية بالنظر لطبيعة نشاطها).

تم اعتماد القوائم المالية (الوقتية والمصادق عليها) لإعداد هذا الجزء وفي غيابها تم اعتماد الأرقام الواردة علينا ضمن الوثيقة التوجيهية أو ضمن نموذج تمّ إعداده للغرض وتم تعميرها من قبل المنشآت العمومية.

ويبين الجدول التالي تطور رصيد مديونية ومستحقات العينة المكونة من 45 منشأة تجاه الدولة :

	المديونية		المستحقات		الفارق (مديونية - مستحقات)	
	الرصيد (م د)	نسبة التطور	الرصيد (م د)	نسبة التطور	رصيد م د	نسبة التطور
2019	6024,2	-	8453,2	-	-2429,0	-
2020	7419,4	% 23.2	9327,2	% 10,3	-1907,8	% -21
2021	8278,9	% 11,6	9865,6	% 5,8	-1586,7	% -17

I. مديونية المنشآت العمومية تجاه الدولة :

1. تطور رصيد مديونية المنشآت العمومية تجاه الدولة :

ما فتئ رصيد ديون المنشآت العمومية تجاه الدولة يسجل ارتفاعا مطردا خلال الفترة 2019-2021، حيث بلغ مع موفى سنة 2020 ما قيمته 7419,4 م د مقابل 6024,2 م د سنة 2019 مسجلا بذلك ارتفاعا ملحوظا بـ 1395,2 م د وبنسبة 23,2 %. وواصل رصيد هذه الديون ارتفاعه سنة 2021 مسجلا بذلك زيادة قدرها 859,5 م د وبنسبة 11,6 % مقارنة بسنة 2020 ليبلغ 8278,9 م د، ويمكن تفسير هذا الارتفاع أساسا بـ :

- ارتفاع مديونية الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية بـ 626,7 م د وبنسبة 50,13 %،
- ارتفاع مديونية الصيدلية المركزية للبلاد التونسية بـ 200 م د وبنسبة 645,1 %،
- ارتفاع مديونية شركة نقل تونس بـ 125,8 م د وبنسبة 14,7 %،
- مقابل انخفاض مديونية المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بـ 154,2 م د وبنسبة 32,7 % .

رسم بياني 7 : تطور رصيد مديونية المنشآت العمومية تجاه الدولة خلال الفترة 2019-2021 :

بالمليون دينار

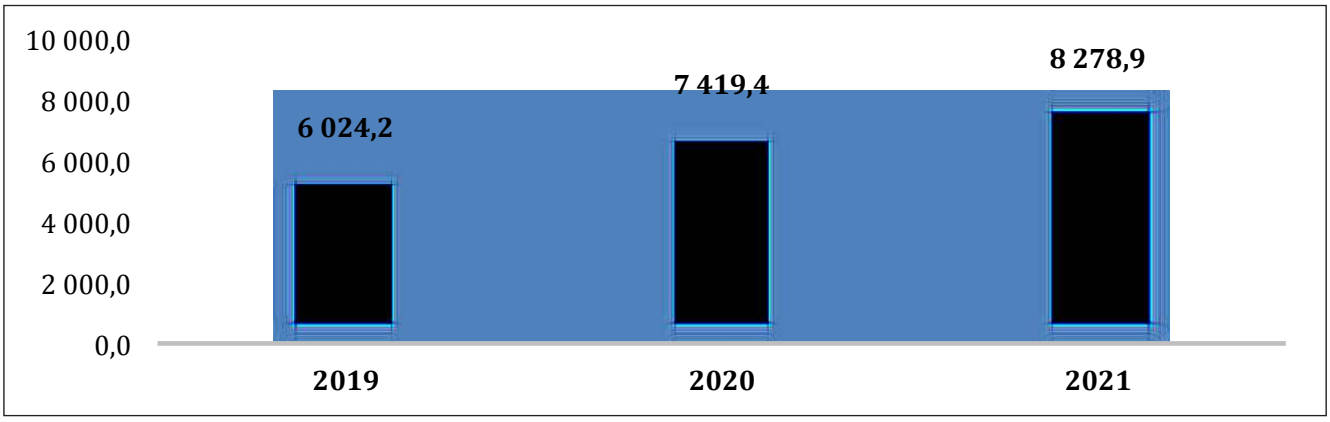

2. تركيبة مديونية المنشآت العمومية تجاه الدولة :

تمثل الديون الجبائية النصيب الأكبر من ديون المنشآت العمومية تجاه الدولة لسنة 2021 وذلك بنسبة 39,2 % أي ما يعادل 3244,4 م د في حين تمثل قروض وتسبقات الخزينة 32,6 % من مجموع رصيد ديون المنشآت العمومية تجاه الدولة لسنة 2021 بما قيمته 2701,3 م د.

رسم بياني 8 : تطور تركيبة مديونية المنشآت العمومية تجاه الدولة خلال الفترة 2019-2021 :

بالمليون دينار

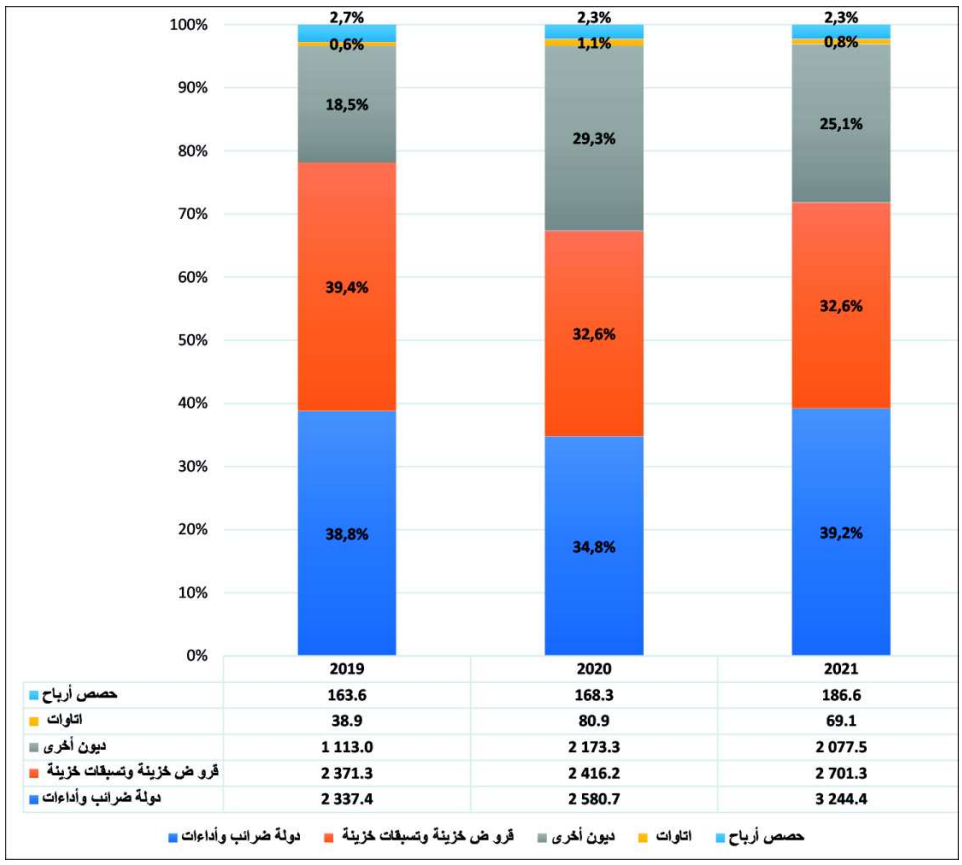

3. مديونية أهم 45 منشاة عمومية :

رسم بياني 9 : ترتيب المنشآت العمومية تنازليا حسب رصيد مديونيتها تجاه الدولة سنة 2021 :

بالمليون دينار

جدول 33 : مساهمة كل منشأة من العينة في رصيد المديونية بعنوان سنة 2021

	المنشأة	رصيد المديونية تجاه الدولة سنة 2021	النسبة المائوية التراكمية من مجموع رصيد المديونية % cumulé croissant du total des dettes des EPs vis-à-vis de l'Etat
1	الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية	1876,8	% 22,7
2	ديوان الحبوب	1009,4	% 34,9
3	شركة نقل تونس	980,2	% 46,7
4	ديوان الطيران المدني والمطارات	396,0	% 51,5
5	المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	317,5	% 55,3
6	الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد	289,3	% 58,8
7	الديوان الوطني للتطهير	287,0	% 62,3
8	الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق	283,8	% 65,7
9	الشركة الوطنية لتوزيع البترول	277,2	% 69,1
10	الديوان الوطني للزيت	261,6	% 72,2
11	مصنع التبغ بالقيروان	238,3	% 75,1
12	الصيدلية المركزية للبلاد التونسية	231,0	% 77,9
13	شركة تونس الطرقات السيارة	214,7	% 80,5
14	الديوان التونسي للتجارة	201,3	% 82,9
15	شركة الخطوط التونسية	193,0	% 85,2
16	المجمع الكيميائي التونسي	185,2	% 87,5
17	شركة اتصالات تونس	149,1	% 89,3
18	شركة فسفاط قفصة	128,2	% 90,8
19	الشركة التونسية للكهرباء و الغاز	86,6	% 91,9
20	الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال	85,0	% 92,9
21	الشركة التّونسيّة لصناعة الحديد "الفولاذ"	71,1	% 93,8
22	الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	70,4	% 94,6
23	الديوان الوطني للبريد	60,2	% 95,3
24	ديوان الأراضي الدولية	54,4	% 96,0
25	الشركة الجهوية للنقل بصفاقس	51,0	% 96,6
26	شركة اسمنت بنزرت	48,8	% 97,2
27	الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	48,6	% 97,8
28	الشركة التونسية لصناعات التكرير	43,3	% 98,3
29	صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية	34,2	% 98,7
30	الشركة الجهوية للنقل ببنزرت	22,7	% 99,0
31	الشركة التونسية للملاحة	22,0	% 99,3
32	الوكالة العقارية الصناعية	16,1	% 99,5
33	الوكالة الفنية للنقل البري	13,4	% 99,6
34	شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية	9,5	% 99,7
35	الشركة التونسية للتنقيب	5,3	% 99,8
36	وكالة الكحول	4,9	% 99,9
37	الصندوق الوطني للتأمين على المرض	4,7	% 99,9
38	ديوان البحرية التجارية والموانئ	3,6	% 100,0
39	الوكالة العقارية للسكنى	1,9	% 100,0
40	شركة النقل بواسطة الانابيب	1,6	% 100,0
41	وكالة التهذيب والتجديد العمراني	0,0	% 100,0
42	شركة اسمنت أم الكليل	0,0	% 100,0
43	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	0,0	% 100,0
44	الشركة التونسية العقارية للبلاد التونسية	0,0	% 100,0
45	شبكة تونس للتجارة	0,0	% 100,0

تجدر الإشارة أن الفارق بين مجموع مديونية المنشآت العمومية تجاه الدولة المدرجة بالتقرير السابق وهذا التقرير بعنوان سنة 2020 يعود أساسا الى تصحيح المبلغ المتضمن بالتقرير السابق والمتعلق بمديونية ديوان الحبوب تجاه الدولة باعتبار أنه تم خلال هذا التقرير احتساب الرصيد عوضا عن المبلغ المعني بسنة 2020.

II. مستحقات المنشآت العمومية لدى الدولة :

1. تطور رصيد مستحقات المنشآت العمومية تجاه الدولة :

عرف رصيد مستحقات المنشآت العمومية لدى الدولة بدوره ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2019-2021، حيث بلغ مع موفى سنة 2020 ما قيمته 9327,2 م د مقابل 8453,2 م د سنة 2019 مسجلا بذلك ارتفاعا بـ 874,0 م د وبنسبة 10,3 %، وواصل اجمالي رصيد هذه المستحقات ارتفاعه خلال سنة 2021 ليبلغ مع موفى السنة ما قيمته 9865,6 م د مسجلا بذلك زيادة بـ 538,4 م د وبنسبة 6,0 % مقارنة مع سنة 2020، ويعود ذلك أساسا الى ارتفاع مستحقات كل من :

- ديوان الحبوب بـ 216 م د
- الصيدلية المركزية للبلاد التونسية بـ 157 م د

رسم بياني 10 : تطور رصيد مستحقات المنشآت العمومية لدى الدولة خلال الفترة 2019-2021 :

بالمليون دينار

2. تركيبة مستحقات المنشآت العمومية لدى الدولة :

تمثل المنح غير المسوّاة نسبة 68,1 % من مجموع مستحقات المنشآت لدى الدولة لسنة 2021 أي ما يعادل 6722,3 م د وهي تعود أساسا للثلاثة منشآت عمومية التالية :

- الشركة التونسية للكهرباء والغاز: 2629,0 م د (هذا المبلغ قابل للتعديل، حيث اسفرت عملية التدقيق المنجزة من قبل المنشأة، في اطار عملية تصفية ديون الدولة تجاه المنشآت العمومية، عن ارقام أخرى وهي موضوع مناقشات بين مصالح وزارة المالية والشركة التونسية للكهرباء والغاز)،
- ديوان الحبوب : 2293,7 م د،
- الشركة التونسية لصناعات التكرير : 1422,7 م د.

رسم بياني 11 : تطور تركيبة مستحقات المنشآت العمومية لدى الدولة خلال الفترة 2019-2021 :

بالمليون دينار

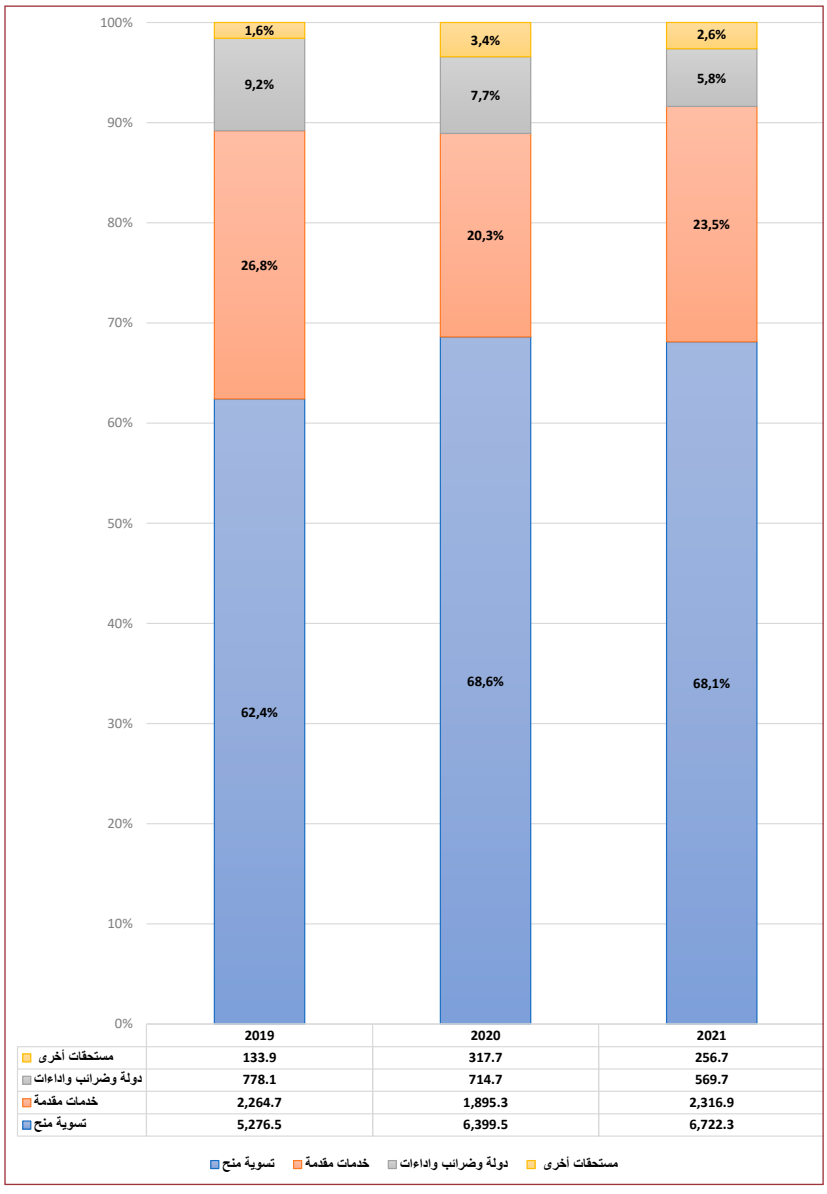

3. مستحقات اهم 45 منشأة عمومية لدى الدولة :

رسم بياني 12 : ترتيب المنشآت العمومية تنازليا حسب رصيد مستحقاتها لدى الدولة سنة 2021 :

جدول 34 : مساهمة كل منشأة من العينة في رصيد المستحقات بعنوان سنة 2021

	المنشأة	رصيد المستحقات تجاه الدولة سنة 2021	النسبة المائوية التراكمية من مجموع رصيد المستحقات % cumulé croissant du total des créances des EPs vis-à-vis de l'Etat
1	الشركة التونسية للكهرباء و الغاز	3 010,2	% 30,6
2	ديوان الحبوب	2 293,7	% 54,0
3	الشركة التونسية لصناعات التكرير	1 467,1	% 68,9
4	الصيدلية المركزية للبلاد التونسية	699,0	% 76,0
5	شركة اتصالات تونس	269,5	% 78,8
6	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	238,2	% 81,2
7	الشركة الوطنية لتوزيع البترول	226,0	% 83,5
8	شركة نقل تونس	215,7	% 85,7
9	الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية	215,2	% 87,9
10	الديوان الوطني للزيت	208,4	% 90,0
11	المجمع الكيميائي التونسي	154,4	% 91,6
12	الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	128,1	% 92,9
13	الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	115,0	% 94,0
14	صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية	107,6	% 95,1
15	المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	82,3	% 96,0
16	الديوان الوطني للبريد	79,3	% 96,8
17	شركة تونس الطرقات السيارة	45,5	% 97,2
18	مصنع التبغ بالقيروان	36,7	% 97,6
19	شركة فسفاط قفصة	36,3	% 98,0
20	الشركة الجهوية للنقل ببنزرت	30,8	% 98,3
21	الشركة الجهوية للنقل بصفاقس	19,4	% 98,5
22	الشركة التونسية العقارية للبلاد التونسية	18,4	% 98,7
23	الديوان التونسي للتجارة	17,5	% 98,9
24	ديوان الأراضي الدولية	16,1	% 99,0
25	الشركة التونسية للملاحة	15,7	% 99,2
26	الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال	12,2	% 99,3
27	الوكالة العقارية الصناعية	10,3	% 99,4
28	الوكالة العقارية للسكنى	9,4	% 99,5
29	الديوان الوطني للتطهير	7,4	% 99,6
30	ديوان الطيران المدني والمطارات	7,2	% 99,7
31	الشركة التّونسيّة لصناعة الحديد "الفولاذ"	7,0	% 99,7
32	الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق	6,7	% 99,8
33	الشركة التونسية للتنقيب	5,6	% 99,9
34	ديوان البحرية التجارية والموانئ	3,8	% 99,9
35	وكالة التهذيب والتجديد العمراني	3,4	% 99,9
36	الوكالة الفنية للنقل البري	3,3	% 100,0
37	وكالة الكحول	2,7	% 100,0
38	شركة النقل بواسطة الانابيب	0,5	% 100,0
39	الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد	0,3	% 100,0
40	شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية	0,2	% 100,0
41	شركة اسمنت بنزرت	0,2	% 100,0
42	الشركة التونسية للصناعات الصيدلية	0,0	% 100,0
43	شبكة تونس للتجارة	0,0	% 100,0
44	الصندوق الوطني للتأمين على المرض	0,0	% 100,0
45	شركة اسمنت أم الكليل	0,0	% 100,0

الباب الثاني : تطور دفوعات وتحويلات المنشآت العمومية الى ميزانية الدولة :

سيتم في هذا الباب التطرق للنقاط التالية :

- حجم وتركيبة مختلف الدفوعات المالية للمنشآت العمومية لخزينة الدولة

- حجم وتركيبة تحويلات الدولة للمنشآت العمومية

تشمل هذه الدفوعات والتحويلات 50 منشأة عمومية المكونة للعينة هذا وقد تم استثناء كل من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمجمع الكيميائي التونسي من العينة نظرا لعدم مدّ وزارة المالية بالمعطيات المالية من قبل هذين المنشأتين.

ويبين الجدول التالي مقارنة بين الدفوعات والتحويلات للعينة المكونة من 48 منشأة :

البيانات	الدفوعات	التحويلات	الفارق
2019	6457.6	6629.5	-171.9
2020	6122.3	4609.7	1512.6
2021 وقتي	6287.6	6085.1	202.5

1. حجم وتركيبة الدفوعات المالية :

1.1. حجم الدفوعات :

يبين الجدول التالي حجم الدفوعات المالية لـ48 منشأة عمومية خلال الفترة 2019-2021 :

جدول 35 : أهمية دفوعات المنشآت العمومية :

البيانات	2019	2020	2021 وقتي
مجموع دفوعات الـ 48 منشأة	6457.6	6122.3	6287.6
تطور الدفوعات	-	% -5.2	% 2.7
مجموع الموارد الذاتية للدولة	32184.6	30491.1	33547.3
نسبة عائدات المنشآت العمومية من مجموع الموارد الذاتية للدولة	% 20.1	% 20.1	% 18.7

سجلت دفوعات المنشآت العمومية المكونة للعينة خلال سنة 2020 انخفاضا بنسبة 5.2 % مقارنة بسنة 2019 حيث بلغت 6122.3 م د مقابل 6457.6 م د سنة 2019.

ومن المحتمل أن تبلغ دفوعات المنشآت العمومية لميزانية الدولة خلال سنة 2021 ما قدره 6287.6 م د أي بتطور إيجابي بنسبة 2,7 % مقارنة بسنة 2020.

وتمثل دفوعات هذه المنشآت خلال سنتي 2019 و2020 نسبة 20.1 % من مجموع الموارد الذاتية للدولة وبنسبة 18,7 % خلال سنة 2021.

1.2. تركيبة دفوعات المنشآت العمومية لميزانية الدولة :

تعتبر الدفوعات الجبائية والديوانية النصيب الأكبر من مجموع الدفوعات حيث مثلت نسبة 81.5 % سنة 2021 مقابل 77.8 % سنة 2020 و77.9 % سنة 2019 كما تمثل الدفوعات الأخرى نسبة 14.3 % من مجموع الدفوعات سنة 2021 مقابل 16.8 % سنة 2020 و15.8 % سنة 2019.

جدول 36 : تطور تركيبة دفوعات المنشآت العمومية :

بالمليون دينار

البيانات	2019		2020		2021	
	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %
دفوعات جبائية وديوانية	5030	77.9	4761	77.8	5123.7	81.5
تسديد أقساط قروض راجعة للدولة	55.4	0.9	139.5	2.3	150.9	2.4
تحويل أرباح ودفع عمولة ضمان	351	5.4	191.7	3.1	112.6	1.8
دفوعات أخرى	1021.3	15.8	1030.1	16.8	900.4	14.3
المجموع - 48 منشأة	6457.7	100,0	6122.3	100,0	6287.6	100,0

رسم بياني 13 : تركيبة دفوعات المنشآت العمومية لفائدة الدولة سنة 2019 : رسم بياني : تركيبة دفوعات المنشآت العمومية لفائدة الدولة سنة 2020 :

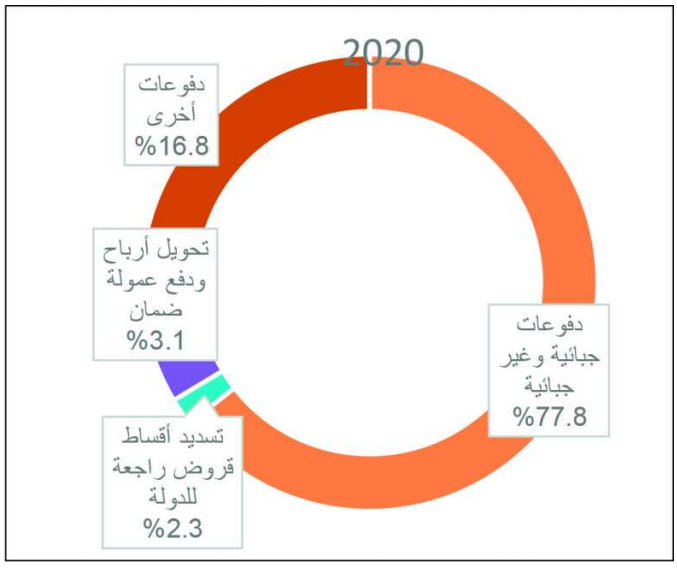

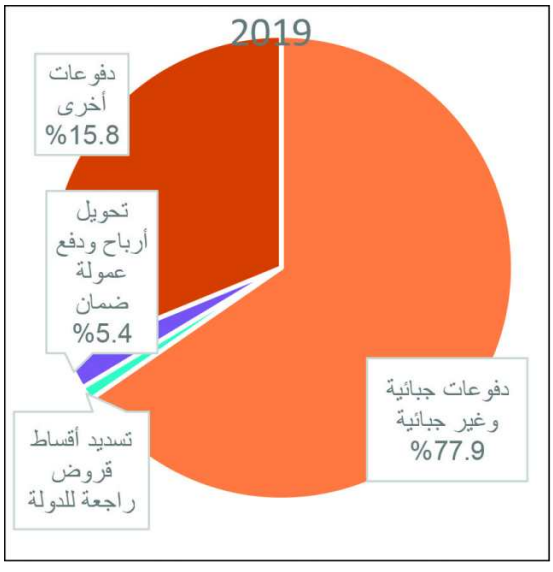

هذا وتستأثر 06 منشآت عمومية بما يفوق 60 % من اجمالي الدفوعات لسنة 2020 وهي :

- وكالة الوطنية لتبغ والوقيد،
- الشركة التونسية للكهرباء والغاز،
- مصنع التبغ بالقيروان،
- الشركة الوطنية لتوزيع البترول،
- المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية،
- شركة اتصالات تونس.

جدول 37 : مساهمة كل منشأة في الموارد الذاتية للدولة تنازليا باعتماد سنة 2020 كسنة مرجعية :

بالمليون دينار

البيانات	2019	2020	النسبة المياوية التراكمية	2021 وقتي
الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد	923,2	1003,5	% 16,4	1150,2
الشركة التونسية للكهرباء والغاز	899,8	846,9	% 30,2	865,9
مصنع التبغ بالقيروان	620,9	779,4	% 43,0	729,7
الشركة الوطنية لتوزيع البترول "عجيل"	473,7	469,9	% 50,6	477,2
المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	897,8	403,2	% 57,2	454,9
اتصالات تونس	377,6	395,9	% 63,7	412,5
بنك الإسكان	223,1	255,3	% 67,9	208,1
البنك الوطني الفلاحي	194,7	222,3	% 71,5	233,6
الشركة التونسيّة للبنك	216,0	218,0	% 75,0	236,0
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية	346,6	212,1	% 78,5	120,6
الصيدلية المركزية للبلاد التونسية	32,0	139,2	% 80,8	61,6
الصندوق الوطني للتأمين على المرض	121,4	128,9	% 82,9	36,5
الديوان الوطني للبريد	110,1	122,9	% 84,9	124,8
ديوان الحبوب	77,1	114,2	% 86,8	146,0
الوكالة الفنية للنقل البري	102,9	95,6	% 88,3	115,3
ديوان الطيران المدني والمطارات	113,6	90,2	% 89,8	60,1
ديوان البحرية التجارية والموانئ	102,0	89,3	% 91,3	138,9
الديوان الوطني للزيت	72,9	80,9	% 92,6	167,5
الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	65,7	77,8	% 93,8	96,9
الديوان التونسي للتجارة	64,2	60,7	% 94,8	92,1
الشركة التونسية لصناعات التكرير	57,9	60,2	% 95,8	54,6
شركة الخطوط التونسية	48,8	26,9	% 96,3	28,9
الديوان الوطني للتطهير	28,8	26,2	% 96,7	30,3
الشركة التونسيّة لصناعة الحديد"الفولاذ"	46,3	22,9	% 97,1	29,1
الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	28,8	21,7	% 97,4	22,2

البيانات	2019	2020	النسبة المياوية التراكمية	2021 وقتي
شركة اسمنت بنزرت	12,3	18,8	% 97,7	23,0
الشركة التونسية للملاحة	21,4	16,7	% 98,0	20,0
شركة فسفاط قفصة	34,0	15,1	% 98,2	47,9
شركة تونس لطرقات السيارة	23,8	14,4	% 98,5	10,9
البنك التونسي للتضامن	23,4	13,4	98,7%	19,0
الوكالة العقارية للسكنى	9,4	13,3	% 98,9	7,4
صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحليّة	15,5	10,0	% 99,1	10,8
الوكالة التهذيب والتجديد العمراني	11,4	7,6	% 99,2	5,4
الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية	6,2	7,3	% 99,3	5,5
الشركة الجهوية للنقل ببنزرت	5,8	6,5	% 99,4	4,7
شركة النّقل بواسطة الأنابيب	6,3	5,4	% 99,5	6,0
شركة إسمنت أمّ الكليل	6,4	5,3	% 99,6	1,5
الشركة الوطنيّة لعجين الحلفاء والورق	9,0	4,4	% 99,7	3,0
ديوان الأراضي الدولية	3,5	3,9	% 99,7	12,9
الشركة التونسية للتنقيب	6,4	3,7	% 99,8	2,4
شركة شبكة تونس للتجارة	2,6	2,8	% 99,8	2,9
الشركة الجهوية للنقل بصفاقس	5,3	2,7	% 99,9	2,2
بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة	2,0	2,3	% 99,9	2,4
وكالة الكحول	3,9	2,3	% 100,0	2,0
الوكالة العقاريّة الصناعيّة	2,6	1,8	% 100,0	3,6
شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية	0,5	0,8	% 100,0	0,5
شركة نقل تونس	0,0	0,0	% 100,0	0,0
الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال	0,0	0,0	% 100,0	0,0
مجموع الدفوعات	6457,6	6122,3		6287,6

2. حجم وتركيبة تحويلات الدولة للمنشآت العمومية خلال الفترة 2019 - 2021 :

2.1. حجم تحويلات الدولة :

يتم سنويا تخصيص اعتمادات لفائدة عدد من المنشآت بميزانية الدولة بعنوان منح توازن ومنح استثمار وقروض خزينة أو قروض معاد اقراضها لتأمين مواصلة نشاط هذه المنشآت العمومية المكونة للعينة.

وقد بلغت مجموع تحويلات الدولة للمنشآت العمومية خلال سنة 2020 ما قدره 4609.7 م د مقابل 6629.5 م د خلال سنة 2019 مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 30.5 % سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 ومن المحتمل أن تبلغ مجموع التحويلات سنة 2021 ما قيمته 6085.1 م د مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 32 % مقارنة بسنة 2020.

جدول 38 : تطور حجم تحويلات الدولة خلال الفترة 2019-2021 :

البيانات	2019	2020	2021 وقتي
مجموع تحويلات الدولة للمنشآت العمومية (م د)	6629,5	4609,7	6085,1
نسبة التطور	-	% -30.5	% 32
مجموع نفقات الدولة دون خدمة الدين (م د)	32573	37158	39547
نسبة التحويلات من مجموع نفقات الدولة دون خدمة الدين	% 20.4	% 12.4	% 15.4

تمثل قيمة تحويلات الدولة للمنشآت العمومية من مجموع نفقات الدولة دون خدمة الدين نسبة 15,4 % سنة 2021 ونسبة 12.4 % سنة 2020 مقابل20.4 % سنة 2019.

2.2. تركيبة تحويلات الدولة :

تمثل منح استغلال وتوازن أكثر من 80 % من مجموع التحويلات خلال الفترة 2019-2021.

جدول 39 : كيبة تحويلات الدولة للمننشآت العمومية :

بالمليون دينار

البيانات	2019	2020	2021 وقتي
منح استغلال وتوازن	6088,2	3677,7	5375,0
منح استثمار وترفيع في رأ س مال	428,8	407,8	522,1
قروض خزينة وقروض معاد إقراضها	112,5	524,2	188,0

وتستأثر 05 مؤسسات عمومية بـ 75 % من مجموع التحويلات وهي :

- ديوان الحبوب حيث بلغت منحة شراء الحبوب الموردة والمحلية 1745 م د سنة 2020 مقابل 1800.2 م د سنة 2019.
- الشركة التونسية لصناعات التكرير حيث بلغت قيمة منحة دعم الوقود المستخلصة 594 م د سنة 2020 مقابل 1905.3 م د سنة 2019.
- الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية حيث بلغت قيمة المساهمة التضامنية الاجتماعية 460 م د سنة 2020 مقابل 450 م د سنة 2020.
- الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه حيث بلغت منحة الدعم المستخلصة 348.2 م د سنة 2020 مقابل 169.9 م د سنة 2019.
- الديوان الوطني للزيت حيث بلغت منحة تعويضات وقروض الخزينة 310.1 م د سنة 2020 مقابل 292.4 م د سنة 2019.

جدول 40 : كيبة تحويلات الدولة للمنشآت العمومية :

بالمليون دينار

البيانات	2019	2020	النسبة المياوية التراكمية	2021 وقتي
ديوان الحبوب	1800,2	1745,0	% 37,9	213,5
الشركة التونسية لصناعات التكرير	1905,3	594,0	% 50,7	2697,2
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية	450,0	460,0	% 60,7	500,0
الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	169,9	348,2	% 68,3	244,8
الديوان الوطني للزيت	292,4	310,1	% 75,0	322,9
الديوان الوطني للتطهير	210,7	201,3	% 79,4	230,1
شركة نقل تونس	138,6	172,5	% 83,1	159,9
شركة تونس لطرقات السيارة	180,0	163,4	% 86,7	350,0
الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	93,2	152,9	% 90,0	139,4
الشركة التونسية للكهرباء والغاز	1242,0	100,0	% 92,1	1034,0
الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد	0,0	90,0	% 94,1	0,0
الشركة الجهوية للنقل بصفاقس	48,0	60,2	% 95,4	55,7
مصنع التبغ بالقيروان	0,0	60,0	% 96,7	0,0
شركة الخطوط التونسية	0,0	35,4	% 97,5	41,2
الشركة الجهوية للنقل ببنزرت	25,6	31,8	% 98,2	27,8
الديوان التونسي للتجارة	24,0	22,3	% 98,6	9,4
الشركة التونسية للملاحة	0,0	22,0	% 99,1	0,0
الديوان الوطني للبريد	0,0	21,0	% 99,6	11,0
الشركة الوطنيّة لعجين الحلفاء والورق	35,0	9,3	% 99,8	24,0
الصيدلية المركزية للبلاد التونسية	0,0	5,0	% 99,9	0,0
الوكالة العقاريّة الصناعيّة	4,0	5,0	% 100,0	6,0
ديوان الأراضي الدولية	0,4	0,2	% 100,0	15,2
شركة اسمنت بنزرت	0,1	0,1	% 100,0	0,0
الشركة التونسيّة للبنك	0,0	0,0	% 100,0	0,0
البنك الوطني الفلاحي	0,0	0,0	% 100,0	0,0
بنك الإسكان	0,0	0,0	% 100,0	0,0
البنك التونسي للتضامن	0,0	0,0	% 100,0	0,0
بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة	0,0	0,0	% 100,0	0,0
صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحليّة	0,0	0,0	% 100,0	0,0

البيانات	2019	2020	النسبة المياوية التراكمية	2021 وقتي
الصندوق الوطني للتأمين على المرض	0,0	0,0	% 100,0	0,0
المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	0,0	0,0	% 100,0	0,0
الشركة الوطنية لتوزيع البترول "عجيل"	0,0	0,0	% 100,0	0,0
ديوان الطيران المدني والمطارات	0,0	0,0	% 100,0	0,0
ديوان البحرية التجارية والموانئ	0,0	0,0	% 100,0	0,0
شركة فسفاط قفصة	0,0	0,0	% 100,0	0,0
الشركة التونسيّة لصناعة الحديد"الفولاذ"	10,0	0,0	% 100,0	0,0
اتصالات تونس	0,0	0,0	% 100,0	0,0
الوكالة الفنية للنقل البري	0,0	0,0	% 100,0	0,0
الوكالة العقارية للسكنى	0,0	0,0	% 100,0	0,0
الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال	0,0	0,0	% 100,0	0,0
شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية	0,0	0,0	% 100,0	0,0
الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية	0,0	0,0	% 100,0	0,0
شركة إسمنت أمّ الكليل	0,0	0,0	% 100,0	0,0
شركة شبكة تونس للتجارة	0,0	0,0	% 100,0	0,0
الشركة التونسية للتنقيب	0,0	0,0	% 100,0	0,0
شركة النّقل بواسطة الأنابيب	0,0	0,0	% 100,0	0,0
وكالة الكحول	0,0	0,0	% 100,0	3,0
الوكالة التهذيب والتجديد العمراني	0,0	0,0	% 100,0	0,0
مجموع التحويلات	6629,5	4609,7		6085,1

بخصوص سنة 2019 تجدر الإشارة أن الفارق بين التحويلات المدرجة بالتقرير السابق وهذا التقرير يعود الى تحيين منحة دعم المحروقات للشركة التونسية لصناعات التكرير بجدول التدفقات النقدية بالقوائم المالية المدققة من قبل مراقبي الحسابات، كما تم تصحيح مبلغ التحويلات المتضمن بالتقرير السابق من قبل صندوق القروض والمساعادات المحلية باعتباره يخص تمويلات مخصصة لفائدة جماعات المحلية وليس منحة من قبل الدولة.

أما في ما يتعلق بسنة 2020 يعود الفارق بين التحويلات المدرجة بالتقرير السابق وهذا التقرير أساسا الى التعديلمن قبل المنشأة للمبلغ المتضمن بالتقرير السابق والمتعلق بالصندوق والقروض والمساعدات المحلية باعتباره يخص تمويلات مخصصة لفائدة جماعات المحلية وكذلك المبلغ المتعلق بالشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.

الباب الثالث : عائدات مساهمات الدولة المتأتية من المنشآت العمومية التي تساهم مباشرة في رأس مالها :

بلغت حصة الدولة من الفوائض والأرباح المسجلة من قبل المنشآت العمومية بعنوان السنة المحاسبية 2020 ما قدره 67.1 م د مقابل 263.8 م د بعنوان السنة المحاسبية 2019 مسجلة بذلك تراجعبقيمة 196.7 م د وبنسبة 74.6 ويعود الانخفاض بالأساس لتراجع النتيجة المحاسبية للمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية حيث بلغت الفوائض الموزعة من قبلها بعنوان 2019 بما قدره 146.5 م د في حين انها سجلت نتيجة صافية سلبية سنة 2020 بما قدره 407- م د بالإضافة إلى التأخير الحاصل على مستوى ضبط القوائم المالية لعدد من المنشآت العمومية. وتجدر الإشارة إلى ان فوائض صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية تمثل قرابة 60 % من مجموع حصة الدولة من الفوائض والأرباح المسجلة من قبل المنشآت العمومية لسنة 2020. وعموما فإن 7 منشآت عمومية راجعة مباشرة للدولة من مجموع 71 منشأة قامت بتوزيع أرباح بعنوان السنة المحاسبية 2020 مقابل 12 منشاة بعنوان السنة المحاسبية 2019.

وبخصوص الأرباح والفوائض الراجعة للدولة بعنوان سنة 2021 والتي تم تحويلها الى غاية تاريخ إعداد هذا التقرير تقدر بـ 37.2 م د وهي تعود بالأساس لكل من البنك الوطني الفلاحي وبنك الإسكان مع الإشارة أنهلا يمكن تحديد هذه الأرباح بصفة نهائية بالنظر للتأخير الحاصل في ضبط القوائم المالية من قبل المنشآت العمومية المعنية.

وعموما فإن تراكم الخسائر لعديد المنشآت العمومية وتعطل نشاط الشركات الناشطة بقطاع المناجم وتراجع مردودية المنشآت العمومية الناشطة في قطاعات تنافسية على غرار شركتي الإسمنت وشركة الاتصالات والتأخير الحاصل في تجسيم عملية إعادة الهيكلة لعدد من المنشآت العمومية حال دون تحسين مردودية عائدات المساهمات.

الجزء الرابع : تداعيات ومخاطر الوضعية المالية للمنشآت العمومية على المالية العمومية

الباب الاوّل : المخاطر المالية المتعلقة بالمنشآت العمومية :

I. المقدمة :

تواجه المنشآت العمومية تحديات بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي المتأتي أساسا من ارتفاع قيمة أهم العملات الأجنبية مقابل الدينار وكذلك ارتفاع أسعار المحروقات وأسعار المواد الأولية على المستوى العالمي هذا بالإضافة إلى المخاطر المرتبطة مباشرة بتداعيات ازمة كوفيد 19 كما أنّ عدم الإسراع في تنفيذ برامج إعادة هيكلتها تسبّب في تعمق مشاكلها. وقد عرفت المنشآت العمومية في الفترة ما بين 2019-2021 مواصلة تراكم للديون والخسائر وهو ما يمثل عبئا كبيرا على توازنات المالية العمومية حيث كانت الدولة مطالبة بتوفير التمويلات للمنشآت العمومية سواء مباشرة من الخزينة العامة أو عن طريق توفير ضمان الدولة لتمكينها من الحصول على قروض بنكية لتأمين مواصلة النشاط كما كانت لهذه الوضعية تأثير سلبي على القطاع المالي والصناديق الاجتماعية وذلك بسبب عدم وفاء هذه الشركات بالتزاماتها في الآجال المحدّدة.

وكان لتداعيات جائحة كوفيد-19 تأثيرات «متباينة» على المنشآت العمومية وذلك على حسب القطاع التي تنشط فيه حيث شهدت المنشآت الناشطة في قطاعات النقل الجوي والبحري والأشغال الكبرى والسكك الحديدية والمحروقات عودة تدريجية للنشاط خلال سنة 2021 وذلك بعد التوقف الكلي او شبه الكلي عن النشاط خلال سنة 2020 في حين أظهرت المنشآت الأخرى الناشطة في بقية القطاعات أكثر مناعة ومرونة امام تداعيات الجائحة على غرار البنوك والموانئ والاتصالات والصناعات الدوائية،

وسيتم من خلال هذا الجزء من التقرير تشخيص وتحليل اهم المخاطر المنجرة عن انعكاس وضعية هذه المنشآت على المالية العمومية، وذلك باعتبار الدور الهام الذي تلعبه في تحقيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة وكذلك باعتبار حجم التمويل العمومي المرصود لها في الغرض وحجم الموارد المدفوعة من قبلها لفائدة ميزانية الدولة.

II. التعريف - المخاطر المالية :

المخاطر المالية هي عوامل داخلية أو خارجية يمكن أن تسبب انحرافًا بين التوقعات وانجازات الميزانية وتتمثل مخاطر المالية العمومية بالنسبة لميزانية الدولة في الانحراف عن التوقعات، على مستوى ارتفاع النفقات على غرار ارتفاع منح الاستغلال المرصودة للمنشآت، أو انخفاض الموارد بتراجع المداخيل المتأتية من الضرائب وأرباح الأسهم التي تدفعها هذه المنشآت، وكذلك ارتفاع حجم الديون وضمانات الدولة الممنوحة للمنشآت في حالة احتاجت قروض غير متوقعة أو طالبت بضمان ديون من قبل الدولة. مما يفضي الى المطالبة بالترفيع في سقف ضمان الدولة للمؤسسات العمومية.

III. المخاطر المالية الناشئة عن المنشآت العمومية :

1. المخاطر الاقتصادية :

هي مخاطر مرتبطة بعوامل خارجية مثل صدمات الاقتصاد الكلي ومن أبرزها :

- **تداعيات أزمة كوفيد 19 :** في ظلّ تداعيات أزمة كورونا والإجراءات الصحية المتخذة في الغرض من قبل الحكومة منذ مارس 2020، توقفت عديد المنشآت العمومية الناشطة بقطاع النقل البري والجوي والبحري واستخراج النفط والخدمات العامة عن مواصلة نشاط الاستغلال أو استخلاص مداخيلها وقد أدّت هذه الوضعية الى تراجع هام في المداخيل ولكن خلال سنة 2021 شهدت الوضعية عودة تدريجية للنشاط وتحسّن متفاوت على مستوى المداخيل المسجلة بالنسبة لعديد المنشآت، مثلما يبرزه الجدول التالي :

المداخيل لسنة	2019	2020	2021	نسبة التطور 2021 / 2019
شركة الخطوط التونسية	1721.9	527.3	552,6	% 4.79
ديوان الطيران المدني والمطارات	552.8	287.8	337.2	% 17.16
شركة تونس للطرقات السيارة	78.5	59.8	71.6	% 19.73
الشركة التونسية للملاحة	456.9	331.9	477.5	% 43.86
الشركة التونسية لصناعات التكرير	4715.9	4121.8	4898.2	% 18.83
شركة اسمنت أم الكليل	85.7	51.5	79.3	% 53.98
الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	72.8	37.2	51.6	% 38.70
المؤسسة التونسية للنشطة البترولية	1569.3	1026.0	1649.6	% 60.77

وقد نتج عن العودة التدريجية لنشاط هذه المنشآت خلال سنة 2021 تخفيف الضغط على المالية العمومية وذلك من خلال تراجع حجم قروض الخزينة الممنوحة لهذه المنشآت والتي بلغت 171.9 م د سنة 2021 مقابل 488.5 م د سنة 2020 مسجلة انخفاضا بنسبة 64.8 % وارتفاعا بنسبة 44.5 % مقارنة بسنة 2019. ومن أهم المنشآت العمومية التي انتفعت بقروض خزينة سنة 2021 هي :

- شركة الخطوط التونسية بمبلغ 41.2 م د خصص لخلاص أقساط الثلاثي الأول والثاني لسنة 2021 من القروض الخارجية المضمونة.
- شركة تونس للطرقات السيارة بمبلغ 28.9 م د خصص لخلاص أقساط شهر فيفري من القروض الخارجية المضمونة.

- الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق بمبلغ 23.93 م د تم إسناده على ثلاث أقساط خصص لخلاص نفقات الأجور.

- الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية بمبلغ 17.5 م د خصص لخلاص نفقات الأجور.

- شركة نقل تونس بمبلغ 15 م د خصص لتسوية تسبيقات الخزينة.

تقلّب أسعار المحروقات والسلع الأساسية: بلغ معدل سعر شراء برميل النفط 65 دولار/البرميل في سنة 2019 مقابل 75 دولار مقدرة بقانون المالية لسنة 2019 مسجلا بذلك فارق بقيمة 10 دولار للبرميل وبنسبة 15 % في حين بلغ معدل شراء برميل النفط خلال 2020 حوالي 43 دولار/البرميل مقابل 65 دولار /البرميل مقدرة بقانون المالية لسنة 2020 مسجلا بذلك فارق بـ 22 دولار للبرميل وبنسبة 34 %.

وخلال سنة 2021، استعادت معدلات سعر برميل النفط الخام من نوع «برنت» في الأسواق العالمية نسقها التصاعدي نتيجة لارتفاع الطلب والانتعاشة النسبية إثر جائحة كوفيد 19 حيث بلغ معدل شراء برميل النفط خلال سنة 2021 مستوى 70 دولار/ للبرميل مقابل 45 دولار/ للبرميل مقدرة بقانون المالية لسنة 2021 مسجلا بذلك فارقا بقيمة 25 دولار للبرميل وبنسبة 56 % ويبين الرسم التالي الفوارق المسجلة بين تقديرات أسعار البرميل بقانون المالية وأسعار الشراء المنجزة للفترة 2019-2021.

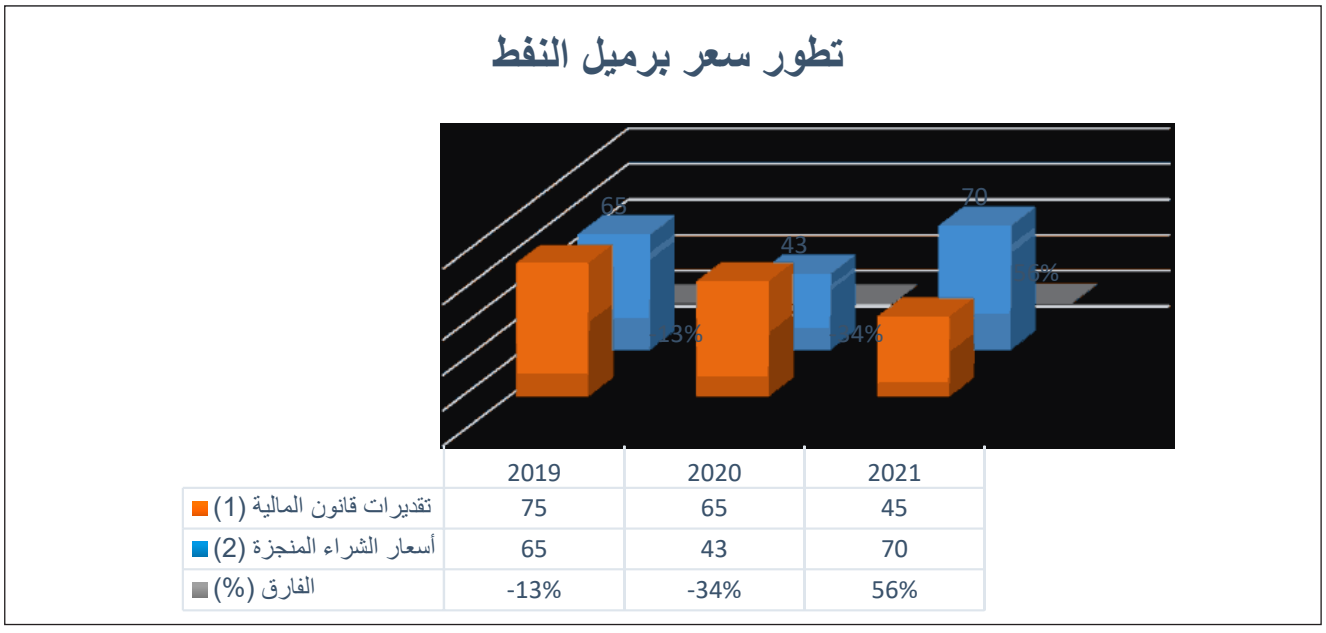

	2019	2020	2021
تقديرات قانون المالية (1)	75	65	45
أسعار الشراء المنجزة (2)	65	43	70
الفارق (%)	-13%	-34%	56%

وقد افضى تراجع أسعار النفط خلال الفترة 2019-2020 الى انخفاض منح الدعم وتحسن هامش كلفة المواد حيث سجلت الشركة التونسية للكهرباء والغاز في موفى 2020 هامش كلفة بما قدره 156م د مقابل 298- م د سنة 2019 كما تراجعت المنح المسندة بعنوان دعم الطاقة حيث بلغت 100 م د سنة 2020 مقابل 1242 م د سنة 2019 ولكن في المقابل أدّى ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة 2020-2021 إلى ارتفاع المنح المسندة بعنوان الطاقة حيث بلغت 1034 م د سنة 2021.

وبلغت قيمة المنح المسندة للشركة التونسية لصناعات التكرير وفقا لسجلاتها بعنوان دعم المحروقات ما قدره 2697.2 م د خلال سنة 2021 مقابل 594 م د في سنة 2020 و1905.3 م د سنة 2019 ويعزى الارتفاع المسجل خلال سنة 2021 إلى عدم تفعيل التعديل الآلي بصفة دورية لأسعار المواد البترولية مقارنة بتطور الأسعار العالمية.

في المقابل كان لتراجع أسعار النفط خلال 2019-2020 انعكاس سلبي على المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية التي سجلت خسارة في سنة 2020 بما قدره 407.1 م د مقابل نتيجة إيجابية في سنة 2019 حيث بلغت 150 م د ومن المتوقع أن تسجل نتيجة سلبية بما قدره 145 م د سنة 2021 وذلك بالرغم من ارتفاع أسعار النفط خلال 2020-2021 وبالتوازي تراجعت عائدات المحروقات التي بلغت 280 م د في 2020 مقابل 700 م د مقدر بقانون المالية لسنة 2020 و532 م د كعائدات منجزة في 2019 ومن المتوقع أن تبلغ مداخيل تسويق المحروقات 598 م د خلال سنة 2021 مقابل 361 م د مقدر بقانون المالية لسنة 2021.

وبخصوص أسعار الحبوب الموردة فقد شهدت ارتفاعا حيث بلغ سعر شراء القمح الصلب والقمح اللين على التوالي 435.7 دولار /الطن و307.72 دولار/الطن خلال سنة 2021 مقابل 327 دولار /الطن و231 دولار /الطن في سنة 2020 و286 دولار /الطن و230 دولار /الطن في سنة 2019 وبالنظر الى أن تطور الأسعار العالمية لم يرافقه زيادة في أسعار بيع السلع الموردة حيث أدت هذه الوضعية الى ارتفاع في خسائر ديوان الحبوب التي بلغت 477.4 م د سنة 2021 مقابل 340.6 م د سنة 2020 و175.6 م د سنة 2019 وارتفع رصيد القروض المسندة للديوان بضمان الدولة ليبلغ 3223.5 م د سنة 2021 مقابل 2500 م د سنة 2020 و1172 م د سنة 2019.

هذا وبالنسبة للزيوت النباتية فقد شهدت أسعارها ارتفاعا حيث بلغ معدّل سعر الشراء 1455 دولار/الطن سنة 2021 مقابل 1200دولار /الطن في سنة 2020 و780 دولار /الطن في سنة 2019 مقابل تجميد أسعار البيع لهذه المادة منذ سنة 2008.

- **تقلبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة :** شهدت أسعار صرف أهم العملات الرئيسية مقابل الدينار تقلبا متواصلا حيث بلغ معدل صرف الدولار سنة 2020 ما يقارب 2.81 دينار مقابل 2.99 دينار في نهاية سنة 2019 مسجلا تراجعا بنسبة 6 % وشهد سعر صرف الدينار تدهورا في سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 حيث بلغ معدل سعر صرف الدولار 2.926 دينار.

ومع تطور نسبة الفائدة الرئيسية للبنك المركزي التي تراوحت بين 6.75 % و7.75 % في سنة 2019 وبين 7.75 % و6.25 % خلال سنة 2020 مقابل الاستقرار في حدود 6.25 % في سنة 2021 التي مثلت عاملا مساهما في تدهور وضعية المؤسسات العمومية وذلك من خلال زيادة قيمة شراء المواد المورّدة من جهة وتطور الأعباء المالية وخسائر الصرف والذي يتبين من خلال الرسم البياني التالي :

	2019	2020	2021
STEG	-604	170.6	354.6
STIR	-61	33.3	87.5
O Céreal	250	384	462.8
TUNISAIR	38.7	34.7	29.1
TUNISIE AUTROUTE	38	8.3	47.1
CTN	4.1	28.3	23.4

وقد ساهم تطور الأعباء المالية وخسائر الصرف خلال الفترة 2019-2021 في تفاقم الوضعية المالية لهذه المؤسسات وتراكم الخسائر.

- **اتجاهات السوق واحتياجات الحرفاء :** تبعا لعدم الانطلاق في تجسيم برامج إعادة هيكلة المنشآت العمومية وعدم توفر الموارد المالية اللازمة للقيام بالاستثمارات المبرمجة فقد أدّى ذلك إلى تراجع تنافسية المنشآت العمومية الناشطة في القطاعات المحرّرة، وتمّ في هذا الإطار تسجيل ما يلي :

- **مواصلة تراجع حصة «شركة الفولاذ» بسوق حديد البناء حيث أصبحت لا تتعدّى 10 %** ويعود ذلك إلى تآكل وسائل الإنتاج (لا تتعدى نسبة الاستغلال 50 %) وارتفاع عدد أيام التوقفات غير المبرمجة.

- **توقف شبه كلّي عن الإنتاج لكلّ من الشركة التونسية للصناعات الصيدلية والشركة العامة للمقاولات والمعدّات والأشغال** بسبب فتح السوق الوطنية امام المنتجين المحليين وعدم مسايرة التطورات التكنولوجية.

- **الشركة الوطنية لعجين الحلفاء :** في حالة توقف عن الإنتاج بسبب تعطّل وحدات الإنتاج لأسباب فنية (عدم اشتغال المرجل الحراري وتعطّل أعمال تشغيله) بالإضافة إلى تآكل معدّات الانتاج.

- **شركتي الإسمنت (شركة اسمنت بنزرت وشركة اسمنت أم الكليل)** حيث أنه منذ سنة 2014 تاريخ رفع دعم الطاقة عن شركة انتاج الإسمنت وتحرير الأسعار، أصبحت الشركتين تعيشان صعوبات مالية (تسجيل نتائج سلبية خلال سنة 2021 لكلّ من شركة اسمنت بنزرت وشركة اسمنت أم الكليل حيث بلغت على التوالي 6.2 م د و26.6 م د).

- شركة المترو الخفيف بصفاقس وشركة الدراسات والنهوض بتونس الجنوبية حيث لم تدخل هذه الشركات بعد في طور الاستغلال رغم مرورعدّة سنوات على إحداثها.

2. المخاطر الهيكلية :

مقدمة : المخاطر الهيكلية هي مخاطر مرتبطة بالعوامل الداخلية خصوصا بخيارات السياسة العامة على غرار سياسة تحديد الأسعار او مسائل الحوكمة.

- **سياسة تحديد الأسعار :** تخضع تعريفة منتوجات وخدمات أغلب المنشآت العمومية لنظام المصادقة الإدارية طبقا لأحكام نصوص إحداثها أو الأمر عدد 1142 لسنة 1995 المؤرخ في 28 جوان 1995 المتعلّق بتنقيح الأمر عدد 1996 لسنة 1991 المؤرخ في 23 ديسمبر 1991 المتعلق بالمواد والخدمات المستثناة من نظام حرية الأسعار وطرق تأطيرها، وبحكم عدم مراجعة هيكلة الأسعار بصفة دورية لتغطية تطور تكاليف الإنتاج أو الخدمة المقدمة وتجميدها لعدة سنوات كتعريفات النقل العمومي البري وتعريفة بيع الكتاب المدرسي والورق والمواد الغذائية الأساسية (الحبوب والزيت النباتي ..) وعدم تفعيل طريقة التعديل الآلي لأسعار المحروقات والطاقة وفق الدورية المبرمجة

فقد أدّت هذه الوضعية بالإضافة إلى تطور المشتريات المستهلكة وزيادة الأجور إلى تراكم الخسائر وهو ما أثّر على قدرة العديد منها على الإيفاء بتعهداتها المالية وساهم في مزيد تعميق أزمة نقص السيولة نظرا لصعوبة الحصول على تسهيلات من البنوك.

وبالرجوع للمعايير الدولية التي تعتبر مؤسسات السوق هي تلك التي تغطي مبيعاتها من السلع والخدمات، باستثناء المنح، ما لا يقل عن نصف تكاليف الإنتاج على مدى عدة سنوات متتالية. وتُعرف هذه النسبة أيضًا باسم «اختبار السوق / غير السوق» أو «اختبار 50 بالمائة». وفي هذا المجال وبالرجوع لدليل إحصاءات مالية

الحكومة لعام 2014 الصادر عن صندوق النقد الدولي، فإن المبيعات «تستثني جميع المدفوعات المستحقة القبض من الحكومة إلا عندما يتم منحها لأي منتج يمارس نفس النشاط» وتمثل تكاليف الإنتاج مجموع أعباء الموظفين (تكاليف الموظفين بما في ذلك المساهمات الاجتماعية التي يدفعها صاحب العمل)، واستخدام السلع والخدمات التي يمكن تقديرها عن طريق شراء السلع والخدمات بالإضافة إلى التغيير في المخزون، واستهلاك الأصول الثابتة. رأس المال (الذي يمثل المفهوم الإحصائي للاستهلاك المحاسبي) والضرائب الأخرى على الإنتاج.

ويبرز الجدول التالي مدى تأثير ضبط تعريفة بيع المواد والخدمات المنتجة على تصنيف عدد من المنشآت العمومية كمؤسسات مسوقة أو غير مسوقة.

المنشآت العمومية	مؤشر الاستغلال (دون منح) / أعباء الاستغلال				
	2019	2018	2017	2016	2015
ديوان الطيران المدني والمطارات	n. d.	% 109	% 106	% 112	% 92
ديوان الحبوب	% 37	% 43	% 48	n. d.	n. d.
ديوان البحرية التجارية و الموانئ	n. d.	% 171	% 137	% 125	% 125
الشركة الوطنية للسكك الحديدية السريعة	% 43	% 48	% 51	n. d.	n. d.
الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق	% 16	% 30	% 39	n. d.	n. d.
الشركة الجهوية للنقل بصفاقس	n. d.	% 24	% 24	% 28	% 23
شركة أشغال سكك الحديدية	n. d.	% 70	% 77	% 93	% 97
الشركة الجهوية للنقل بباجة	n. d.	n. d.	n. d.	% 43	% 45
الشركة الجهوية للنقل ببنزرت	n. d.	% 39	% 40	% 41	% 43
الشركة الجهوية للنقل بقابس	n. d.	n. d.	n. d.	% 48	% 47
الشركة الجهوية للنقل بقفصة	n. d.	n. d.	n. d.	% 28	% 39
الشركة الجهوية للنقل بجندوبة	n. d.	n. d.	n. d.	% 38	% 37
الشركة الجهوية للنقل بالقيروان	n. d.	% 34	% 33	% 34	% 33
الشركة الجهوية للنقل بالقصرين	n. d.	% 28	% 24	% 31	% 30
الشركة الجهوية للنقل بالكاف	n. d.	n. d.	n. d.	% 28	% 33
الشركة الجهوية للنقل بمدنين	n. d.	% 39	% 39	% 39	% 38
الشركة الجهوية للنقل بنابل	n. d.	% 46	% 46	% 50	% 50
الشركة الجهوية للنقل بالساحل	n. d.	% 29	% 28	% 27	% 28
الشركة التونسية للكهرباء والغاز	% 76	% 72	% 85	n. d.	n. d.
الشركة التونسية لصناعات التكرير	% 70	% 68	% 75	n. d.	n. d.
شركة نقل تونس	% 20	% 20	% 21	% 21	% 21

هذا ووفقاً لتحليل سريع لاختبار السوق / غير السوق الذي تم اجراءاه من قبل الإدارة العامة للمساهمات بوزارة المالية مع المساندة الفنية لخبراء دوليين مختصين في احصائيات المالية العمومية لعينة متكونة من المنشآت العمومية المشار اليها أعلاه والبالغ عددها 21 منشأة عمومية فقد خلصت نتائج الاختبار الى ما يلي :

- ✓ إنّ 16 شركة، لا سيما ناشطة في قطاع النقل، هي شركات منتجة خارج السوق، وبالتالي ينبغي تصنيفها تحت قطاع الدولة المركزية.
- ✓ خمسة شركات قادرة على تغطية نفقاتها وتعتبر شركات منتجة ومسوقة وبالتالي يتم تصنيفها بالقطاع العام (قطاع المنشآت والمؤسسات العمومية).
- ✓ ثلاث شركات لا يمكنها تحقيق التوازن المالي دون اللجوء للدعم من قبل الدولة كما أن السياسات التعريفية لها انعكاس مباشر على تغطية تكاليف الإنتاج ولها تأثير على تصنيف الشركات بقطاع الدولة المركزية أو القطاع العام.

كما تمّ تحليل الوضعية المالية طبقا لنموذج إحصائيات المالية العمومية لمنشأتين عموميتين (المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية والشركة التونسية للكهرباء والغاز) وشركة فرعية تابعة لمنشأة عمومية (اتصالات تونس) حيث تم التوصل للنتائج الإحصائية المضمّنة بالجدول التالي [1] :

		ETAP	ETAP	ETAP	ETAP	STEG	SOTETEL
	En millions de dinars tunisiens	2016	2017	2018	2019	2019	2019
1	Recettes	997	1.301	1.783	1.647	6.828	45
14	Autres recettes	997	1.301	1.783	1.647	6.828	45
141	revenus de la propriété	43	49	70	48	7	0
142	ventes de biens et services	953	1.252	1.713	1.599	5.549	45
144	transferts non classés ailleurs	0	0	0	0	1.272	0
2	Charges	1.098	1.129	1.862	1.517	7.316	48
21	Rémunération des salariés	29	30	37	51	449	14
22	Utilisation des biens et services	354	400	382	383	6.198	28
23	Consommation de capital fixe	228	234	689	147	458	1
24	Intérêts	0	0	0	0	194	2
28	Autres charges	487	464	754	935	17	2
NOB	Solde net de gestion (1-2)	-101	172	-79	130	-488	-3
31	Investissement brut/net dans les actifs non financiers	340	144	581	120	519	0
2M	Dépenses (2+31)	1.438	1.273	2.443	1.637	7.835	48
NLB	Capacité (+) / besoin (-) de financement (1-2-31) ou (1-2M)	-441	28	-660	10	-1.007	-3
FIN	Financement (32-33)	-441	28	-282	10	-1.007	-3
32	Acquisition nette d'actifs financiers	-1.051	401	202	-328	464	-5
3202	Numéraire et dépôts [3212+3222]	-120	306	-527	-450	85	2
3204	Crédits [3214+3224]	83	76	146	140	11	0
3205	Actions et parts de fonds d'investissement [3215+3225]	-1	2	11	-7	0	0
3208	Autres comptes à recevoir [3218+3228]	-1.012	17	571	-11	368	-7
33	Accumulation nette de passifs	-609	373	483	-338	1.471	-2
3304	Crédits [3314+3324]	-62	296	6	-428	445	-3
3308	Autres comptes à payer [3318+3328]	-547	77	478	90	1.026	1
NLBz	Ecart statistique global : NLB vs. financement (FIN-NLB)	0	0	-378	0	0	0
	Ecart statistique vs Recettes totales	0%	0%	-21%	0%	0%	0%

[1] **المصدر : تقرير المساندة الفنية الصادر عن** METAC 2021.

- **تصنيف الصناديق الاجتماعية وفق الدليل الإحصائي لسنة 2014 :**

وفي نفس الإطار تمّت دراسة التصنيف القطاعي لثلاث صناديق التغطية الاجتماعية باعتبارها مدرجة بقائمة المنشآت العمومية وهي :

- ✓ الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية (CNRPS) الذي يغطّي موظفي الدولة المركزية (بمعنى هياكل وزارية ومؤسسات عمومية ذات صبغة إدارية وجماعات محلية) وعدد من منشآت قطاع العام.
- ✓ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS) الذي يغطي العاملين في القطاع الخاص وعدد من مؤسسات القطاع العام.
- ✓ الصندوق الوطني للتأمين على المرض (CNAM) الذي يغطي موظفي الدولة المركزية والقطاع العام والقطاع الخاص.

تعتبر هذه الصناديق وحدات مؤسساتية بالمعنى الإحصائي المدرج بدليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014 وبالتالي فإنّ تحليل تصنيف القطاع الذي تنتمي إليه هذه الصناديق ومدى اخضاعهم لسيطرة الدولة المركزية. وتحديد ما إذا كانوا منتجين في السوق أو غير منتجين. وحيث أن اختبار السوق / غير السوق المشار إليه أعلاه لا ينطبق على هذا النوع من المؤسسات التي تقدم خدمات ذات طبيعة مالية (التأمين). حيث عمومًا ينطبق على منتجي السلع والخدمات غير المالية.

ولتصنيف هذه الصناديق، تم النظر فيما إذا كانت تستوفي تعريف الهيكل العمومي للضمان الاجتماعي، ليتم تصنيفها على أنها إدارة مركزية. وفي خلاف ذلك يتم اعتبارها كشركات تقدم خدمات التأمين ليتم تصنيفها كشركات مالية عمومية.

وبالاستناد إلى الملحق 2 من دليل إحصاءات المالية العمومية لسنة 2014 لصندوق النقد الدولي فإن التغطية الاجتماعية تتفصل كما يلي :

- ✓ من الناحية الإحصائية، إنّ وحدة إدارة الضمان الاجتماعي تخضع لمعايير محددة وتتمثل بالأساس في ما يلي :

أن تكون وحدة مؤسساتية، أي يتم تنظيمها وإدارتها بشكل منفصل عن االأجهزة الحكومية العمومية الأخرى ذات الأصول والخصوم المتميزة وقوائمها المالية الخاصة.

- يجب أن يتكون نشاطها الرئيسي من إدارة واحدة أو أكثر من أنظمة الضمان الاجتماعي، أي المخططات التي تفي بجميع المعايير التالية :

1. أنها تغطي المجتمع بأكمله أو مجموعات فرعية مهمة منه.

2. يتم إنشاؤها والتحكم فيها من قبل الأجهزة الحكومية (التي تحدد، على سبيل المثال، شروط المشاركة أو معدلات المساهمة أو مستويات المنافع الاجتماعية).

3. تُستخدم لتغطية المضمونين الاجتماعيين ضد بعض المخاطر الاجتماعية مثل الشيخوخة، والعجز، والوفاة، والمرض، والأمومة، والحوادث في العمل، والبطالة، والمنح العائلية، والرعاية الطبية، وما إلى ذلك.

4. هذه مخططات قائمة على الاشتراكات، أي أنه يجب تقديم المساهمات (أحيانًا عن طريق صاحب العمل) للتأهل للحصول على المنافع الاجتماعية.

وإذا كانت المؤسسة لا تستوفي المعايير المذكورة أعلاه باستثناء أنها تدير مخططًا يغطي موظفي الدولة المركزية، فإنها لا تستجيب لمفهوم وحدة إدارة الضمان الاجتماعي. بالتوازي وفي مثل هذا النظام، حتى لو تم تأسيسه والتحكم فيه من قبل الدولة، فإن الدولة كصاحب عمل هي التي توفر المنافع الاجتماعية لموظفيها. وبالتالي، يصنّف هذا النظام جزءًا من علاقة صاحب العمل والموظف ولا يمكن أن يكون متاحا لبقية المضمونين الاجتماعيين، ويعتبر هذا النوع كنظام تأمين اجتماعي مرتبط بالعمل، ويتم تصنيف الوحدة المؤسساتية التي تعمل به في قطاع المؤسسات المالية العمومية كشركة تقدم خدمات التأمين ليتم تصنيفها كمؤسسة مالية عمومية طبقا للدليل الإحصائي سالف الذكر.

وتطبيقا للمبادئ الواردة أعلاه على الصناديق الاجتماعية الثلاث حيث يمكن تصنيفها كما يلي :

- ✓ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS) والصندوق الوطني للتأمين على المرض(CNAM) كشركات تقدم خدمات التأمين وتصنّف كمؤسسات مالية عمومية.
- ✓ الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية (CNRPS) كإدارة المركزية.
- ✓ يمكن إدراج الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS) والصندوق الوطني للتأمين على المرض(CNAM) داخل القطاع العام (المؤسسات والمنشآت العمومية).

- **الديون المتقاطعة بين المنشآت العمومية والدولة وصناديق الضمان الاجتماعي :**

شهد رصيد المستحقات والديون القائمة بين الدولة والمنشآت العمومية من جهة والمنشآت في ما بينها من جهة أخرى ارتفاع متواصل خلال الفترة الممتدة من سنة 2019 إلى سنة 2022 حيث تجدر الإشارة في هذا الإطار الى ما يلي :

- تطور رصيد مستحقات المؤسسات التونسية للأنشطة البترولية تجاه كل من الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة التونسية لصناعات التكرير على التوالي 1438 م د و578 م د الى غاية موفى ماي 2022.

ويعزى عدم قدرة الشركة التونسية لصناعات التكرير على تسديد ديونها لارتفاع أسعار النفط الخام ليستقر فوق 70 دولار /البرميل منذ جوان 2021 مقابل منحة دعم وقع احتسابها على أساس 45 دولار للبرميل مع عدم تطبيق التعديل الآلي بصفة دورية وحيث بلغت رصيد مستحقاتها لدى الدولة (حسب سجلات الشركة) بعنوان دعم المحروقات 1245 م د في موفى ماي 2022 وارتفاع رصيد مستحقاتها لدى الشركة الوطنية لتوزيع البترول بما قيمته 521.6 م د وفي ظلّ عدم توفر الموارد في الآجال المناسبة، التجأت الشركة التونسية لصناعات التكرير لتغطية عجزها المالي الى التداين البنكي ليبلغ مستوى 1159.6 م د في موفى سنة 2021 وكذلك تأجيل خلاص المزودين الأجانب من المواد البترولية مما قد يفرض إمكانية اللجوء الى استعمال المخزون الاحتياطي من المحروقات قصد تلبية الحاجيات على المستوى الوطني.

وتشكو الشركة التونسية للكهرباء والغاز بدورها من صعوبات مالية ناتجة أساسا من عدم تغطية أسعار التعريفات للكلفة الحقيقية للكهرباء والغاز حيث لا تتجاوز نسبة تغطية التعريفة للكلفة سنة 2021 حوالي 75 % بالنسبة للكهرباء و61 % بالنسبة للغاز، هذا بالإضافة الى انه لا تزال الشركة تسجل ارتفاعا في المستحقات خاصة بعنوان استهلاك الكهرباء والغاز، حيث بلغ رصيد مستحقاتها ما قيمته 2378 م د في موفى أفريل 2022، منها 1300 م د لدى الخواص و1078 م د لدى الدولة والمنشآت العمومية مجتمعين (بعنوان إسداء خدمات) منها 923.7 م د حلّ أجلها ولم يتم خلاصها. وأفضت هذه الوضعية إلى تطور قيمة مديونية الشركة تجاه المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية لتبلغ 1431 م د إلى حدود ماي 2022 وتجاه الشركة التونسية لأنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية 298.3 م د حلّ أجلها ولم يتم خلاصها.

كما أن عدم توفر الموارد المالية الضرورية للشركة الوطنية لتوزيع البترول لخلاص مستحقات الشركة التونسية لصناعات التكرير والبالغة قيمتها 521.6 م د في موفى ماي 2022 يعود أساسا إلى عدم استخلاص مستحقاتها المتخلدة بذمة القطاع العمومي والبالغة في موفى ماي 2022 ما قيمته 557.4 م د تتوزع بين المنشآت العمومية بما قدره 397 م د (أساسا شركات النقل العمومي منها : الشركة الوطنية للسكك الحديدية بقيمة 106 م د وشركة نقل تونس بقيمة 104 م د) والدولة (وزارات ومؤسسات عمومية ذات صبغة إدارية) بمبلغ 126 م د.

اما بالنسبة لصناديق الضمان الاجتماعي، فقد تطوّر رصيد مستحقات الصندوق الوطني للتأمين على المرض وفق سجلاته المالية تجاه الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حيث بلغ على التوالي 1847 م د و5824 م د في موفى ماي 2022 وذلك بسبب مواصلة تخصيص موارد الصندوقين لتسديد جرايات المتقاعدين بالإضافة الى تطور مستحقاتهما تجاه القطاع العام والخاص وقد أدّت هذه الوضعية الى تطور متخلدات الصندوق الوطني للتأمين على المرض تجاه الصيدلية المركزية حيث بلغت 491 م د في موفى ماي 2022 والتي أصبحت هذه الأخيرة تواجه صعوبات لتوفير الموارد المالية اللازمة لتوريد المنتجات الدوائية مع تطور مستحقاتها تجاه المستشفيات العمومية التي بلغت 1267 م د في موفى ماي 2022.

- **مستوى الأعباء التشغيلية للمنشآت العمومية مقارنة بمؤسسات القطاعات المماثلة :**

تزامنت العودة التدريجية للنشاط لعديد المنشآت العمومية مع ارتفاع للأعباء التشغيلية (خاصة أعباء الأجور) خلال الفترة 2020-2021 وذلك نتيجة مواصلة تفعيل الاتفاقيات الاجتماعية المتعلقة بالزيادة في الأجور أو الامتيازات العينية ولكن رغم انخفاض عدد الأعوان في العديد منها فإنّ الأعوان الزائدين عن الحاجة يمثّل تحدّ للضغط على الأعباء وتحسين النتائج وقد تم تسجيل ارتفاع في أعباء الأجور لكلّ من :

- **الشركة الوطنية لتوزيع البترول** بنسبة 6.1 % خلال الفترة 2020/2019 وبنسبة 6.3 % خلال الفترة 2021/2020 مقابل تراجع إيرادات الاستغلال بنسبة 19.2 % خلال الفترة 2020/2019 وارتفاعها بنسبة 11.8 % خلال الفترة 2021/2020.

- **الشركة التونسية للكهرباء والغاز** بنسبة 16.6 % خلال الفترة 2020/2019 وبنسبة 5.3 % خلال الفترة 2021/2020 مقابل تراجع إيرادات الاستغلال بنسبة 16.6 % خلال الفترة 2020/2019 وارتفاعها بنسبة 16.9 % خلال الفترة 2021/2020.

- **شركة نقل تونس** بنسبة 7.7 % خلال الفترة 2020/2019 وبنسبة 3 % خلال الفترة 2021/2020 مقابل تراجع إيرادات الاستغلال بنسبة 6.2 % خلال الفترة 2020/2019 وارتفاعها بنسبة 2.1 % خلال الفترة 2021/2020.

- **الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد** بنسبة 5.9 % خلال الفترة 2020/2019 وبنسبة 16.1 % خلال الفترة 2020-2021 مقابل ارتفاع إيرادات الاستغلال بنسبة 9.5 % خلال الفترة 2020/2019 وكذلك ارتفاعها بنسبة 16.7 % خلال الفترة 2021/2020.

كما أنّ مردودية المنشآت العمومية الناشطة في القطاعات التنافسية تراجعت مقارنة بمثيلاتها التي تعود ملكية رأس مالها للقطاع الخاص حيث تم تسجيل في هذا الإطار ما يلي :

- مواصلة الشركتين العموميتين (اسمنت بنزرت واسمنت أم الكليل) تسجيل نتائج سلبية على عكس شركات الاسمنت المملوكة من قبل القطاع الخاص.

- عدم تحقيق شركة اتصالات تونس توازنها المالي وتوزيع أرباح على عكس بقية المشغلين في قطاع الاتصالات.

- تراجع حصة السوق للشركة التونسية لصناعة الحديد «الفولاذ» وكذلك نفس الشأن بالنسبة للشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال ويعود ذلك بالأساس لعدد الأعوان الزائد عن الحاجة من جهة وعدم الإسراع في تنفيذ برامج إعادة هيكلتها.

- عدم قدرة الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق على المحافظة على حصّتها من المواد الكيميائية في السوق الوطنية وذلك بالنظر لتواجد منتجين محليين منافسين وعدم مسايرتها للتطور التكنولوجي.

- تراجع هام لمردودية الشركة التونسية للصناعات الصيدلية.

وفي ما يتعلق البنوك العمومية الثلاث وإثر عمليات إعادة الهيكلة وتطوير نظام الحوكمة والقيام بعمليات التطهير الاجتماعي، واصلت هذه البنوك تسجيل تحسّن على مستوى بعض المؤشرات بل تفوقها على بنوك القطاع الخاص في البعض منها مثلما يبرزه الجدول التالي :

	مؤشر الاستغلال %			مؤشر العمولات / أعباء الأجور %		
	2019	2020	2021	2019	2020	2021
الشركة التونسية للبنك	39.0	47.6	40.0	67.2	60.6	72.0
بنك الإسكان	42.0	48.3	39.0	74.0	72.1	75.0
البنك الوطني الفلاحي	44.3	52.5	42.0	58.0	57.1	69.0
القطاع البنكي المدرج أسهمه بالبورصة (12 بنك منها البنوك العمومية الثلاث)	**45.0**	**52.3**	**45.0**	**73.5**	**67.3**	**75.0**

- **الحوكمة :**

تواصل المؤسسات والمنشآت العمومية مواجهة العديد من التحديات على مستوى ممارسة مهامها وكيفية حوكمتها ومن أهم النقائص التي يمكن الإشارة اليها في هذا الإطار :

- غياب استراتيجية واضحة وموثقة في مجال المساهمات تمكّن من ضبط الأهداف المرجوة (الإنتاج، الإنتاجية، التشغيل ...).

- عدم الفصل بين الدولة كمساهم في راس المال والدولة كسلطة اشراف.

- التدخل في السياسة التجارية لعديد من المنشآت العمومية وذلك بضبط تعريفة السلع والخدمات المسداة دون مراعاة التوازنات المالية وتحديد معايير واضحة للحصول على دعم الدولة.

- تعدد الهياكل المتدخلة في عملية المتابعة والإشراف على المنشآت (رئاسة الحكومة ووزارة المالية ووزارات الإشراف القطاعي) وغياب هيكل مركزي موحد يتولى مهمة التصرف في محفظة مساهمات الدولة.

- عدم توفير المعلومة المالية في الآجال القانونية من قوائم مالية وميزانية وتقرير نشاط... ووجود فوارق هامة بين الأهداف والإنجاز على مستوى البرامج والميزانيات (قرابة 40 منشأة عمومية فقط قامت بضبط قوائمها المالية لسنة 2021 من مجموع 111).

- عدم اختيار أعضاء مجالس الإدارة باعتماد مبدأ التناظر وعلى أساس الكفاءة وضعف استقلالية هذه المجالس عند اتخاذ القرار.

ولتجاوز ذلك من المهم التوجه نحو تجسيم الإجراءات التصحيحية التي من شأنها أن تساهم في تفادي المخاطر المالية والهيكلية المذكورة، إذ يجب على الهياكل العمومية المكلفة بالتصرف في مساهمات الدولة التوجه نحو تنفيذ عدة إجراءات تهدف إلى تحديد ورصد وتعويض المخاطر المذكورة أعلاه وضبط تدابير أخرى يتم التحقق من إنجازها على المدى القصير إلى المتوسط التي تتمثل بالأساس في ما يلي :

1. تدابير لتعزيز الحوكمة والإشراف على المنشآت العمومية :

- تعزيز الرقابة والمتابعة اللاحقة للمنشآت العمومية من خلال إلزامها بتقديم ميزانياتها التقديرية، والبيانات النقدية الشهرية، وعقود الأداء والحسابات السنوية طبقا للآجال المحددة.

- مراجعة القانون المتعلق بالمؤسسات والمنشآت العمومية ويهدف محتوى التعديل إلى إصلاح حوكمة المؤسسات العمومية وإنشاء وكالة مساهمات وتعيين ممثلي الدولة في مجالس الإدارة وفق مبادئ التناظر وتم الانطلاق في هذا التوجه من خلال العمل على ادخال الأمر الرئاسي عدد 303 لسنة 2022 المتعلق بضبط مبادئ اختيار وتقييم أداء وإعفاء المتصرفين ممثلي المساهمين العموميين والمتصرفين المستقلين حيز التنفيذ.

- وكذلك تعيين المتصرفين المستقلين. كما يتم العمل حاليا على اعداد مشروع أمر يتعلق بتعيين رؤساء ومديري المؤسسات والمنشآت العمومية.

- ربط الانتدابات والتأجير بالحاجيات الحقيقية والإنتاجية.

- التوجه نحو تعميم عقود الأداء.

- الفصل بين مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للمنشآت العمومية المدرجة بالبورصة طبقا للقانون عدد 47 لسنة 2019 المتعلق بتحسين مناخ الاستثمار ويمكن أن يمتد هذا الإجراء إلى المنشآت العمومية الأخرى.

- العمل على دمج البيانات المالية لبعض المؤسسات والمنشآت العمومية مع إحصاءات المالية العمومية طبقا لدليل الإحصائيات لسنة 2014 الصادر عن صندوق النقد الدولي مع الإشارة بأن وزارة المالية تلقت مساندة فنية في هذا المجال وسيساهم هذا الاجراء في تعزيز الشفافية بخصوص التداين العمومي والعجز المالي وإمكانية المقارنة مع احصائيات البلدان الأخرى.

2. الإجراءات المتعلقة بسياسات الأسعار المنظمة :

- التوجه نحو تنفيذ مشروع إصلاح الدعم وذلك بتوجيهه لمستحقيه من أجل التمكن من تطبيق الأسعار الحقيقية ووضع حد للأسعار المدعمة (أسعار الطاقة، أسعار المواد الأساسية ...) مع العمل على الضغط على تكلفة المواد موضوع رفع الدعم وذلك بتعزيز الإنتاجية والتوجه نحو الاقتصاد في تكاليف الإنتاج عن طريق اللجوء لاستعمال الطاقات البديلة ذات التكلفة المنخفضة والتحكم في الأجور (ضبط عدد الأعوان وفقا للحاجيات الحقيقية خاصة للمنشآت المنتجة لمواد مدعمة على غرار الشركة التونسية للكهرباء والغاز

- العمل على تجسيم برامج التطهير الاجتماعي للمنشآت التي لها أعوان زائدين عن الحاجة طبقا لتراتيب التسريح التلقائي.

- العمل على تعزيز البحث العلمي والتكنولوجي لتطوير أنشطة المنشآت العمومية وتعزيز الاستثمارات في هذا المجال.

3. تدابير أخرى لتعزيز الأداء للمنشآت العمومية :

- الحد من منح ضمان الدولة والتحويلات الموجه إليها من ميزانية الدولة في شكل منح وتسبقات وذلك بوضع آلية الرقابة الخاصة ببرنامج المنح والضمانات من قبل هياكل وزارة المالية المكلفة بالتصرف في محفظة مساهمات الدولة.

- تصفية الديون المتقاطعة : حيث تم في هذا الإطار إحداث لجنة لتصفية ديون ومستحقات المنشآت العمومية تجاه الدولة وتجاه باقي المؤسسات العمومية وذلك بعد التحقق من مصداقية وصحة الأرصدة المالية المتعلقة بديون ومستحقات المنشآت العمومية تجاه الدولة من جهة وديون ومستحقات المؤسسات والمنشآت العمومية في ما بينها من جهة أخرى، ثم العمل على تصفيتها حيث تم في هذا الإطار اصدار الأمر عدد 307 لسنة 2022 المؤرخ في 29 مارس 2022 المتعلق بالترخيص في اجراء مقاصة بين ديون ومستحقات اتصالات تونس تجاه الدولة بما قيمته 136 م د وكذلك نفس الشأن لديوان الحبوب بمبلغ يقدّر بـ 690 م د.

كما تم تكليف مكاتب خبرة للتثبت من صحة الديون المتخلدة بذمة الدولة والراجعة أساسا للشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة التونسية لصناعات التكرير والصيدلية المركزية ...

الباب الثّاني : تداعيات المخاطر المتأتية من المنشآت العمومية على ميزانية الدولة :

I. تأثير نتائج المنشآت العمومية على الإيرادات والإنفاق الحكومي :

يتجسد تأثير المنشآت العمومية على الميزانية العامة للدولة من خلال :

• **انخفاض الإيرادات :** أدى تدهور الوضعية المالية لعديد المنشآت العمومية وغياب السيولة الكافية الى عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدولة في ما يتعلق بتسديد الديون الجبائية والديوانية والقروض الممنوحة لها من قبل الدولة والتي حل أجلها لتجد الدولة نفسها مجبرة على البحث عن موارد أخرى وبكلفة باهظه، ومن بين المؤسسات العمومية التي لها ديون راجعة للدولة ولم يتم تسديدها خلال سنة 2022 :

- **الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية** بمبلغ يقارب 2014 م د بعنوان ديون جبائية.

- **شركة النقل بتونس** بمبلغ 1087 م د منها 487 م د بعنوان ديون جبائية.

- **الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق** بمبلغ يفوق 300 م د بعنوان قروض خزينة.

- **شركة فسفاط قفصة** 125 م د بعنوان ديون جبائية .

- **الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال** بما يفوق 130 م د بعنوان ديون جبائية وقروض خزينة.

كما أنّ تدهور الوضعية المالية للمنشآت العمومية كان له تأثير مباشر على عائدات مساهمات الدولة والتي كانت تتأتى أساسا قبل سنة 2011 من الشركات الناشطة في قطاع الاتصالات والفسفاط والصناعات المعملية.

• **زيادة الإنفاق الحكومي المباشر لدعم المؤسسات والمنشآت العمومية :**

بلغ مجموع التحويلات للمؤسسات والمنشآت العمومية خلال سنة 2021 ما قيمته 10772 م د مقابل تقديرات بقانون المالية لسنة 2021 بما قيمته 7729 م د أي بفارق قيمته 3043 م د وبنسبة 39.4 % في حين بلغ مجموع التحويلات 9900 م د خلال سنة 2020 مقابل تقديرات بقانون المالية لسنة 2020 بما قيمته 8150 م د أي بفارق قيمته 1750 م د وبنسبة 21 %.

وشهد الفارق المسجل بين المنجز والمقدر على مستوى مجموع التحويلات خلال سنتي 2020 و2021 ارتفاعا بـ 1293 م د وبنسبة قدرها 73.9 % مثلما يبرز الجدول التالي :

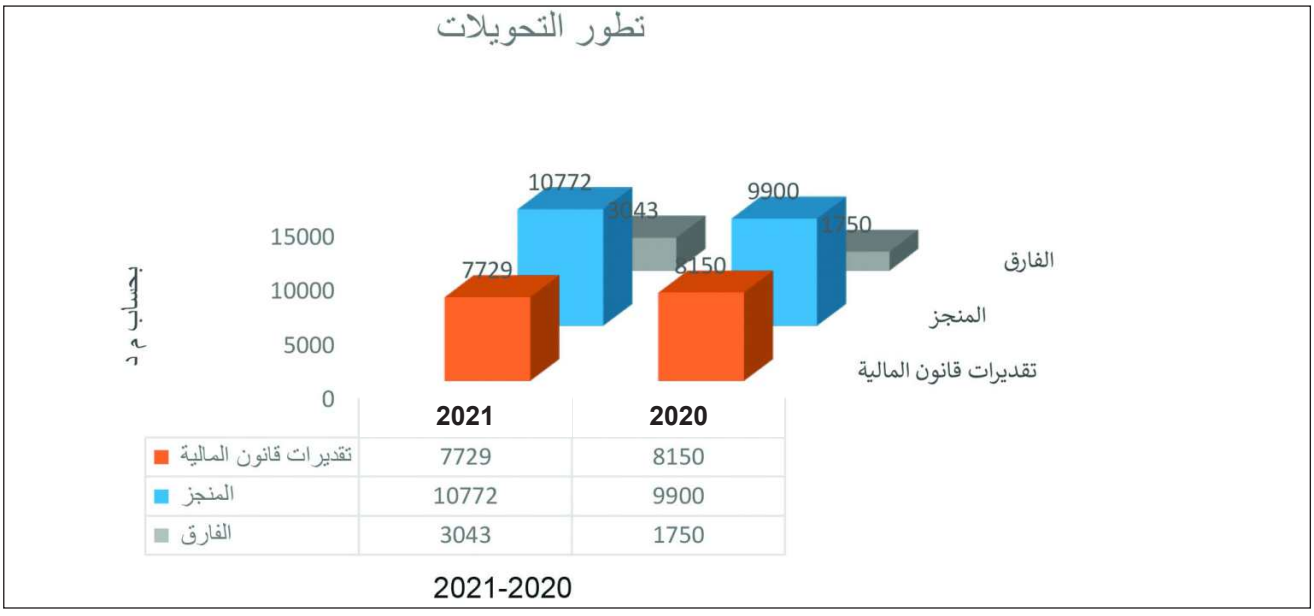

هذا وقد مثل مجموع التحويلات خلال سنة 2021 نسبة 8.9 % من الناتج المحلي الخام مقابل 8.6 % خلال سنة 2020. كما تم خلال سنتي 2020-2021 توجيه أكثر من 60 % من مجموع هذه التحويلات الى المنشآت العمومية المنتفعة بالدعم وهي الشركة التونسية لصناعات التكرير والشركة التونسية للكهرباء والغاز وديوان الحبوب بالإضافة الى الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

II. التأثير على الدين العمومي :

يمثل مستوى مديونية المنشآت العمومية وقدرتها على سداد ديونها خطرًا على ميزانية الدولة وقد يكون هذا الخطر إما صريحًا وذلك في حالة منح الدولة ضمان بعنوان هذه الديون أو قامت بمنح قروض، أو التزمت الدولة بدعم المؤسسات و المنشآت التي تعمل في قطاع الحيوي عند الحاجة.

وقد سجلت متخلّدات القروض المسندة من قبل الدولة الى المؤسسات والمنشآت العمومية انخفاضا بنسبة 5.2 % لتبلغ 907 م د في سنة 2021 مقابل957 م د في سنة 2020 ويعود هذا الانخفاض إلى إعادة جدولة متخلّدات بعض المنشآت العمومية على غرار شركة تونس للطرقات السيارة وتسديد الشركة التونسية للكهرباء والغاز لديونها تجاه الدولة، ومن أهم الدائنين الذين تعلقت بذمتهم قروض بمختلف اصنافها راجعة للدولة في موفّى ماي 2022 وما قبله حل اجلها ولم يتم تسديدها :

- **شركة نقل تونس** بمبلغ 272.9م د،
- **الديوان الوطني للتطهير** بمبلغ 120 م د بعنوان قروض خارجية معاد اقراضها،
- **الشركة التونسية لصناعة الحديد «الفولاذ»** بمبلغ 59.5 م د بعنوان قروض خزينة وقروض معاد جدولتها،
- **بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة** بمبلغ 51.2 م د بعنوان قروض خارجية معاد اقراضها.

وبالنظر لتداعيات ازمة «كوفيد 19» ولتوفير حاجيات المنشآت العمومية من المال المتداول للوفاء بالتزاماتها تجاه الممولين ، شهد حجم الديون التي لم يحل اجلها والممنوحة من الدولة للمنشآت العمومية تطورا خلال سنة 2021 لتصبح 2631.6 م د مقابل 2334 م د خلال سنة 2020 مسجلة بذلك تطورا بنسبة 12.7 % ويعود ذلك إلى إعادة جدولة متخلدات بعض المنشآت العمومية على غرار الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق والديوان الوطني للزيت وقد تم الترفيع في المبلغ الأقصى المرخّص فيه لمنح قروض الخزينة للمؤسسات العمومية من 125 م د ضمن قانون المالية لسنة 2021 إلى 175 م د ضمن قانون المالية التعديلي لسنة 2021.

وترجع أهم الديون التي لم يحل اجلها في موفّى 2021 الى كل من المنشآت التالية :

- **الشركة التونسية للكهرباء والغاز** بمبلغ 572.5 م د بعنوان قروض خارجية معاد اقراضها،
- **شركة نقل تونس** بمبلغ 267 م د بعنوان قروض خارجية معاد اقراضها،
- **الديوان الوطني للتطهير** بمبلغ 217.6 م د بعنوان قروض خارجية معاد اقراضها،
- **البنك التونسي للتضامن** بمبلغ 261 م د بعنوان اعتماد مالي.

كما شهد حجم القروض المسندة للمنشآت العمومية بضمان الدولة خلال السنوات الأخيرة ارتفاعا بنسبة 66.3 % خلال الفترة 2016-2021 مثلما يبرزه الرسم البياني التالي :

رسم بياني 18 : تطور حجم ضمان الدولة :

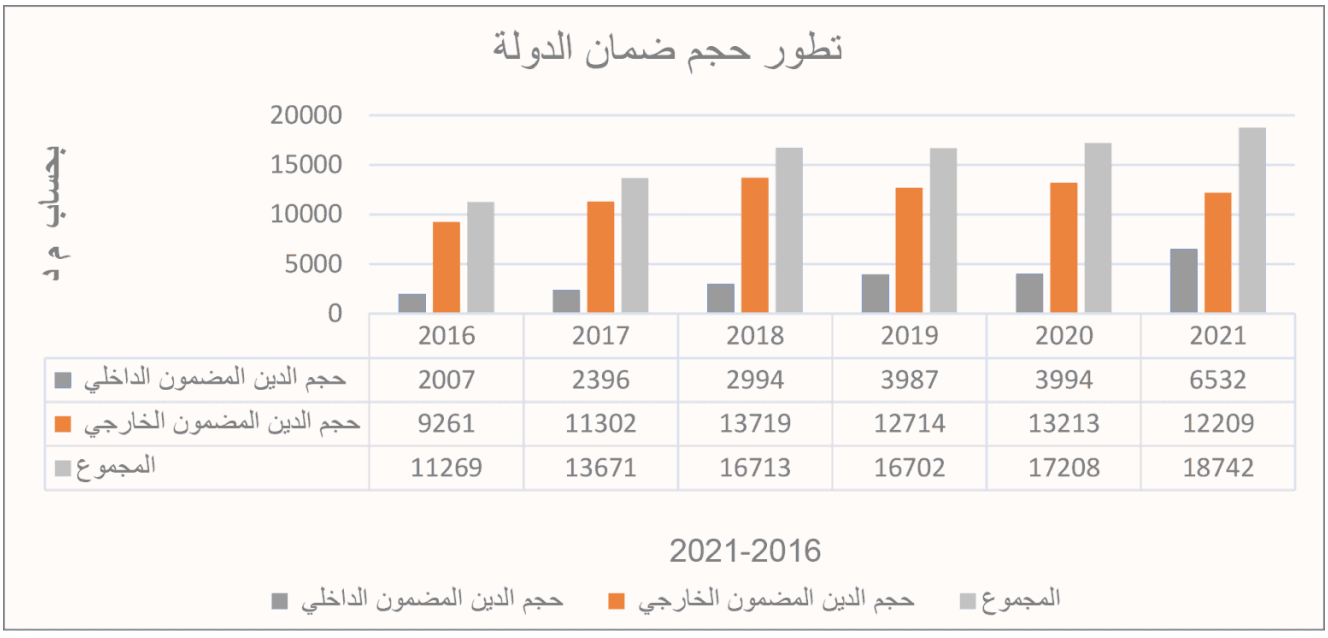

هذا وخلال الفترة 2019-2021 شهدت العديد من المنشآت صعوبات على مستوى الايفاء بالتزاماتها المتعلقة بتسديد أقساط قروضها الخارجية التي حلّ أجلها وقد تدخلت الدولة في عديد المناسبات لمساندتها على التسديد وذلك بمنحها قروض خزينة أو تسبقات خزينة حيث انتفعت كل من :

- **الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه** بثلاث قروض خزينة في سنة 2019 بقيمة 50 م د وبقرض خزينة بقيمة 6 م د خلال سنة 2020 لتسديد أقساط قروض خارجية أخرى.

- **شركة تونس للطرقات السيارة** بتسبقة من الخزينة بقيمة 40 م د في سنة 2019 لتسديد أقساط قروض خارجية وقد تخلفت عن تسديد أقساط قروضها الخارجية التي حلّ أجلها في بداية سنة 2020 ولذلك تم منحها 163.4 م د بعنوان تسبقات خزينة عند آجال استحقاق القروض وقد تمت تسويتها من خلال تحويلها الى قرض خزينة في موفّى السنة بصدور قانون المالية التعديلي لسنة 2020 كما تم منحها قرض خزينة بقيمة 28.9 م د في سنة 2021 خصص لتسديد أقساط قروض خارجية مضمونة.

- **شركة الخطوط التونسية** بقرضي خزينة في سنة 2020 بقيمة 35 م د وفي سنة 2021 بقيمة 41.2 م د لتسديد قروض خارجية مضمونة.

- **الشركة الوطنية للسكك الحديدية** بقرض خزينة بقيمة 10.3 م د خلال سنة 2021 لتسديد أقساط قروض داخلية مضمونة.

- **بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة** بقرض خزينة بقيمة 11 م د خلال سنة 2022 لتسديد أقساط قرض خارجي مضمون.

III. أهم المنشآت العمومية وما يرتبط بها من مخاطر على ميزانية الدولة :

- **المنشآت العمومية التي تمثل مخاطر عالية وفقًا للمعايير التالية :**

  - حجم الدعم الموجه.
  - حجم القروض المسندة من قبل الدولة أو الممنوحة بضمان الدولة.
  - متخلدات القروض المسندة من قبل الدولة.
  - المعطيات المالية للعينة المكونة بهذا التقرير.
  - الدور الاستراتيجي الموكول لعدد من المنشآت من خلال احتكارها لبعض الأنشطة على المستوى الوطني.

فإن المنشآت العمومية التي لها مخاطر على المالية العمومية وضمان ديمومة إسداء المرفق العام من خلال توفير المادة والخدمة اللازمة تهم بالأساس :

- ديوان الحبوب
- الشركة التونسية للكهرباء والغاز
- الشركة التونسية لصناعات التكرير
- شركة الخطوط التونسية
- شركة النقل بتونس
- الصيدلية المركزية
- الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية

IV. نموذج تحليلي للمخاطر المالية المتعلقة بالمالية العمومية :

1. ديوان الحبوب : OC

تحليل الوضعية المالية للديوان خلال الفترة 2019-2021 يفرز مخاطر عالية متأتية بالأساس من عدم حصول الديوان على مستحقاته من الدعم في الآجال وعدم مراجعة سعر البيع لتغطية الفارق الحاصل بين الدعم المتحصل عليه وكلفة الشراء ووجود فارق بين آجال الدفع والخلاص بالإضافة إلى لجوئه المتواصل للتداين قصير المدى لشراء السلع مما أفضى الى تطور الأعباء المالية والمكشوفات البنكية.

	2019	2020	2021
Rentabilité			
Rentabilité des actifs (en %)	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Rentabilité des fonds propres (en %)	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Recouvrement des coûts	Risque modéré	Risque modéré	Risque élevé
Liquidité			
Ratio actuel	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio de liquidité	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Jours de rotation des débiteurs	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Jours de rotation des créanciers	Risque modéré	Risque modéré	Risque modéré
Solvabilité			
Ratio dette/actifs	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio dette/fonds propres	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio dette/EBITDA	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Couverture des intérêts	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Couverture des intérêts en espèces	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Couverture de la dette	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Relation avec l'État			
Ratio opérations des administrations publiques/recettes	Risque très faible	Risque très faible	Risque très faible
Ratio impôts dûs/passifs courants	Risque très faible	Risque très faible	Risque très faible
Notation globale des risques			
Moyenne simple*	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé

2. الشركة التونسية للكهرباء والغاز : STEG

مخاطر عالية مرتبطة بتدهور سعر الدينار مقابل العملات الأجنبية الذي ينجر عنه تحمّل الشركة لأعباء مالية هامة نظرا لأنّ أغلبية قروضها بالعملة الصعبة بالإضافة إلى نقص السيولة لديها نتيجة الصعوبات التي تعترضها في استخلاص مستحقاتها لدى القطاع العام والخاص وما ينجر عن ذلك من عدم إيفاء الشركة بتعهداتها المالية تجاه مزوديها بالغاز.

	2019	2020	2021
Rentabilité			
Rentabilité des actifs (en %)	Risque modéré	Risque élevé	Risque élevé
Rentabilité des fonds propres (en %)	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Recouvrement des coûts	Risque élevé	Risque modéré	Risque modéré
Liquidité			
Ratio actuel	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio de liquidité	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Jours de rotation des débiteurs	Risque élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Jours de rotation des créanciers	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Solvabilité			
Ratio dette/actifs	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio dette/fonds propres	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio dette/EBITDA	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Couverture des intérêts	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Couverture des intérêts en espèces	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Couverture de la dette	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Relation avec l'État			
Ratio opérations des administrations publiques/recettes	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio impôts dûs/passifs courants	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Notation globale des risques			
Moyenne simple*	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé

3. الشركة التونسية لصناعات التكرير : STIR

وجود مخاطر تتعلق بارتفاع أسعار النفط الخام على المستوى العالمي ومصاحبة ذلك بترفيعات لا تسمح بتغطية الكلفة الحقيقية الذي ينجر عنه نقص في السيولة وعدم قدرة على تغطية كلفة الشراء وارتفاع قائم ديونها لدى المزودين وعدم القدرة على الإيفاء بالتزاماتها تجاههم.

	2019	2020	2021
Rentabilité			
Rentabilité des actifs (en %)	Risque élevé	Risque modéré	Risque élevé
Rentabilité des fonds propres (en %)	Risque élevé	Risque très faible	Risque élevé
Recouvrement des coûts	Risque élevé	Risque modéré	Risque modéré
Liquidité			
Ratio actuel	Risque élevé	Risque modéré	Risque élevé
Ratio de liquidité	Risque faible	Risque faible	Risque faible
Jours de rotation des débiteurs	Risque élevé	Risque élevé	Risque faible
Jours de rotation des créanciers	Risque élevé	Risque élevé	Risque modéré
Solvabilité			
Ratio dette/actifs	Risque élevé	Risque élevé	Risque élevé
Ratio dette/fonds propres	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio dette/EBITDA	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Couverture des intérêts	Risque très élevé	Risque très faible	Risque très faible
Couverture des intérêts en espèces	Risque très élevé	Risque très faible	Risque très faible
Couverture de la dette	Risque très élevé	Risque élevé	Risque élevé
Relation avec l'État			
Ratio opérations des administrations publiques/recettes	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio impôts dûs/passifs courants	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Notation globale des risques			
Moyenne simple*	Risque élevé	Risque élevé	Risque élevé

4. شركة الخطوط التونسية : TUNISAIR

مخاطر مرتبطة بعائد الاستثمار والسيولة وتغطية الدين.

	2019	2020	2021
Rentabilité			
Rentabilité des actifs (en %)	Risque élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Rentabilité des fonds propres (en %)	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Recouvrement des coûts	Risque modéré	Risque très élevé	Risque très élevé
Liquidité			
Ratio actuel	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio de liquidité	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Jours de rotation des débiteurs	Risque faible	Risque très élevé	Risque très élevé
Jours de rotation des créanciers	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Solvabilité			
Ratio dette/actifs	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio dette/fonds propres	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio dette/EBITDA	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Couverture des intérêts	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Couverture des intérêts en espèces	Risque très faible	Risque très élevé	Risque très élevé
Couverture de la dette	Risque élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Relation avec l'État			
Ratio opérations des administrations publiques/recettes	Risque très faible	Risque très faible	Risque très faible
Ratio impôts dûs/passifs courants	Risque très faible	Risque très faible	Risque très faible
Notation globale des risques			
Moyenne simple*	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé

5. شركة النقل بتونس : TRANSTU

مخاطر عالية تتجسد في :

- اختلال التوازنات المالية نتيجة تجميد تعريفات النقل وعدم تغطية الاعتمادات المخصصة للنقص الحاصل في المداخيل المتأتية من النقل المدرسي والجامعي.
- تضخم الأعباء المترتبة عن الزيادات في أسعار المحروقات وفي الأجور.
- تقادم الأسطول.
- ارتفاع متزايد لديون شركة.

	2017	2018	2019
Rentabilité			
Rentabilité des actifs (en %)	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Rentabilité des fonds propres (en %)	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Recouvrement des coûts	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Liquidité			
Ratio actuel	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio de liquidité	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Jours de rotation des débiteurs	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Jours de rotation des créanciers	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Solvabilité			
Ratio dette/actifs	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio dette/fonds propres	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio dette/EBITDA	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Couverture des intérêts	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Couverture des intérêts en espèces	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Couverture de la dette	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Relation avec l'État			
Ratio opérations des administrations publiques/recettes	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio impôts dûs/passifs courants	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Notation globale des risques			
Moyenne simple*	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé

6. الصيدلية المركزية : PCT

مخاطر عالية تتجسد في عدم تغطية سعر البيع لكلفة شراء الأدوية والتي زادت من تعميقها صعوبة استخلاص مستحقاتها لدى الهياكل العمومية والتجائها للتداين لخلاص مزوديها وما ينجر عن ذلك من أعباء مالية إضافية.

	2019	2020	2021
Rentabilité			
Rentabilité des actifs (en %)	Risque modéré	Risque élevé	Risque modéré
Rentabilité des fonds propres (en %)	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Recouvrement des coûts	Risque élevé	Risque modéré	Risque modéré
Liquidité			
Ratio actuel	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio de liquidité	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Jours de rotation des débiteurs	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Jours de rotation des créanciers	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Solvabilité			
Ratio dette/actifs	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio dette/fonds propres	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio dette/EBITDA			
Couverture des intérêts	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Couverture des intérêts en espèces	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Couverture de la dette	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Relation avec l'État			
Ratio opérations des administrations publiques/recettes	Risque très faible	Risque très faible	Risque très faible
Ratio impôts dûs/passifs courants	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Notation globale des risques			
Moyenne simple*	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé

7. الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية : CNRPS

مخاطر تتعلق بعدم توفر الموارد للوفاء بالتزاماته تجاه المتقاعدين وديمومة إسداء الخدمات تجاه منخرطيه خاصة وأنّ تسديد الجرايات تعتبر نفقات ملزمة مما ينجر عنه اللجوء إلى ميزانية الدولة وإثقال كاهلها عن طريق تسبقات وقروض خزينة خاصة مع عدم قدرته على تسديدها.

	2019	2020	2021
Rentabilité			
Rentabilité des actifs (en %)	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Rentabilité des fonds propres (en %)	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Recouvrement des coûts	Risque élevé	Risque élevé	Risque élevé
Liquidité			
Ratio actuel	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio de liquidité			
Jours de rotation des débiteurs	Risque très élevé	Risque élevé	Risque élevé
Jours de rotation des créanciers	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Solvabilité			
Ratio dette/actifs	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio dette/fonds propres	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio dette/EBITDA	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Couverture des intérêts	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Couverture des intérêts en espèces	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Couverture de la dette	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Relation avec l'État			
Ratio opérations des administrations publiques/recettes	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Ratio impôts dûs/passifs courants	Risque très élevé	Risque très élevé	Risque très élevé
Notation globale des risques			
Moyenne simple*	Risque élevé	Risque élevé	Risque élevé

حوصلة أهم مخرجات التقرير

لماذا يتم ارفاق تقرير حول المنشآت العمومية بقانون المالية

قانون المالية

تقاطع كثير من المؤشرات الاقتصادية والمالية العامة للدولة مع تلك المتعلقة بالمنشآت العمومية على غرار الاستثمار والمنح والدعم العمومي وضمانات الدولة والتشغيل.

مزيد تسليط الضوء على الوضعية الاقتصادية والمالية للمنشآت العمومية وذلك في إطار الشفافية والوضوح وتوفير المعلومة.

تقرير حول المنشآت العمومية

ابراز قيمة التحويلات الموجهة للمنشآت العمومية ومجموع المداخيل المتأتية من نشاطها وحجم الديون الممنوحة لها بعنوان ضمان من الدّولة.

-

محتوى التقرير

04 أجزاء

10 أبواب

1. الوضعية الاقتصادية والمالية للمنشآت العمومية
   1) مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية المجمعة لـ 81 منشأة خلال الفترة 2019-2020
   2) سيولة المنشآت العمومية للفترة 2019-2021
2. تحليل للوضعية المالية لعينة مكونة من 50 منشأة خلال الفترة 2019-2021
   1) المنشآت العمومية الناشطة في القطاع المالي وما شابهه
   2) الصناديق الاجتماعية
   3) الوضعية المالية لـ 40 منشأة مقسمة حسب الوزارات
3. العلاقة المالية بين الدولة والمنشآت العمومية
   1) مديونية ومستحقات المنشآت العمومية تجاه الدولة
   2) تطور دفوعات وتحويلات المنشآت العمومية من وإلى ميزانية الدولة
   3) عائدات مساهمات الدولة المتأتية من المنشآت العمومية
4. تداعيات ومخاطر الوضعية المالية للمنشآت العمومية على المالية العمومية
   1) المخاطر المالية
   2) تداعيات المخاطر المتأتية من المنشآت العمومية على ميزانية الدولة

منهجية اعداد التقرير واختيار المنشآت

مجموع المنشآت 111		
تم عرض مجموع مؤشراتها المالية	81	
عدم التوصل بقوائمها المالية لسنة 2020 ولا بوثائقهم التوجيهية (معطيات توفرها المنشأة)	19	
تنشط في القطاع المالي وشبه المالي، تم افرادها بجزء خاص بها.	07	
صناديق اجتماعية، تم افرادها بجزء خاص بها	03	
متوقفة عن النشاط.	01	

عينة 50 منشأة		
5 بنوك عمومية، الديوان الوطني للبريد، صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية	07	
03 صناديق اجتماعية	03	
40 منشأة تنشط في قطاعات مختلفة يمثل مجموع مؤشراتها نسبة تتراوح بين 86– 96 % من مجموع مؤشرات بقية المنشآت وذلك حسب طبيعة المؤشر	40	

عدد الأعوان	أعباء الأعوان	أعباء الاستغلال	نتائج الاستغلال الإجابية	نتائج الاستغلال السلبية	نتائج الصافية الإجابية	نتائج الصافية السلبية	رأس المال/أموال مخصصة
86%	88%	96%	93%	93%	97%	92%	95%

اهم المؤشرات المالية المجمعة 2020

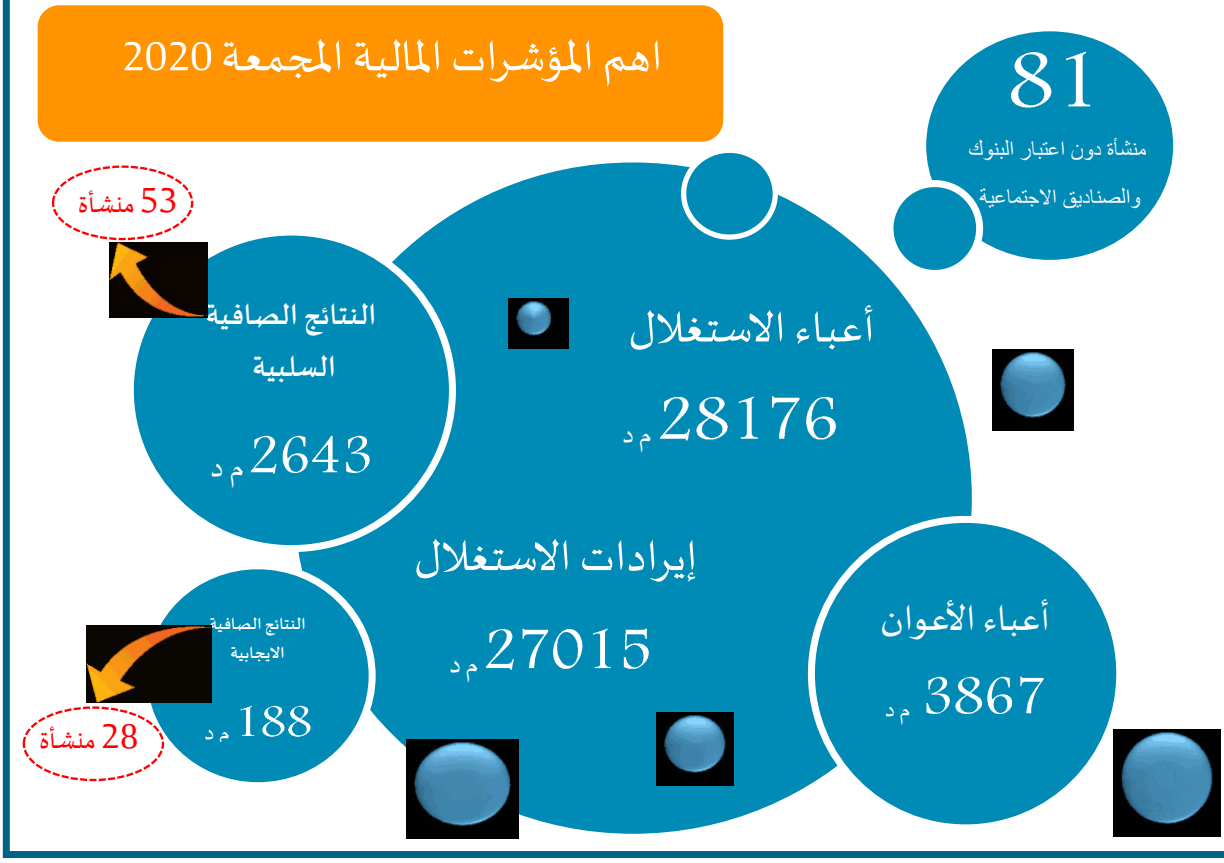

الـ 10 منشآت الأولى من حيث النتيجة الصافية السلبية والايجابية 2020

	النتيجة الصافية الإنجابية 2020 (م د)		% cum
1	الشركة التونسية لصناعات التكرير	59,10	31,4%
2	ديوان البحرية التجارية والموانئ	48.60	57,3%
3	الوكالة العقارية للسكنى	13,35	64,4%
4	الوكالة الوطنيّة للتبغ والوقيد	12,03	70,8%
5	الديوان التونسي للتجارة	8,38	75,2%
6	شركة النقل بواسطة الأنابيب	7,16	79,1%
7	شركة النقل بالأنابيب بالصحراء	7,16	82,9%
8	الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية	6,24	86,2%
9	الشركة التونسية لأسواق الجملة	4,64	88,6%
10	وكالة التهذيب والتجديد العمراني	3.66	90,6%
	مجموع 81 نشأة	188	

	النتيجة الصافية السلبية 2020 (م د)		% cum
1	المؤسسة التونسيّة للأنشطة البترولية	407,07	15,4%
2	ديوان الحبوب	340,59	28,3%
3	شركة فسفاط قفصة	293,25	39,4%
4	ديوان الطيران المدني والمطارات	245,89	48,7%
5	شركة الخطوط التونسية	233,97	57,5%
6	شركة النقل بتونس	219,20	65,8%
7	المجمع الكيميائي التونسي	205,00	73,6%
8	الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	112,90	77,9%
9	الشركة الوطنية للسكك الحديدية	103,41	81,8%
10	الشركة التونسيّة للكهرباء والغاز	60,17	84,0%
	مجموع 81 نشأة	2643,27	

سيولة المنشآت العمومية خلال الفترة 2019 –2021 (م د)

المعدل الشهري	ايداعات بنكية			ايداعات بالخزينة العامة			ايداعات بالبريد التونسي			المكشوف البنكي		
	2019	2020	2021	2019	2020	2021	2019	2020	2021	2019	2020	2021
مجموع 82 منشأة	3386	3029	2991	148	137	141	41	84	73	768	1082	1266

ايداعات بنكية (م د)
المعدل الشهري

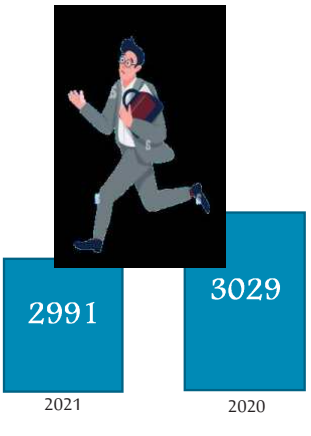

المكشوف البنكي (م د)
المعدل الشهري

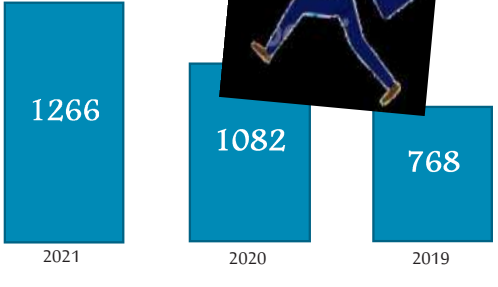

ديون ومستحقات المنشآت العمومية تجاه الدولة 2021 (م د)

حقات تجاه الدولة 2021	865,6
تسوية منح	68%
خدمات مقدمة	23%
دولة ضرائب وأداءات	6%
مستحقات اخرى	3%

يون تجاه الدولة 2021	8 278,9
دولة ضرائب وأداءات	39%
قروض وتسبيقات خزينة	33%
ديون أخرى	25%
حصص أرباح	2%
أتاوى	1%

البيانات	المديونية	المستحقات	الفارق
2019	6 024,2	8 453,2	-2 429,0
2020	7 419,4	9 327,2	-1 907,8
2021	8 278,9	9 865,6	-1 586,7

دفعات وتحويلات المنشآت العمومية من والى ميزانية الدولة 2021 (م د)

لدفوعات2021 وقتي	287.6
دفوعات جبائية وديوانية	82%
تسديد أقساط قروض راجعة للدولة	02%
تحويل أرباح ودفع عمولة ضمان	02%
دفوعات أخرى	14%

تحويلات 2021 وقتي	6085,1
منح استغلال وتوازن	88%
منح استثمار وترفيع في رأس مال	9%
قروض خزينة وقروض معاد إقراضها	3%

البيانات	الدفوعات	التحويلات	الفارق
2019	6457.6	6629.5	-171.9
2020	6122.3	4609.7	1512.6
2021 وقتي	6287.6	6085.1	202.5

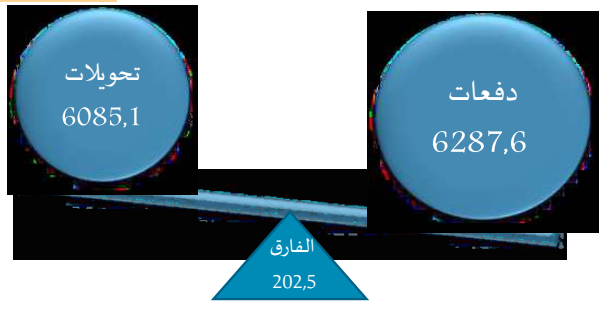

عائدات مساهمات الدولة المتأتية من المنشآت العمومية (م د)

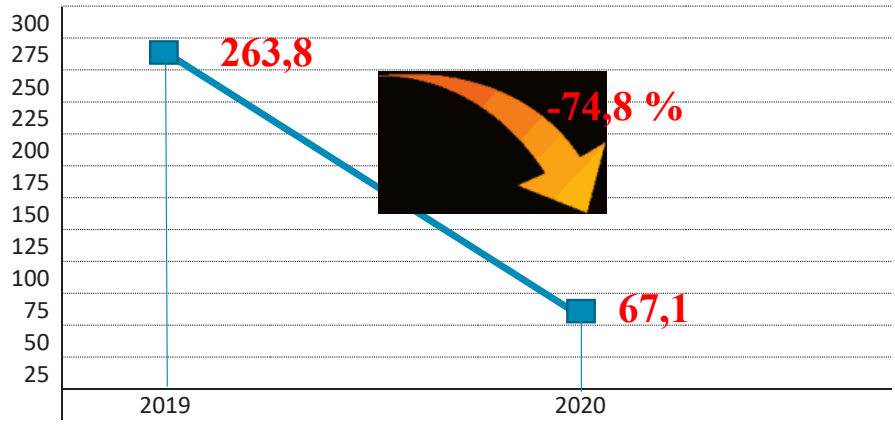

تداعيات ومخاطر الوضعية المالية للمنشآت العمومية على المالية العمومية

جائحة كرونة

اتسمت سنة 2021 بالعودة التدريجية لنشاط بعض المنشآت خلال سنة 2021 بالمقارنة مع سنة 2020 بعد أزمة جائحة الكورونا ويبرز هذا التحسّن على مستوى المداخيل الذي انعكس على تراجع قروض الخزينة الممنوحة لهذه المنشآت.

	2020	2021
المداخيل (TUNISAIR – TUNISIE AUTOROUTES – CTN – SNCFT)	956.2 م د	1153.3 م د
حجم قروض الخزينة الممنوح لهذه المنشآت	245.4 م د	97.9 م د
الحجم الجملي لقروض الخزينة	488.5 م د	171.9 م د

تطور أسعار المحروقات

سعر برميل النفط	2020	2021
تقديرات قانون المالية	65	45
معدّل أسعار الشراء المنجزة	43	70
الفارق	إيجابي من ناحية الدعم وسلبي من ناحية العائدات	سلبي من ناحية الدعم و إيجابي من ناحية العائدات

عائدات المحروقات	2020	2021
تقديرات قانون المالية	700 م د	361 م د
المنجز	280 م د	598 م د
الفارق	-420	237

تطور أسعار الحبوب

تطور أسعار الحبوب المورّدة	2020	2021
معدّل سعر الشراء القمح الصلب	327 دولار/الطن	435.7 دولار/الطن
معدّل سعر الشراء القمح اللين	231 دولار/الطن	307.72 دولار/الطن
النتيجة الصافية لديوان الحبوب	-340.6 م د	-477.4 م د
تطور القروض المسندة لديوان الحبوب بضمان الدولة	2500 م د	3223.5 م د

تطور أسعار الصرف

	2020	2021
معدّل صرف الدولار	2.81 دينار	2.926 دينار
نسبة الفائدة الرئيسية للبنك المركزي	تراوحت بين 7.75 % و6.25 %	الاستقرار في حدود 6.25 %
تطور الأعباء المالية وخسائر الصرف (STEG- STIR – OFFICE DES CEREALES – TUNISAIR –TUNISIE AUTOROUTES – CTN)	659.2 م د	1004.5 م د

تأثير نتائج المنشآت العمومية على الإيرادات والانفاق الحكومي

أدّى تدهور الوضعية المالية لعديد المنشآت العمومية وغياب السيولة الكافية إلى عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدولة المتعلقة بتسديد الديون الجبائية والديوانية والقروض الممنوحة لها من قبل الدولة والتي حلّ أجلها لتجد الدولة نفسها مجبرة على البحث عن موارد أخرى وبكلفة باهضة من بين المؤسسات التي لها ديون راجعة ولم يتم تسديدها خلال سنة 2022:

المنشأة	ديون راجعة للدولة 2022
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية	2014 م د بعنوان ديون جبائية
شركة النقل بتونس	1087 م د منها 487 م د بعنوان ديون جبائية
الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق	300 م د بعنوان قروض خزينة
شركة فسقاط قفصة	125 م د بعنوان ديون جبائية
الشركة العامة للمقاولات والمعدات والاشغال	130 م د بعنوان ديون جبائية وقروض خزينة

تأثير نتائج المنشآت العمومية على الدين العمومي

	2020	2021
متخلّدات القروض المسندة من قبل الدولة إلى المؤسسات والمنشآت العمومية التي حلّ أجلها ولم يتم تسديدها	957 م د	907 م د
حجم الديون التي لم يحلّ أجلها والممنوحة من الدولة للمنشآت العمومية	2334 م د	2631.6 م د
حجم القروض المسندة بضمان الدولة للمنشآت العمومية	17 208م د	18 742 م د

اهم المنشآت العمومية التي تمثل مخاطر عالية وفقا للمعايير التالية:

التقريـــر حـول المنشآت العمـــومـية